مركز دراسات الوحدة العربية

لبنان وآفاق المستقبل

اوراق ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

ابراهيم النجار
احمد صدقي الدجاني
الياس سابا
جهاد الزين
جوزيف مغيزل
رياض الريس
سمير مقدسي
شفيق الحوت
عصام خليفة
كمال حمدان
محمد المجذوب
محمد حسن الأمين
محسن بشور
نجاح واكيم

لبـــــنان

وآفـــاق المســتقبل

مركز دراسات الوحدة العربية

لبنان وآفاق المستقبل

اوراق ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

ابراهيم النجار
احمد صدقي الدجاني
الياس سابا
جهاد الزين
جوزيف مغيزل
رياض الريس
سمير مقدسي
شفيق الحوت
عصام خليفة
كمال حمدان
محمد المجذوب
محمد حسن الأمين
محسن بشور
نجاح واكيم

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبِّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩١

المحتويات

المشاركون في الندوة ٧

كلمة الافتتاح .... خير الدين حسيب ١١

الفصل الأول : مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني ١٥

ورقة العمل .... جهاد الزين ١٧

التعقيبات: (١) .... جوزف مغيزل ٢٦

(٢) .... ابراهيم النجار ٣٣

(٣) .... نجاح واكيم ٤١

المناقشات: ٥١

الفصل الثاني : مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان ٩٣

ورقة العمل .... الياس سابا ٩٥

التعقيبان : (١) .... سمير مقدسي ١١٠

(٢) .... كمال حمدان ١١٧

المناقشات: ١٢٤

الفصل الثالث : مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية ١٣٩

ورقة العمل .... معن بشور ١٤١

التعقيبات: (١) .... رياض الريّس ١٦٦

(٢) .... محمد المجذوب ١٧٦

(٣) .... عصام خليفة ١٨٥

المناقشات: ١٩٢

الفصل الرابع : مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية ٢٢٣
ورقة العمل .... شفيق الحوت ٢٢٥
التعقيبان : (١) .... محمد حسن الأمين ٢٤٠
(٢) .... أحمد صدقي الدجاني ٢٤٥
المناقشات: ٢٥١

ختام الندوة: ٢٧٧
مناقشة عامة ٢٧٩
كلمة المشاركين .... معن بشور ٢٨٢
كلمة مركز دراسات الوحدة العربية... خيرالدين حسيب ٢٨٥

الملاحق: ٢٨٧
ملحق رقم (١): برنامج الندوة ٢٨٩
ملحق رقم (٢): وثائق خلفية ٢٩١

فهرس: ٣٦١

المشاركون في الندوة

أ. ابراهيم النجار، محام

د. أحمد صدقي الدجاني، كاتب عربي، رئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم الفلسطيني

أ. الأخضر الابراهيمي، الأمين العام المساعد في جامعة الدول العربية

أ. الياس سابا، مستشار اقتصادي، ووزير سابق

د. انطوان سيف، أستاذ بكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

الأب انطوان ضو، أستاذ بكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

أ. بشارة مرهج، مدير عام «دار الندوة»

أ. توفيق هندي، المستشار السياسي لقائد القوات اللبنانية

أ. جهاد الزين، صحافي في جريدة «السفير»

أ. جورج أبو جودة، ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP

المطران جورج خضر، مطران جبل لبنان

أ. جوزف مغيزل، محام، عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

د. حسين عبد الرزاق القوتلي، المدير العام لشؤون الإفتاء، دار الفتوى، بيروت

د. حسين كنعان، أستاذ بدائرة العلوم السياسية، الجامعة الأميركية في بيروت

د. حليم أبو عز الدين، سفير لبناني سابقاً

د. حيّان سليم حيدر، عضو ندوة العمل الوطني

د. خالد زيادة، أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية

د. خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية

المهندس رشيد جمالي، رئيس الرابطة الثقافية في طرابلس

أ. رشيد القاضي، المسؤول الاعلامي في المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية

أ. رياض الريّس، رئيس تحرير مجلة «الناقد»، كاتب وناشر

د. زاهية قدورة، عميدة سابقة لكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

د. سعود المولى، أستاذ بكلية العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية

د. سمير صباغ، رئيس حركة الوحدويين الناصريين

د. سمير المقدسي، أستاذ الاقتصاد ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأميركية في بيروت

أ. سمير نصر، خبير اقتصادي

د. سناء أبو شقرا، رئيس تحرير مجلة «الطريق»

د. سهيل ادريس، الأمين العام لاتحاد الكتّاب اللبنانيين

أ. سيمون كرم، محافظ البقاع

أ. شفيق الحوت، مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت سابقاً

د. صفية سعادة، أستاذة بدائرة العلوم الاجتماعية، الجامعة الأميركية في بيروت

أ. طلال سلمان، رئيس تحرير جريدة «السفير»

أ. طوني الشويري، مصرفي

أ. عبد الرحيم مراد، رئيس جمعية التنمية الاجتماعية والثقافية، البقاع

د. عصام خليفة، أستاذ بكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

د. فهمية شرف الدين، مديرة معهد الانماء العربي، بيروت

أ. كريم مروة، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني

د. كمال حمدان، رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات

السيد محمد حسن الأمين، رجل دين وقاض

أ. محمد قباني، رئيس النادي الثقافي العربي، بيروت

د. محمد المجذوب، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة اللبنانية

أ. محمود سويد، مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية

د. مروان فارس، أستاذ بكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

د. مسعود ضاهر، أستاذ بكلية الآداب، الجامعة اللبنانية

د. مصطفى دندشلي، رئيس المركز الثقافي في صيدا

أ. معن بشــور، رئيس تحــريــر مجـلة «المنابر»

أ. منح الصلح، مفكر وسياسي

أ. نجــاح واكيم، نـائب في الــبرلمـان اللبناني

أ. هاشم قاسم، صحافي

أ. هاني فاخوري، مصرفي

د. هلال خشان، أستـاذ بدائـرة العلوم السياسية، الجامعة الأميركية في بيروت

كلمة الافتتاح

خير الدين حسيب

سيدي الرئيس
الاخوات والاخوة

يسرّني ويسعدني أن أرحب بكم جميعاً، وأن أعبر لكم باسم اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية، ونيابة عن اخواني من أعضاء مجلس أمناء المركز الموجودين بينكم الآن، عن اعتزاز عميق بتلبيتكم دعوة المركز بحضور هذه الندوة والمشاركة في أعمالها، رغم معرفتنا بمشاغلكم الكثيرة والتزاماتكم الأخرى.

إن عقد المركز لهذه الندوة في بيروت وعن لبنان وفي هذا الوقت بالذات، هو تعبير عن علاقة عميقة وخاصة تربط المركز بلبنان؛ فبيروت هي المدينة التي احتضنت المركز منذ أن بدأ نشاطه في أول عام ١٩٧٨، بعد محاولة فاشلة في غيرها، وظلت بيروت رغم نزيفها المستمر خلال الأعوام الثلاثة عشر الماضية تعطي للمركز ما لم تستطع أن تعطيه له أية عاصمة عربية أخرى من أكثر من الحد الأدنى لحرية التعبير وخدمات طباعية وغيرها، مكّنته من استمرار نشاطه وإعداد ونشر مجلته وكتبه دون توقف وبانتظام، وهو ما كان مبعث حيرة الكثيرين من أصدقاء المركز خارج لبنان ودهشتهم. وقد كان المركز حريصاً ومصرّاً على الاستمرار بالعمل من بيروت حتى آخر يوم ممكن، مشاركاً بذلك حرص معظم اللبنانيين وإصرارهم على مصارعة الخراب الذي لحق بلبنان العزيز وإصرارهم على الحياة والبقاء في لبنان. وكان المركز أحد مؤسسات قليلة في لبنان لم يمنعها لا الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ ولا أحداث عام ١٩٨٩ المدمرة، وما قبلها وخلالها، من التوقف عن العمل حتى ولا لأيام. وقد أكسب ذلك المركز طابعاً نضالياً بالمعنى الحضاري وليس بالمعنى المبتذل للنضال.

ورغم كل الخلافات الداخلية التي عصفت بلبنان، فقد حرص المركز، وبقدر كبير من النجاح، على أن يظل بعيداً عن تلك الخلافات والصراعات، وحريصاً على رسالته وأهدافه التي تعتبر الوحدة الوطنية الداخلية لأي قطر عربي مقدمة وشرطاً ضرورياً لأي تضامن أو تعاون أو توحيد عربي صحيح. كما كان المركز حريصاً على استقلاله الفكري والسياسي في محيط وظروف ندرت فيها الاستقلالية. وقد تطلّب ذلك من المركز ممارسات صارمة مع النفس ومع الغير في لبنان وخارجه، كان من الصعب أن تُفْهَم في حينها على حقيقتها، وربما حتى الآن أحياناً، ولكنها كانت ضرورية لإبعاد المركز عن تلك الصراعات وللحفاظ على استقلاليته التي لم تعد موضع تساؤل من أحد على ما أعلم. وفي هذا الإطار يجب أن يفهم حرص المركز على أن تظل ندواته بعيدة عن أي مظهر رسمي، ومن هنا كان تقليده الذي يحرص عليه بأن لا يرعى ويفتتح ندواته، في أية عاصمة عربية عقدت، أي مسؤول رسمي.

أما، لماذا، موضوع الندوة «لبنان وآفاق المستقبل» فلأن لبنان ومستقبله ما كان ولن يكون موضوعاً لبنانياً فقط، ولأنه لا يستطيع بحكم الجغرافيا والتاريخ والمصالح المشتركة إلّا أن يشترك مع العرب الآخرين في مغانمهم ومغارمهم، وأن يمسّهم ما يمسّه ويمسه ما يمسهم، وإن بدرجات متفاوتة. إن لبنان بمثابة «الرئة» للعرب، ولم تستطع أية عاصمة عربية، على ما أعلم، أن تكون العوض عن بيروت طيلة محنة لبنان فيما سمي «بالحرب الأهلية»، ولكم كانت خسارة العرب ستبدو كبيرة، بشكل لا يمكن معه التعويض، لو أنهم خسروا لبنان. ولذلك فإن ما يبدو وتأمل أن يكون نهاية «الحرب الأهلية» والآلام وبداية الطريق إلى الوحدة والسلام الوطني في لبنان جدير بكل رعاية واهتمام عربي، وندوة المركز حول «لبنان وآفاق المستقبل» هي مساهمة فكرية متواضعة في هذا الاتجاه.

لقد حرص المركز، وفاءً منه للتقاليد التي يتمسك بها ويقوم على الأمانة لها، أن يدعو إلى هذه الندوة أكبر عدد ممكن من المنشغلين بموضوعها من مفكرين وسياسيين وعاملين في مراكز فكرية قيادية، وبصفتهم الشخصية. وكان المركز حريصاً على دعوة من يمثلون مدارس فكرية وسياسية مختلفة، رغبة منه في أن تُعرض وتُناقش في هذه الندوة وجهات النظر المختلفة حول المواضيع الرئيسية المطروحة في هذه الندوة، وليقينه بأن الحوار العلمي العقلاني والموضوعي هو السبيل الأكثر فائدة لتحقيق قدر أكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن تفاعلها وتطويرها وتقاربها. من هنا، يجاهر المركز أمامكم بحرصه الأكيد على أن تسود هذه الندوة، وكما كانت الحال في ندواته السابقة، كامل الحرية الفكرية لمقدمي الأوراق والمعقبين والمناقشين، وأن يتيقن الجميع أنهم قادرون على التفكير بصوت عال دون خشية من سوء فهم أو قصد أو تأويل. إن

المجال مفتوح بكل الحرية للعقل العلمي ليبحث، ليحلل، لينقد وليناقش. ولن أكون مسرفاً في الظن لو قلت إن تجربة اثنتين وعشرين ندوة كبيرة سابقة نظمها المركز في سحابة ثلاث عشرة سنة تمدنا بزاد مشجّع على التمسك بحرية المناقشة العقلانية غير المقيدة بحساسيات أو انفعالات أو تميزات غير موضوعية.

لقد كان بود المركز أن يدعو للمشاركة في هذه الندوة عدداً أكبر ممن دعا إليها، ولكن اعتبارات عملية ومالية فرضت قيوداً على المركز في عدم امكانية دعوة كل من كان يجب أو يستحق أن يُدعى إليها، ويتقدم المركز للذين لم يدعوا إليها باعتذاره وتقديره معولاً على تفهمهم للاعتبارات الموضوعية والعملية التي كانت وراء التقصير في عدم دعوتهم.

مرة أخرى، يسجل المركز لكم بالعرفان تلبيتكم دعوته والمشاركة في هذا الحوار، ويعتبر ذلك ديناً وأمانة في أعناقنا. . . وعهداً لكم أن نظل أمناء على عطائكم الفكري، ننزله المنزلة التي يستحق، وندعه يأخذ موقعه اللائق بمكانتكم وجهودكم في الكتاب الذي سيصدره المركز عن الندوة ويتضمن كل أوراقها وتعقيباتها ومناقشاتها.

وفقكم الله أيها الاخوة المنتدون إلى نجاح في هذا الحوار أنتم الأقدر على إبداعه، ومن أجل أمة عربية سنبقى نسميها الغالية ولو وهنت أو بدت على ترهل أو اجتمعت عليها الأيادي والنصال. فهي الأم والأمة، ولن نرتضيها الأمة. فسلام لها يوم تنهض من العثار، وسلام عليكم.

الفصل الأول

مُستَقبل الوَحدَةِ الوَطنيّةِ وَالنظام السّياسيّ اللبْنَاني

وَرَقَــةُ العَـــمَل

جهــاد الــزين

لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولـة، بل حـول المجتمع(*). إنها إحـدى الخـاصيات الثقـافية للكيـان اللبناني التي جعلت الـدولة إطـار تعايش الـطوائف عـلى المستوى السياسي، لا المحور الذي ينـظم، بل يعيـد تشكيل سـيرورة المجتمع كـما هو الحال في بلد كمصر، أو في بلدان أخرى رغم تشكلها الكياني الحديث تاريخياً كالعراق وسوريا والجزائر، التي عرفت «الدولـة» القويـة القادرة عـلى ضبط المجتمع، أيـاً يكن المنحى السياسي الاجتماعي لهذا الضبط.

اللبننة في التجربة الفكرية السياسية العربية ـ إذا جاز استخـدامها كمصـطلح ـ هي النظرة إلى السياسة كحركة من المجتمع نحو الدولة، لا من الدولة نحو المجتمع.

وثيقة الطائف، من هذا المنظور، لا تخرج، إن في سياقها السياسي أو في توازنها الداخلي، كنص، عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجـماعات الـدينية. ولو كان الـذين ساهمـوا في صياغتهـا يقولـون إنها تتضمن بين سـطورها وفـوق بعض سطورها إمكان آلية نمو مؤسساتي إندماجية وغير طـائفية، مـوازية عـلى المدى البعيـد؛ ويستشهدون بعدد من البنود التي تؤسس في رأيهم لهذه الآلية، كالمـادة (٧) من الفقرة (أ) من المقطع الثاني «٢ ـ الإصـلاحات السيـاسية» في القسم الأول «المبـادىء العامـة والإصلاحات» من الوثيقة، التي تتحدث عن إنشاء مجلس الشيوخ «مع انتخـاب أول

(*) النماذج على هذه السمة متعددة، إلا أننا نقترح التوقف بصورة خاصة على هذا الصعيد عند كتابات ميشيل شيحا ومنـح الصلح ووضاح شرارة وانـطوان مسرّة. فهذه الكتـابات المنتَجة في مراحـل مختلفة، تحمـل حساسيات فكرية وسياسية متبـاينة، وألـوان طوائفيـة متعددة، وتتّبـع مناهـج كتابيـة مختلفة (سياسـة، تـاريخ، حقوق)، ويحرص كل منها على رؤية «كل لبنان». والملاحظ كيف تجمع بـين الكتّاب الأربعـة سمة مشـتركة هي التفكير في المجتمع كمصدر للسياسة التي تحدّد الصورة القطعية للدولة.

مجلس نواب على أساس وطني لاطائفي»؛ وقبلها المادة (٥) من الفقرة (أ) ذاتها التي تمنحنا وعداً: «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي...» وهما المادتان اللتان لحظتهما على التوالي المادتان ٢٢ و٢٤ من التعديلات الدستورية الصادرة في ٢١ - ٩ - ١٩٩٠، كذلك الفقرة (ز) من المقطع الثاني «٢ - الإصلاحات السياسية» من القسم الأول من الوثيقة حول «إلغاء الطائفية السياسية... كهدف وطني... وفق خطة مرحلية»؛ والفقرة (د) من المقطع الثالث «٣ - الإصلاحات الأخرى» من القسم الأول من الوثيقة القاضية بإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية «تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة» (لم ترد في التعديلات الدستورية)، وغير ذلك من المواد التي يقول المدافعون عن هذه الآلية في الوثيقة إنها تتيح تشجيع التحالفات السياسية في مجلس النواب ومجلس الوزراء على أساس غير طائفي، دون أن ننسى الإشارة إلى البند (أ) الذي يلغي طائفية الوظيفة باستثناء وظائف الفئة الأولى من الفقرة (ز) والتي تضمنها التعديل المتعلق بـ المادة ٩٥ من الدستور.

وهذه كلها في الواقع «إشارات» غير طائفية في الوثيقة وتعديلاتها الدستورية، ومن المستحيل الآن الحكم على القدر الجدي الذي ستضفيه على الممارسة السلطوية والحياة السياسية، أو انها ستبقى مجرد تجميلات لفظية على صفقة مجددة ومعززة؟

لسنا هنا بصدد مناقشة الوثيقة، إلّا من الزاوية التي يطرح فيها موضوع هذه الحلقة «مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي» باعتبار أن الوثيقة هي آخر وأهم عقد سياسي لتنظيم الحياة العامة اللبنانية.

ومن هذه الزاوية، استطراداً، يبدو السؤال المستقبلي الكبير الذي ستواجهه «وثيقة الطائف» في إطارها اللبناني الداخلي، وهو: هل هي فعلاً نقلة متقدمة نحو دولة أقل تمثيلاً حاداً للتوازنات الطائفية أم هي عودة إلى الوراء نحو دولة أكثر ارتباطاً بالسياسة الطائفية؟ بكلام آخر، هل ستمتلك دولة «وثيقة الطائف» حيِّزاً أكبر من الاستقلالية عن القوى الطائفية، أم إنها سترتهن إليها كلياً ملغية الهامش السابق لما يسمى «صيغة ١٩٤٣»؟

نطرح هذا السؤال، الذي يفرضه موضوع البحث، دون الشك لحظة واحدة في أن أهمية الوثيقة الجوهرية في لحظتها السياسية هي بما وفرته من تسوية وحيدة متاحة للخروج من الحرب الأهلية، وليس في نصها ذاته.

لقد حفلت أدبيات الحرب الأهلية منذ العام ١٩٧٥، ومن مختلف المواقع، بدعوات دائمة للتوحيد. إننا نضع جانباً هنا تسميات القوى بسبب الفخ المكشوف الذي يمكن أن يقع فيه غير اللبناني والناتج من افتقاد قسم هام من الكلام السياسي

اللبناني لأية قيمة في الدلالة على مواقع أصحابه، الذين هم عادة أطراف منغمسون في الحرب الأهلية. فكلمة التوحيد في هذه الأدبيات لازمة لغوية لدى العديدين أكثر منها تعبيراً عن موقع توحيدي فعلي أو على الأقل عن إرادة توحيدية (في الوضع الجديد الذي عاد فيه «المركز» اللبناني موحداً، يجب التدقيق حتى في هذا النقد، فثمة ميليشيات تفتيتية أنهكت وتعبت إلى حد أن «التوحيد» صار مخرجاً انقاذياً لما تبقى منها، أو ما تبقى من طموحات قادتها السياسية).

لكن، على الإجمال، وبالقدر الذي يمكن فيه للكلام السياسي أن يحمل مدلولاً واقعياً، يمكن القول إن اللبنانيين، من وجهة نظر معينة، وبسبب هواجسهم وممارساتهم السياسية، يتأرجحون في دوامة غير ثابتة من الأولويات:

فهم، أو بعضهم، تارة يبدون مستنفدين بالحرب الأهلية إلى حد أنهم يطلبون التوحيد بأي ثمن؛ أي عودة الدولة الواحدة، بـ «مطلق» شروط ممكنة. وهم، أو بعضهم، تارة أخرى، حين يهنأون ببعض السلام، أو ببعض أطياف السلام، كأنما ينسون المعاناة السابقة فيلتفتون نقدياً بتبرم إلى أوضاعهم باحثين عن قدر من الحريات يحنّون إليه وما عادوا يجدونه. حينها تعود أولوية الحريات لتتحول إلى مناخ سوداوي يهيمن افتقادها على خلفية الحياة السياسية فتضفي طابعاً كئيباً على الحياة العامة.

وهم أو بعضهم يطلبون معاً حيناً مجموعة أولويات متخبطة بينها تحسين الوضع الاقتصادي؛ ولبنان ربما يكون المجتمع العربي الحديث الوحيد الذي عرف ذات يوم طبقة وسطى قوية ومتماسكة التقاليد والحقوق، كانت تضفي على الوضع اللبناني توازناً اقتصادياً حقيقياً. إن بعض بقايا هذه المكتسبات لا يزال، حتى اللحظة، يحافظ على عناصر هامة من التوازن الاقتصادي اللبناني. نعطي على سبيل الحصر مثال قانون الإيجارات، الذي رغم أنه أصبح قديماً، فهو يؤمن لقطاع واسع من سكان المدن قدرة على البقاء بسبب الحماية التي يوفرها لاستمرار الأجور المتدنية. مثال آخر حصري، هو أن الدولة اللبنانية، رغم كل هزالها، لا تزال رب العمل الأول في لبنان الذي يوفر مداخيل - ولو أصبحت متدنية مع انهيار سعر العملة الوطنية - لأكثر من مائة الف عائلة.

إن ثمناً حتمياً واقعياً بدأ اللبنانيون بدفعه على حساب الحريات والاقتصاد، وما زالوا، بعد ١٦ عاماً غير مسلّمين بضرورة دفعه! إن التوحيد يتقدم في وعيهم العام اليومي على أي شيء آخر في مجتمع بلغت فيه «السياسة» درجة من الوحشية أدّت إلى رد فعل شعبي تسود فيه مواقف سياسية قائمة على «الابتعاد عن السياسة».

إن وثيقة الطائف، التي افتتحت مساراً جاداً جديداً، هي وليدة حقيقية لهذا المناخ من الهواجس والتخبط في الأولويات.

و«الطائف» نص وميزان قوى. لكن الحريات السياسية لم تهدد معها وحدها، فمن قال إن المناخ السابق من التفتت والفلتان ـ ذلك النظام المحكم الذي قادته الميليشيات قبل عام ١٩٨٢ وبعده، وبلغ ذروته بعد العام ١٩٨٤ ـ لم يكن نظاماً استثنائياً من الإرهاب الداخلي الذي يقوم على «عدم وجود مسؤول» معلن عن ارتكابات صريحة وواضحة؟

ننتقل الآن، في الوضع الجديد، إلى بدء مسار تستعيد فيه الدولة مسؤوليتها، الشكلية على الأقل، عن الحالة القانونية في البلاد. وأمام اللبنانيين شوط طويل يبدو أن عليهم أن يقطعوه في استعادة، أو تعزيز، مكاسب مشتركة ليست في متناول اليد معاً الآن: التوحيد بقيادة الدولة، والديمقراطية البرلمانية كمؤسسة للحريات، والرفاهية الاقتصادية.

ومن المسلّم به أن استعادة الدولة زمام محورية الحياة السياسية ـ أياً يكن مستوى أدائها كنظام سياسي ـ هو خطوة بديهية في حفظ الوحدة الوطنية. ودائماً مقارنة بأهوال الحرب الأهلية ومسارها، لا مقارنة بطبيعة تكوين النظام السياسي ومؤسساته، إذا صح الفصل في لبنان، بين الدولة والنظام في بلد يصعب فيه هذا الفصل خلافاً للكثير من البلدان العربية.

فالدولة إطار أرقى من الميليشيات في حفظ أمن وسلامة المواطنين. ولكن هل النظام السياسي، بما فيه تعديلاته التي حملتها وثيقة الطائف، هو النظام الذي يحقق آلية اندماج وطني غير طائفي، ومن ثم يستبعد الحرب الأهلية في المستقبل؟

للمسألة جوانب عديدة: منها أولاً ما هو متعلق بإرث الحرب الأهلية نفسها. فخلال الحرب أقامت الطوائف علاقات مؤسساتية مباشرة مع قوى «الخارج». صحيح أن التركيبة اللبنانية عرفت دائماً شكلاً من أشكال العلاقة المباشرة بين المجموعات الطائفية والدول الخارجية منذ القرن التاسع عشر، إلاّ أن قيام دولة الاستقلال عام ١٩٤٣ والمساحة الضرورية التي اتخذتها لنفسها ـ كأي دولة ـ في مصادرة المستوى الرسمي والأول للعلاقات مع «الخارج»، أخفى بل كتم إرث «علاقات الحماية» القديمة بين الدول والطوائف.

هذه الظاهرة عادت فتجددت وعلى حساب الدولة ـ خلال الحرب الأهلية ـ ولو بصيغ جديدة عبر دخول دول جديدة عربية وأجنبية، وأبرز خطوط هذه العلاقات العلاقة بين بعض الطوائف واسرائيل.

وخلال الصراع السياسي، والعسكري الحاد الذي كان لبنان يشهده عام ١٩٨٣ حول المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية التي كان يقوم بها عهد الرئيس أمين الجميل، والتي تُوِّجت بإقرار اتفاق ١٧ أيار/ مايو في المجلس النيابي اللبناني، ذهب

بعض المدافعين عن هذه المفاوضات، ثم عن الاتفاق، إلى حد العثور على إيجابية وحيدة لما يجري حين كانت تعوزهم المبررات الأخرى بسبب الخلل الوطني والسياسي الفاضح في اتفاق ١٧ أيار/ مايو. هذه الإيجابية هي أن المفاوضات والاتفاق تنزع العلاقة مع إسرائيل من الطوائف وتضعها في يد الدولة. وهو أفضل من أن تبقى في يد الطوائف.

لا يصمد من هذا المبرر سوى فكرته حين تطبَّق في مجال آخر غير مجال العلاقة مع العدو الاسرائيلي الذي يخضع لمحرمات واعتبارات قومية ووطنية ودستورية مختلفة. فعودة الدولة اللبنانية كمحور للحياة السياسية، تنطلق منه الحياة العامة وتدور حوله، من شأنها أن تخفف من التحلل السياسي لوحدة الكيان اللبناني الذي كان يتجلى في أحد أخطر مستوياته بالروابط السياسية والأمنية المباشرة التي كانت تنشأ ولا تزال مع «الخارج»، وتتجسد في مؤسسات تصادر العمل السياسي باسم «الطائفة». وهذا بالضبط أحد المضامين الهامة لإلغاء «الدويلات الواقعية» الطائفية التي نشأت خلال الحرب الأهلية. فليس المستوى الوحيد لتعدي «الميليشيا» على سلطة الدولة هو مستوى توليها الإدارة الأمنية المباشرة لمناطقها؛ إنه المستوى السطحي من التعدي. فالأعمق والأخطر هو مصادرة المهمة السياسية في إقامة علاقات تحالف مباشرة على أساس جغرافيا ـ سياسية طائفية ضد الدولة. إن استعادة هذه المحورية من قبل الدولة الشرعية ليس فقط استعادة لدور طبيعي، بل الأهم أنه الإطار الفعلي الوحيد المتاح لحماية الوحدة الوطنية عبر تقنين التنوع الطائفي الذي من دونه يتحول التنوع الطائفي إلى تفتت مذهبي خطر كما أثبتت التجربة. ومع هذا التقنين، عبر الدولة وحولها يمكن للتنوع أن يكون مادة تجربة تعايش غني سياسي وثقافي خلاق.

لقد درجت العادة في توصيف كل ما يتصل بكلمة «الطائفة» في الأدبيات السياسية، على شحن هذه الكلمة بشحنة «لاأخلاقية» في المجال السياسي. ومن الطريف أن أدبيات الأحزاب الأكثر طائفية تتضمن بدورها تقريعاً لفظياً كاملاً بـ «الطائفية».

لسنا ننطلق من رفض لفظي مطلق لفكرة «الطوائف». وإلاّ سقطنا في اللغو المثالي. ثمة فارق كبير بين «الطائفة» و«الطائفية»؛ الطائفة بإمكانها أن تكون جسماً اجتماعياً يحمل درجة موروثة وعريقة من التلون الثقافي والديني. ولكن «الطائفية» هي تحويل «الطائفة» إلى الإطار الوحيد لممارسة العمل السياسي. بإمكان حتى «الطائفيين»، أي الذين يقدمون أنفسهم سياسياً بصفتهم الطائفية، أن يملكوا حق التعبير عن لونهم في دولة ديمقراطية. ولكن الشاذ والقمعي، هو أن يتحول ذلك إلى المجال الوحيد لممارسة العمل السياسي.

إن هذا المعيار سيكون نفياً للمستقبل، بعد وضوح الصورة الإقليمية والدولية المحيطة بلبنان؛ وهو المعيار الرئيسي لمدى ما فعلته «وثيقة الطائف»: هل ستعزز هذه الوثيقة وحدانية اللون الطائفي في مصادرة الحياة السياسية، أم أنها ستؤدي إلى تراجع هذه الوحدانية لمصلحة بروز حركية تحالفات واندماجات متعددة الطوائف في لبنان؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ـ عدا كونها غير مطروحة الآن، بسبب الأولوية المطلقة للخروج من الحرب الأهلية أياً تكن طبيعة النظام السياسي ـ تحتاج إلى زمن طويل من الممارسة العامة لبلد موحد في ظلّ دولة واحدة.

الوحدة الوطنية والنظام السياسي والتوازن الخارجي

بات من المسلّم به أن «الخارج» يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية بالقدر الذي يطل على الوضع اللبناني الداخلي من خلال الدولة. ويرتدي هذا المعيار أهمية خاصة في المرحلة الراهنة التي تقطع فيها أجواء استعادة توحيد «المركز» (بيروت الكبرى) خطوات هامة تحت قيادة الدولة. وباستطاعة البلدان العربية، المعنية قومياً بوحدة الكيان اللبناني وبمخاطر تفككه على الأمن القومي العربي نفسه، أن تعيد صياغة علاقات السنوات السابقة لتصحيحها ـ لدى بعض هذه البلدان ـ باتجاه التركيز على محورية المدخل الشرعي للتعاطي مع لبنان، ليس انضباطاً مع اعتبارات القانون الدولي فحسب، بل حماية أيضاً للوحدة الوطنية اللبنانية التي يترافق تفككها دائماً مع تجاوز الدولة. ومن الطبيعي أن التوقف عند هذه المسألة يجب ألا يعني، ولا يمكن له أن يعني، منع النشاط السياسي للقوى السياسية اللبنانية خارج الحدود. ولكن عملية إعادة تقويم لمستويات هذه العلاقات التي نشأت خلال الحرب الأهلية مهمة لا بد منها لا سيما لجهة أولوية إلغاء أي علاقة أمنية ـ عسكرية بالدرجة الأولى.

إنها عملية «إعادة تأهيل» متبادلة تتناول عدداً من البلدان العربية وعدداً من الأطراف اللبنانية. ومما يشجع جداً في هذا المجال هو السياسة السورية الراهنة الشديدة التكثيف في التعامل مع الإطار الرسمي اللبناني في تماه كامل مع أهداف الشرعية اللبنانية.

ويجب أن نكون صريحين في هذا المجال أيضاً. لقد أنشأت الحرب الأهلية (وربما منذ ما قبل العام ١٩٧٥) تقاليد استهانة مشتركة من قبل أطراف خارجية وأطراف لبنانية باعتبارات الحد الأدنى من «لبنان ـ الدولة». إن عملية إعادة التأهيل هي مهمة جادة في السياسة اليومية كما في الاستهدافات الكبيرة لتعديل خلل مزمن مركب: سياسي ـ أمني ـ نفسي.

أما المستوى الآخر لمعالجة علاقة الوحدة الوطنية والنظام السياسي بالتوازن

الخارجي فهو المتعلق بالانعكاس التاريخي الدائم لميزان القوى في المنطقة على التوازن السياسي للسلطة اللبنانية.

قد يكون ضرورياً هنا التدقيق بين الانعكاس على صعيد «النظام السياسي» أي توزع السلطات الدستوري والعرفي وبين الانعكاس على صعيد التوازن السياسي اللبناني العام، سلطة وقوى سياسية. وما تعكسه «وثيقة الطائف» من هذه الزاوية يحصل للمرة الأولى منذ العام ١٩٤٣، حيث يساهم الميزان الإقليمي في دعم دينامية تغيير داخلية؛ ويكرسها من ثم دستورياً.

ولكن الصيغة السابقة «لوثيقة الطائف» عرفت منذ العام ١٩٤٣ تحولات عديدة في العلاقة مع ميزان القوى في المنطقة دون أن تبدِّل في طبيعة النظام السياسي نفسه، وإن كانت عدلت في توازن السلطات اللبنانية الأساسية بتنوعاتها الطائفية. فمن الثابت أن العلاقة بين مركزي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة كانت أقل خللاً وأكثر ميلاً نحو التكافؤ قبل العام ١٩٤٨ الذي شهد أول انعطاف كبير في خارطة وموازين المنطقة العربية.

ففي حين اتخذ الخلل مسافة خطرة بين هذين المركزين لمصلحة الرئاسة الأولى بعد العام ١٩٤٨، تطور الأمر إلى حرب أهلية عام ١٩٥٨. وتلا العام ١٩٥٨ تعديل في التوازن لم يصحح الخلل ببعده الداخلي في الواقع بين رئيسي الجمهورية والوزارة، بقدر ما صحح هذا الخلل بطريقة جديدة: ميل أكبر لدى الرئاسة الأولى إلى مراعاة القوة الصاعدة في المنطقة ممثلة بالرئيس جمال عبد الناصر، بالترافق مع انفتاح خدماتي للدولة نحو الأرياف الإسلامية، وتوسيع قاعدة استيعابها للموظفين عبر بناء مؤسسات لضبط معايير توفيقية بين أصول الإدارة الحديثة واعتبارات الاقتسام الطائفي.

كان العام ١٩٦٧ هو العام الذي أسس فعلياً للحرب الأهلية اللاحقة التي انفجرت عام ١٩٧٥. فمع الهزيمة، عاد الاعتراض في بعض الأوساط اللبنانية على «الالتحاق» بعبد الناصر. وانعكس ذلك على خلل مستجد في علاقة مركزي السلطة (الأولى والثالثة) كان يتنامى كما هو معروف مع بدء انتقال الكتلة الفلسطينية المدنية إلى كتلة مسلحة منظمة، ومع تبلور الشخصية السياسية لبعض الطوائف ونمو وعيها الطائفي المستقل.

باختصار إذاً، منذ العام ١٩٢٠، تاريخ تأسيس لبنان الكبير، تعدل النظام السياسي بالتواكب مع انقلابات القوى في المنطقة، مرتين: الأولى عام ١٩٤٣ حين جرى تكريس الانتقال إلى صيغة ثنائية للحكم بعد تمهيدات تدريجية لها في الثلاثينيات؛ والثاني عام ١٩٨٩، المفترض أن يكون قد شهد مع «وثيقة الطائف» انتقالاً إلى صيغة ثلاثية (أورباعية؟).

إلّا أن الفترات الطويلة الفاصلة بين هذه التواريخ لم تكن ساكنة، بل كان ميزان القوى الإقليمي (ببعده الدولي) ينعكس على توازن الحياة السياسية ومراكز القرار في الدولة ضمن إطار النظام السياسي ذاته، الذي بسبب «عجزه» قامت حرب أهلية سريعة عام ١٩٥٨، وحرب أهلية، لا يزال يحاول الخروج منها، بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠.

***

إن أحد أكبر الأسئلة اللبنانية التي طرحها إرث الحرب، ليس موجهاً الينا نحن اللبنانيين بل عنّا وحولنا، هو السؤال البسيط الكبير المتداول في أندية عربية ودولية متعددة: هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم بعد؟

والسؤال على كثافة تسيسه في ظل تعدد أنواع القوى غير اللبنانية التي عرفتها الساحة اللبنانية خلال مسار الحرب الأهلية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لقسم من الأرض، يثير مسألة عملية (أو «تقنية» إذا صح استخدام التعبير) في الخلفية الذهنية لدى طارحيه.

فإمكان تشكل «نادٍ سلطوي» متماسك بالحد الأدنى من تقاليد تماسك الدول هو المطروح على بساط البحث؛ وإمكان رسوخ تقاليد تعايش سياسي وطني بين مناطق مفككة هو أيضاً المطروح على بساط البحث؛ وإمكان نشوء جيش لبناني موحَّد هو المشكلة «التقنية» الأولى في هذا المجال.

وتتداعى الأسئلة لتصل إلى الأكثر جوهرية فيها في الظرف الراهن: هل بالإمكان تأمين استمرار تماسك الدولة الموحدة بغياب قوة عربية أو دولية تشرف (وترغم) مباشرة على عملية التوحيد التي تحتكر فيها الدولة وحدها «سلطة العنف»؟

على أي حال، من منظور مدى المشاركة في الحرب، يجب إعادة النظر بالرأي السهل القائل: إن الشعب اللبناني بريء بغالبيته الساحقة وإن ثمة أقلية من المسلحين مدعومة من الخارج هي التي تمعن تنكيلاً فيه.

لم نكن أبرياء على هذه الصورة. ربما توافرت دائماً رغبة شعبية لبنانية في الخلاص من الحرب وفي التمسُّك بضرورة الدولة كمرجع مركزي لرعاية الشأن العام. وكان هذا منذ السنة الأولى للحرب. لكن في كل مرحلة من مراحلها كان هناك في المقابل التفاف شعبي حول التيار الطائفي الصاعد أو المتفجر. وقد عرفت الأزمة اللبنانية موجات مختلفة من حماسة التضامن الطائفي الذي قادته ما أصبحت لاحقاً تُسمى «الميليشيات». كل ميليشيا رئيسية صعدت من موجة شعبية في هذه الطائفة أو تلك، قبل أن تطول الحرب وتتعب موجات التضامن الطائفي في السنوات

الأخيرة، عندما بدأت هذه الميليشيات تصبح فعلاً جسماً مسلحاً منفصلاً عن عاطفة ورغبات المدّ الطائفي الذي أنتجها.

إن هذه «البراءة» إذاً، براءة «الأكثرية الصامتة» ليست موجودة بالمعنى المطلق الذي يُضفى عليها. وإذا كانت «الأكثرية الصامتة» الرافضة للحرب قد تواجدت فعلاً في مختلف مراحلها، فإنها تشكلت دائماً بمعظمها في قطاعات نخبوية وشعبية جاءت من السعير الطائفي بعد أن جرّبته، أو من قطاعات عادت والتحقت به، قبل أن يصبح اللبنانيون في سنواتهم الأخيرة حصيلة سياسية محبطة تقدّس السلام.

ولم تنجح أي قوة من قوى الحرب الأساسية و«عصبياتها» في تقديم امتحان ناجح على استيعاب الآخرين في مشروع توحيدي. والكارثة في السنوات الأخيرة كانت وصول ممارسات الاستهتار باعتبارات الوحدة الوطنية إلى أعلى مراكز السلطة الشرعية، بعد أن كانت المؤسسات الرسمية الرئيسية قد احتفظت بهامش فعلي عن قوى الحرب أخذ يتلاشى في الواقع بعد عام ١٩٨٢.

لا يدعو الوضع إلى التشاؤم المطلق. فقد أقام اللبنانيون قبل حربهم هذه دولة مزدهرة على مدى بضعة عقود حملت إيجابيات كثيرة عن العديد من دول محيطها. وليس من المستحيل استعادة تقاليد «دولتية» في فترة نقاهة يحتاجها الوضع اللبناني لإعادة التكيُّف مع متطلبات السلام.

وربما للمرة الأولى منذ العام ١٩٧٥ لا يبدو فيها الوضع اللبناني وحده وضعاً «موقتاً».

إنها فعلاً المرة الأولى منذ ١٦ عاماً التي تتساوى فيها «ظرفيتنا» إذا جاز القلق على الانجازات الأخيرة اللبنانية المتحققة، مع «ظرفية» عدد من الاقطار العربية. فإذا كنا في وضع موقت، فإن الأردن «موقت»، بعد ٢ آب، والعراق كذلك، ناهيك حصراً عن السعودية وبعض أقطار مجلس التعاون الخليجي.

لقد دخل لبنان، دون شك، في مسيرة السلام. فالحرب الأهلية اللبنانية أصبحت من دون وظيفة بعد أن كانت مهمتها، من منظور خارجي، هي تولي مشاكل المنطقة نيابة عن إسرائيل وبعض العرب. فالانتفاضة الفلسطينية كانت قد ألغت جزءاً من هذه المهمة، ثم جاءت أزمة الكويت لتفجر مشاكل العرب في أكثر مناطقهم حساسية دولية.

لقد عادت مشاكل العرب الفعلية إلى العرب. ومن المفترض، مع هذا التحول المواكب لتحولات عالمية، أن يكون الدور اللبناني في المعالجة «الوهمية» لمشاكل المنطقة قد شارف على نهايته.

تعقيب ١

جوزف مغيزل

الحديث عن الوحدة وعن النظام السياسي اللبناني ينطلق الآن من معطيات محددة هي تلك التي تضمنتها وثيقة الوفاق الوطني وشرعها القانون الدستوري رقم (١٨/٩٠)، ويمكن عرضها كما يلي:

(١) على الصعيد الوطني:

لبنان وطن سيد حر مستقل،
وطن نهائي لجميع أبنائه،
وطن واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في الدستور والمعترف بها دولياً، ولجميع اللبنانيين على السواء، بحيث يحق لهم الإقامة على أي جزء منه بحرية والتمتع به في ظل سيادة القانون،

وطن لا شرعية فيه لأية سلطة تناقض العيش المشترك،

وطن يكون الغاء الطائفية السياسية فيه هدفاً وطنياً أساسياً يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية بحيث لا يقسم الشعب ولا يفرز على أساس أي انتماء، ولا يكون فيه مجال للتجزئة أو التقسيم أو التوطين.

(٢) على صعيد النظام السياسي:

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية،
الشعب فيه هو مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية،

ونظامه السياسي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى توازنها وتعاونها،

تخضع فيه القوانين لرقابة مجلس دستوري يسهر على انطباقها على أحكام الدستور.

(٣) على صعيد العروبة:

لبنان بلد عربي الهوية والانتماء،
وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها.

(٤) على الصعيد الدولي:

لبنان عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها.

(٥) على صعيد القيم وحقوق الانسان والحريات:

يسود القانون على كل أرض لبنان،

وتعم المساواة فيه بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات دون أي تمايز أو تفضيل.

يلتزم لبنان بالإعلان العالمي لحقوق الانسان ومواثيق الأمم المتحدة ولا سيما منها العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد مرتكز أساسي من مرتكزات النظام.

(٦) على الصعيد الاقتصادي:

نظام لبنان الاقتصادي هو النظام الحر الذي يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة ويحقق الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً كركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

(٧) على الصعيد الاجتماعي:

العدالة الاجتماعية يجب أن تعم بين جميع اللبنانيين دون تمايز أو تفضيل.

(٨) على صعيد الطوائف:

تتمتع الطوائف بحق الاحتفاظ بقوانين أحوالها الشخصية و- بانتظار الغاء

الطائفية كلياً ـ تتمثل بصورة عادلة في تشكيل الوزارات وتأليف مجلس النواب على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وفي وظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها.

يجري إلغاء الطائفية على مراحل فتلغى في الوظائف العامة.

يعطى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الناظر بدستورية القوانين فيما يتعلق بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية بحرية.

تلك هي الأركان الرئيسية التي لحظها النظام السياسي اللبناني الجديد متوخياً من خلالها تثبيت الوحدة الوطنية وترسيخ العيش المشترك.

هل هذه الأركان والقواعد جديرة فعلاً بأن تضمن وحدة اللبنانيين وأن تجعل من النظام السياسي نظاماً عصرياً متطوراً ومحصناً دون انهيار جديد؟

أياً كانت نصوص الميثاق الجديد، وأياً كانت التعديلات الدستورية، يبقى في نظرنا أن الضمانة الحقيقية لا بد من أن تستند إلى عوامل أخرى بموازاة النصوص، نذكر بعضها:

أولاً، تربية الأجيال الجديدة على روح الميثاق وقواعده، وتحصينها بوجه التأثيرات الآتية من الخارج أو من الداخل: فلا بد مثلاً من مواجهة أحداث تاريخ لبنان بنظرة نقدية بنّاءة فنرى في الحقبات الصعبة والأليمة عبراً وتعاليم نطلع أبناءنا وبناتنا عليها بصراحة وروح مسؤولة ونضوج لا لإذكاء الحزازات الدينية بل، على عكس ذلك، للارتفاع فوقها والإفادة من عبرها وتلافي مسبباتها.

وتواكب رؤيتنا تلك القيم المشتركة التي تتضمنها شرعة حقوق الانسان والحريات الأساسية بحيث تصبح هذه الحقوق والحريات وما يواجهها من واجبات نحو الآخرين لبنة متينة تربط بين المواطنين، وتبعد عن الانزلاق نحو الصراعات الغريزية، الطائفية منها والقبلية.

ثانياً، بناء الحياة السياسية على أساس التنظيم الحزبي العصري الوطني لا الطائفي العامل، وعلى برامج الإصلاح والتنمية والتقدم: وهذا التنظيم المرتجى يطرح مسألة القيادات السياسية. لقد كشفت أحداث السنوات الماضية فراغاً خطيراً جداً على مستوى القيادات السياسية، التي بدل أن تقف سداً بوجه التدهور كانت تتولى تسريع التدهور وإذكاءه.

لذلك تتخذ مسألة تهيئة كوادر قيادية جديدة قديرة على استلام زمام النهضة المطلوبة أمراً حيوياً ملحاً يأتي في رأس سلم الأولويات. وهذه النهضة تقع على عاتق الأحزاب الجديدة التي لا بد من قيامها مع بداية عهد الجمهورية الثانية. وتمهيداً

وإفساحاً في مجال بروز الأحزاب المرجوة، لا بد من إعادة البلاد إلى ممارسة الحياة الانتخابية التي تفتح الباب أمام التكتلات الحزبية القائمة على أساس البرامج الاصلاحية. من أجل ذلك نرى اعتماد الطريقة التالية:

١ ـ تنظيم انتخاب الهيئات الاختيارية في المرحلة الأولى بحيث نعود إلى تعويد اللبنانيين على الحياة الديمقراطية التمثيلية.

٢ ـ يجري بعدئذ تنظيم انتخاب المجالس البلدية التي تشكل الدرجة الأولى في سلم اللامركزية الادارية.

٣ ـ بعد فترة يجري تنظيم انتخاب مجالس المحافظات، هي قمة اللامركزية الادارية.

٤ ـ وأخيراً، ويكون اللبنانيون قد استعادوا، من خلال انتخاب الهيئات الاختيارية فالمجالس البلدية فمجالس المحافظات، ممارسة الحياة الديمقراطية بحرية ومسؤولية، يمكن إجراء انتخاب النواب على أساس اللوائح الحزبية. وعندنا أن أفضل اللوائح يكون في جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة، تتنافس فيها لوائح تضم ممثلين عن كل الطوائف على أساس الاتجاهات السياسية الوطنية المشتركة وليس على أساس إثارة الغرائز الطائفية أو المنافع الفردية والذهنية القبلية.

من هنا يكون وضع قانون اللامركزية الادارية وقانون جديد للانتخابات النيابية أمراً مهماً وملحاً لأنهما بوسعهما أن يشكلا مدخلاً جدياً لتحصين الوحدة الوطنية وترسيخ النظام السياسي الجديد.

ثالثاً، سلوك السياسة الخارجية الواقعية الواعية: إلى جانب التدابير الداخلية التي عددنا بعضها تؤدي السياسة الخارجية دوراً كبيراً في ضمانة استقرار الوحدة الوطنية ومناعة النظام السياسي.

وتأتي العلاقات اللبنانية ـ السورية في طليعة تلك السياسة الخارجية إلى حد يمكن التساؤل: هل المشكلة في لبنان هي في اعلان هوية لبنان العربية أو انتمائه العربي، أم أنها في العلاقات اللبنانية ـ العربية، سواء أكانت هذه العلاقات بين لبنان والمحاور العربية التي كانت تنشأ بين الحين والآخر أم كانت بين لبنان وبلد معين من البلدان العربية؟ وأشعر بشكل خاص أن مسألة العروبة في لبنان كانت، عملياً وبصورة رئيسية، مسألة تيسر أو تعسر العلاقات اللبنانية ـ السورية.

ولعل من أهم ما أنجزه اتفاق الطائف، إلى جانب ما نصّ عليه في مقدمته، التعديلات الدستورية الجديدة التي تضمنها القانون رقم (١٨ / ٩٠) ونصّت على هوية

لبنان العربية وسواها من إصلاحات، هو ما نص عليه بشأن العلاقات اللبنانية ـ السورية.

إنها المرة الأولى وبالشكل الاحتفالي الاجماعي تحدد علاقات لبنان بسوريا على أسس وطيدة عقلانية. وهذه الحقيقة السياسية الكبرى ـ علاقات لبنان وسوريا ـ تدهورها أو توطيدها ـ كانت وراء أحداث العام ١٩٥٨ ووراء الكثير من خلافاتنا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. والأمل الحقيقي في استقرار لبنان يأتي في طليعة ما يأتي من تنظيم العلاقات السورية ـ اللبنانية. وهذه الحقيقة السياسية المهمة ينبغي أن تدخل ليس فقط في الوثائق، مثل اتفاق الطائف، بل في القناعات الداخلية العميقة بخاصة.

ومع أن هذه الحقيقة كانت حاضرة في ذهن معظم اللبنانيين سياسيين وغير سياسيين في الكثير من المراحل التي عشناها، فإنها في الممارسة كانت تغيب عن ذهن القيادات ولا سيما تلك التي تولت مسؤوليات الحكم، مما كان يتسبب بالمآسي للبنان. وعلى سبيل التذكير سأقرأ نصاً عمره من عمر الاستقلال، لا بل قبله بأيام، يؤكد هذه الحقيقة ويبرز مخاطر تجاهلها في بعض فترات تاريخنا المعاصر. فبتاريخ ١٩٤٣/٨/٣١ دعا رئيس الدولة آنذاك بترو طراد ممثلي الصحافة اللبنانية إلى مكتبه وقال لهم: «لقد دعوتكم لأمر هام يتعلق بسياسة لبنان ويتوقف عليه مصيره ومستقبله. إن لبنان منذ زمن المعنيين والشهابيين حقيقة تاريخية جغرافية معنوية فلا شك في وجوده. وهو في استقلاله له حقوق وعليه واجبات. من واجباته اتباع سياسة داخلية تشعر كل فرد بوجود وطنه وتشعره بأنه ابن هذا الوطن مهما كان دينه ومذهبه. ومن واجبات لبنان المستقل أيضاً أن يدرك أنه موجود وسط محيط عربي وأنه ليس بإمكانه إذا كان حريصاً على منفعته وعلى صيانة استقلاله إلا أن يسير على سياسة تعاون وثيق مع جيرانه، يجب أن يمد يده إلى جيرانه وأن يوطد علاقات الإخاء والمحبة التي تربطه بهم».

وتابع قائلاً: «وبعد أن استوثقت من اخلاص رجال سورية وحسن نيتهم ومن محبتهم للبنان رأيت أن الواجب الوطني يدعو إلى وضع حجر الزاوية في السياسة الرشيدة التي يجب أن ينهجها لبنان ألا وهي توثيق العلاقات مع جارتنا الشقيقة سورية... فلا يمكن بعد الآن أن يقوم حاجز مادي أو غير مادي بين سورية ولبنان.. إن سياسة اللبنانيين توفرها عبارة حاسمة هي: إن مصلحة سوريا هي مصلحتنا ونحن في السراء والضراء سواء».

رابعاً، الرخاء الاقتصادي العام: ومن جهة أخرى إن تثبيت الوحدة الوطنية والنظام السياسي لا بد من أن يرتكز على نهضة تنموية اقتصادية تشمل جميع القطاعات بدءاً بالزراعة والصناعة، وتشمل جميع المناطق فنخرج من حالة التفاوت الفاضح الذي ميّز العهود الماضية والذي شكل عاملاً مباشراً وكبيراً في التسبب بالأزمات السابقة وتوسيع نطاقها كما حصل، فالتفاوت الاقتصادي الاجتماعي يغذي

الحقد الطبقي ويهيىء النفوس للتصارع أياً كانت أشكال هذا التصارع ومنها الشكل المسلح.

فالديمقراطية لا تقف عند حد تعميم التعليم وممارسة العلمانية الانتخابية بل تشترط إلى أعلى حد رفع المستوى المعيشي والانماء الاقتصادي المتوازن الشامل لكل اللبنانيين في كل مناطقهم، عندئذ يكون لهم جميعاً مصلحة فعلية في الحفاظ على العيش المشترك وعلى النظام السياسي الذي يسوس شؤونهم.

خامساً، مزالق الطائفية: ليست هي المرة الأولى التي تعلن فيها مخاطر الحالة الطائفية السائدة في أجهزة الدولة والنظام السياسي؛ فمنذ العام ١٩٤٣، في ظل الميثاق الوطني الأول، أعلنت الحكومة الاستقلالية مساوىء الطائفية وتعهدت بوضع حد لها. ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل.

والآن، مرة أخرى، يعود ميثاق الوفاق الوطني الجديد فيقر مبدأ إلغاء الطائفية السياسية ويُبقي عليها في التمثيل النيابي وفي تشكيل الحكومات وفي تعيين موظفي الفئة الأولى وفي قوانين الأحوال الشخصية والمحاكم الدينية والمدارس الطائفية، لا بل يضيف إلى النظام السابق إعطاء رؤساء الطوائف حق مراجعة المجلس الدستوري للطعن بالقوانين التي تمس بالأحوال الشخصية والحرية الدينية. وهكذا يبقى لبنان متأرجحاً بين إلغاء النظام الطائفي والمحافظة عليه. وأخشى ما نخشاه أن يفسد تيار المحافظة محاولات الإلغاء كما جرى حتى اليوم في المحاولات السابقة.

هذا المنزلق الخطر لا يمكن تلافيه إلا إذا عمدنا بجرأة وتصميم إلى اخراج لبنان نهائياً وكلياً من النظام الطائفي، وأدخلناه في عهد المساواة والحرية الحقيقية، عنيت عهد العلمانية التي تحترم حرية المعتقد الديني وحرية ممارسة الشعائر الدينية وتحترم وجود الطوائف كمجموعات مؤمنة لها كيانها الديني الخاص وتبعدها عن الميدان السياسي وتفصلها عن الدولة وعن البنية السياسية الوطنية الجامعة. إن التعايش بين النظام الطائفي والنظام السياسي الوطني، في نظري، شأن مهدد دوماً بالانفصام، إن لم يكن بالخصام. أوليست تلك تعاليم الماضي البعيد والقريب؟

سادساً، الخطر الآخر الذي يتربص بنا هو الخطر الاسرائيلي: لقد أثبتت تصرفات اسرائيل والوثائق التي نشرت في الدولة العبرية وخارجها خلال العقود الخمسة المنصرمة أن اسرائيل تنظر إلى لبنان نظرة حذر شديد تصل إلى حد العداء لأن لبنان نشأ أصلاً على العيش المشترك بين أبناء الأديان والطوائف، بعكس الايديولوجيا الصهيونية التي نشأت على وطن لأبناء الدين الواحد؛ ولأن لبنان يشكل - ولو نسبياً - الدولة الديمقراطية المنافسة في منطقة الشرق الأوسط، في حين تريد اسرائيل أن تظهر

أنها بلد الديمقراطية الوحيد في هذه البقعة من الأرض؛ ولأن لبنان صاحب نظام اقتصادي حر دينامي يتمتع بميزات وبقدرات اقتصادية وطبيعية وبشرية تود اسرائيل احتكارها لنفسها وتزعمها بالانفراد، هذا فضلاً عن الخط السياسي اللبناني بالنسبة إلى القضايا العربية والبلدان العربية الأخرى.

لقد حاولت اسرائيل زعزعة هذا الكيان المزاحم ـ لبنان ـ لا بل حاولت القضاء عليه وخططت لذلك في بعض مراحل حرب السنوات الأخيرة لكي تبلغ كامل مآربها. لكن اللبنانيين ـ بفضل عوامل ايجابية داخلية وخارجية ـ تمكنوا، حتى الآن، من الوقوف في وجه المكائد الاسرائيلية. إلا أن الخطر الاسرائيلي لا يزال ماثلاً ومهدداً؛ وعلينا أن نظل يقظين حتى لا نقع مرة أخرى في شباكه. والوسائل الفضلى لتحصين مناعتنا ضد هذا الخطر هي في المزيد من التضامن المجتمعي والوطني، وفي المزيد من الديمقراطية والحرية، وفي المزيد من التنمية الاقتصادية في شتى القطاعات وكل المناطق وفي علاقاتنا العربية والدولية.

كلمة ختامية

كل ما أوردت في هذا التعليق يحتاج في كل حال إلى ثقة اللبنانيين أفراداً وشعباً وحكاماً، إلى ثقتهم ببلادهم، بمؤسساتهم العامة، بالدولة وبقدرتهم على تنفيذ أحكام الميثاق الجديد ومسؤوليتهم في انجاحه.

تعقيب ٢

ابراهيم النجار

مقدمة

من الطبيعي أن يكون مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني موضوع نقاش وتفاوت في التحليل؛ فـ «الأحداث» قضت على كل الشعارات بقدر ما قضت على الاتهامات وغيرت التحالفات والتصورات، لدرجة أن كل شعار يعني مفهوماً مختلفاً باختلاف موقع من يرفعه ويستعمله، بحيث يستحيل التكلّم على مستقبل الوحدة اللبنانية والنظام السياسي اللبناني من دون التفاهم على قاموس موحد للمصطلحات السياسية.

فإذا كان المتعارف عليه أن عبارة «الوحدة الوطنية» تعني، سلباً، رفض التقسيم النفسي وتقاسيمه، والابتعاد عن العصبية الدينية والمذهبية، فإن كلمة «الوحدة» لا تعني المدلول نفسه بالنسبة إلى من يشدد على اللامركزية ضمن الدولة الواحدة، أو إلى من يقول بضرورة إنشاء دولة مركزية قوية وقادرة. كذلك الأمر بالنسبة إلى كلمة «الوطنية»؛ فالوطنية بمعنى ما كان يسمى «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» كانت نقيض الوطنية بالنسبة إلى من يشدد، أولاً، على الولاء للبنان الوطن النهائي الذي لا يمكن أن يكون ولاء لغيره قبله. وما يقال عن الوحدة الوطنية يقال بصورة أولى عن «النظام».

النظام موضع جدل، فهل يعني صيغة عام ١٩٤٣؟ أم أنه النظام الديمقراطي البرلماني، أم هو النظام الطائفي؟ وهل النظام هو «الجمهورية الثانية» المنبثقة من النصوص الدستورية المتفق على حيثياتها في «الطائف»؟ أليس من الأجدر بنا أن نسمي نظاماً كل القواعد الدستورية والسياسية في لبنان، وما ينبثق عنها من مؤسسة عامة

تعنى بشؤون المواطن العامة؟ وماذا عن «اللبننة» (Libanisation) التي باتت تعني انقسام الشعب واستفحال الخلافات الخارجية على أرض الوطن من دون توقف ومع استشراء العنف والأحداث الحربية؟

من المؤكد أن الحرب اللبنانية قد اندلعت بسبب تراجع قدرتنا على الاتفاق على «الوحدة الوطنية» و«النظام السياسي»، بقدر ما كانت نتيجة استعمال خطة إثارة التناقضات بيننا من قبل قوى خارجية ضاغطة ومسلحة، من جهة، وبقدر ما استعمل البعض منا قوى خارجية من أجل الاستقواء بها ضد خصوم في الداخل لم يلبثوا أن باتوا في منزلة الأعداء، من جهة ثانية. فمن الذراع المسلحة الفلسطينية، إلى سوريا، إلى ليبيا، إلى ايران، إلى العراق، إلى دول الغرب، ومنها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، مروراً بإسرائيل... هذا إذا اكتفينا بذكر من أرسل أعداداً وأعتدة عسكرية إلى لبنان.

فلو استطعنا أن نبني دولة، بكل ما للكلمة من معنى، لكانت الدولة قد أمنت الحماية لكل فريق من أجل تنظيم العمل السياسي في إطار من الديمقراطية... لكن المفارقة هي أن كلاً منا في موقعه استطاع أن يبني دويلة، أو ولاية، أو كانتوناً... وكأننا وجدنا أن بناء الدولة الموحدة والوحدة الوطنية إنما يمر لزاماً بالولايات والدويلات وباستعادة الخصوصيات الثقافية والمذهبية والمناطقية...

فهل قامت دولة لبنان الموحد «اسمياً» قبل أوانها، أو قبل أن «ترتاح» كل مجموعة في ذاتيتها وخصوصيتها... وتراثها الثقافي والديني؟ لذلك يبدو الموضوع مطروحاً لمعرفة ما إذا آن الأوان للإقلاع عن البحث عن الذات، بل عن استعادة تلك الذات، من أجل الاندماج أو الاتحاد أو التوحد أو التقارب أو الانصهار أو الاتفاق على التعايش الفعلي وتنظيمه على التراب اللبناني كله؟

وبعبارة أخرى: هل اتفاق الطائف الذي تم ابرامه، كإحدى أبرز وسائل تنظيم التعددية على مساحة ١٠٤٥٢ كلم٢، أو كإحدى أهم محاولات التوفيق والتوافق في مجتمع تصادمي، هل هذا الاتفاق أكثر من ميثاق العام ١٩٤٣ مضافة إليه الأعراف الدستورية المتممة للدستور، أم أنه ميثاق جديد لجمهورية جديدة؟ وما هو المستقبل الذي يترتب على إقراره؟

وهل قررنا التعايش وتوحيد الصف اللبناني ـ اللبناني من أجل بناء دولة؟ أم أن الاتفاق كان مجرد تسوية ظرفية وموقتة للخروج من منطق الحرب دون أن تحقق أية مجموعة مطالبها؟ وهل كانت تلك المطالب تستأهل مثل الحروب المتتالية التي حطمت الكثير الكثير من بنيتنا التحتية؟ هذا مع علمي اليقين أنه لو كان الاتفاق مجرد تسوية

لإنهاء الحرب فإنه مقبول وموفق، باعتبار أنه يوفق بين مصلحة الدولة ككل، والتي لا بد من قيامها، مع مصالح الطوائف والمطالب المنادية بالعدل والمساواة والحماية والحرية. . .

إن تلمس ملامح المستقبل لما يسمى الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني يجب أن يأخذ بالاعتبار شروطاً سياسية عامة: أولاً، بقدر ما ترتكز على نصوص الدستور المعدل عام ١٩٩٠، واتفاق الطائف المسمى وثيقة التفاهم الوطني، ثانياً.

ويبقى السؤال هو هو: هل لا يزال لبنان مشروعاً ممكناً؟

أولاً: شروط أساسية لقيام لبنان

١ ـ ما هي أهم الشروط السياسية العامة لبعث الوحدة الوطنية في لبنان؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال، أرى من الضروري أن أقابل لبنان ببلدان أخرى تحوي مجموعات متعددة الألوان والمذاهب والأعراف والعادات والثقافات والحضارات، كالولايات المتحدة الأمريكية، لأقول: لقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية بتجارب الحروب الأهلية الشرسة والطويلة، والتمييز العنصري والتفاوت الاقتصادي والتصارع بين المناطق (الشمال والجنوب، الشرق والوسط والغرب. . .). لكن الولايات المتحدة نجحت في ابتداع ما يسمى الحلم الأمريكي (American Dream)، القائم على نجاح المبادرة الفردية والتطور الاقتصادي واحترام حقوق الانسان وارساء بعض القواعد والقيم في مجتمع لا يزال يتقبل الهجرة إليه مع تشديده على احترام خصوصيات المجموعات، مع إعمال الحكم بالقانون (By the Rules). وقد تسنى لي مشاهدة معركة الانتخابات الرئاسية العام ١٩٨٨ ومواكبتها، عندما كان القس الأسود جيسي جاكسون وحاكم ولاية ماساشوسيتس، اليوناني الأصل، مايكل دوكاكيس، يتنافسان على ترشيح الحزب الديمقراطي. وكما نعلم، فالحزب الديمقراطي هو الأكبر عدداً مبدئياً ويضم المنتخبين السود واسبانيي اللغة (Hispanics) والمعلمين عامة والكاثوليك والفقراء. . . الخ. وكان واضحاً أن ترشيح مايكل دوكاكيس لمنصب الرئاسة الأولى لا مفر منه، إلا أن هذا الأخير كان يخشى ترشيح جيسي جاكسون لمنصب نيابة الرئاسة معه، خوفاً من نفور أصوات البيض. وفي الوقت نفسه كان مايكل دوكاكيس يخشى استعداء أصوات السود، وهي التي تشكل قوة الحزب الديمقراطي، فينقسم الحزب ويفشل فشلاً ذريعاً ضد الجمهوريين. ففضل مايكل دوكاكيس، منعاً من المغامرة، اختيار بنتسن (Bentsen) الشيخ الذي يمثل ولاية تكساس، اعتقاداً منه أن ولايات الوسط ستوفر لهما المزيد من الأصوات. . . وهكذا،

وبين أخذ وردّ ومزايدات وتلميحات، وصلنا إلى عشية المؤتمر العام للحزب في تموز/ يوليو ١٩٨٨ في أتلنتا (جورجيا)، والخوف قد بلغ أشده من خروج جيسي جاكسون والمندوبين المحازبين له (وكانوا أكثر من ربع المندوبين) من قاعة المؤتمر (Convention) . . . وكانت لحظات كلها «تشويق» تلك التي سبقت اعتلاء القس جاكسون المنصة لإلقاء خطابه . . . وكان مما قاله: «أنا أسود، لا أعرف من هو أبي، ولدتني أمي في أفقر الأحياء، وقد تعذبت وترعرعت في الشقاء والبؤس، وهذا كله لأن أجدادي قد استقدموا إلى هذه البلاد من افريقيا بعد أن تم شراؤهم عبيداً وبعد أن قاسوا الأمرين بالتجديف في المراكب التي جاءت إلى شواطىء أمريكا. وأنا أعرف تمام المعرفة اليوم أن لنا حقوقاً لن نتنازل عنها. لكننا اليوم سنفتش عن قواسم جامعة ومشتركة (Common Grounds) لكي نكمل الطريق معاً، لأننا كلنا قررنا أن ما يجمعنا هو الحلم الامريكي! . . .».

وهكذا بقيت الأقلية من المندوبين السود والموالين لجاكسون وبايعوا الفريق دوكاكيس ـ بنتسن.

جاء دور دوكاكيس لإلقاء خطابه. فقام، وقامته صغيرة، وتوجه علناً إلى والدته الحاضرة في الصالة، وقال: «كم كنت أود، يا والدتي، أن يكون المرحوم والدي معنا اليوم، ليرى ابنه مايكل وقد بلغ ما بلغ. كما كنت أتمنى لو كان والدي معنا ليشاهد أن تعبه لم يذهب سدى، فهو قد قدم من اليونان، ومعه بضعة دولارات في جيبه ويجهل الانكليزية، فاشتغل وتعب وقاسى ما قاساه ليربينا. وها أنا اليوم مرشح للرئاسة الأولى في هذه البلاد. . . ويا أيها القس جاكسون، أريدك أن تعرف أن المركب الذي جاء فيه أجدادك هو نفسه المركب الذي حمل والدي إلى هذه البلاد، والمهم بيننا أن نتحد دائماً لكي لا يغرق المركب، لأن المركب هو جامع بيننا، كما أن هذه البلاد قد أمنت لنا إمكانية التقدم سوية. هذا هو الحلم الأمريكي الذي يتيح لك ولي بلوغ القمم. . .».

وما يقال في الولايات المتحدة يقال، أيضاً، في مجال المقابلة بالكونفدرالية السويسرية، من دون الإطالة.

أعتقد أننا في لبنان، سواء أكان ذلك في القرن التاسع عشر أو في القرن العشرين الحالي، قد عانينا الأمرّين من الحروب والمتاجرة بالغير، بوالي عكا وبوالي الشام، بالأمصار البعيدة وبالأقطار القريبة، كما عبرت من بلادنا الجيوش والحضارات والثقافات والانقسامات. . . أفلا يجدر بنا أن نتطلع سوية إلى ما يجمع بيننا (Com-mon Grounds)، رغم الصعوبات التي تشوب تركيبتنا السياسية والدستورية؟ أليس من الأجدر بنا أن نعرف أن لبنان قادر على توفير المادة الدسمة لحلم لبناني قائم على الحريات، وتعايش الأديان، وتنوع الثقافات، والتنافس على ما هو الأرقى من أجل توفير التطور الاقتصادي والمبادرات الفردية والجماعية والتقدم الاجتماعي، في دولة رائدة ذات دور فريد من نوعه في الشرق الأوسط؟

من هنا تبدو ممارسة السلطة مهمة أهمية النصوص. كما تبدو شخصية الرؤساء

وثقافتهم ونزاهتهم وتطلعاتهم إلى لبنان وإلى المصلحة المشتركة، عنصراً مهماً في مجال «تلوين» النصوص وتوجيه تفسيرها وتطبيقها، وتوسُّل المصلحة العامة في كل شيء قبل كل شيء... وهذا يفترض قدراً أدنى من التربية والأخلاق، والارادة، وتجاوز الذات، واحترام الغير، والثقة بالنفس، والاحتكام إلى المنطق والقانون والعدل والمساواة ومخافة الله. إنها عناصر لا تقل أهمية مرة أخرى عن أهمية النصوص والأعراف والدساتير. لذلك، لا بد من تربية مدنية ووطنية متفق عليها تنطلق من الولاء الكامل للبنان ومن ضرورات التصرف بوحي من مقتضيات بناء دولة، بكل معنى الكلمة. فكم من مؤسسة دستورية (كمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية، أو الرئاسة الأولى في فرنسا... الخ) تأثرت بطبيعة الممارسة وبشخصية القيمين عليها وبنظرتهم إلى التاريخ، فباتت مركز الثقل في السلطة التشريعية أو في السلطة الاجرائية.

٢ ـ العنصر الخارجي

وهو عنصر لا ينسى. فالتحالف مع سوريا، مثلاً، يوفر، موضوعياً، لبعض الأحزاب والقيادات والملل والمسؤولين قوة تفوق قوة غيرهم في ممارسة السلطة أو في بلوغها، وهذا أمر بات معروفاً ومعلوماً من القاصي والداني، باعتبار أننا اليوم، إلى حد معين، في مرحلة «السلم السوري» في لبنان. وهذه المرحلة، بحد ذاتها، توفر لسوريا نظاماً سياسياً في لبنان قائماً على التسليم بضرورات سوريا الأمنية في لبنان وبمقتضيات التحالف وحسن الجوار.

كما أن المنازعات الشرق أوسطية هي بدورها كالقنبلة الموقوتة، مهما انتابها من مد وجزر: من الصراع العربي ـ الاسرائيلي أساساً، إلى المسألة الفلسطينية، إلى مشروع حرب الخليج بعد اجتياح العراق للكويت، وأقول «قنبلة موقوتة» لسببين:

ـ السبب الأول هو أن أي حرب تتحقق وتتوسع في الخليج ستطال العراق والسعودية، ولكن ربما اسرائيل أيضاً، ومن ثم الأردن، الأمر الذي يهدد سوريا؛ اللهم إذا لم يتم حسم المعارك في مهلة وجيزة لا تفوق أياماً معدودة. وهذا قد يؤثر، فعلاً، في الوحدة الوطنية في لبنان إذا لم نكن مقتنعين بأن ما اتفقنا عليه كنظام هو وليد ارادتنا الحرة من أجل بناء مجتمع الحلم اللبناني.

ـ أما السبب الثاني فهو أن للبنان، ربما أكثر من البلدان العربية الأخرى كلها، مصلحة في حلول سلام شامل في الشرق الأوسط، سواء أكان ذلك بواسطة مؤتمر سلم، أم بواسطة حل المشكلة الفلسطينية أم بغيرهما من الأساليب، لأننا قد دفعنا ثمناً غالياً جداً نتيجة تصارع الضرورات بين مطالب الاسرائيلي والحقوق الفلسطينية،

أو استفحال العداء السوري العربي ضد اسرائيل. فطالما أن اسرائيل تحتل الجولان والضفة الغربية، فستضطر سوريا، ربما، ومعها أعداد فلسطينية، للتمركز في لبنان، بطريقة أو بأخرى، هذا إذا ضربنا صفحاً عن الشريط الحدودي. ومن ثم فكل نظام نتفق عليه يجب أن يأخذ بالاعتبار هذه الوقائع لكي نعرف حدود اعادة تفجير الأوضاع والنظام والوحدة الوطنية، لأسباب خارجية وطارئة في هذه الحقبة المريرة من تاريخ لبنان.

فلا مستقبل للوحدة الوطنية أو للنظام السياسي من دون وضوح في الرؤية. ومن حسنات اتفاق الطائف أنه أخذ هذه المعطيات الاستراتيجية بالاعتبار، من دون مداورة أو رياء. وكان عتبنا على بعض القادة الذين ارتقوا بعض المناصب القيادية أنه لم يكن لديهم وضوح في تصور اتجاه التاريخ والأحداث، ولم يكن لديهم مقدرة تحسس التاريخ (sens de l'histoire)، فيما هذا الشعور هو الذي سمح لألمانيا بالتوحد مؤخراً، ولروسيا بالتحرر وبتحرير دول أوروبا الشرقية... فالموضوعية في التحليل وفي قراءة الأحداث لا تخضع للمزاجية الظرفية، وقد آن لنا أن نتطلع إلى حكم لبنان بذهنية حضارية، وبروح المتابعة وبوحي من الكفاءة السياسية. فالسياسة ليست طموحاً شخصياً أو انجرافاً عاطفياً، إنها مهنة لا تقل صعوبة عن أصعب المهن.

ثانياً: توازن السلطات الدستورية لتنظيم التعددية

لكن الأداء السياسي وأخذ المعطيات السياسية والاستراتيجية لا يكفيان لبناء مستقبل سياسي ثابت وواضح. فـ «آفاق المستقبل» و «مستقبل الوحدة العربية والنظام السياسي اللبناني» يمكن أن تظهر، أيضاً، من خلال النصوص الدستورية، على الرغم من أن دراسة تلك النصوص بحد ذاتها لا تزال بحاجة إلى تطبيق وتمحيص، من جهة، وأن إعمال مفاعيل تلك النصوص، بموجب قوانين وأنظمة لاحقة، لا يزال قيد الإعداد والتحضير، من جهة ثانية.

ومن هذا المنظار تبدو نصوص القانون الدستوري رقم (١٨) بتاريخ ٢١/٩/١٩٩٠، تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني لعام ١٩٨٩، في نظري، امتداداً لأعمال لجنة الاصلاح الدستوري لعام ١٩٨٤ التي تألفت تنفيذاً لبيان حكومة الاتحاد الوطني، بعد مؤتمري جنيف ولوزان. وقد حقق القانون الدستوري الجديد ما لم يكن قد تسنى للجنة الاصلاح الدستوري أن تحققه في حينه. وبالفعل:

- فقد تم ادخال مقدمة في نص الدستور، وفقاً لما كنا نتمناه، رغم بعض التصرف في ما كان قد تم التوافق عليه بالإجماع.

- وقد تم الإصرار على ضرورة الغاء الطائفية السياسية كهدف وطني وفق خطة مرحلية، ولكن من دون إقرار إلغاء الطائفية من النصوص ومن النظام، وبذلك لم تقع وثيقة الوفاق الوطني في حلقة مقفلة، الأمر الذي أتاح لأعمال تعديل الدستور التقدم من أجل إعادة توزيع السلطات والصلاحيات وتوازنها، في حين أن الإصرار على إلغاء الطائفية السياسية كان مطلباً وشرطاً حالاً وتعجيزياً، في نظر الكثيرين، في مناخ طائفي ضاغط عام ١٩٨٤. والملفت أن النصوص الجديدة أتت على ذكر دين اللبنانيين (المادة رقم (٢٤) والمادة رقم (٩٥). . .).

- وتم استحداث المؤسسات الدستورية: مجلس دستوري لمراقبة دستور القوانين، مقصور حق مراجعته على البعض فقط (المادة (١٩))، مجلس الشيوخ للبت في القضايا المصيرية (المادة (٢٢))، وتسوية الأوضاع من أجل تأمين المساواة بين المسلمين والمسيحيين (في عضوية مجلس النواب والغاء الطائفية الوظيفية باستثناء وظائف الفئة الأولى، كما اقترحناه عام ١٩٨٤)، وتأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

- وتوضحت صلاحيات الرئاسات الثلاث، مع أخذ الأعراف الدستورية بالاعتبار وتعزيز دور رئاستي الحكومة ومجلس النواب، بعد حرمان رئيس الجمهورية من حق التصويت عندما يرئس مجلس الوزراء (المادة (٥٣))، . . . ولكن دون تجريده من بقية صلاحياته التي اكتسبها بفعل الأعراف.

يتبين، من خلال هذه النصوص، أن النظام السياسي اللبناني مقبل على مرحلتين: مرحلة انتقالية تم تحديد أجلها بعد أول مجلس نواب منتخب على أساس لاطائفي (المادة (٢٢))، ومرحلة نهائية مبنية، في النهاية، على ما يمكن تسميته الحكم الوزاري.

تبدو المرحلة الانتقالية التي تنظمها وثيقة «الوفاق الوطني» المقررة في الطائف، كمرحلة بعث فكرة الدولة ونظامها ومؤسساتها، بالتوافق بين القوى المتصارعة على الأرض اللبنانية، ومن خلال حلول نابعة من الطائفية السياسية المحدودة (مساواة في مجلس النواب؛ اعتماد الكفاءة في الوظيفة العامة، لكن مع الإبقاء على المناصفة عموماً في وظائف الفئة الأولى)، وفي ظل نظام برلماني متوازن السلطات بين الحكومة والمجلس النيابي، لا تتحكم فيه سلطة بأخرى. وبعبارة أخرى، إن المرحلة الراهنة هي مرحلة توازن الأثقال، أو مرحلة الأثقال المتقابلة (Régime des contrepoids) حيث لا ينتظر أن يؤدي مجلس النواب دوراً جديداً، بالنظر إلى طبيعة تأليفه وقدم عهده والتقليدية في مشاريع تسوية أوضاعه، من جهة، وحيث لا ينتظر أن يصل مجلس الوزراء إلى مرحلة التصويت بحضور ومن دون مشاركة رئيس الجمهورية،

بالنظر إلى خطورة هكذا إجراء في الوضع الأمني والسياسي الراهن. فإذا افترضنا، مثلاً، أن حكومة جديدة حلت محل الحكومة الحالية، فإن المواضيع المطروحة ستكون على أهمية بمكان: حل الميليشيات؛ تأهيل الجيش؛ برمجة الانسحابات؛ الاتفاقات مع سوريا، وفقاً لما هو منصوص عليه في القسم الثاني من اتفاقية الطائف، مع امكانية طلب مساعدة اللجنة الثلاثية العربية.

وبعبارة أخرى، إن مرحلة «الأثقال المتقابلة» التي تحد كل سلطة بأخرى (المجلس النيابي بالنسبة إلى الحكومة، والعكس بالعكس، والوزراء بعضهم بالنسبة إلى البعض الآخر، أو بالنسبة إلى رئيس الحكومة، وهذا الأخير بالنسبة إلى رئيس الجمهورية) لا يمكن أن تؤدي إلا إلى نوع من التوافقية المؤسسية، الأمر الذي يجعل السلطة التنفيذية منبثقة من ضرورة الوحدة الوطنية بحدها الأدنى، والذي قد يؤدي، في نظرة تفاؤلية، إلى إرساء قواعد جديدة لقيام الجمهورية الثانية التي طالما حكي عنها، والتي لم تتجاوز اليوم مرحلة المشروع، عملياً. ومن الواضح أن نظاماً كهذا أقرب إلى النظام الفدرالي، أو إلى المزيج من الفدرالية الطائفية ومقتضيات بعث فكرة الدولة.

وعلى الرغم من أن المرحلة «النهائية»، أي التالية، منصوص عليها في الدستور، فإن ملامحها لا تزال غامضة نسبياً، إذا استثنينا ملامح النظام اللبناني العضوية (Règles de structure)، وهي قواعد الجمهورية البرلمانية القائمة على خصوصيات التوفيق بين الدولة والطوائف مع أولوية مطلقة لمنطق الدولة. فضرورات توحيد الدولة اللبنانية لا يمكن أن تؤدي إلى «تخبط في الأولويات».

فهاجسنا كان:

- أن الدستور يجب ألا ينتج عن ميزان قوى، أو احتلالات خارجية، أو معادلات عددية داخلية.

- أن الدستور يجب أن يعكس ضرورات التوفيق بين قواعد قيام الدولة الفاعلة وتأمين العدل والمساواة، ولكن من دون سحق، أو الحد من، الحريات الأساسية والتاريخية التي قام عليها لبنان، على مر التاريخ. فالحريات أهم من حقوق الطوائف ولا تتأمن مع المحاسبة الضيقة.

ومن هذه المنطلقات، كان من الضروري ألا نضع دستوراً ظرفياً يتقلب بتقلب موازين القوى، فنتوصل إلى حلول لا تكون قائمة على ضوابط كافية. لذلك يبدو مستقبل النظام اللبناني والوحدة الوطنية قابلاً للتطور مع زوال الاحتلالات وبلوغ الاستقلال الحقيقي.

إن لبنان لا يزال مشروعاً يمكن تحقيقه.

تعقيب ٣

نجاح واكيم

نقرأ في دراسة أ. جهاد الزين ثلاث أفكار أساسية شكلت ركائز دراسته في موضوع «مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني». وإنني أرى ضرورة اعادة عرض هذه الأفكار بإيجاز، لأن ذلك يساعد على مناقشتها:

١ ـ الأولى هي أن اللبننة في التجربة الفكرية السياسية العربية هي النظرة إلى السياسة كحركة من المجتمع نحو الدولة، لا من الدولة نحو المجتمع. لأن الفكر السياسي اللبناني ـ كما يقول الأستاذ جهاد الزين ـ لا يتمحور حول الدولة بل حول المجتمع. وهو يعتبر هذا «التمحور» إحدى «الخاصيات الثقافية» المرتبطة بالكيان اللبناني ـ لاحظ الكيان اللبناني ـ. وهذه الخصوصية جعلت «الدولة اطار تعايش للطوائف على المستوى السياسي، لا المحور الذي ينظم، بل يعيد تشكيل سيرورة المجتمع كما هو الحال في بلد كمصر»، أو العراق وسوريا والجزائر.

نلاحظ هنا ما يلي:

أ ـ ان الخصوصية المتمثلة بسلبية الدولة اللبنانية (الدولة بمعنى النظام السياسي والسلطة)، لجهة استنكافها عن اعادة «تشكيل المجتمع وسيرورته»، ليست قاصرة على هذه «الدولة اللبنانية» وحدها. إنها «خصوصية» تشاركنا فيها معظم «الدول» أو النظم العربية، وكذلك معظم النظم السياسية في دول العالم، وهي تلك التي نسميها محافظة. وبذلك تكون «الخصوصية» السلبية هذه سمة عامة ومشتركة للأنظمة اللاثورية. ففي هذه النظم السياسية تقتصر وظيفة الدولة ـ في المجال السياسي الداخلي ـ على تنظيم علاقات القوى السياسية وصراعاتها، سواء اتخذت هذه القوى شكل الأحزاب أو القبائل أو العشائر أو الطوائف والمذاهب... والشكل هنا يعود

إلى مدى تقدم الاندماج المجتمعي، وإلى مستوى التطور الثقافي والاجتماعي والسياسي في هذه الدولة أو تلك.

ما هو دور الدولة (النظام السياسي والسلطة والمؤسسات الدستورية) في الأردن مثلاً، وفي تونس والسودان والعربية السعودية والمغرب. . .؟ وفي الهند وزائير، وحتى في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وهولندا. . .؟ ماذا كان دور الدولة ـ في المجال السياسي الداخلي ـ في مصر قبل ثورة ١٩٥٢ وفي العراق وسوريا قبل العام ١٩٥٨؟

في كل هذه النماذج التي ذكرت وغيرها، كانت السياسة بحسب التعبير الذي أراده الأستاذ جهاد «حركة من المجتمع نحو الدولة لا من الدولة نحو المجتمع». أما في مصر، بعد الثورة وقبل الثورة المضادة، بشكل بالغ الوضوح، وفي سوريا والعراق والجزائر. . . فقد عمدت الدولة هناك (النظام الثوري أو شبه الثوري) أو حاولت اعادة تشكيل المجتمع، بخاصة عن طريق تحويل البناء الاقتصادي (التأميمات وتحديد الملكية الزراعية، تصفية الإقطاع، ضبط حجم رأس المال الأجنبي والخاص وتحديد دوره، تقليص الفوارق بين الطبقات. . .)، كذلك عمدت إلى اعادة تشكيل القوى السياسية (حل الأحزاب القديمة، منع زعماء النظام السابق من ممارسة العمل السياسي، اقامة أحزاب جديدة. . . الخ). في هذه الحالة كانت السياسة، بحسب تعبير أ. جهاد أيضاً، حركة من الدولة نحو المجتمع لا من المجتمع نحو الدولة.

ب ـ المسألة إذن لا تعود إلى خصوصية ثقافية للكيان اللبناني أو لكيان عربي آخر، لكنها تعود إلى طبيعة النظام السياسي في هذه الدولة أو تلك. ويمكن ارجاعها في الأساس إلى العوامل والظروف ـ وهي متشابكة ومعقدة ـ التي أتاحت في مكان (مصر، سوريا، العراق، اليمن)؛ وعرقلت في مكان أو كيان آخر (لبنان، الأردن، السعودية، تونس، المغرب)، قيام نظام سياسي جديد وسلطة ثورية أو شبه ثورية. ليس للكيان اللبناني إذن «خاصية ثقافية» وليست هناك «لبننة» متميزة جذرياً في «التجربة الفكرية السياسية العربية». إن التعددية السياسية، الطائفية أو المذهبية أو القبلية، بل «الثقافية والحضارية» تجاوزا ـ بالمعنى الذي يبشر به دعاة التعددية في لبنان ـ ظاهرة قائمة في كل البلدان العربية أو معظمها، سواء منها تلك التي قامت فيها أنظمة ثورية وشبه ثورية، أو تلك التي لا تزال على أنظمتها التقليدية المحافظة.

إن الحرب اللبنانية، من حيث طبيعتها وشكلها، إذ تشكل ظاهرة متميزة في الواقع العربي اليوم، فإنها مع ذلك ليست الوحيدة. إن «الحرب» التي نشبت في الشطر الجنوبي من اليمن، قبل بضع سنوات، تشبه في أدواتها وعصبياتها الحرب اللبنانية. كذلك كان شأن الحرب في الشطر الشمالي من اليمن في الستينيات. بل انني أقول إن «حروباً باردة» كثيرة من هذا النوع تتفاعل داخل عدد من الكيانات العربية،

وفي ظل دول مركزية تبدو متماسكة شأن دولتنا التي كانت قبل العام ١٩٧٥، والموعودة بعد العام... وبعد «الطائف».

ج ـ صحيح أن التوازنات الطائفية السياسية في لبنان، بارتباطاتها المعقدة مع «الخارج» منذ أمد بعيد، قد شكلت صمام أمان للنظام السياسي التقليدي، فهي أعطت لهذا النظام ثباتاً وأضفت عليه جموداً في آن، بحيث لم يتمكن من مواكبة التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي عرفه لبنان والمنطقة المحيطة خلال العقود الأربعة الماضية. لكن هذه التوازنات الداخلية كانت بمثابة صواعق تفجير للبنية المجتمعية وللكيان، وكانت تنفجر عند أي تعديل أو خلل في التوازنات الخارجية ـ الاقليمية والدولية ـ المحيطة والمتداخلة في البناء السياسي الطائفي: ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠، ١٩١٩، ١٩٥٨، ١٩٦٩، ١٩٧٣ ثم ١٩٧٥... في كل مرة تقريباً كان انفجار الصاعق يؤدي إلى أو يهدد بتفجير الكيان و«الصيغة» والنظام. وفي كل مرة كانت الدولة تقف عاجزة عن عمل أي شيء لمنع الانفجار أو احتوائه والحد من أضراره، إلى أن تستعيد التوازنات الخارجية استقرارها فتستعاد الدولة وتعود إلى العمل.

إن الطائفية السياسية في لبنان، بتوازناتها الداخلية الهشة وامتداداتها الخارجية القلقة، التي فصلت على مقاس الكيان اللبناني، أو بتعبير أصح، التي فصل الكيان اللبناني على مقاسها، وفصلت بالتالي الصيغة والنظام السياسي، تمثل حالة تميز سياسي في الواقع العربي، لكنها لا تمثل أبداً «خصوصية ثقافية للكيان اللبناني». وهذا يقودنا إلى الحديث، وإن بإيجاز، عن الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان.

د ـ إن عودة سريعة إلى الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان تبرز لنا الحقائق التالية:

ـ ضعف التطور الاجتماعي في لبنان ـ والوطن العربي ـ في ظل السلطة العثمانية، بخاصة خلال مرحلة الركود الطويلة التي مرت بها الامبراطورية. وفي مقابل ذلك الركود كانت أوروبا قد توجت نهضتها بإقامة المجتمع القومي والدولة القومية.

ـ لقد رأى الغرب الرأسمالي أن القومية هي نتاج حضاري أوروبي متقدم لم تبلغه الشعوب الأخرى، وأن هذه الشعوب لا تزال تعيش مرحلة متخلفة من التطور الاجتماعي ما قبل قومية، قبلية وعشائرية... الطائفية في بلادنا وجدت وتكونت ضمن اطار اجتماعي ما قبل رأسمالي، لكنها اكتسبت دورها السياسي أو طابعها السياسي بفعل الارادة الاستعمارية. نتيجة ذلك بدأت الاختلافات الطائفية والمذهبية، التي كانت قائمة وتلك التي استحدثت، تتحول إلى صراعات، تنمو وتتكيف بما يؤدي إلى خدمة النفوذ الخارجي. وفي مرحلة ما بعد الاستعمار تنامت الطائفية السياسية في

ظل الاستقلال لتعطيل امكانيات التطور السياسي وتطوير النظام، فاستُحدثت أشكال دستورية وقانونية جديدة لها، وخضعت لاعتباراتها مؤسسات الدولة.

لقد بدأت القوى الاستعمارية تغلغلها بحذر في المنطقة أوائل القرن الثامن عشر ـ مع بداية تفشي الضعف في أوصال الدولة العثمانية ـ ونلاحظ أنه في تلك الفترة تم شق الكنيسة الأورثوذكسية أو الشرقية وظهرت من داخلها وفي مواجهتها الطائفة الكاثوليكية، التي سارع الفاتيكان إلى الاعتراف بها وضمها إلى كنيسته في العام ١٧٢٥. لم يكن ذلك الانشقاق بفعل خلاف بريء داخل الأورثوذكسية، ولكن بفعل سياسة أوروبية ـ فرنسية، تحديداً. ثم عمد الفاتيكان إلى الاعتراف بالطائفة المارونية في العام ١٧٣٥ وضمها إلى كنيسته بفعل تلك السياسة عينها. إذن فالمسألة سياسية وليست ثقافية.

ـ اتخذ التغلغل الاستعماري أوائل القرن التاسع عشر شكلاً مباشراً عن طريق «حماية» الأقليات. ذلك التاريخ كان البداية الحقيقية لتشكل الطائفية السياسية الحديثة. وهو ترافق مع زيادة تفشي العجز في أوصال الامبراطورية العثمانية.

ثم تحول النفوذ الأجنبي ـ الحماية ـ إلى سيطرة مباشرة (استعمار كولونيالي) مع كل انهيار أصاب المشروع القومي البديل للرابطة الاسلامية. فلقد تم احتلال وادي النيل بعد فشل المشروع القومي عند محمد علي وبعد وفاته بزمن قصير. وتم رسم حدود للبنان وتحديد وظائف وأدوار للطوائف فيه (صيغة تعايش ونظام حكم وامتيازات) بعد فشل هذا المشروع تحديداً. كذلك فقد تم احتلال المشرق العربي واعادة رسم جغرافيته السياسية عشية انهيار مشروع «المملكة المتحدة» الهاشمي.

ـ لقد عمد الاستعمار الأوروبي إلى اختلاق مسألة «التعددية الحضارية ما دون القومية، من خلال تشكيلات سياسية في كيانات مستحدثة. شكلت هذه الكيانات، بتركيباتها «التعددية» المتخلفة والتابعة، لدى الأقليات مشروعات محتملة، ممكنة ومغرية، في مرحلة عجز الأكثرية عن صوغ وتنفيذ مشروع قومي عصري متماسك.

٢ ـ الفكرة الثانية في دراسة أ. جهاد الزين تدور حول «وثيقة الطائف»، وحول الدولة من حيث دورها في «قيادة» عملية «التوحيد». في هذا تقول الدراسة: «وثيقة الطائف، لا تخرج، إن في سياقها السياسي أو في توازنها الداخلي، كنص، عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية. ولو كان الذين ساهموا في صياغتها يقولون إنها تتضمن بين سطورها وفوق بعض سطورها امكان آلية نمو مؤسساتي اندماجية وغير طائفية، موازية على المدى البعيد...» ثم يعود ليقول: «ننتقل الآن، في الوضع الجديد، إلى بدء مسار تستعيد فيه الدولة مسؤوليتها، الشكلية على الأقل، عن الحالة القانونية في البلاد. وأمام اللبنانيين شوط طويل يبدو أن عليهم أن يقطعوه في استعادة، أو تعزيز، مكاسب مشتركة ليست في متناول اليد معاً الآن: التوحيد بقيادة الدولة، والديمقراطية البرلمانية كمؤسسة للحريات، والرفاهية الاقتصادية».

إن الذين وضعوا «وثيقة الطائف»، ثم صاغوا وأقرّوا التعديلات الدستورية في ضوء هذه الوثيقة، هم الأبناء الشرعيون للنظام السياسي التقليدي، وهم «الممثلون الشرعيون» في المؤسسة الدستورية الوحيدة التي بقيت بعدما دمرت الحرب المؤسسات الدستورية الأخرى كافة. لم يكن بوسع هؤلاء، بسبب انتمائهم إلى النظام السياسي التقليدي ورؤيتهم إلى طبيعة النظام السياسي المفترض، وبسبب ولاءاتهم الطائفية السياسية ـ أقصد معظمهم ـ كذلك في ضوء ظروف الواقع الداخلي حيث بلغت السياسة الطائفية حد الحرب الأهلية، وفي ضوء التوازنات الخارجية النافذة في الواقع الداخلي من خلال الطوائف السياسية المسلحة، لم يكن بوسع هؤلاء «الممثلين الشرعيين» أن يبتدعوا غير هذه الوثيقة الطائفية التي تعد بتجديد النظام السياسي التقليدي. وقد أخذوا بعين الاعتبار ثلاث مسائل:

ـ اقتناص فرصة أتاحها الخارج لتحقيق تسوية سياسية للأزمة اللبنانية بعدما استنفدت الأزمة بشكلها المتفجر الدموي ـ ربما موقتاً ـ وظيفتها الاقليمية أو كادت في الحد الأقصى، أما في الحد الأدنى فتحقيق هدنة في الحرب، ثابتة ومستقرة، قد يؤدي إذا توافرت له ظروف ملائمة إلى تحقيق تسوية سياسية.

ـ فشل المشروعات الطائفية «اللاتعايشية» التي حملتها تباعاً هذه الطائفة أو تلك، ووصول هذه المشروعات إلى طريق مسدود. وكنموذج لهذه المشروعات وفشلها أورد ما يلي:

نقرأ في الوثيقة التي أصدرتها «الجبهة اللبنانية» في ١٩٧٧/٧/١، على أثر خلوة سيدة البير، التلخيص التالي: «إن الظروف الاقليمية والدولية التي أنشأت لبنان، كياناً وصيغة ونظاماً، قد تغيرت. وبالتالي لا بد لهذا الـ«لبنان» من أن يتغير. إن المنطقة مقبلة على تغيرات جغرافية سياسية تتيح للأقليات فرصة إقامة كياناتها السياسية الخاصة. إن لبنان ـ كله أو جله ـ يجب أن يكون وطناً لمسيحيي الشرق».

في ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ـ بعد خلوة سيدة البير بخمس سنوات ـ اجتاحت اسرائيل لبنان، فوصل ولدا رئيس حزب الكتائب، تباعاً، إلى قمة السلطة، ثم استولت «القوات اللبنانية» على الجبل. بعد ذلك وُقِّعت اتفاقية ١٧ أيار/ مايو بين السلطة الانقلابية الجديدة واسرائيل. ثم كانت أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ وشباط/ فبراير ١٩٨٤. بعدها ذهب الجميع إلى جنيف، ثم لوزان... ثم إلى الطائف.

مع فشل المشروعات الطائفية «اللاتعايشية» ووصولها إلى طريق مسدود، كان لا بد من البحث عن مخرج. وفي ظروف الواقع العربي اللاثوري ـ بمعنى غياب المشروع

القومي ـ وظروف الواقع السياسي اللبناني واللاتقدمي ـ بمعنى اللاطائفي ـ كان لا بد من أن يكون المخرج مشروعاً طائفياً تعايشياً.

ـ «تقدُّم التوحيد في الوعي العام» للبنانيين ـ كما يقول أ. جهاد الزين ـ «على أي شيء آخر، في مجتمع بلغت فيه السياسة درجة من الوحشية أدت إلى رد فعل شعبي تسود فيه مواقف سياسية قائمة على الابتعاد عن السياسة».

بعد هذا نصل إلى «السؤال المستقبلي الكبير» الذي طرحته الدراسة، والذي يواجه وثيقة الطائف في اطارها اللبناني الداخلي، وهو: «هل هي فعلاً نقلة متقدمة نحو دولة أقل تمثيلاً حاداً للتوازنات الطائفية، أم هي عودة إلى الوراء نحو دولة أكثر ارتباطاً بالسياسة الطائفية؟ أو بكلام آخر، هل ستمتلك دولة وثيقة الطائف حيزاً أكبر من الاستقلالية عن القوى الطائفية أم أنها سترتهن إليها كلياً ملغية الهامش السابق لما يسمى صيغة ١٩٤٣؟»

من خلال ما تقدم نقول إن «دولة الطائف» هي نسخة معدلة لدولة ١٩٤٣. والتعديلات التي أدخلتها لا تبتعد بالدولة عن الارتهان الطائفي الكامل، لكنها تعيد توزيع الحصص وتحديد الأدوار في ضوء المتغيرات «الديمغرافية الطائفية» في الداخل، وفي ضوء المعادلات الاقليمية والدولية القلقة ـ بخاصة في الوقت الراهن. لم تكن «وثيقة الطائف» من صنع قوى اجتماعية سياسية جديدة، ذات مشروع مستقبلي مختلف، يتعدى مجرد الانتقال من الحرب الأهلية الساخنة إلى الحرب الأهلية الباردة. مع ملاحظة أن هذا المشروع لا يكون إلا من ضمن مشروع قومي عربي شامل لا أراه اليوم بعدما غيب الموت جمال عبد الناصر.

وربما تساعدنا بعض المواد الدستورية المعدلة في ضوء «وثيقة الطائف» على إدراك مدى ارتهان «دولة الطائف» لقوى الطوائف:

أ ـ المادة (٢٢) الملغاة بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٢٧/١٠/١٧ والمنشأة بموجب القانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١، «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

لم ينص الدستور ـ بالطبع ـ على كيفية تشكيل مجلس الشيوخ، فالكيفية هذه تحدد في العادة بموجب قانون عادي لم يصدر بعد. ولكن من خلال مضمون المناقشات التي جرت حول هذا النص في الطائف، ومن خلال «روح» النص إذا صح التعبير يمكن تصور الكيفية. لا شك في وجوب استبعاد امكانية تشكيل مجلس الشيوخ عن طريق الانتخاب من قبل قاعدة انتخابية مختلطة، إذ بذلك تنتفي الحاجة إليه ويزول

الغرض ويستعاض عنه بمجلس النواب. لا بد إذن من أن يشكل، إما بالانتخاب من قبل قاعدة طائفية أو مذهبية صرفة، فينتخب الشيعة ممثليهم، وكذلك الموارنة والأورثوذكس والسنة والدروز. . . أو عن طريق التعيين من قبل الحكومة، أو ربما مجلس النواب، بعد أن ترشح كل طائفة ممثليها بواسطة القيادات الطائفية «للعائلات الروحية»، أو بأية طريقة أخرى. لا أدري ولكن في أي حال يمكن الافتراض بأن كل طائفة سوف تعين ممثليها، وهذا يؤدي إلى قيام مجلس شيوخ أكثر طائفية من مجلس النواب الحالي «تنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

لم تعجز الدولة اللبنانية ومؤسساتها الدستوية (رئاسة الجمهورية، مجلس النواب، الحكومة) مرة في مواجهة قضايا عادية أو «لامصيرية»، لكن هذه الدولة وهذه المؤسسات كانت تعجز كل مرة، وإلى حد الانهيار، عن مواجهة «القضايا المصيرية». وكل مرة كان سبب العجز أو الانهيار هو التركيبة الطائفية للمؤسسات والامتدادات الخارجية لهذه الطائفية الداخلية. وضعت الامتدادات الخارجية مرة جديدة، إذاً، صمام أمان طائفياً يمنع الدولة اللبنانية من مواجهة «القضايا المصيرية».

ب ـ «صمام الأمان» هذا ليس الوحيد. ففي المادة (٢٤) نقرأ ما يلي: «يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء». وبالعودة إلى وثيقة الطائف ـ ولها قوة الدستور ـ نلاحظ قيداً خطيراً، يحدد قانون الانتخاب بما يلي: «الدائرة الانتخابية هي المحافظة»، ثم في باب «الاصلاحات الأخرى» فقرة (ج) ـ قانون الانتخابات النيابية ـ «تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد اعادة النظر في التقسيم الاداري في اطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات».

استغرقت مناقشة هذه الفقرة من الوثيقة وقتاً طويلاً. وقد لاحظ بعض النواب أن أي تقسيم إداري للبنان، سواء المعمول به الآن أو الذي قد ينشأ، سوف يؤدي إلى تقسيم سكاني على أساس طائفي. فبعد عمليات التهجير الواسعة التي تمت خلال الحرب، بخاصة في مناطق بيروت وضواحيها وفي مناطق جبل لبنان ـ وهي المناطق التي تشكل مركز الثقل السياسي ـ لا يمكن تصور قيام «محافظات» أو دوائر انتخابية مختلطة. وهذا يؤدي إلى نتيجة واضحة، وهي أن كل طائفة سوف تنتخب نوابها، فأي مجلس نيابي سوف ينشأ بموجب قانون انتخاب محدد بهذا القيد؟ ولا يبدد خوفنا في هذا المجال القول بأن الفقرة المذكورة قد أكدت على مراعاة «القواعد التي تضمن العيش المشترك» في قانون الانتخاب العتيد. كذلك لا يبدد هذا الخوف ما ورد في وثيقة الطائف عن ضرورة «حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات

التي تكفل هذا الحق. . . إذ إن «اقرار الحق» و «وضع التشريعات» لا يؤدي آلياً إلى حل مشكلة المهجرين. لذلك اقترح هذا النفر من النواب جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة؛ إلا أن هذا الاقتراح لم يبصر النور.

ج ـ المادة (١٩) تنص على ما يلي: «ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني».

وهكذا، بعد أن رأينا كيف حرص واضعو الدستور الجديد و «وثيقة الطائف» على ضمان طائفية المؤسسات الدستورية، بخاصة من خلال المادتين (٢٢) و (٢٤) من الدستور، نجد أن هؤلاء أكملوا مهمتهم بضمان طائفية المجتمع والعمل السياسي والثقافي من خلال المادة (١٩). ولا يتسع المجال للتفصيل في شرح مضمون هذه المادة.

وليس يغير من مضمون الوثيقة وطبيعتها، وبالتالي من طبيعة النظام السياسي المحدد بموجبها القول «إنها تتضمن بين سطورها وفوق بعض سطورها إمكان آلية نمو مؤسساتي اندماجية وغير طائفية، موازية على المدى البعيد»، لأن نص المادة (٩٥) من الدستور القديم يتضمن ما هو أصرح وأوضح لجهة الغاء الطائفية مما ورد بين سطور الوثيقة، ومع ذلك فإن الطائفية ظلت قائمة على مدى سبعة وأربعين عاماً.

إذا كنت قد وفقت في الإجابة عن «السؤال المستقبلي الكبير» الذي طرحته الدراسة، واتفقت مع أ. الزين على أن «وثيقة الطائف لا تخرج، ان في سياقها السياسي أو في توازنها الداخلي، كنص، عن عملية تنظيم الدولة بصفتها حقل لقاء بين الجماعات الدينية». وإذا كان صحيحاً القول إن دولة ما بعد الطائف هي نسخة معدلة عن دولة ما قبل الطائف، وبالتالي فإن السياسة في الدولة الجديدة سوف تظل ـ كما في السابق ـ «حركة من المجتمع نحو الدولة لا من الدولة نحو المجتمع»، فإننا نصل بعد ذلك إلى نقطة اختلاف عندما يتفاءل بإمكانية تحقيق عملية التوحيد بقيادة الدولة. ولا يخفف من حدة الاختلاف هنا استدراك صاحب الدراسة عندما يقول: «من المسلم به أن استعادة الدولة زمام محورية الحياة السياسية ـ أياً يكن مستوى أدائها كنظام سياسي ـ هو خطوة بديهية في حفظ الوحدة الوطنية. ودائماً مقارنة بأهوال الحرب الأهلية ومسارها، لا مقارنة بطبيعة تكوين النظام السياسي ومؤسساته، إذا صح الفصل في لبنان، بين الدولة والنظام في بلد يصعب فيه هذا الفصل خلافاً للكثير من البلدان العربية».

لم تكن «الدولة اللبنانية» في السابق حافظة للوحدة الوطنية بقدر ما كانت ـ في

حالات الاستقرار ـ تعبيراً وتجسيداً لاستقرار التوازنات الخارجية المتداخلة فيها من خلال الطوائف السياسية. وهي لن تكون غير هذا في المستقبل. الفرق هو أنه في ظل الدولة كانت علاقات الطوائف مع الخارج تتم بشكل مستتر من خلال الدولة أو من وراء ظهر الدولة، أما في مرحلة الحرب فلم يكن أحد بحاجة إلى ستر هذه العلاقات أو تقنينها. كذلك فإن «صيغة» عام ١٩٤٣ لم تكن تحمل «درجة موروثة وعريقة من التلون الثقافي»، أو تمثل حقل «تفاعل غني وخلاق» بين الطوائف كما يقول البعض. كل ما في الأمر أن تلك الصيغة كانت تعبر عن، وتضع حدوداً للحرب الباردة بين الطائفيات السياسية أكثر مما تعبر عن حالة سلام أهلي: وهذه بالضبط هي وظيفة «صيغة الطائف» إذا توفرت لها الظروف المؤاتية.

٣ ـ **الفكرة الثالثة** في دراسة أ. جهاد الزين تقول: «بات من المسلم به أن «الخارج» ساهم في تعزيز الوحدة الوطنية بالقدر الذي يطل على الوضع اللبناني الداخلي من خلال الدولة. ويرتدي هذا المعيار أهمية خاصة في المرحلة الراهنة التي تقطع فيها أجواء استعادة توحيد المركز (بيروت الكبرى) خطوات هامة تحت قيادة الدولة. وباستطاعة البلدان العربية، المعنية قومياً بوحدة الكيان اللبناني وبمخاطر تفككه على الأمن القومي العربي نفسه، أن تعيد صياغة علاقات السنوات السابقة... الخ».

حول هذه الفكرة، وما جاء في تفصيلها، أضع الملاحظات التالية:

أ ـ إن الطلب إلى الخارج بأن «يَمُنّ» علينا بالمساهمة في تعزيز الوحدة الوطنية بحيث يطل على الوضع اللبناني الداخلي من خلال الدولة، يحمل شحنة كبيرة من التفاؤل الذي لا أراه واقعياً. «فللخارج» العربي والدولي مصالح وسياسات تتقدم من حيث الأولوية والأهمية على هم تعزيز الوحدة الوطنية. ولا يخفف من لاواقعية هذا الطلب أو المناشدة تذكير البلدان العربية بالمخاطر التي تصيب الأمن القومي العربي نتيجة تفكك لبنان. إن أحد أهم أسباب الأزمة اللبنانية هو ضياع مفهوم الأمن القومي العربي وانهيار المشروع القومي الاستراتيجي الذي كان يجسد هذا المفهوم ابتداء من النصف الأول من عقد السبعينيات. ألا نلاحظ أن تفجر الأزمة اللبنانية قد ترافق مع بدء عملية «البحث عن السلام» مع اسرائيل؟ ثم ألا نلاحظ أن ايقاعات الحرب اللبنانية واكبت بدقة ايقاعات عملية التصالح العربي مع الكيان الصهيوني؟ إن الحرب الخاطئة في لبنان هي إحدى نتائج «السلام» الخاطىء مع اسرائيل. وربما نجد في ما نراه حولنا من مواقف وسياسات عربية حيال أزمة الخليج، مدى الدمار الذي أصاب مفهوم الأمن القومي العربي.

ب ـ إن تاريخ لبنان السياسي، قبل الاستقلال وبعده، هو في حقيقته تاريخ للتوازنات الاقليمية المعقدة والمتداخلة في لبنان، من خلال دولة الطوائف وسياسات

الطوائف. إن التبدلات السياسية الداخلية التي كانت تطرأ بين الحين والآخر كانت، في الغالب، انعكاساً للتبدلات في المحيط الاقليمي والدولي.

ج ـ إن السياسات العربية تجاه لبنان وأزمته تبقى سياسات «خارج» ما دامت لا تعبر عن مشروع استراتيجي قومي شامل.

بعد هذا، «هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم»؟ كما جاء في سؤال أخير طرحته الدراسة.

الجواب لدي، وبكل بساطة «لا». وسوف يكون من الصعب جداً على أي شعب عربي في أي كيان من الكيانات القائمة أن يحكم نفسه بنفسه بعد اليوم. إن التحولات الدولية الهائلة التي تنبىء بقيام نظام دولي جديد هي من الجذرية والحدة والعنف بحيث تطيح بالأنظمة الاقليمية الرديفة. وقد بدأت نذر العاصفة تجتاح النظام الاقليمي العربي بكياناته ونظمه السياسية ومؤسساته. وأوضح مؤشر على هذا أزمة الخليج ودفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ما العمل؟ لا بد من صياغة مشروع قومي وحدوي وتحرري جديد، أو بالأحرى استعادة هذا المشروع واحيائه، بعدما غيبه رحيل جمال عبد الناصر. لن يكون لبنان بعد اليوم خارج كيان عربي موحد جديد، كذلك لن يكون أي كيان عربي آخر. ولن يكون شعب لبنان خارج المصير العربي الواحد. إن ما كنا نفكر به ونؤمن به ونردد في الستينيات والخمسينيات لم يكن خطأ، فلا يجب أن تدفعنا هزائم الواقع العربي واللبناني إلى خارج تلك القناعات. علينا أن نعيد النظر في الأسلوب والأداة. وعلينا أن نتذكر دائماً ـ كما علمتنا دروس التاريخ ـ ان ما يسمى «مشكلة الأقليات» هو التعبير الفعلي عن «أزمة الأكثرية». و «الأكثرية» ليست بالمعنى الطائفي، ويجب أن لا تكون، لأنها بذلك تتحول بدورها إلى مجموعة أقليات ومشكلات.

المناقشات

١ ـ حسين القوتلي

أريد أن أختصر الكلام في هذه المداخلة، فألخص بسرعة فهمي لما عرضه أ. جهاد الزين، ثم ما عرضه، بعد ذلك، كل من المعقبين الأساتذة جوزف مغيزل، وابراهيم نجار والنائب نجاح واكيم.

انطلق أ. جهاد الزين من مقولة مهمة تقول «لا يتمحور الفكر السياسي اللبناني حول الدولة بل حول المجتمع». وطالما كان المجتمع طائفياً فالفكر السياسي اللبناني هو فكر طائفي؛ أما الدولة فهي، بالنتيجة، ذات شأن آخر يقع خارج الفكر السياسي الطائفي.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الدولة لا يمكنها، عملياً، إلا أن تكون إفرازاً للمجتمع الطائفي وصورة رسمية له، انتهى الباحث إلى تنزيه الدولة عن التهمة الطائفية، ففصل بين المجتمع الطائفي والدولة اللاطائفية. ويمكن، تأسيساً على ذلك، تلخيص الموقف بالتالي: لقد برر الباحث المجتمع الطائفي، إلا أنه فصله عن الدولة التي يمكن أن تقوم الوحدة الوطنية المرجوة في إطارها. إلا أن هذه الوحدة الوطنية تظل قائمة على توازنات داخلية قابلة للانفجار لأن هناك عوامل عربية ودولية ستهدد الوحدة الوطنية باستمرار.

وباختصار، لقد رفض أ. الزين المجتمع الطائفي باعتباره إمكاناً للوحدة الوطنية معه وقبل الدولة اللاطائفية باعتبارها الأداة الممكنة لقيام الوحدة الوطنية.

أما أ. جوزف مغيزل فقبل الدولة الطائفية الجديدة (اتفاق الطائف) داعياً إلى قيام مجتمع لاطائفي. ورأى أن الوحدة الوطنية يمكن أن تتحقق في هذا المجتمع.

أما أ. ابراهيم نجار فقد قبل الدولة الطائفية والمجتمع الطائفي معاً، ذاهباً إلى أن الوحدة الوطنية ممكنة التحقيق بالاثنين معاً، وأنها حلم لا يمكن للبنانيين أن يتخلوا عنه.

أما النائب نجاح واكيم فقد رفض الدولة الطائفية (اتفاق الطائف) والمجتمع الطائفي، ولم ير في أي منهما إمكاناً لتحقيق الوحدة الوطنية، داعياً إلى مشروع وطني قومي عربي، به وحده يتحقق الأمن القومي العربي في المنطقة كلها، وبه وحده تصبح الوحدة الوطنية اللبنانية أمراً ممكن التحقيق.

على الرغم من ميلي إلى موقف أ. نجاح واكيم، أريد أن أنطلق من الواقع المحتوم الذي أفرز اتفاق الطائف، فأطرح سؤالاً ثم أحاول الإجابة عنه. السؤال هو التالي: هل يمكن أن تقوم وحدة وطنية بين اللبنانيين على قاعدة الطائف؟

أما الجواب عنه فله عندي وجهان: لا.. و.. نعم. أما أن اتفاق الطائف لا يسمح بإقامة وحدة وطنية بين اللبنانيين فذلك يعود إلى سببين، أولهما أن اتفاق الطائف قام على قاعدة الصيغة الطائفية والمحاصصة المذهبية، بحيث لا تختلف، من حيث المبدأ، عن صيغة العام ١٩٤٣ التي كانت سبباً للفرقة الوطنية التي أدت، فيما بعد، إلى الحرب الأهلية الدموية؛ فالتقاسم المذهبي ليس وحدة بأي شكل من الأشكال، بل هو عكس الوحدة الوطنية ونقيض لها. والسبب الثاني هو أن اتفاق الطائف جاء نتيجة اتفاق دولي، قبل أن يكون نتيجة اتفاق عربي. وقد بني الاتفاق الدولي، منذ سقوط الخلافة الاسلامية العثمانية حتى اليوم، على استراتيجية التقسيم والتفرقة الوطنية لا على استراتيجية الوحدة، بل إن استراتيجية الوحدة الوطنية أو الوحدة القومية هي نقيض استراتيجية الوفاق الدولي منذ يالطا حتى مالطا.

لقد كان من بنتائج الحرب العالمية الأولى أن فرض الوفاق الدولي العزل، وضرب كل مشاريع التوحيد الاسلامي والتوحيد القومي وحتى التوحيد الوطني؛ ويتمثل ذلك، ومن باب التذكير، في ما يلي:

١ ـ عزل تركيا بالعلمنة و«اللتننة».
٢ ـ ضرب مشروع الوحدة العربية الذي حمل لواءه الشريف حسين، شريف مكة.
٣ ـ تقسيم الخلافة الاسلامية إلى دويلات عربية وضعت تحت الوصاية والانتداب.
٤ ـ «مورنة» كل الطوائف في لبنان.
٥ ـ تهويد فلسطين.

هذه هي ركائز الفرقة التي تشكل في مجملها استراتيجية الوفاق الدولي الذي

أفرز اتفاق الطائف، بالشروط والمواصفات نفسها، الأمر الذي يمنع أية وحدة وطنية أن تقوم في لبنان.

أما أن اتفاق الطائف يسمح بإقامة وحدة وطنية في لبنان، فذلك يعود، أيضاً، إلى سببين، أهمهما إدراك أطراف الوفاق الدولي أن النظام الطائفي في لبنان، إذا ظل على ما هو عليه من دون ضابط قومي، فإن هذا النظام، بعد التجربة، سيكون سبباً في نمو حركة التطرف الديني وانتشارها، وهي التي أصبحت تهدد دول الوفاق الدولي نفسها. من هنا، كان الأمن القومي العربي في لبنان شرطاً ضرورياً من شروط الأمن القومي لدول الوفاق الدولي نفسها. لذلك، فإن العلاقات المميزة للبنان بسوريا كانت، في اتفاق الطائف، بمثابة القاعدة التي يقوم عليها الأمن القومي العربي الذي تعتبر سوريا نموذجاً له، وداعية إليه ليس في لبنان فحسب، وإنما في المنطقة العربية كلها.

وإن الهوية القومية العربية للبنان التي نص عليها اتفاق الطائف، إضافة إلى مقولة «أمن سوريا من أمن لبنان وأمن لبنان من أمن سوريا»، وإلى مجموعة العلاقات المميزة التي نص عليها الاتفاق (على صعيد التعاون العسكري والأمني والتربوي والاقتصادي... الخ)، كل ذلك كان من شأنه أن يجعل من سوريا صمام الأمان الذي يعطل، بسرعة، أي انفجار طائفي لبناني محتمل. من هنا، أي من هذا الجانب السوري في اتفاق الطائف، تصبح الوحدة الوطنية في لبنان ممكنة ومصانة. وذلك يعني أن ما فقدناه من أمن قومي نتيجة للصيغة الطائفية، عوضناه بالسقف العربي السوري للبنان الذي سمي، في اتفاق الطائف، العلاقات المميزة بسوريا، بشكل يمكن أن نقول معه، نتيجة لذلك، «لا وحدة وطنية في لبنان من دون علاقات مميزة مع سوريا».

نقطة أخيرة هي في منتهى الأهمية أرى من الضروري إثارتها، الآن، نظراً إلى ارتباطها بمسألة الوحدة الوطنية في لبنان. إنها تتعلق بالمسألة الدينية، وهي جوهر المشكلة في لبنان. فالمشكلة الأساسية والأخطر في لبنان هي المشكلة الطائفية، وهي المشكلة التي لم يستطع حتى اتفاق الطائف، وبعد خمس عشرة سنة من الحرب الطائفية اللبنانية، أن يتحول عنها أو يهرب منها، لجملة الأسباب الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها. وإذا كانت الطائفية هي المشكلة الأساسية وجوهر الصراع السياسي، فينبغي أن يكون واضحاً أن الطائفية لا تعني أمراً آخر غير الانحراف بالدين من وظيفته التعبدية الأصلية إلى وظيفة سياسية، تعتمد استراتيجية الصراع مع الآخر، وهي وظيفة لا علاقة لها بالدين من قريب أو بعيد.

هذا الانحراف بوظيفة الدين، ووضعه موضع المتاجرة السياسية من قبل

السياسيين ورجال الدين معاً، ينبغي تصحيحه. أعني أن تصحيح الانحراف بالدين من وظيفته السياسية المصطنعة والمؤذية للدين وللحياة معاً، لا يمكن أن يتم إلا إذا جعلنا الرسالة الدينية وظيفة الدولة اللبنانية، في علاقاتها المميزة بسوريا، وسحب هذه الوظيفة من الفاتيكان والأزهر وقم. . . وأية مرجعية دينية خارجية. إن مسلمة الأمن القومي العربي، وحتى الديني، المشترك بين سوريا ولبنان، تحتم أن تكون الرسالة الدينية، إسلامية أم مسيحية، وظيفة من وظائف الدولة، تخضع لقوانينها وأنظمتها ورقابتها، وجهازها الإداري الموحد، ومرجعها الأعلى في الحكومة اللبنانية.

٢ ـ فهمية شرف الدين

سأتوقف في مداخلتي القصيرة هذه عند ملاحظة جوهرية أعتقد أن الإشارة إليها من أ. جهاد الزين كانت موفقة. وتشكل في رأيي اضافة أساسية إلى مستويات التحليل الاجتماعي عند الحديث عن التمايزات التي حدثت في مجرى تطور المجتمع العربي.

هذه الاشارة التي لم يثرها أ. جهاد الزين جيداً، هي الفارق النوعي في العلاقة ما بين المجتمع والدولة، في لبنان، والتي يعتبرها الباحث الخاصية الأولى التي تميز لبنان عن بعض المجتمعات العربية.

فالمجتمع اللبناني، في سياق تطوره الداخلي، منذ بداياته في جغرافيته الصغيرة السابقة، هو الذي أنتج مفهوم الدولة، فكانت بذلك تجلياً لارتباط مجموعات انتاجية كانت قد تطورت بفعل العلاقات الاقتصادية مع الغرب الصاعد آنذاك، وتجلياً أيضاً لحاجتها لهيئة سياسية عليا، تدير شؤون هذه المجموعات التي شكلت في ما بعد الفئة الأولى في لبنان، أي ركائز النظام السياسي اللبناني، وارتضت جغرافيته الجديدة تدعيماً لهذه الحاجة ورداً مناسباً عليها.

وقد أدى ذلك إلى تمايز آخر في مستويات انتاج المفاهيم، هكذا مثلاً كانت الديمقراطية إنتاجاً مجتمعياً في لبنان ترسخ في لبنان المستقل، بعد ١٩٤٣، وكانت ممارسة هذه الديمقراطية تعبر عن مدى العلاقة ما بين البنية المجتمعية وما تنتجه من مفاهيم. هكذا انتجت مثلاً مفاهيم الطائفية والانتماء الطائفي في سياق التطور الداخلي الذي تحول بفعل التغيرات الاقليمية في نهاية الستينيات (هزيمة ١٩٦٧، وتفكك المشروع القومي السياسي) والتغيرات في الممارسة السياسية للمراكز الغربية.

وقد كان انتاج المفاهيم وممارستها يتم في علاقة وثيقة بالفئة الوسطى التي نمت وتوسعت وتمددت مع التقديمات التي تمت في سياق بناء أجهزة الدولة وتحديث هذه الأجهزة في مرحلة الستينيات.

إن هذه الملاحظة تتيح لنا فهماً أفضل للخلل المعقد الذي كان ينبني في تناقض ما بين النظام السياسي المحافظ الذي أرسته رؤية سياسية قديمة متخلفة تعود إلى سنوات العشرينيات والأربعينيات، وما بين بنى مجتمعية متطورة أنتجت رؤية سياسية، ربما تكون خلافية ومختلفة ولكنها حديثة قياساً على النموذج الذي أرسته الدول المدنية في أوروبا، وقياساً على الرؤية التقليدية المحافظة التي كانت تمسك بخناق البنية السياسية وتمنع عنها أي تغيير أو تحديث.

ولا يمكن فهم الشكل الأولي الذي اتخذته الحرب اللبنانية دون فهم الدينامية الذاتية للمجتمع اللبناني، التي جعلت من التناقض الداخلي شكلاً أولياً للتناقض مع المحيط العربي، وربما يفسر هذا المواقف العربية المختلفة من الحرب اللبنانية، وأيضاً يفسّر تغير هذه المواقف مع الأشكال التي اتخذتها هذه الحرب، كما يفسر أيضاً وصول وجوه قيادية أخرى بصرف النظر عن الأحكام القيمية، بالنسبة إلى هذه الوجوه، تنتمي بأغلبيتها إلى الفئة الوسطى، هذه الفئة التي شكلت الحامل الاجتماعي للمفاهيم الجديدة: الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، وأيضاً التحزب الطائفي.

الملاحظة الثانية، وهي الكيفية التي تتقاطع فيها العوامل الخارجية مع الداخل. أنا أعتقد أن رفع النقاش نحو السياسي دون الالتفات إلى دراسة البنية المجتمعية الحالية، واستثمار هذه الدراسات في بناء رؤية سياسية أخرى لا يتحكم فيها الحدث السياسي مهما كان جاداً، ليس كافياً، بل إن هذه الرؤية تعيد الاعتبار للدينامية الذاتية الداخلية التي تتيح الحد من ضغط الخارج الذي يمارس عليها، من أجل بناء «توافق مجتمعي (Consensus) نراه أكثر ضرورة من (النادي السلطوي) الذي تحدّث عنه أ. الزين، أو لنقل الحامل الاجتماعي لها من أجل وحدة الوطن وبناء دولته الحديثة.

٣ ـ هاني فاخوري

أود أن أشير بعد أن ترددت كثيراً كلمة «الخارج» أن العروبة الحضارية شأن داخلي لبناني، ونسيج لبناني داخلي، حاكه مفكرون لبنانيون وأدباء وفلاسفة لبنانيون، ورعاه جيل لبناني وراء جيل، ونشأت عليه أجيال لبنانية، ولكن حصل افتراق داخلي ومفارقة أديا بالعروبة الداخلية اللبنانية لتصير على مستويين: مستوى راسخ ناشىء راع، عاش وناضل كجزء لا يتجزأ من واقع لبنان الجغرافي والتاريخي العربي، سواء أكان في ذلك الواقع المغنم أو المغرم؛ ومستوى آخر التحق بالمغنم العربي وتجنب جهده المغرم العربي، مع العلم أن المستوى الداخلي العربي اللبناني الأول كان يرى في الديمقراطية داخل الوطن الباب الكبير المفتوح الذي يتطور بدخوله ليستلم السلطة ومقدراتها سلمياً، وهو كان يتجنب المغنم العربي إذا كان فيه افتئات على الديمقراطية

وحقوق الانسان والحريات العامة. بينما المستوى الداخلي العربي اللبناني الثاني كان يرى في الديمقراطية داخل الوطن الباب الذي يجب أن يبقى مغلقاً لمنع تطوير المجتمع اللبناني سلمياً، طالما عجز عن ايقاف التطور السلمي الديمقراطي، قام بتحطيم محراب الديمقراطية ثم تباكى عليه، وهو الذي يلتحق بالمغنم العربي، وإن كان فيه الافتئات على الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة. إن الصراع الداخلي الذي حصل وتفاقم هو صراع بين المستويين العربيين الداخليين اللبنانيين، أما أدوات الصراع فهي، كالعادة، النعرات الطائفية والمذهبية والوطنية، من منظور كل طرف.

إن وثيقة الطائف التي انبثقت عن اللجنة الثلاثية العربية، ومن مثّل هذه اللجنة تمثيلاً دؤوباً صبوراً في بلاد العرب (ومنها لبنان)، ومن أقرّها بعد ذلك من نواب لبنانيين، هذه الوثيقة راعت المصالحة والمواءمة بين هذين المستويين الداخليين. إن عودة التفكير بهدوء بعد الانتقال الحذر والمبدئي من جو الاقتتال إلى ظلال السلام، سيكشف مدى التقارب بين هذين المستويين العربيين الداخليين واستعدادهما للسير قدما في اعادة توحيد الوطن، وتوثيق العلاقة بسوريا، وتحرير البلاد من الاحتلال الاسرائيلي.

٤ ـ عصام خليفة

لدي جملة أسئلة أود طرح بعضها:

١ ـ هل أن «وثيقة الطائف» هي حقاً وثيقة وفاق وطني حقيقي؟

٢ ـ هل أن السلطة السياسية التي ستتشكل في المرحلة المقبلة (رئاسة الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس النواب)، وضمن الآلية التي سارت الأمور وتسير عليها، ستكون، فعلاً، هي السلطة السياسية المسؤولة، أم سيكون هناك سلطة أخرى موازية وهي التي ستكون الحاكمة الفعلية للشعب؟

٣ ـ هل سيكون هناك احترام فعلي للقانون ولحقوق الانسان اللبناني؟

٤ ـ هل سيكون الحيّز الجغرافي للبنان، كدولة، هو نفسه الذي ينص عليه الدستور (من الناقورة إلى النهر الكبير ومن البحر المتوسط إلى السلسلة الشرقية)؟

٥ ـ هل إن النخب السياسية التي قادت لبنان، في مرحلة ما قبل الحرب، وقيادات نظام الحرب، التي ستكون ولو شكلياً السلطة الفوقية للسلطة السياسية المقبلة، قادرة على تأمين الديمقراطية الحقيقية للبنان المستقبل: بناء المؤسسات المؤمنة للحريات الأساسية، ولحقوق الإنسان، للمواطن اللبناني، وخاصة تأمين المسكن والعلم والغذاء والعمل والدواء والاستشفاء والرفاه لكل اللبنانيين؟

٥ ـ معن بشور

لا شك في أن أ. جهاد الزين، في بحثه المهم، كان يحمل إحباطين في آن معاً: إحباط اللبناني العادي، وإحباط جيل من الشباب الحالم بالتغيير والثورة عشية الحرب الأهلية.

غير أنني أخشى أن نكون في حماستنا للدولة اليوم، كحماستنا للثورة بالأمس ـ وقد كان لكل منا ثورته ـ قد أغفلنا أي تدقيق في بنية الدولة وتركيبها وعلاقاتها وقواها. . . فكما اكتشفنا، في غمرة الحرب الأهلية، أننا كنا نبني ثورتنا بمفاهيم وعلاقات وأدوات وخيوط ما قبل الثورة، فإنني أخشى أن نكتشف غداً أننا نبني الدولة الجديدة بقوى وعلاقات وخيوط إما من النظام القديم الذي أدى إلى انهيار الدولة، أو من نظام الحرب الذي تولى مسؤولية تدمير الدولة.

فليس المطلوب اليوم أن نعلق كل آمالنا على مشجب الدولة، كما علّقناها بالأمس على مشجب الثورة، بل أن ندقق في شروط بناء الدولة الجديدة والمؤسسين الجدد، كي لا نستفيق غداً على يأس جديد من الدولة ويبقى لبنان أسير تجاذب بين ثورة تحبط أبناءها، حتى لا نقول تأكلهم، وبين دولة متخلفة يحبطها أربابها، حتى لا نقول يأكلون خيراتها وثمراتها.

٦ ـ المطران جورج خضر

قضية الوحدة الوطنية قضية مجتمعية روحية ثقافية أكثر منها قضية تتعلق ببنية الدولة، أي أن السيرورة الوطنية سيرورة من المجتمع إلى الدولة.

مع ذلك يبقى السؤال: كيف تصاغ الدولة للمساهمة في نحت هذا المجتمع المنصهر أو المتلاقي؟ أريد بالمجتمع المنصهر وحدة مدنية يذهب بها الفرد إلى الدولة في رؤية لبنان، هو مجتمع حضاري متجذر في تراثات، إلا أن المجتمع المنصهر يفترض زوال الطوائف كوحدات سياسية وسيطة بين المواطن والوطن. الحق أن الطوائف ليست على الحدة الواحدة في اعتبار نفسها وحدات سياسية وقد يكون منها من لا يرى نفسه كذلك إطلاقاً.

نحن، من ثم، أمام خيار حضاري متعلق بقناعات عميقة، هو الخيار بين الطائفة، وحدة سياسية ذات كيان زمني ينسب المرء إليه، وبين الطائفة، وحدة روحية انسانية لا تكون جسراً بين أفرادها والوطن مجتمعاً. الوحدة الوطنية تكتمل بعد صفاء الرؤية. ولا بد لدولة تؤمن بكيانها أن تستقطب المواطنين إلى ذاتها منفردة بولائهم. وقد تكون وثيقة الوفاق الوطني حاوية نصوصاً من شأنها أن تساعد على ذلك. ولكن

ليس هذا هو الحد الأقصى. لأنك إذا قبلت الطوائف وحدة سياسية راهنة، فعليك أن تجعلها حاضرة في الدولة مترابطة متناسقة سائرة إلى الوحدة. إذ ذاك، تعترف بها جسراً لتتجاوزه. أما إذا رفضت الطوائفية عضواً في جسم الدولة فعليك أن تنظر إلى ما بعد الطائف. تحمل ما لك من روحية دينية إلى مجتمع يصبو إلى وحدة انسانوية. الايمان يكون زخمك في خدمة الإنسان الآخر ويكون قوة الدولة الآتية دون أن تكون المؤسسة الدينية جزءاً من الدولة.

٧ ـ مسعود ضاهر

جاءت وثيقة الطائف على شكل أنصاف الحلول السابقة التي اعتاد عليها لبنان عبر تاريخه الطويل. مع ذلك، فقد قدمت وثيقة الطائف مدخلاً مهماً لإيقاف الحرب الأهلية وبدء الحوار لتغيير لا بد منه. فمن قال إن التغيير لا يتم إلا بالعنف المسلح؟ شرط التغيير أن يكون جذرياً وبأسلوب ديمقراطي وعلى مساحة من الحرية الكاملة المسؤولة. فماذا لو تغيرت المعطيات العربية والدولية؟ وما مستقبل الوحدة الوطنية في لبنان إذا تسمّرت على قاعدة ميثاق الطائف كما تسمّرت في السابق على قاعدة ميثاق ١٩٤٣؟ وماذا لو تغير النظام الاقليمي العربي الراهن تحت وطأة التغيرات الدولية وبناء أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢؟

لا بد من قراءة الوحدة الوطنية في ضوء مستقبل لبنان، لا في ضوء ماضيه وتجاربه الدموية للحرب الأهلية المتكررة. ولا بد من تحديد طبيعة القوى الفاعلة في المجتمع اللبناني التي فرضت التراجع على مشاريع الكانتونات والتقسيم والفرادة والخصوصية وحكم الميليشيات. وفرضت علاقات مميزة مع الشقيقة سوريا كما فرضت تعديلات جذرية في الدستور اللبناني نفسه. لقد سقطت قدسية الدستور، فأحرى بالقوى اللبنانية الساعية إلى التغيير الجذري أن تسقط قدسية الطائف وتعمل على بناء لبنان الغد لمصلحة جميع اللبنانيين، على اختلاف طوائفهم ومناطقهم وطبقاتهم الاجتماعية وليس لمصلحة فئات طائفية معينة.

علينا أن نستذكر دوماً أن الجمود السياسي قاد إلى انهيار لبنان، فهل الممارسة العملية للقوى الميثاقية الجديدة تبشر بمستقبل يرتاح إليه اللبنانيون؟ لعل السنوات المقبلة كفيلة بالإجابة عن هذه التساؤلات، وما إذا كانت الوحدة الوطنية التي تبنى الآن على أساس وثيقة الطائف بحاجة إلى تعديل، لا بل إلى تغيير جذري.

٨ ـ رشيد جمالي

بحث أ. جهاد الزين مهم وعميق، سواء في الجوانب التي ناقشها تفصيلاً أو لامسها باقتضاب. وهو إذ يشكك، في القسم الأخير من بحثه، في «براءة الأكثرية

الصامتة» الرافضة للحرب، فإنما يحاول أن يركز على مسؤوليتنا جميعاً في تمادي المحنة اللبنانية، وهو ما نوافق عليه، دون أن نسلم بأن هذه «الأكثرية الصامتة» الرافضة للحرب قد جاءت من السعير الطائفي بعد أن جربته.

إن مسؤولية قطاعات الشعب اللبناني المختلفة عما جرى ويجري، تمتد إلى أبعد من هذا المدى الزمني المحدد بسنوات المحنة الست عشرة، لتنسحب على امتداد العقود الثلاثة التي تلت استقلالنا الوطني، حين عجزنا عن توسيع فكرة الدولة الحديثة بقيمها ونظمها ومفاهيمها؛ وهو عجز جسده «ناد سلطوي» متعدد الطوائف، متخلف الفكر والممارسة، اخترناه نحن وسلمناه دفة القيادة فتربع على سدة المسؤولية متناحراً على المغانم، متضامناً في وجه كل تغيير.

إن المحنة اللبنانية لم تنشأ في فراغ، وهي ليست «حرب الآخرين» على أرضنا فحسب، ولكنها وفي جانب أساسي منها، نتيجة اختلال كبير في التوازن بين تنامي ضغط العوامل الخارجية الذي زادته تفاقماً أحداث شرقنا العربي المتسارعة، وفي أساسها الصراع العربي - الصهيوني من جهة، وبين ضعف العامل الذاتي الذي صنعته حصيلة ممارسات نظامنا اللبناني من جهة ثانية.

إن مسيرتنا الوطنية منذ الاستقلال وحتى اندلاع شرارة الأحداث الدامية تميزت بملامح أبرزها:

- ترسيخ الطائفية وتكريس حضورها في كل نواحي حياتنا العامة (فالكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص كلمات جوفاء لا تجد لها تطبيقاً حقيقياً في حياتنا اليومية).

- تجاهل الحاجة إلى التخطيط، ورفض الإنماء الشامل المتوازن، وإشاعة التفاوت الكبير بين المناطق والجماعات والقطاعات، فإذا الانفاق الرسمي والمشاريع العامة مكرسة لصنع الرخاء والازدهار في مناطق محددة وقطاعات معينة، وإذا أحزمة البؤس ومناطقه تنمو وينمو في داخلها إحساس حاد بالظلم والخيبة.

- إهمال التربية ودورها، وعجز فاضح عن فهم أثرها في صنع التلاحم الوطني، فإذا التعليم ينمو خارج أية رقابة أو إشراف أو توجيه، فيساهم في تعميق الفوارق وتباعد الرؤى.

- تحول الاقتصاد الحرّ، وعبر سياسة اليد المرفوعة، إلى نظام احتكارات وامتيازات يبيح كل أشكال الإثراء غير المشروع ويعمق التفاوت في توزيع الثروة والدخل القومي.

إن هذه المحصلة لممارسات العهود اللبنانية المتعاقبة قد ساهمت في التأسيس

لمحنتنا اللبنانية دون أن تكون نابعة مباشرة من الدستور أو من الخلل في التوازن بين السلطات الدستورية، أو من خلل المشاركة في صنع القرار، بل هي وفي جانب أساسي منها أزمة قيادة.

وإذا كان اتفاق الطائف قد أعاد إلى النظام السياسي توازناً افتقده، وأرسى في الوقت عينه أسساً يمكن الانطلاق منها إلى بناء دولة حديثة، وشرع أبواب الأمل أمام احتمالات دخول لبنان مرحلة السلم الدائم، فإن جانباً من مشكلتنا يكمن في إمكان توافر قيادة كفوءة، مخلصة، منفتحة، نزيهة، تجسد طموحنا إلى غد أفضل.

إن عملية التغير الديمقراطي في اتجاه دولة عصرية متقدمة هي نضال دؤوب، وهي قدرنا اليوم للخروج مما نحن فيه، لافتاً هنا إلى نظم وقواعد يمكن أن يساهم اعتمادها في المستقبل المنظور في إدخال تغيير ايجابي على البنية السياسية متمثلة بما يلي:

١ ـ توسيع الدائرة الانتخابية لتشمل لبنان كله.
٢ ـ خفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة.
٣ ـ الفصل بين النيابة والوزارة.
٤ ـ انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنحه دوراً حقيقياً في مجال اختصاصه.

٩ ـ محمد قباني

أنطلق من التساؤل حول فهمنا لاتفاق الطائف وللنظام السياسي الذي أفرزه. إذا فهمنا اتفاق الطائف على أنه الخيار الوحيد المتاح لإنهاء الحرب الأهلية، وأنه أعطانا آلية عملية للانتقال من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، فبالتأكيد أنه شكّل عملية إنقاذية ايجابية. أما إذا نظرنا إلى الاصلاحات السياسية التي شملها اتفاق الطائف والتي ترجمت دستوراً وقوانين على أنها نظامنا السياسي المستقبلي الدائم، فمما لا شك فيه أنها تشكل عودة إلى الوراء من حيث تكريس الطائفية. فميثاق عام ١٩٤٣ كان تعاقداً طائفياً، بينما يشكل الاتفاق الحالي تعاقداً مذهبياً. فكما يقول الرئيس تقي الدين الصلح كان بشارة الخوري يمثل جميع المسيحيين ومجمل مصالحهم السياسية، وكان رياض الصلح يمثل الأمر نفسه بالنسبة لجميع المسلمين. والتعاقد الحالي المذهبي دخل في التفاصيل بدقة مما ترجم في كثير من المجالات كالتعيينات الإدارية والعسكرية مثلاً، حيث أصبحت حاكمية مصرف لبنان مجلساً ملياً وكذلك المجلس العسكري.

ولا بد، هنا، من الإشارة إلى ما طرحته القوى التغييرية عام ١٩٧٥ مع بداية تفجر الحرب الأهلية. وهو ضرورة اعتماد أحد خيارين لا ثالث لهما: إما صياغة نظام سياسي يعبر تعبيراً دقيقاً وعادلاً عن التوازن الطائفي اللبناني، أو صياغة نظام لا

طـائفي. ويبدو أن اتفـاق الطائف اختـار الخيار الأول، وكـان من ثم، نظامـاً طائفيـاً متوازناً وعادلاً.

المهم بالنسبة إلينا مستقبلاً اعتبار اتفاق الطائف ونظامه السياسي مرحلة انتقاليـة في ظـل النـظام «الـطائفي ـ العـادل» إلى النـظام الـلاطـائفي، خصـوصـاً مـع المنـاخ الديمقراطي الذي نقلنا إليه اتفاق الطائف. ويصبح من المهم:

١ ـ التمسك بالحياة الديمقراطية وبـالحريـات العامـة والشخصية، مـع التأكيـد على حرية التعبير والحياة الحزبية.

٢ ـ صياغة قانون انتخاب يشكل أداة العبـور إلى نظام سيـاسي لاطائفي. وخيـارنا المفضل هو اعتماد لبنان ككل دائرة انتخابية واحدة مع تطبيق نظام النسبيـة. وفي حال تعذّر ذلك تطبيق خيار الطائف من حيث اعتماد المحافظة الكبيرة ذات التركيبة الوطنيـة كدائرة انتخابية. ويمكن التغلب على صعوبات التغييرات الديمغرافية من خلال اعتـماد البطاقة الانتخابية. إن صياغة قانون انتخابي جديد يمكن أن تشكل أبرز عناصر تطوير النظام السياسي.

٣ ـ بناء المواطن اللبناني ذي الولاء الكامل للوطن لا للطائفة وذي العلاقـة المباشرة بالدولة دون المرور بالطائفة. والتعليم الوطني يشكل أحد مجالات البناء هذه.

٤ ـ استعادة المشروع القومي العربي الذي يحمي لبنان ووحدتـه خاصـة مع النـظام الدولي الجديد الذي بدأ يتكون. وللبنان دور ريادي في هذا المشروع.

١٠ ـ زاهية قدورة

لاحظت أن وثيقة الطائف تناولت موضوع التربية والتعليم ومتفرعاتها في الجوهر باختصار كلي، بينما الورقة المقدمة إلى هذه الندوة لامست هذا الموضوع لماماً.

لا شك في أن مستقبل الوحدة الوطنية يبقى مـزعزعـاً، لا بل في مهب الـريح، مهما حاول رجـال هذا النـظام من إصـلاح سيـاسي واقتصـادي، إذ عليـه أن يـرتبط بالإصلاح التربوي ومتفرعاته (الثقافة والاعلام) لأن هذه العناصر هي مرآة حية لواقع الشعب ولـ «بنيتـه» الاجتماعيـة والسياسيـة في الممارسـات اليوميـة، وفي إعـادة تـأهيـل الإنسان اللبناني.

ولا يجـوز، كـذلـك، أن تمـر هـذه النـدوة بتغييب البحث في النـظام الـتربـوي ومتفرعاته واشكالاتها. ولن تتغير العقلية والممارسـات في إطار نمـاذج مختلفة من الصيـغ السياسية والدستورية والاقتصاديـة، ما لم تـتزامن كل الاصـلاحات معـاً، أي بإعـادة

النظر في الأنظمة الثلاثة في آن، بتنسيق وتخطيط وتكامل كلي في إطار خطة وطنية تنموية. وبعد التجربة المريرة التي مررنا بها جميعاً، اتضح أن لبنان الدولة لن يصبح لبنان الوطن ما لم ينهض على أسس وثوابت نهائية من العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وبناء المجتمع الحر الديمقراطي، وتجذير هويته العربية التي تتجاوز كل الطروحات الطائفية والمذهبية وترسيخ قوميته الحضارية وانتمائه إلى مجتمعه العربي الأكبر، واعتبار الصهيونية العدو التقليدي؛ كل ذلك برؤية واحدة موحدة، ولا يتحقق هذا إلا بإعادة بناء الذات اللبنانية من خلال نظام تربوي سليم، بدءاً بمرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة، وبترسيخ وعي ثقافي متنور، واعلام قادر على ضرب الاختراق الفكري، والغزو الثقافي الذي ولّد مفارقات وشعارات زائفة وايديولوجيات أسطورية. ويحتاج هذا الإصلاح بدوره إلى مرجعية موحدة، أي قرار سياسي من خلال نظام سياسي سليم ونظام اقتصادي معافى، يعملان معاً على مواجهة الاشكالات الداخلية والأحداث الاقليمية والدولية، بصراحة وصدق، الأمر الذي يرسخ الوحدة الوطنية، ويزيل التناقضات، ويردم الهوّة بين المواطنين، ويحقق الوحدة المنشودة.

١١ - سعود المولى

الكلام على مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي في لبنان، هو اليوم كلام على اتفاق الطائف وما تبعه ونجم عنه من تغييرات وتعديلات دستورية تطرح عملية تجديد الصيغة السياسية للكيان اللبناني بعد تحقيق السلم ووقف الحروب الداخلية وبناء الدولة.

فالهدف الأول هو وقف الحروب وتحقيق السلم وبناء الدولة، ويلي ذلك، ومن موقع الدولة الموحدة، تجديد الكيان. هذه المسيرة الوفاقية كانت ممكنة بفعل تحقق شرطين اثنين:

١ - وجود ميزان قوى اقليمي دولي، أو بلغة أهل الطائف، وجود إجماع دولي وقوة دفع باتجاه وقف الحرب في لبنان.

٢ - وجود إجماع داخلي وصفه أ. جهاد في ورقته بقوله إن الشعب اللبناني أصبح «محصلة سياسية محبطة تقدس السلام».

أي أن جميع القوى في لبنان وصلت إلى نقطة «ليس بالامكان أفضل مما كان»، وان قوى الحرب قد تعبت من لعبة الحرب، وقبل ذلك ان مصلحة القوى الخارجية أصبحت تقتضي توقف هذه الحرب.

وعلى ما يظهر، فإن العامل الخارجي هو العامل الحاسم في تحقيق ميثاق الطائف، وهذا ما عبّر عنه الأخ نجاح واكيم بقوله إنه كان بالامكان وضع اتفاق مماثل

لاتفاق الطائف ومن قبل النواب أنفسهم في مراحل سابقة، أي في عام ١٩٧٥ و١٩٧٧ و١٩٨٢ و١٩٨٤ وان العامل الجديد الحاسم هو العامل الدولي.

أما الوضع الداخلي فقد تميز بوجود اجماع «سياسي» (غير سياسي في الحقيقة) حول إنهاء الحرب وبناء الدولة دون وجود مشروع حقيقي لتجديد الصيغة السياسية، ذلك أن المشروع السياسي يقتضي في ما يقتضيه:

١ ـ الكتلة الاجتماعية التاريخية صاحبة المشروع.
٢ ـ الطاقم السياسي المناسب للمرحلة وقوانينها.
٣ ـ الاستفادة من ميزان القوى الخارجي.

ومع وجود العامل الخارجي (قوة دفع اقليمية دولية لا شك في جديتها وفي اتجاه دفعها) أصبح العامل الداخلي الغائب أو المغيب هو المشكلة الراهنة.

ذلك أن تفكك الطبقة الوسطى وانهيار الوضع الاقتصادي والتربوي (وهو ما تعبر عنه أزمة الدولار والحالة المعيشية من جهة، وأزمة الجامعة اللبنانية من جهة أخرى)، وفساد الطاقم السياسي والأداء السياسي (وهو ما تعبر عنه ظاهرة الميليشيات التي أصبحت جسماً مسلحاً منفصلاً عن الحالة التي انتجتها، كما لاحظ الأخ جهاد في ورقته)، ينذران بصعوبة، أو باستحالة، تشكل الكتلة التاريخية الاجتماعية حاملة مشروع الطائف والدافعة باتجاه تطويره كصيغة مفتوحة لا تغلق الباب أمام المستقبل والتغيير.

إن معالجة هذه النقطة تتطلب تفعيل دور المجتمع الأهلي بكل مؤسساته وهيئاته، ودفع المبادرة السياسية باتجاه تحمل المسؤولية وحماية حقوق الناس وحرياتهم، وهذا الأمر يعني ـ في ما يعنيه ـ تشكيل قوة ضغط، أو بالأحرى قوة دفع داخلية، شعبية، تصلح أن تكون سياجاً ودرعاً في وجه تغيرات قوة الدفع الخارجية. فلئن كان وضع لبنان والوضع العربي قد أصبحا في خانة «الموقت»، بفعل تطورات أزمة الخليج، وهجرة اليهود السوفيات، وما ينتظر من أخطار ومتغيرات دولية أخرى، ولئن كان التوازن الاقليمي الدولي الذي سمح بقيام اتفاق الطائف، هو الآخر موقتاً، لا يدري إلا الله مدة سريان مفعوله، فإن ما هو أساسي هو رغبة الناس في السلام والأمن والاستقرار والإعمار في لبنان، وتطلع الناس إلى النهضة الحضارية الشاملة في الأمة العربية، ولبنان في موقع القلب والرئة منها.

١٢ ـ خالد زيادة

ليس من الضروري أن تكون التطورات الواقعية نتيجة «للنظام السياسي والدستوري بشكل مباشر، ولكن عدم تعديل هذا النظام وهذا الدستور قد يؤدي إلى

تفاقم المشاكل. فهناك التكتلات السياسية وطموحاتها. وفي لبنان كان لبعض التكتلات أو الأحزاب طموحات خارجية عما يسمح به النظام السياسي وتتجاوز مبدأ الدولة أصلاً.

أهمية الطائف أنه أنهى الحرب، وأهميته أيضاً أنه سمح بمبدأ التعديل للنظام السياسي والدستوري. كذلك فإن ما يقترحه من نظام انتخابي جديد يأخذ «المحافظة» كوحدة انتخابية، قد يسمح على السواء إما باستقطاب طائفي، حتى ولو كان النظام الانتخابي غير طائفي، أو أنه يسمح أيضاً بتبلور تيارات وأحزاب وحدوية، في المحافظات، كما هي الآن وكما ينبغي أن تكون في الإصلاح الإداري المرتقب، وحدات غير طائفية.

كل الحاضرين اتفقوا على أن التدخلات الخارجية سببت الحرب، وهذا أمر غير دقيق. فقد كان لتيارات محلية طموحات سياسية متناقضة أدت إلى الحرب الأهلية. والمهم اليوم أن تكون مشاريع من نوع التقسيم والكونفدرالية قد أثبتت عجزها. ولعل اتفاق الطائف يقول لنا هذا، وكذلك مواقف الأطراف اليوم.

والمهم أيضاً قيام تيار توحيدي يضم اللبنانيين من كل الطوائف. بحيث ان هذا التيار يستطيع في المستقبل أن يؤثر في تعديل سلمي للنظام السياسي وللدستور.

والأمر الذي ينبغي أن نقر به أن المبادىء التي يتضمنها الاتفاق أو الدستور لا تتفق دائماً مع الواقع التجريبي المتغير. ولبنان واقع تجريبي متغير، فلا بد من أن يكون ثمة جدل بين المبادىء من جهة والواقع التجريبي من جهة أخرى.

١٣ ـ سناء أبو شقرا

١ ـ الخصوصية: التنوع الذي يسمى خصوصية لبنانية هو مفهوم مشترك لكل المجتمعات تقريباً، خاصة في العالم الثالث. أما الخصوصية الفعلية فهي أن التنوع اللبناني، المتأزم، سياسياً، شكّل دائماً وسيلة للعوامل الخارجية والقوى الخارجية التي تتصارع للسيطرة العالمية. وبالتالي أصبح الخارج عنصراً داخلياً في كل أزمة ومصدر تفجير أو تهدئة لها. هذا منذ القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص حين بدأت فعلياً عملية اقتسام العالم بين الدول الكبرى الرأسمالية.

الدور الذي أريد للبنان من قبل هذه الدول هو دور محدد لم تلغه الصيغة الاستقلالية، ولا تسوية ١٩٤٣، بل بالعكس كانت تكريساً له. وجرت محاولات استغلاله جدياً في مواجهة المدّ التحرري العربي. السؤال الآن: ما هو دور لبنان في استراتيجيات القوى الكبرى، علماً أن الوضع العربي الراهن نفسه يلغي تدريجياً هذا الدور للبنان؟

٢ ـ الوحدة الوطنية هي أكثر من «دولة ضد ميليشيا» وأكثر من تعايش طوائف وأكثر حتى من فكرة الدولة. هي انتماء إلى جوامع مشتركة عميقة تعبر عن مصالح عليا للمجتمع، أو كحد أدنى لقوى السلطة، وهي لم تنتج بعد لا من قبل النخب الثقافية والفكر السياسي ولا من قبل الفئات العليا التي سيطرت على الدولة اللبنانية. وهي جوامع أهمها أربعة عناوين: الأول، الموقف الحاسم من اسرائيل كمحتل، وموقف انتماء إلى عملية التوحد العربي (التي لا تجري الآن إلا على المستوى الشعبي فعلياً، في حين أن التعامل الرسمي يشير إلى العكس، أي إلى مزيد من التقوقع في أقطار تزداد تبعية للنظام العالمي، وتزداد اندفاعاً إلى أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة). الثاني: صهر ما يسمى الخصوصيات دون إلغائها، بل تفتّح كل ما هو ايجابي فيها بشكل ديمقراطي حقيقي: ممارسة القيادات السلطوية حتى الآن كانت اعادة انتاج الانقسام والاستناد إلى الطوائف والعشائر في صراعات هذه القيادات على السلطة. الثالث: هو مفهوم التوازن الاجتماعي وعلاقة السلطة بالفئات الدنيا والوسطى في المجتمع، وهو ما كانت السلطة حتى الآن تقف منه موقف اللامبالاة الكاملة وأحياناً كثيرة موقف العداء. الرابع: هو الديمقراطية كشكل العلاقات الاجتماعية والممارسة السياسية وكضابط لعلاقة السلطة بالمجتمع المدني.

الطائف في هذا المجال هو خطوة أولى أساسية لوقف الحرب، وهذه ميزته الايجابية!

لكي تكون التسوية، امكانية فعلية لسياسة مستقبلية يجب أن تستند إلى ما هو أكثر وأعمق من تقارب وتقريب الألوان الطائفية، وكلها باهتة. ويجب أن نتجاوز التاريخ الذي كان يشدّ الأطراف إلى المركز في عملية تكييف للأطراف لمصلحة هذا المركز. أي أن تقوم على حقائق أكثر ثباتاً واستجابة لضرورات التقدم ومتطلبات المجتمعات العصرية.

١٤ ـ توفيق هندي

أن يكون المجتمع اللبناني مجتمعاً مركباً طوائفياً، فهذا واقع البنية المجتمعية اللبنانية. ولا أحد أراد هذا الواقع أو يمكنه تغييره لأنه بالضبط واقع بنيوي. والمسألة ليست مسألة طائفية بغيضة أو مسألة يمكن تجاوزها. المسألة ليست طرحاً ذاتياً، بل المسألة هي في الواقع العملي الموضوعي.

لذا، فإذا كانت البنية التحتية المجتمعية السياسية للمجتمع اللبناني مركبة، وطوائفية بالتحديد، فلا بد إذن أن يكون النظام السياسي اللبناني للدولة نظاماً مركباً وطوائفياً بالتحديد، وإلا فيكون النظام السياسي معرضاً للانهيار عند أول خضّة. فمتانة النظام السياسي هي في مدى عكسه حقيقة البنى التحتية المجتمعية.

ونـظام ١٩٤٣ تفجر سنـة ١٩٧٥، وانتابتـه هزات في التـواريخ السـابقـة ليس بسبب أنـه نظام طـوائفي، بل لأنـه ربما كـان قدر تعبـيره عن الأوضاع الـطوائفية غـير كاف، بمعنى أن مـركزيـة السلطة تناقضت إلى حـد مع الارادات الـطوائفية، ولأنـه لم يعكس التوازن الحقيقي الطوائفي. وهنـا لا بد من الاشـارة إلى أن خوف المسيحيـين جعلهم يخطئون في محاولة الامساك بالمفاصل الأساسية للسلطة بشكل مطلق، الأمر الذي ولـد شعور غبن عند المسلمين. والحقيقة، أن هذا الخوف جعل المسيحيين يحاولون اختلاق «هوية لبنانية» نتاج تفاعل حضارة اسـلامية شرقيـة وحضارة مسيحيـة غربيـة وجعلهم يعتبرون أن هذه الهوية سوف تكون إطـاراً يريحهم. ففي الـواقع، حـاول المسيحي أن يجعل من المسلم مسيحياً بـالمعنى المجتمعي، حاول أن يفقـده شخصيته المميـزة. وهنا مكمن الداء! وهذا الأمر دفع بـالطوائف المحمـدية إلى مشـاريع هيمنـة معاكسـة، مما أوجد الاحتوائية والتصادمية في علاقات الطوائف.

فالمطلوب إذاً خلق الضمانات الكافية في تركيبة الدولة والنظام السياسي لإخـراج العلاقات الطوائفية عن مسارها التصادمي والاحتوائي. فـالمطلوب من المسيحي أن لا يحـاول أن يجعل من المسلم مسيحيـاً والمطلوب من المسلم أن لا يحـاول أن يجعـل من المسيحي مسلماً. الاعـتراف بالـوجود المتبـادل للطوائف والاحـترام المتبـادل لشخصيـة الـطوائف، هما أسس ولب الحـل للحياة السيـاسية اللبنـانية، الـدستوريـة منها وغـير الدستورية.

وفي هـذا المجال، فـإن اتفاق الـطائف يشكل اطـاراً جيداً لتسـوية الخـلافـات اللبنانية ـ اللبنانية، وعلينا أن نعمل من خلاله على تطوير في اتجاه إرساء نظام سيـاسي طـوائفي توافقي يـرتكز عـلى حق التمايـز وهذا بـالتحديـد لب الديمقـراطية ومحتـواهـا الأساسي.

١٥ ـ هاشم قاسم

نـلاحظ في بحث أ. جهاد الـزين «مستقبل الـوحدة الـوطنية والنـظام السياسي اللبناني» افتراضات نظرية دارت حول ميثـاق الطائف، وانـطلقت منه، محـاولة تحـديد بعض آليات تطور الدولة القادرة ونموّهـا، وهي التي تستطيـع جمع الفئـات المتصارعـة وايقاف النزاعات والعنف، والسير على طريق التوحيد والوحدة.

لكن التجربة التـاريخية، منـذ عصر الاصلاحـات في الدولـة العثمانيـة، أي منذ «خط كلخـانة» (١٨٣٩) و «خط همـايـون» (١٨٥٦)، إضـافـة إلى الاصـلاح الـدستـوري العثماني... هذه التجربة بقيت في حيز إلغاء نـظام الامتيازات، وإنشـاء إدارة وقضاء يستـوعبان «التنـوع الملّي» عـلى قاعـدة المساواة الحقيقيـة بين الملل (في الادارة والقضـاء

والجيش والتعليم)، وعلى قاعدة التوفيق بين مصالح «الملّة» و«الوطن». ويتضمن ميثاق السلام الذي وقّع في الطائف وأصبح جزءاً رئيسيا من الدستور اللبناني روحاً اصلاحياً منطلقاً من قوى الحرب لا من قوى السلام والمستقبل. وربما يكون هذا من العوائق المفترضة أمام رحلة السلام اللبناني والسير في طريق الوحدة والتوحيد.

ينطلق النظام السياسي وآلياته من الدولة ومؤسساتها باعتبارها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة في المجتمع، وكذلك من الدولة باعتبارها نظاماً قانونياً مؤسسياً تجسده بيروقراطية عامة متجانسة، ومن الدولة باعتبارها السلطة السياسية أو الحكومة أو النظام السياسي بقياداته ونخبه، ومن الدولة باعتبارها قوة اجتماعية حاكمة تعبّر عن مصالح معينة.

وإذا انطلقنا من هذه النقاط، نجد أن النظام السياسي اللبناني القائم لا يزال يفتقد إلى أدوات الدولة ومؤسساتها الحديثة التي تلبي حاجات المجتمع اللبناني وتطلعاته.

فالنظام السياسي يتحرك بأدوات ومؤسسات وقوانين غير قادرة على البدء بالمعالجات التي تفترضها نتائج هذه الحرب. ومن جهة ثانية، فإن المؤسسات والبنى والهياكل العامة، بمستوى أدائها وفعاليتها، غير قادرة على الاستجابة لحاجة التوحيد والوحدة.

فالدولة القوية هي مجتمع متّسق ومتفاعل ومتحفز، وليس النظام السياسي إلاّ إطاراً للعبة واحدة يقودها بأدوات مرنة وقادرة. ويبدو أن بحث أ. جهاد الزين لم يتعرض لمسألة علاقة النظام السياسي بالدولة والمجتمع.

فبين الدولة في النموذج الهيغلي الألماني، والدولة في النموذج المترنيخي النمساوي، والدولة في النموذج النابوليوني، يتقدم نموذج مركّب من خصوصيات لبنانية وعربية، ومن خصوصيات الدولة العالم - ثالثية، ومن النموذج النمساوي الذي يفتقد إلى التماسك المطلوب. فالدولة اللبنانية، أو مشروع الدولة، تقوم إما على ضبط الصراع وإدارته، أو على تحويل الصراع الطائفي - المذهبي - العشائري إلى صراع اجتماعي صحيح وسليم، ووضع الحوافز الحديثة والمستقبلية أمام الإنسان اللبناني.

فالدولة المفترضة في لبنان بعد حرب دامت ستة عشر عاماً هي دولة ايقاف سياسة التفكك والتفكيك الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي أوجد باباً مفتوحاً أمام التدخل الخارجي الذي أشارت إليه الورقة، وقد أوجد التفكك، أيضاً، ثقافة تقسيمية انقسامية. من هنا كان دور التدخل الخارجي؛ ومن هنا كان لجوء فئات واسعة من اللبنانيين إلى الاستعانة أو الاستقواء بالقطب الخارجي الذي توافر باستمرار، بسبب

انفجار مشكلات المنطقة العربية المختلفة، وبسبب الترابط العضوي للمنطقة وناسها ومشاكلها.

استبعدت الدولة في بعض البلدان العربية، أو في معظمها، جزءاً مهماً من التجربة الاجتماعية خصوصاً في العقدين الماضيين؛ ومنذ تمركز الأنظمة الحالية، والحال اللبنانية الآن وصلت إلى ما أفرزته هذه التجربة. وبطريقة أخرى تمثلت هذه السلبية في صعود قوى الميليشيات السياسي وسيرورتها التي أوصلتها إلى أن تكون جزءاً من النظام السياسي اللبناني وقوة تتحكم في أهم قراراته وسياساته.

ويبرز، هنا، السؤال حول أية وحدة وطنية يمكن أن تقوم من مشاريع ومؤسسات هذه القوى التي أصبحت المنافس القوي لمؤسسات المجتمع والنظام والدولة؟

والكلام على الوحدة الوطنية ومستقبلها في هذا السياق يفترض نظاماً سياسياً يلتفت بتوجهه وفكره إلى وضع أسس وقواعد سياسية واجتماعية وثقافية وتربوية للجميع.

وما الإبقاء على حالة التعدد بمعناها السلبي، أي استمرارها كعصبيات سياسية مغلقة ومنغلقة، بمعنى استخدام الوجوه السلبية للتعدد، إلا حالة موقوتة تعزز التفكك والانقسام وتؤسس انفجارات اجتماعية وسياسية محتملة.

والوحدة الوطنية تبتديء من الوحدة الاجتماعية وتوحّد انصهار قوى المجتمع وفئاته. وهذا يفترض نظاماً سياسياً نشطاً على صعيد استيعاب التفاوت والتمايز والاختلاف، وتحويله إلى عناصر قوية ولحمة وبناء. أما في الجانب الخارجي فتبقى مسائل تبديد الثروة العربية، وعدم التهيؤ العربي لمواجهة النموذج الاسرائيلي، عناصر تحمل في طياتها بذور الانقسام والتفكك.

أي نظام سياسي في لبنان؟ أية وحدة وطنية في لبنان، في ظل وجود تيار ديمقراطي عالمي، وتراجع فاعلية الدول الصغيرة ودورها، ومن ثم توجه هذه الدول وجهة التكامل مع غيرها؟

أية دولة، أية وحدة وطنية، وأي نظام سياسي في ظل تمركز عناصر القوة والتطور في قطب واحد، وفي عدد قليل من مراكز القوة والاستقطاب تنتشر هنا وهناك على سطح الكرة الأرضية؟ أية دولة، وأي نظام سياسي، وأية وحدة وطنية لبنانية في ظل الرأسمالية عابرة القوميات والقارات، والتي لم تكف عن الاستخفاف بمبدأ السيادة الوطنية والقومية؟ أية دولة، وأي نظام سياسي، وأية وحدة وطنية تقوم بعيداً عن

الالتزام الحقيقي والجدي بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، والبروتوكولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الملحقة به؟

فالعنف، بمظاهره وأشكاله المختلفة، الذي ساد لبنان وبلداناً عربية أخرى، يتقدم على شرعية النظام السياسي، ووجود الدولة، والوحدة الوطنية كلما كان المجتمع متخلفاً ومقموعاً وكلما كانت البنى الأساسية لا تلبي حاجات الإنسان.

إن الدولة العربية والنظام السياسي العربي الذي استقام، في ظل شعارات حماية الاستقلال الوطني والشروع في التنمية الاقتصادية ومحاولة بلوغ العدالة الاجتماعية، لم تنجز المهمات المذكورة، وكانت النتيجة تضحية الإنسان العربي بالديمقراطية والحرية لمصلحة أمر لم يتحقق. وهذا يفترض إعادة البناء والتأسيس على قاعدة حرية الفرد والمجتمع، أي قاعدة الديمقراطية الواسعة. فالشعب بأفراده وهيئاته المدنية هو الذي يقرر شكل حياته ومضمونها. وما النظام السياسي إلا وسيلة بلوغ وإطار تنظيم فاعل وعقلاني. والمقصود هنا ردم الفجوة بين النظام السياسي والمجتمع؛ وهذا ما لم يعطه بحث أ. جهاد الزين الأهمية الضرورية.

لم يشر الباحث إلى طبيعة المشاركة السياسية للقوى والأفراد في النظام السياسي اللبناني، انطلاقاً من المجتمع المدني اللبناني وقواه وهيئاته. فلجماعات الضغط والأحزاب ووسائل الاعلام والجماعات القرابية، والهيئات الأهلية المتعددة والمختلفة، دورها الأكيد في حركية النظام السياسي اللبناني ودوره ووظيفته. ليست الدولة حقل لقاء ـ كما ذكر الباحث ـ بين قوى وطوائف وعصبيات، بل هي حقل تفاعل وفعل وتغيير وتجاوز.

لقد كُتب بحث أ. جهاد الزين من أعلى إلى أسفل أي أنه بدأ بمعادلات القوى الاقليمية والدولية وبالنظام والدولة. فقد أشار إلى ثلاث قوى «النادي السلطوي»، والقوة الدولية والعربية الداعمة للتوحيد، و«الجيش اللبناني» كأداة توحيدية؛ ولم يشر إلى هيئات المجتمع المدني وقواه الاجتماعية والاعلامية والتربوية والثقافية والنخب اللبنانية.

١٦ ـ رشيد القاضي

يخشى على اتفاق الطائف الذي أصبح دستور النظام اللبناني، أن يكون اتفاق الاضطرار إلى السلام والخلاص من الحرب، وليس سلام الوفاق المرتكز على أسس ومبادىء وقناعات ورؤية موحدة للوطن والدولة والنظام والهوية.

إن قيام سلام المبادىء، والقناعات والرؤية الموحدة رهن بمجموعة عوامل منها:

مجموعة القوى السياسية التي ستتولى تطبيق اتفاق الطائف، كي لا يواجه المصير نفسه الذي واجهه ميثاق العام ١٩٤٣ الذي تسأل عن فشله مجموعة السياسيين الذين تولوا شؤون الحكم والدولة، فاتفاق الطائف له عدة تطبيقات وترجمات. فإذا ما طبق على قاعدة المحاصصة، والمحاصصة فقط، دون الأخذ بالمضمون الوطني المتاح في الاتفاق المذكور، كان عبارة عن تنظيم جديد للصراع الطائفي ومجرد محاولة لوضع ضوابط لهذا الصراع، وغدا سلامه هشاً معرَّضاً للسقوط عند هبوب أول ريح داخلية، أو إقليمية أو دولية. وعلى الرغم من التركيز الشديد على وحدة لبنان الوارد في معظم بنود الاتفاق، فإن الاتفاق لم يتضمن آلية كاملة ومحددة لتحقيق هذه الوحدة، فمجرد قيام حكومة شرعية واحدة وجيش واحد، ومؤسسات موحدة، لا يقيم وحدة وطنية حقيقية تعصم البلد من التشتت والتشرذم والضياع، ومن ثم الانفجار.

إن قيام هذه الوحدة رهن بالأمور التالية تعداداً لا حصراً:

١ ـ تحول الدولة من حلبة تتصارع فوقها تناقضات اللبنانيين، ويبتزها الأقوياء، إلى سلطة منزهة، تقضي على هذه التناقضات وتفرض سياستها على الجميع. وكيما تصبح الدولة كذلك عليها أن تصبح دولة الوطن، وفوق الجميع.

٢ ـ اعتماد برنامج تنمية على قاعدة الحاجة، وليس على قاعدة التوزيع الطائفي أو المناطقي، تستهدف إنماء الإنسان اللبناني أينما كان.

٣ ـ إزالة الوسيط الطائفي بين الدولة والمواطن.

٤ ـ إقرار قانون انتخابات جديد يعيد تكوين المجتمع السياسي على قاعدة الانتماء للوطن وليس للطائفة، وإذا كانت أوضاع البلاد الحالية لا تسمح بمثل هذا القانون، فالمطلوب قانون يؤسس الوصول إلى هذا الهدف المرتجى.

٥ ـ تنشئة وطنية واحدة وكتاب تاريخ موحد، والكتاب هذا يجب أن يركز على التاريخ الوطني للبنان، ببعده القومي، وليس على التاريخ الطوائفي.

٦ ـ قيام جيش قوي ملتزم وطنياً وقومياً، بعد وضع ضوابط دقيقة له، تعصمه من التحول إلى خطر على الديمقراطية ونظام الحريات، فالكيان اللبناني ونظام الحريات توأمان سياميان، إذا سقط الثاني زال مبرر وجود الأول. فقيام الجيش القوي الملتزم وطنياً وقومياً، يقدم الضمانة للخائفين، سيما أنه بعد حرب الأعوام الخمسة عشر أصبح الجميع خائفين، ويغني الطوائف عن طلب الحماية من الخارج.

٧ ـ إقرار سياسة ثابتة للدولة اللبنانية على الصعد كافة وفي مختلف المجالات، خاصة الاقتصاد، لا تتأثر بتغيير العهود والوزارات.

٨ ـ اقرار سياسة خارجية مستمدة من واقع لبنان الاجتماعي والسياسي والتاريخي والجغرافي والاقتصادي، يندرج ضمنها موضوع العلاقات مع سوريا، ويحدد بالضبط موقع لبنان بين الشرق والغرب، ومن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى ذكر العلاقات مع سوريا، فإنه يستحيل قيام علاقة سليمة بين البلدين في غياب الدولة اللبنانية القوية القائمة على الأسس أعلاه، وفي غياب وحدة وطنية حقيقية، فتنظيم البيت اللبناني هو المقدمة الضرورية لإرساء علاقات سليمة مع سوريا.

وهنا نتوقف عند السؤال الذي طرحه المحاضر، هل بالإمكان تماسك الدولة الموحدة في غياب قوة عربية أو دولية، تباشر «وتدعم» مباشرة عملية التوحيد؟

في اعتقادنا أن الاتفاق مع سوريا، على هذا البرنامج، والتنسيق معها كفيلان بإمكانية التحقيق.

١٧ ـ محمود سويد

سأغامر، في حضرة أحد العارفين بعمق بخفايا الطائف، في طرح فهمي لاتفاق الطائف:

اتفاق الطائف عند إعداده هو لحظة توازن عربي برعاية دولية صار ممكناً بعد تطورات أبرزها: انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية، عودة مصر، وعودة العراق إلى الساحة السياسية العربية، الانتفاضة الفلسطينية، التحولات في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية... الخ.

اتفاق الطائف عند تنفيذه هو لحظة توافق أمريكي ـ سوري وانكفاء اهتمام الأطراف العربية في اتفاق الطائف بسبب أزمة الخليج.

اتفاق الطائف، إذاً، هو وليد ظروف ومتغيرات خارجية من جهة، وعدم تغير في ميزان القوى الداخلي من جهة أخرى، ذلك أن الحرب لم تحدث تغيراً ملحوظاً (ربما لحسن الحظ ـ بمعنى عدم انتصار طرف على طرف) في ميزان طرفي الصراع بوجهه الداخلي.

ولو كان اتفاق الطائف وليد انضاج ظروف داخلية، لكان التمثيل فيه أوسع وأشمل، ولوضع مخططاً ينفذ ولو خلال خمسين سنة لإقامة النظام الديمقراطي العلماني الذي لا يمكن من دونه بناء الوطن اللبناني، فالطوائف في نظامها الطائفي ستظل تأكل بعضها وستظل عينها على التكاثر الطبيعي وغير الطبيعي...

لكن هل يمكن أن نتطلع إلى تربيع الدائرة في لبنان (إقامة نظام ديمقراطي، علماني) وسط الأنظمة التوتاليتارية والثيوقراطية السائدة في المنطقة المحيطة بنا؟ أم

علينا أن نوازن خطواتنا في هذا السبيل، فيتزامن التغيير في لبنان مع التغيير الذي لا بد منه في أنظمة الحكم العربية؟

يبقى أن ثمة فرصة سلام الآن، فمن يمسك بها؟ من يقدم تصوراً للبنان المستقبل؟ إني لا أعرف طرفاً داخلياً يمسك بهذه الفرصة ويقدم مثل هذا التصور.

وإذا ما اتيح لفرصة السلام هذه أن تستمر، فسيكون للسلام ديناميته، كما أن للحرب ديناميتها، وسيمكن من خلال فرصة السلام إفساح المجال للقوى السياسية والشعبية كي تكسر الصمت (وأعتقد أننا لا نزال في حالة صمت رغم ما نشهد من نشاط ثقافي في بيروت) فتلتقي وتتحاور وتحاول أن تنضج تجربة مرحلة بكاملها توجتها حرب عقيمة استمرت طوال خمسة عشر عاماً، باتجاه تطوير نظام ديمقراطي علماني يكفل الحريات العامة (ولا أعني سوق الرقيق الأبيض الفكري الذي يمارس في لبنان باسم الحرية) والمساواة لجميع المواطنين، ويشكل الطريق الوحيد لبناء وطن في وضع مثل الوضع اللبناني.

١٨ ـ رياض الريس

ليس لدي تعليق، إنما لدي سؤال موجه للاستاذ ابراهيم النجار الذي طالب في تعقيبه على ورقة أ. جهاد الزين «مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني» بحلم لبناني شبيه بالحلم الأمريكي.

السؤال هو: يا ترى من أسقط الحلم اللبناني الذي يتطلع إليه الاستاذ النجار؟ الحلم القائم على الحريات وتعايش الأديان وتنوع الثقافات والتنافس الاقتصادي ودور الدولة الرائدة الفريدة في الشرق الأوسط.

من هم السود في لبنان (الديمقراطيون في أمريكا)؟ ومن هم البيض في لبنان (الـ WASP الجمهوريون في أمريكا)؟ من هو جيسي جاكسون الأسود اللبناني؟ ومن هو دوكاكيس اليوناني اللبناني؟

وأين المركب اللبناني الذي يمكن أن يوصل هذا الحلم إلى شاطىء الواقع اللبناني والذي يمكن أن يحقق مضامينه؟ بل من أين وكيف يُبحر هذا المركب؟

من أطّر هذا الحلم؟ من قصره على لون واحد وهوية واحدة وطائفة واحدة؟ من حصره في جغرافية ضيقة، ومن جرّده من عروبته (مقابل الوطنية الأمريكية في الحلم الأمريكي) المستوعبة لكل أشكال الخصائص القطرية العربية، كما استوعبت الوطنية الأمريكية كل خصائص القطرية الأوروبية والأمريكية اللاتينية وسواها وسواها.

مجرّد سؤال: من أجهض الحلم اللبناني؟

أليست أفكار الحزب الـذي يمثله الأستاذ ابـراهيم النجار هي المسؤولـة عن وأد الحلم اللبناني الطموح؟ أتطلع إلى بعض الإيضاح.

١٩ ـ انطوان سيف

أودّ طـرح بعض الأسئلة انطلاقـاً من الورقـة المقـدمـة ومن التعقيبـات عليهـا. والأسئلة في موضوع وطني ومصيري هي، في الحقيقة، مخاوف معقلنة. فالجو التفـاؤلي الذي أشاعه العديد من المداخلات هو ضروري الآن وفي كل زمان، ولهذه الضرورة، من الوجهة النفعية، فوائد وآثار ايجـابية جمـة على الإرادات الفـردية والعامـة. إلا أن هذا الجو ليس جديداً على اللبنانيين، فقد لازم معـاناتهم الـطويلة في كل لحـظة وكان تعويضاً عنها وتحدِّياً لها. وينبغي ألا ننسى، بالمناسبة، أدبياتنا التي قسمت هذه الحـرب إلى محطات. وكانت كل محطة، في الواقع، خاتمة لحـرب وفاتحـة لحرب جـديدة. ليس هناك حرب واحدة في لبنان. وكلمة «حرب»، في صيغة المفرد، هي اخـتزال تجريـدي لحروب عديدة، بعضها انتهى منذ سنوات طـويلة، ونشأت عـلى أنقاضـه أو بموازاتـه حروب أخرى، بأبطال جدد، وشعارات مستحدثة، وأمكنة مختلفة، ومسارح متنقلة.

ومـا زال أحد نمـاذج هذه الأوهـام التفاؤليـة يحمـل في ذاكـرتنـا عبـارة «حـرب السنتين» أي فترة عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، وألِّفت كتب تحمل بعناوينها العامة والفرعية وفي متنها، هذه العبارة. وهكذا فعبارة «حرب السنتين» التفاؤلية لم تمنع الأربـع عشرة سنـة التي تبعتها، ولم تنبىء بهـا، ولم تردهـا. ومـع ذلـك فعبـارة «حـرب السنتـين»، وغيرها، ليست خاطئة، فهي تدل على حرب من الحروب المستمرة. وثمة اختزال آخر غير دقيق ما زلنا نستعمله ـ كما فعـل أ. جهاد الـزين ـ وهو عبـارة «الحرب الأهليـة». وقد أشار العديد من المعقبين (د. عصام خليفة خصوصـاً) إلى أن ثمة حـروباً كثـيرة، غير أهلية، طاغية على حروب الأعوام الستة عشر الأخيرة. يجب أن تحول الاشارة إلى هذه الأخطاء أو الأوهام التي ارتكبناها سابقاً، بالطبع، دون وقوعنا مجدداً فيها، ولكن يجب ألا تعوق، في مطلق الأحـوال، الأمل والتفـاؤل بمستقبل نبنيـه على أسس عـاتية على الانتكاسات.

لقد كان أركان النظام اللبناني يتباهون أن دستورنا عمره خمسون سنة وهـو أقدم دستـور في المنطقـة، وكان هـذا، في رأيهم، دليل عـراقة واستقـرار. إلا أن التعـديـل الدستوري كان ضرورة مستمرة كي يكون الدستور مستوعباً للمتغيرات في عالم سريـع التغـيّر. ولكن مصادرة الـدستور وحجـره، بمنأى عن أي تعـديل، أدّيـا إلى الانفجـار الكبير المستمر الذي سميناه الحرب، وإلى تفجير الدستور نفسه. وكان وقوف الدستور

زمناً طويلاً واستمرار الحياة السياسية سلمية آماداً طويلة قد طرحا بوضوح حقيقة الفصام بين الدستور والممارسة، وعدم ضرورة ذلك حتى تمارس هذه، فالنص الدستوري المكتوب لم يكن المتحكّم الأوحد بالسياسة اللبنانية، ولم يكن، أيضاً، المهيمن عليها. والموجِّه الأساسي لها. وما سمي الميثاق الوطني غير المكتوب كان أكثر طواعية لتوافق بعض الأشخاص وما يمثلون على اقتسام السلطة بوئام. وكان ذلك يتم على حساب الكثير من روح الدستور ونصه. وهذا يعني أن الحلول الوطنية لا تمر بالضرورة عبر النصوص، لأن النصوص هي دائماً جميلة، وأجمل من الممارسة التي ندّعي أنها تعبير عنها! وإذا كان الدستور هو المشكلة، فإن ثمة مسؤوليات هي، حكماً، واقعة على الهيئات المخولة تعديل الدستور، وعلى القوى التي تدعمها. ما الذي منع هذه الهيئات والقوى من إقامة نظام جديد عام ١٩٧٢، و١٩٧٣، و١٩٧٤، و١٩٧٥، و١٩٧٦ و١٩٧٧... الخ؟

لقد لفت المحاضرون إلى دور العوامل الخارجية في الحرب الأهلية اللبنانية وفي إرساء السلم، وقال أ. جهاد الزين «ما تعكسه «وثيقة الطائف» من هذه الزاوية يحصل للمرة الأولى منذ العام ١٩٤٣، حيث يساهم الميزان الاقليمي في دعم دينامية تغيير داخلية ويكرسها من ثم دستورياً». ولكن هذا «الميزان الاقليمي» هو عرضة للتبدُّل والخلل باستمرار، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط حيث الأزمة المركزية، أي المسألة الفلسطينية، غير محسومة. والأخطر من ذلك أن عوامل السلام في لبنان نربطها أساساً بالوضع الخارجي لأن الحرب الأهلية اللبنانية أصبحت من دون وظيفة خارجية، على حد قول أ. الزين!

ثمة أكبر من دليل على أن الحروب في لبنان مرتبطة أساساً بخلل في الممارسة الديمقراطية، والسلام مرتبط ضرورة بإرساء الديمقراطية. في كتاب معروف لإيليا حريق بعنوان **من يحكم لبنان؟** الصادر قبل الحرب، يشرح المؤلف، بالتفاصيل، نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية ويعطي، بالأرقام، نسب عدد الأصوات التي حازها الفائزون (النواب) والخاسرون، ومجموع عدد المقترعين من اللبنانيين، وعدد الذين يحق لهم الاقتراع... اضافة إلى تركيبات الدوائر الانتخابية غير المتوازنة؛ ويعطينا دلائل عديدة على وهن الديمقراطية الممارسة ومحدوديتها.

لا بد لمنطق التغيرات والانهيارات الكبرى الناجمة عن الحروب الطويلة من أن يعزز أكثر وأكثر النتائج التي وضعها في الضوء د. حريق منذ عقدين! وقد تمت معالجة هذا الوهن في الديمقراطية، من أجل محاولة زيادة قليل من «الديمقراطية» المطلوبة عليه، باللجوء إلى الميليشيات الطائفية التي لم تتشكل، أيضاً، «بموجة شعبية في هذه الطائفة أو تلك»، بعكس ما يرى أ. الزين.

لم يقبل الشعب اللبناني بالهيمنات المسلحة والارهابية عليه، فقد عبَّر عن وحدته

ورفضه القوى المهيمنة بوسائل ديمقراطية عديدة. والتحركات الشعبية الواسعة على امتداد الحروب تشهد على ذلك. ومنها على سبيل المثال تظاهرة ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ على خطوط التماس، خطوط النار في بيروت، وقد التقى فيها حوالى مئة ألف مواطن من كل الطوائف منددين بالحرب وأمرائها ومطالبين بالسلام. ولكن السلام لم يأت، مع ذلك، وظهر جلياً أن الشعب اللبناني لم يكن له رأي لا في نشوء الحرب ولا في استمرارها، وكل ادعاء بتمثيله، أو بتمثيل الطوائف، لم يكن صحيحاً. وكان اغتيال الديمقراطية متلازماً مع اختراع وقود اعلامي للحروب المستمرة. العوامل الخارجية الفاعلة في لبنان حرباً وسلماً، هي موجودة، ولكنها ليست أفعل من العوامل الداخلية. والطوائف ليست أوهاما، إنها حقائق. فالطائفة هي جماعة بشرية تنتسب إلى مذهب ديني موحد. ولكن كيف يحق شرعاً تحويل هذه الجماعة الدينية إلى جماعة نفترض أنها موحدة ومتماسكة سياسياً تماماً كما هي موحدة مذهبياً؟ أقول «شرعاً» بالمعنى المدني والأخلاقي، ولكن خصوصاً بالمعنى الديني. في كل طائفة تنوعات سياسية غنية أكثر بكثير من بعض الاختلافات الاجتماعية بين طائفة وطائفة أخرى. فالديمقراطية تخترق كل الطوائف؛ وحزبها هو الأكبر والأوسع في لبنان. ولكن الميليشيات الطائفية التي تخطف بقوة السلاح منطقة بكاملها وتختزل كل تعددية سياسية في داخلها، هي تعطيل للسلام الحقيقي من خلال تعطيلها للديمقراطية الحقيقية. عن السؤال الذي طرحه أ. جهاد الزين: «هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم بأنفسهم بعد؟» أجاب نجاح واكيم بالنفي؛ وأضاف أن كل دولة من دول المنطقة وضعها مماثل لوضعنا طالما أن النظام الدولي الجديد فرض هيمنته على الجميع. ولكن هذا الجواب المخيف والمرفوض في آن، يعني وكأنه يلمّح لنا بأن نطلب من السيد الأخضر الابراهيمي أن ينصب خيمة عندنا ويبقى مدى الدهر يعالج مشاكلنا!

إن قاعدة أي حل هي الديمقراطية، والسلام غاية ملحة الآن، ولكنه، أيضاً، إطار ضروري للعمل الديمقراطي. والشعب هو وحده الحقيقة الوطنية الكبرى.

إن ادخال كل الناس، وكل الاتجاهات المتناقضة في الحكم هو نقض للديمقراطية الحقيقية التي يجب أن تمارس دورها الفاعل في المعارضة السلمية الديمقراطية؛ وللبنان تراث عريق في هذا النوع من المعارضة السياسية الحرَّة. إن الخوف من التعددية السياسية، ومن الصراع السياسي السلمي خوف موهوم، لأن الديمقراطية، وحدها، وليس التوازن الاقليمي، هي الضمانة الحقيقية للسلام اللبناني، لثباته وديمومته، ولا يستمر تحصين هذا السلام، إلا بنضال يومي مشترك، أي بتعميق الممارسة الديمقراطية.

٢٠ ـ طوني شويري

إن الميثاق الوطني (عام ١٩٤٣) أوجد نوعاً من الخصوصية اللبنانية التي خلقت بدورها نوعاً من المناعة في الداخل من ناحية السيادة ومن ناحية قوة النظام بحريته الاقتصادية المتناهية ومؤسساته الخاصة ومن ملاءمة التركيبة الداخلية بصيغتها.

ثم جاءت عوامل الحروب فألغت إلى حد كبير هذه المناعة الداخلية بخلقها تراكيب هشّة من طائفية ومذهبية وكانتونية لا تعيش إلّا عبر القتال واستمراره، مما فرض الحل من الخارج عبر تقاطع ما في المصالح الاقليمية ـ الخارجية. ولكي نكون موضوعيين بالنظرة إلى مستقبل الوحدة الوطنية أسأل: ضمن المعطيات القائمة ـ وأزمة الخليج تحديداً ـ ما هو السيناريو الخارجي في العلاقات المنطقية ـ الأجنبية الذي يستطيع أن يحافظ على توازن السلطات الثلاث؟ وما هو السيناريو الذي يمكن أن يفيد في صيغة هذه التوازنات سلباً أم ايجاباً؟

٢١ ـ الأب انطوان ضو

لا بد من أجل اقامة نظام لبناني جديد ديمقراطي عربي علماني أو غير طائفي بعد اتفاق الطائف، كمشروع لإنهاء الحرب وتوحيد الدولة، وكمدخل للتغير الديمقراطي، من التأكيد على استحالة إقامة هذا النظام ما لم يشمل الوطن العربي بكامله. فالعروبة إما أن تكون بالقول والفعل أو لا تكون. من هنا أعتبر الموضوع الطائفي بكل أبعاده ليس موضوعاً لبنانياً فحسب، بل هو موضوع عربي شامل.

أنا أعارض طرح الموضوع من زاوية لبنانية فقط، كما جاء في ورقة أ. جهاد الزين، أو كما طرحه اتفاق الطائف، أو كما يطرحه العدد الكبير من المثقفين والباحثين؛ لأن هذا الحل يتحايل على الحقيقة وعلى الديمقراطية وعلى الدين؛ والموضوع الطائفي كما عالجه الطائف كان أسوأ بكثير مما كانت عليه الحالة السابقة.

العروبة كإنسان ومجتمع وحضارة وأرض هي أيضاً الإسلام والمسيحية وغير المؤمنين من أبناء هذه العروبة. لذلك، أتمنى تعريب الموضوع الطائفي، وإصدار تشريع موحّد لكل الأقطار العربية؛ لا أن يظل مرتبطاً بالغرب أو بالفكر العنصري.

وتعريب الموضوع الطائفي يعني معالجته من زاوية الديمقراطية وحقوق الانسان وثقافة العقل والتفاعل بمحبة واحترام بين العائلات الروحية العربية. نحن من منطلق لاهوتي ضد الطائفية والنظام الطائفي واستغلال الكنيسة في هذا الموضوع للقول بالمجتمع المسيحي، أو المطالبة بدولة مسيحية لأنه لا وجود لمجتمع مسيحي، بل جماعة مسيحية في مجتمع مدني معين. ومملكتنا ليست من هذا العالم، ونحن لا ننشد مدينة ثابتة على الأرض بل نرجو الآخرة.

نحن مع الناس إخوة، ومع نظام مدني، ديمقراطي، يضمن حقوق الانسان، والحرية الدينية، ووحدة الوطن، وتحقيق الوحدة العربية، ويناضل، من ثم، في سبيل إعادة توحيد البشرية والكون.

٢٢ ـ هلال خشان

يتحدث أ. جهاد الزين عن إيجاد «ناد سلطوي» متماسك وبالحد الأدنى. هذا الطرح مهم جداً بل مركزي، وفي هذا السياق أود أن أذكر جملة ملاحظات عامة، من وجهة نظر سلوكية.

أولاً، إن الحد الأدنى من التماسك النخبوي، باعتقادي، غير كاف في الحالة اللبنانية، إذ لا بد من وجود نواة سياسية قادرة وفاعلة تمتلك الحد الأقصى من التماسك حتى تتمكن من ايجاد التغيير السياسي الاستراتيجي المطلوب.

ثانياً، ما المطلوب من هذا النادي انجازه؟ باعتقادي أن عليه القيام، ضمن أمور أخرى، بعملية فك ارتباط تاريخي ناجح لمجموعات لبنانية، وايجاد إطار جديد يكون مدخلاً إلى شرعية سياسية حقيقية. فالنظام الطائفي اللبناني بتركيبته الحالية يبرز خللاً في عملية التفاعل التاريخي لا يمكن التغاضي عنه إذا أريد أن يكون للبنان نظام سياسي قابل للحياة، لا بل دائم.

ثالثاً، إن الحديث عن الفروقات الحضارية الرائج ذكره في أوساط كثيرة، هو طرح لا يجوز المبالغة فيه. فهو ليس من الثوابت، وإنما متغير قابل للتعديل وفق مشيئة القيادة السياسية الواعية والملتزمة، إن وجدت. ولقد بينت مراحل الحرب اللبنانية المختلفة، بممارساتها، هشاشة طرح الفروقات الحضارية بين المجموعات اللبنانية. فقد غابت عنها، في ما غابت، روحية الشرق وليبرالية الغرب.

٢٣ ـ بشارة مرهج

تعتبر ورقة العمل التي قدمها أ. جهاد الزين، في رأيي، قطعة متميزة في الأدب السياسي أسلوباً ومضموناً. ولعل الباحث فاجأنا بإيراد أسئلة كثيرة في الوقت الذي كنا نترقب منه أجوبة واضحة حول مستقبل الوحدة الوطنية في ظل النظام السياسي اللبناني. ولكن رب أسئلة ذكية في واقعنا اللبناني المعقد تطرح في مكانها وزمانها أفضل من أجوبة تترنح في ضباب التعميم.

على أي حال فإننا إذا أمعنا النظر في الأسئلة والتساؤلات المطروحة فإننا سنلمح فيها ولا شك أجوبة واشارات مهمة تقدم نفسها بخفر ومسؤولية، لعل أهمها قوله بأن لبنان دخل مرحلة السلام بعد أن أصبحت الحرب اللبنانية دون وظيفة من منظور

خارجي . . . وهو المنظور الأهم باعتقادي. فالتأثير الخارجي على القضية اللبنانية ليس بسيطاً على الاطلاق، بل هو ضاغط وحاسم في معظم الأحيان. والعلاقة بين الأوضاع الاقليمية والسلام اللبناني الأهلي هي علاقة تأثير مباشر وعميق بخاصة ان الوحدة الوطنية اللبنانية يعوزها التماسك والانصهار، الأمر الذي يزيد في انكشاف البنية الوطنية للتأثيرات الخارجية.

فبعد النكبة عام ١٩٤٨ اهتز التوازن الداخلي في لبنان، خصوصاً على مستوى السلطة السياسية حتى استفاد فريق من الضعف العربي الذي ظهر في مواجهة الصهيونية لزيادة «حصته» في القرار السياسي داخلياً وخارجياً. وقد بلغ هذا الانحراف أشده عام ١٩٥٧ عندما انحازت الدولة، خلافاً لإرادة الأكثرية، إلى المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الذي كان يضغط على دول المنطقة لاستيعابها في نظامه الدفاعي الاقليمي. وقد انفجرت أحداث عام ١٩٥٨ في هذا السياق. وبقي لبنان عاجزاً عن استعادة توازنه السياسي ووحدته الداخلية سواء على مستوى السلطة أو على المستوى الشعبي، حيث نجحت القوة العربية بقيادة عبد الناصر في المشاركة مع الولايات المتحدة في ترتيب الصيغة اللبنانية من جديد.

كذلك اهتزت الصيغة اللبنانية مرة أخرى بعد هزيمة عام ١٩٦٧ عندما تراءى لقوى الحلف الثلاثي الطائفي، بعد استعادة مواقعها داخل الدولة والانقلاب على المرحلة الشهابية، أن الوقت أصبح مناسباً للاستفادة من تراجع المشروع القومي العربي لإقامة توازن لبناني جديد يؤكد غلبتها.

وهذا الاتجاه الجديد الذي وضع نفسه بمواجهة المعطيات القومية والوطنية التي تجلت في لبنان رداً على الهزيمة أدى إلى فتح ثغرة نوعية كبيرة في التوازنات اللبنانية نفذت منها اسرائيل لتفجير الحرب اللبنانية ودفعها إلى مستويات مرعبة أدت في مراحلها الأخيرة إلى تهديد الأمن القومي العربي نفسه.

فإذا كان العامل الخارجي بتفاعله مع المعطيات الداخلية هو السبب الأساسي في انفجار الأزمات اللبنانية فإن هذا العامل نفسه هو الأساس في أية تسوية للأوضاع اللبنانية.

فالخلل ليس في وجود طوائف في لبنان وإنما في وجود امتيازات طائفية لا تتنافى مع أبسط المفاهيم الديمقراطية فحسب وإنما تتنافى مع روح العصر أيضاً.

وهذا الخلل بسبب اجتياحه لبنية الدولة واستيطانه فيها أدى إلى تركيبة طائفية للإدارة والسلطة مع كل ما يعنيه ذلك من احتكاك دائم مع الداخل والخارج، ذلك

أن النظام هو على جنوح مستمر لتمثيل وتأكيد مصلحة فريق والافتراق عن مصالح أفرقاء آخرين.

ولأن العلاقة بين النظام والخارج كانت ترتكز على مصلحة فريق فقد كان من الطبيعي أن تؤدي هذه العلاقة إلى حدوث انفجارات سياسية وعسكرية بصورة دورية. كما أن هذه العلاقة اللامتوازنة كانت بدورها أيضاً تفضي إلى صياغة علاقات مؤثرة ومتعددة بين الخارج وأفرقاء لبنانيين، الأمر الذي ساهم في عملية تفكك الدولة نفسها.

فعندما تكون الدولة فريقاً فهي أعجز من أن تطالب الخارج بتجاوز هذه الظاهرة والتصرف كالملائكة. فقط عندما تكون الدولة مؤسسة وطنية فوق الأحزاب وأكثر تقدماً منها... وتكون إطاراً عصرياً متطوراً لممارسة العملية الديمقراطية، فقط عند ذاك، تصبح إطلالة الخارج على الوحدة الوطنية اللبنانية أقل ضرراً أو قل أكثر جنوحاً نحو قيام علاقة ايجابية تثمر في تعزيز وحدة الدولة وتعزيز قدرتها على استيعاب أو استقبال المتغيرات الخارجية بأقل ثمن ممكن بما يضمن صلابة الوحدة الوطنية وسط أعاصير اقليمية مرتقبة.

أما مدخل الدولة إلى الارتقاء نحو المؤسسة الأكثر تعبيراً عن الوحدة والديمقراطية فيكمن في تكريس مبدأ تداول السلطة وليس اختراع الذرائع أو الاستعانة بالواقع لتكريس ما هو قائم؛ ولا تداول للسلطة الا عبر انتخابات عامة على كل المستويات.

إن مستقبل الوحدة الوطنية اللبنانية واستقرارها على قواعد ثابتة ومتينة مرتبط اليوم وأكثر من أي وقت مضى، خصوصاً في ضوء التطورات الاقليمية العاصفة (هجرة اليهود السوفيات، أزمة الخليج، النظام الاقليمي الجديد الذي تطرحه واشنطن... الخ)، بمسألتين مهمتين:

أولاً، قدرة الدولة بصيغتها الجديدة على تجاوز الذوات الحزبية الفئوية وتأمين الإطار الحقيقي لممارسة الحريات العامة باتجاه تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال الصهيوني وتحقيق السيادة الوطنية والخروج من الأزمة الاجتماعية إلى رحاب الإنماء المتوازن.

ثانياً، ترجمة الانتماء القومي للوطن اللبناني ترجمة فعلية على كل المستويات، التربوية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن تحويل العروبة من شعار موسمي إلى مضمون فعلي على هذه المستويات وخصوصاً على صعيد التكامل الاستراتيجي مع سوريا لا يخلق الاستقرار والازدهار

على الصعيد الداخلي فحسب وإنما يحقق للبنان المناعة في مواجهة الأخطار الخارجية أيضاً.

٢٤ ـ حيّان حيدر

لا بد، في البداية، من توجيه كلمة شكر إلى رئيس هذه الجلسة، صديق لبنان الأخضر الابراهيمي، الذي أضاف إلى أهمية هذا اللقاء بحضوره بصفاته العديدة. والأهم من بينها بالنسبة إلى لبنان أنه واكب المسيرة الصعبة لولادة اتفاق الطائف في لبنان وفي الخارج، وكان له اليد الخبيرة والفاعلة والنفس الطويل في ايصال مركب النجاة إلى شاطىء الأمان.

من ناحية ثانية، نشكر القيمين على مركز دراسات الوحدة العربية وعلى رأسهم د. خير الدين حسيب، على جهودهم الدؤوبة في جمعنا هنا، اليوم، وطرح موضوع الساعة الساخن في الوقت والزمن المناسبين، بخاصة في جمع هذا الحضور المختلط الخلفيات والتوجهات.

لقد قيل عن اتفاق الطائف أنه اتفاق طوائفي، وقد سمي اتفاق اللارضى تم بين فريق غير راض وفريق آخر غير راض، أيضاً؛ وقيل فيه إنه اتفاق الضرورة. غير أن أهم ما فيه أنه اتفاق وليس خلافاً؛ وليس من المفروض أن ينتج حرباً. وأهم ما في الموضوع أنه ينقل اللبنانيين من مجتمع حرب إلى مجتمع سلام.

لقد عُدّل الدستور، أخيراً، وسقط الحاجز النفسي المصطنع، وسقطت معه قدسية كلمات الدستور القديم وتكوينه، وذلك بعد ما يقارب خمسين سنة من الاستقلال. نحن الآن على أبواب مرحلة تغيير في الممارسات كما غيّرنا في النص. نحن في لبنان نأمل، أيضاً، أن نكون في طريقنا إلى إلغاء الطائفية السياسية وجميع أنواع التمييز السياسي والاجتماعي. بهذا، نتفق مع رأي النائب نجاح واكيم في طموحه للعمل السياسي في لبنان ديمقراطي في الممارسات كافة، ولو كنا بعيدين عن تحقيق حلم لبنان كما أشار إليه أ. ابراهيم النجار؛ فالواقع المرير يحتم علينا العناية بالمرحلة الانتقالية حالاً، ولفترة زمنية نرجو أن تكون قصيرة.

فنحن اليوم الأكثرية الصامتة التي أشار إليها الباحث، لا بل نمثل مجتمع الوحدة والسلام والديمقراطية والعروبة التي تم تثبيتها مؤخراً في الطائف، ولم تعد موضوع نقاش بين الفرقاء اللبنانيين. لقد أطلق أ. جهاد الزين مجموعة من الهواجس أمامنا اليوم، فلا يسعنا إلا أن نسجل استهجاننا إزاء إدخال الطائفيين في الحكم في مرحلة السلام. وهذا ما يجعلنا نتساءل: هل الذين صنعوا الحرب هم الذين سيصنعون

السلام؟ وهل هم قادرون، في نظر مجتمع الوحدة والسلام هذا، على تأمين ديمقـراطية الممارسة في الرأي والعمل السياسي والوطني؟

نشعر بالغبن عندما نشاهد بعض الممارسات والتحضـيرات غير المنـطقية. فكيف يجوز أن تتم تعيينات سياسية، بخاصة في الادارة وغيرها، بـالطريقـة المليشياويـة وعلى يد أبطال الطائفيين؟

لهـذه الأسباب، أرحّب بمـطالبة أ. جـوزف مغيزل اجـراء انتخابـات للمخاتـير والبلديات ومجالس المحـافظات. آن لنـا، في لبنان، أن نبـاشر عملاً ديمقـراطياً، ولـو بمقـدار قليل، فلتكن انتخـابات كهـذه أول تجربـة في العمل السيـاسي الـديمقـراطي، وليكن الصراع الـديمقراطي مسمـوحاً فقط، وإلا فـأي نـظام سيـاسي، وأيـة طـريقـة عيش، سيرث أولادنا في الغد القريب؟

إن قبولنا أي حـل توافقي يعـبّر تعبيراً صحيحـاً عن حالـة الاهتراء التي وصلنـا إليها. لكننا يجب ألا نقبل بممارسات جديدة تعيدنا إلى الماضي.

لقد كان من الأهمية في هذا اللقاء/ الندوة أن نسمع أ. ابراهيم النجـار يقارب فيـما بـين حلم لبنـاني وبـين الـ «American Dream»، وأن نسمـع رد أ. ريـاض الريس القويم على خلفيات هذا الكلام، ونكون في صدد سماع الرد على الرد في هـذا الجو الديمقراطي الجديد، بأمل أن يكون في الـرد الأخير مـوضوعيـة النقد الـذاتي بكل ايجابية بناءة.

٢٥ ـ حسين كنعان

يحق للباحث في دراسة أي نـظام سياسي ديمقـراطي أو غير ديمقـراطي أن ينطلق من الوحدة التحليلية التي يشاء التركيز عليها وجعلها المقياس الذي يريد أن ينـطلق به في التحليل لإثبات صوابية البحث وموضوعيته. ولكن كيف يمكننا في بلد كلبنان، كما يـرغب الباحث، الـتركيز عـلى المجتمع كـوحدة تحليليـة دون النظر إلى ركـائز تحليليـة أخـرى قد تسـاعد عـلى تسليط الأضواء عـلى المشكلة اللبنانيـة وعـلى تـركيبـة النـظام السياسي في لبنان؟ هل يمكن أن تكون الحـركة السيـاسية في لبنـان حركـة تنطلق من المجتمع وتنتهي بالدولة بدل أن تكون حركة تبدأ من الدولة وتنتهي بالمجتمع أو حركة تبدأ بالفرد مروراً بالمجتمع إلى الدولة؛ أو إذا شئنا التوغّل بين المنـظرين والباحثـين في الشؤون الدولية بأن تكون وحدة التحليل حركة أوسـع شمولاً وأبعـد قدراً تنطلق من النظام الاقليمي إلى النظام الـدولي، وكم للاثنين من فوارق وأهـداف مؤثرة مبـاشرة أو غير مباشرة في تركيبة النظام السياسي في لبنان، فليس هذا البلد كـوكباً مستقـلاً يسبح في الفضاء الخارجي دون أن يؤثر ويتأثر بجاذبية الكواكب الأخرى.

إذا أردنا أن نغوص في عمق هذه الحركات أو الدوائر السياسية، فإننا نحتاج إلى كثير من التعمق والتمحيص للخوض في غمارها وأهدافها وارتباطاتها، ولكن الحقيقة هي أننا لا نستطيع فصلها بعضها عن البعض الآخر لأنها مترابطة ومتداخلة ومؤثرة في لعبة النظام السياسي اللبناني. لذلك يتوجب علينا عند دراسة أي نظام سياسي أن نأخذ كل الجوانب المرتبطة به والتي توفر لنا المواد والمعطيات الضرورية للدراسة، وإلا فإن البحث سيكون ناقصاً ولا يساعدنا على التوصل إلى النتائج الموضوعية في تحليل تركيبة النظام السياسي في لبنان ودرسها. ولكن ما دام البحث مقتصراً، إلى حد ما، على التركيبة الداخلية، فإننا لن نتطرق كثيراً إلى التفاعلات والتداخلات في التركيبة السياسية من خلال أخذ النظام الاقليمي أو الدولي كوحدة تحليلية، لأنها كثيرة التعقيد وقابلة لتغيير وظيفتها واستراتيجيتها، ولكن لا بد لنا من العودة إليها عندما تدعو الحاجة، إذ لا يجوز اغفالها كلياً.

إذا أخذنا المجتمع كوحدة تحليلية حسبما ورد في الدراسة التي وضعها الباحث جهاد الزين، فلا نستطيع أن ننتقل فجأة من المجتمع كوحدة تحليلية إلى وثيقة الطائف التي لم يكن للمجتمع حق المشاركة في صياغتها أو إقرارها، بل كانت من صنع أفراد بارزين من أبناء المجتمع أخذوا على عاتقهم وضع وثيقة الطائف نيابة عن بقية أفراد المجتمع زاعمين بأنها تحمل في طياتها بذور امكان آلية نمو مؤسساتي اندماجية وغير طائفية، ويستشهدون بالمادة رقم (٢٤) من دستور الطائف الجديد التي تنص على:
«أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفق القواعد التالية: أ ـ التساوي بين المسيحيين والمسلمين؛ ب ـ نسبياً من طوائف كل من الفئتين؛ ج ـ نسبياً بين المناطق».

لقد وضع هذا النص لأول مرة في تاريخ لبنان السياسي، قاعدة دستورية مرتكزة على الطائفية والمذهبية مع أن المطلوب حسب شعار الاصلاح المرفوع هو خطوة نحو الغاء الطائفية وليس تكريسها بالنص الدستوري الجديد، بينما لم ينص الدستور السابق على هذا الأمر. إن كل ما نص عليه دستور ١٩٤٣ هو المادة رقم (٩٥) التي تشير إلى تمثيل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة وتشكيل الوزارة بصورة موقتة. يضاف إلى ذلك أن ما تشير إليه وثيقة الطائف حول دعم العمل الاندماجي والوطني هو المادة رقم (٢٢) من الدستور الجديد التي تنص «على أنه مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحيته في القضايا المصيرية». وهل هنالك أهم من القضايا المصيرية لأي وطن أو أمة؟ فكيف يناط هذا المصير بالعائلات الروحية (التمثيل الطائفي)؟ وكيف تساعد على العمل الاندماجي والولاء الوطني والكل أدرى بالانعكاسات والتداخلات الاقليمية والدولية في شؤون العائلات الروحية وشجونها؟

أما المادة رقم (٩٥) من دستور الطائف الجديد فتقول «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسيحيين والمسلمين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالاضافة إليه رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وشخصيات فكرية وسياسية واجتماعية».

مقابلة بالنص القديم للمادة رقم (٩٥) من دستور عام ١٩٤٣، يشير النص إلى أن الطائفية هي وضع موقت ينبغي تجاوزه بأسرع وقت ممكن، ولم يفعل هذا النص القديم شيئاً سوى تقديم الوعد للبنانيين: وعد أخذته رموزهم السياسية على عاتقها، بأنها سوف تعمل مع شخصيات وفاعليات أخرى لوضع خطة مرحلية لتجاوز الطائفية... إنه في الحقيقة تعديل في الصياغة دون أي تبديل في المضمون والجوهر.

إن هذا صكته اشارات طائفية في دستور الطائف الجديد ومن الصعب أن تكون قاعدة انطلاق لإلغاء الطائفية السياسية أو العلمنة في نهاية المطاف، ويعود سبب ذلك إلى أن الاندماجية لا يمكن أن تتحقق بنص دستوري، ولا هي كلمة منزَّلة من السماء ذيَّلها الله بيده، بل هي حركة تقدم (Progress) في المجتمع، تبنى على مراحل سياسية واجتماعية واقتصادية تهدف إلى التقدم الحضاري، مركزة على دور الفرد في المجتمع والدولة وتطلعاته نحو الأحسن، في سبيل بناء مجتمع وطني جيد دون إغفال الدور الرئيسي المناط بالقيمين على شأن النظام السياسي وعملية الدفع التي يجب أن يقوموا بها نحو الاندماجية.

يحمل المواطن اللبناني، من خلال مجتمعه ودولته، في فكره وتراثه السياسي، كما في تاريخه الحديث، معاني كثيرة تفصل بينه وبين الفعل السياسي الحقيقي للحركة الاندماجية، ويعود سبب ذلك إلى نقص كبير في التنشئة الوطنية وآلية التسيس المجتمعي الصحيح (Political Socialization). كل ذلك ترك المواطن اللبناني يتخبط في تنظيم حياته السياسية العامة بعيداً عن المسار الوطني الصحيح للأسباب التالية:

١ ـ إن معرفة الفرد اللبناني وإدراكه لما يدور حوله، في عالمه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، يجعله في حياته العامة رجلاً يغلف أفكاره وتصرفاته بالتقية التي أصبحت مدرسة يتقنها اللبناني مع اللبناني الآخر، للوصول إلى أغراضه الشخصية بعيداً عن المصلحة العامة وعن الاندماجية السياسية والانصهار الوطني التي يعوّل عليها الباحث من خلال وثيقة الطائف.

٢ ـ ما هو البعد الانتمائي عند الفرد اللبناني من ترابط ثقافي وحضاري: هل هو بذهنيته الحالية ينتمي انتماء حقيقياً إلى وطنه الأم، أم مجلس شيوخ تتمثل فيه عائلاته الروحية التي تقرر مصيره ومصير الوطن معه؟

٣ ـ إن الحركة الاقتصادية وسياسة السوق يمكن أن تكونا ركيزة تحليلية مهمة بخاصة في القرن العشرين، بحيث إنها تكون بداية عمل اندماجي مبني على الاقتصاد وعلى سياسة التعامل التجاري وتبادل السلع. فإذا كانت لعبة الاقتصاد صحيحة ومدروسة فربما تفيض عنها، في نهاية المطاف، اندماجية سياسية (Political Integration). ولكننا نجد في البحث أن الوثيقة قد نصت على ضرورة انشاء مجلس اقتصادي واجتماعي، غير أن التعديلات الدستورية التي أجريت لم تلحظ إنشاء هذا المجلس، وكأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية أمور ليست ملحة وغير ضرورية في الوقت الحاضر، مع العلم أن الاقتصاد أصبح شرياناً حيوياً ورئيسياً لخدمة اللبنانيين وتوحيدهم ودفعهم قدماً نحو الاندماجية والانصهار الوطني. وليروا كيف أن الدول الأوروبية التي بدأت بسياسة السوق الاقتصادية المشتركة انتهت اليوم، من خلال التعاون الاقتصادي، إلى أوروبا السياسية الموحدة وربما إلى وحدة أوروبية كاملة.

يطرح الباحث كلمة التوحيد والفعل التوحيدي عند اللبناني الذي أنهكته الحرب، وإذا لم يكن الفعل، فعلى الأقل الارادة التوحيدية. إن حقيقة الأمر هي أن اللبناني قد تعب من لعبة الحرب المدمرة، وأصبح تواقاً إلى أمنه الشخصي مع أقصى الطموحات عنده، وهو أن تعود هيبة الدولة ليشعر بأمنه واطمئنانه. ولكن الحقيقة المرة أنه لم يصل إلى مستوى الفعل التوحيدي ولا الارادة التوحيدية بمفهوم عملي على طريق الولاء الوطني الصحيح والاندماج السياسي المنشود. وبما أن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي عرف، في يوم من الأيام، دوراً لنخبة من أبنائه تشكل الطبقة الوسطى في المجتمع كانت تعمل لبناء وطن حديث تنافس به الدول المتقدمة، فقد هجر من وطنه، ويعمل الآن في خدمة أوطان أخرى. فهل يمكن عودة هؤلاء؟ وهل يمكن أن يتجاوبوا مع تركيبة نظام سياسي لا يتناسق ولا يتجاوب مع تطلعاتهم وأهدافهم بعد أن أصبحت الوحشية الطائفية هي المقياس والمناخ الذي يتخبط فيه البلد. فإذا كان من دور للمواطن الشريف مع نخبة مخلصة من أبناء الوطن فهو إقامة نظام سياسي يحمل في طياته إمكانات الاستمرار والديمومة والتطوير ويكون ذا بنى حديثة؛ فإذا تم ذلك لا خوف على الوحدة الوطنية.

إن علم السياسة الحديث يجعل من النظام السياسي وعاء يستوعب دينامية الدولة والفرد والمجتمع ولكن لا مكان للمليشيات في هذا الوعاء مهما يكن الأمر. فأي نظام سياسي مهما كان شكله أو نوعه يقر بدور للمليشيات على حساب دور أهم أجهزة النظام السياسي ألا وهي الدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات أمنية وغير أمنية. إن تاريخ الحرب الأهلية يدل على أن هذه المليشيات قد انخرطت في علاقات مباشرة

وغير مباشرة مع الخارج. وتاريخ لبنان حافل بهذه العلاقات التي انتقلت، في يومنا هذا، من العلاقات الكلاسيكية بين هذه الطوائف والقوى الخارجية إلى علاقات واضحة وصريحة مع المليشيات. فمن البدهي والطبيعي أن تحصل هذه النقلة طالما أن الطوائف في لبنان كانت ـ وما زالت ـ قائمة على الطائفية والارتباطات الخارجية، ولم تتطور إلى نقطة الانصهار الوطني، وجعل مضمون الطوائف مادة تراثية وحضارية لإغناء هذا الوطن بدل أن تكون مادة سياسية للتفجير والاستغلال وتأدية مصالح الدول الخارجية في تمزيق الوحدة الوطنية باسم المليشيات. ولم تكن هذه الحقوق في يوم من الأيام في خدمة أشخاص قاموا بدفع طوائفهم إلى الهاوية في سبيل مصالح شخصية وعائلية.

كل هذا يجرنا إلى التعرف إلى نوعية هؤلاء الأشخاص القائمين في الواجهة، والأفراد الذين يدورون في فلكهم (الأنصار)، وكلهم من طينة هذا المجتمع ومن تاريخه وحاضره ـ آمل ألّا يكونوا من مستقبله. إن الدول ذات التاريخ العريق تعيش برموزها البشرية والجغرافية؛ ناهيك عن الرموز الجغرافية وآثار الماضي الغابر من بعلبك إلى جبيل إلى صيدا وصور ـ ولنبق مع الرموز البشرية ـ فأين هي هذه الرموز البشرية التي يلتقي عليها اللبنانيون مكان رموزهم الماضية؟ وإذا كان من رموز حاضرة فهي ملك طوائفهم وحدها ولا يريدون مشاركة الآخرين بها. فكم نسمع عن رموز تمدح هنا وتشتم هناك لأنها تنتمي إلى طائفة معينة.

لم يتطرق الباحث إلى شخصية اللبناني وهي من أهم الوحدات التحليلية التي قد تساعدنا على الاستفادة من تركيبتها، لبحث مفهوم النظام السياسي اللبناني.

فإذا شئنا أن نركز على دور الفرد في المجتمع اللبناني سنجد أن الأفراد يختلفون في أدوارهم وتطلعاتهم وأهدافهم؛ ويتوجب علينا أن نفرق بين الرجل العادي والرجل الذي يتصدى لدور قيادي أو لعمل سياسي بارز ومؤثر.

نستطيع، هنا، أن نستعين بعلم السياسة الذي أخذ عن المدرسة النفسية (السيكولوجية) نوعية الأفراد الذين يجب التركيز عليهم. فلا يجوز التعويل على الفرد العادي (التابع) وتأثيره في مجرى الأحداث بما في ذلك عاداته وتقاليده وتراثه وانتماؤه، لأن هذا الفرد العادي يخلق رؤيته السياسية من خلال خبرته وتجاربه الذاتية، وهو سهل التسيّس والانصياع وراء الشعارات والطروحات السياسية لأن الذين يقومون بأدلجته يعرفون هذه القضايا ويلعبون عليها وبها. ولكن المطلوب هو التركيز على الفرد صاحب الدور السياسي لأن هذا الفرد يقتبس خبرته من تجارب التاريخ والأحداث والعلم والتجربة العامة، اضافة إلى تجربته الخاصة. لذلك فإن تفكيرنا يجب أن

ينصب على نوعية وشخصية هؤلاء الرجال الذين يتفاعلون ويؤثرون في اللعبة السياسية اللبنانية، بخاصة أولئك الذين يشاركون أو يصنعون القرار السياسي.

لقد ورد في البند الأول من دستور الأونيسكو أنه إذا كانت الحرب تدور في عقول الرجال فإن السلم يجب أن يُبنى في عقول الرجال، أيضاً. أي رجال هؤلاء القائمون في ملعب السياسة اللبنانية؟ إنهم هؤلاء الرجال الذين ينبغي دراستهم، لأن باستطاعتهم أن يقودوا جماعتهم إما إلى لعبة الحرب أو لعبة السلام وعلى أرض الواقع اللبناني بالذات. فأي من هؤلاء نستطيع في بلد كلبنان، ضمن تركيبة نظامه السياسي القائم، دراستهم والتركيز على أدوارهم دون التطلع ـ كما سبق أن ذكرنا ـ إلى تفاعلهم وتداخلهم وتعاطيهم في لعبة النظام الاقليمي والدولي. ولكننا في الوقت الحاضر لا نرى أن الظرف يسمح بطرح هذا الموضوع إلا بشكل نظري ولفتة إلى نقص كبير في مادة البحث الذي نحن بصدده.

الوحدة الوطنية والنظام السياسي والتوازن الخارجي

إذا جاء ميثاق الطائف بدستور جديد للوطن فينبغي على اللبنانيين التكيف مع هذا الدستور لإعطائه فرصة النجاح والتطوير والاستمرار. يقول أرسطو إن المفكرين في علم السياسة يجب أن يكونوا قادرين ومؤهلين ومستعدين للانكباب على فهم الدستور ودراسته كما هو قائم في نصوصه، مع الانتباه الكلي إلى طبيعة نشأته، وفي أي وقت وأي ظرف وضع هذا الدستور ليتسنى له أن يعيش أطول مدة ممكنة، رغم إقرار أرسطو أنه ليس من الضروري أن يكون هذا الدستور ديمقراطياً أو غير ديمقراطي.

إن وثيقة الطائف التي أصبحت دستوراً جديداً قد فتحت في نظر أ. جهاد الزين «مساراً جاداً جديداً. هي وليدة حقيقية لهذا المناخ من الهواجس والتخبط في الأولويات». ويضيف أن ميثاق الطائف «نص وميزان قوى» وكأن هذا الميثاق بسبب الظرف والمناخ وميزان القوى هو صفقة لإدارة شؤون متخاصمين، أو بكلام أدق الاتفاق على الخلاف وليس من الضروري أن يكون هذا الطائف ديمقراطياً أو علمانياً بقدر ما هو نقلة نوعية نحو وضع ومناخ أمني أفضل ويستطيع ميثاق الطائف أن يصمد ويستمر لأطول فترة زمنية ممكنة. وهنا يجب الإقرار مع أرسطو بأن علينا أن نعرف المناخ السياسي الذي ولد به هذا الدستور، ونعرف كيف نتعايش معه ويكون عندنا القدرة على تطويره بالأساليب الديمقراطية المتاحة. ونقر بالنتيجة أن السياسة هي فن الممكن؛ وبما أنه لم يكن باستطاعتنا الإتيان بدستور أرقى وأحسن فعلينا، عندئذ، بالموضوعية والعقلانية والروية، أن نكون مع فكرة تطويره إلى درجة ما تصبو إليه طموحاتنا وأحلامنا.

يقول ديفيد ايستن (David Easton) في تحليله النظام السياسي بأن هذا النظام هو نظام سلوك الجماعات (Collective Behaviors)، أو ركائز من النشاطات المترابطة والمتداخلة بعضها بالبعض الآخر (Interrelated Activities)، بحيث إن نظام القيم الملموسة وغير الملموسة يحدد ويوزع ويخصص للمجتمع بواسطة السلطة (Values are authoritatively allocated for a society). من هذا التعريف نجد أن النظام السياسي مترابط من كل جوانبه بعضه بالبعض الآخر، ويهدف بالنتيجة إلى وظيفة سلطوية في النظام تراعي كل هذه الجوانب؛ وصولاً إلى نتائج القيم المادية (من توزيع الانتاج إلى سياسة السوق إلى التنمية إلى الضرائب... الخ)، وغير المادية (من تراث ومعتقد وعادات وتقاليد... الخ)، مروراً بالفرد والمجتمع والدولة، أو العكس، اضافة إلى العلاقات والتأثيرات والتفاعلات الاقليمية والدولية.

إذا كان التعريف يوضح أننا بحاجة إلى سلطة تحمي هذه القيم في الوطن دون تفرقة، لتكون الطائفة عامل إغناء للتراث لا عامل اقتتال، فأي سلطة ومن أي لون يمكن أن نحصل على هذه السلطة التي تراعي قيم الجميع بالعدل والمساواة؟ هل هي السلطة التي تراها كل طائفة على شاكلتها ومن مخزون قيمها فقط لا قيم الآخرين أو أنها سلطة «معلمنة» لا تفرق في نظام القيم؟ عسى أن يكون ذلك المطاف الأخير من ميثاق الطائف.

يقول الباحث إن «الخارج يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية بالقدر الذي يطل على الوضع اللبناني الداخلي من خلال الدولة»، ليعود ويقول أو يستنتج ان هذا الخارج يجب أن يساهم في حماية الوحدة الوطنية من خلال تعاطيه مع الدولة، وإذا تجاوز هذه الدولة فيمكن أن نعود إلى حالة التفكك والصراعات الداخلية. فمن البديهي أن يتعاطى الخارج مع الدولة لأن العلاقات والأعراف الدولية تنص على ذلك، وإلا أصبح الشأن تدخلاً في الشؤون الداخلية، ومخالفاً لشرعة الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولكن علينا، هنا، أن نعود إلى مفهوم الدولة المنبثقة عن الارادة الوطنية، وعندها السلطة التي تلزم الآخرين بالتعامل معها وليس مع أفرقاء من أبنائها. فإذا كان من واجب السلطة أن تحمي نظام القيم، فأية قيمة أكبر من قيمة صيانة الوطن من العوامل والتدخلات الخارجية؟ إنه لأمر مبدئي وثابت ألّا يكون النظام السياسي عرضة لأهواء الخارج ومطامعه، فإذا كانت السلطة واعية وساهرة على «القيم» كلها فعندئذ تصطدم رياح الخارج بجبال لبنان وسهوله وشواطئه، وتكمل طريقها كأنها لم تكن، بسبب مناعة النظام السياسي المغلف والمدعوم بالوحدة الوطنية. إن الوحدة الوطنية في النظام السياسي اللبناني يجب أن تكون متماسكة كي تحمي نظام «القيم»، ولا يمكن أن تكون متماسكة إلا إذا كانت القاعدة الرئيسية للحكم مبنية على أسس ديمقراطية تسودها

العقلانية والحكمة والتبصر. ولكن كلّ هذا يتطلب عملية تأهيل كاملة مبنية على إدراك اللبناني لحقيقته وحقيقة محيطه. فإذا كانت، والحالة هذه، فعلينا أن نطرح الأسئلة التالية بغية التوصل إلى عملية تأهيل حقيقية تُعزِّز بوسائل ديمقراطية من النظام وإلى النظام:

أولاً، إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي حركة التفاعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائمة على ذهنية القبول بالنظام السياسي الحالي للبنان؟

ثانياً، نوعية التنشئة الوطنية التي تخلق المناخ المطلوب للمشاركة بالدور السياسي البنّاء، ومن سيكون القيّم على هذا الشأن. فهل يأتي من خلال «معالجة علاقة الوحدة الوطنية والنظام السياسي بالتوازن الخارجي المتعلق بالانعكاس الدائم لميزان القوى في المنطقة على التوازن السياسي للسلطة اللبنانية؟» فإذا كان ذلك صحيحاً، فيجب أن يكون هذا التوازن هو القيّم على شأن النظام اللبناني بحيث «يساهم هذا الميزان الإقليمي في دعم دينامية تغيير داخلية ويكرسها من ثم دستورياً».

ثالثاً، من أين تأتي عملية الاستقرار الداخلي وأجهزة صيانته العادلة التي تعطي اللبناني حق التعبير عن مصالحه وحقوقه بعيداً عن التقوقع الطائفي؟ فإذا لم تكن آلية النظام هي المكلفة بذلك، فلا نستطيع أن نعوّل على موازين القوى أن تقوم بذلك نيابة عنا، وكأن هذه الموازين جمعيات خيرية تعمل لوجه الله وخدمة للبنان وأبنائه؛ ولكن باستطاعتنا هنا أن نكون طرفاً في هذه الموازين؛ طرفاً قومياً مع سوريا في وجه العدو الصهيوني المتربِّص بنا وبها على السواء.

فإذا كان دستور عام ١٩٤٣ قد شهد تحولات عديدة في العلاقة مع ميزان القوى في المنطقة دون تبدّل في طبيعة النظام السياسي نفسه، ولكنها قد عدلت إلى حد ما في توازن السلطات اللبنانية الأساسية بتنوعاتها الطائفية فإن الحقيقة الدامغة في علم السياسة هي أنه في حالة أي تغيير في توازن السلطات يجب أن يُخلق تعديل في النظام السياسي لأن هذا النظام ليس حركة تدور حول نفسها، فأي تغيير يحصل هو تغيير لطبيعة النظام السياسي وإفرازاته.

رابعاً، بعد الحرب الأهلية الدامية التي أخذت المنحى الطائفي، كيف يمكن أن تصبح الأحزاب والحركات الاجتماعية والقوى الضاغطة والنقابات... الخ، غير متمحورة طائفياً للسعي وراء مطالبها والتأثير في سلطة القرار في ما يخص حقوقها العادلة؟... وهل ستبقى هذه المطالب مبنية على الحق الطائفي والإرث العائلي وحتى الجغرافي منه؟

كل هذه الأسئلة تطرح في الأندية والمحافل الدولية بين السياسيين والمفكرين

والمهتمين بالشأن اللبناني ولكنها تجد صعوبة كاملة في الإجابة عن هذه الأسئلة فتقف حائرة سائلة: هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم بأنفسهم بعد؟ الإجابة عن كل ذلك تكمن في دستور الطائف الجديد الذي جعل منه أ. الزين نقطة الانطلاق في دراسته عن النظام السياسي اللبناني.

يقول مارتن لبست(Martin Lipset) في كتابه **الرجل السياسي** (The Political Man) إن الديمقراطية هي قاعدة النظام السياسي، وهي التي تعطي فرصة التعديل والتغيير في بنية النظام في ذلك الدستور. إنه مع أرسطو في جعل الدستور يعيش أطول مدة ممكنة شرط أن يكون هذا الدستور ديمقراطياً في خدمة نظام ديمقراطي وقابلاً للتعديل والتغيير بالوسائل السلمية والديمقراطية. ومن هنا نستطيع الاجابة عن السؤال: «هل يستطيع اللبنانيون حكم أنفسهم بأنفسهم بعد؟»، بالقول إن اللبنانيين باستطاعتهم حكم أنفسهم إذا كان مبدأ الديمقراطية هو معتقدهم وبه يتمسكون.

فلكي يكون النظام اللبناني ديمقراطياً فإن البنى التحتية (من اجتماعية واقتصادية) والتغييرات التي قد تحصل بعد الطائف يجب أن تواكب بالعقلانية المطلوبة التغييرات السياسية التي قد تحصل على المستويين الداخلي والخارجي، وذلك يتطلب بأن تكون درجة التغيير الاجتماعي والاقتصادي متوازية مع درجة التغيير السياسي وأن تكون هناك سلطة ساهرة ترعى بعقل كبير تطور وتغيير هذه النسب. إن لبنان ما قبل الحرب الأهلية، وبعدها كان يعتقد بعض أهله وبعض أصحاب الشأن فيه بأنه قد نشط كثيراً في لعبة التغيير، ولكن التغيير الذي حصل كان تغييراً غير متوازن. . . لا من النواحي الاقتصادية ولا الاجتماعية ولا السياسية. إن عدم التوازن هذا قد أحدث خللاً في وظيفة البنى التحتية والفوقية على السواء.

إن التفاوت الذي قد يحصل بنسب التغيير يفرز تقهقراً وتخلفاً وليس تغييراً، وهذا ما أصاب اللبناني وأودى به إلى الحرب الأهلية، لأنه لم يدرك، ولم يخطط ليكون التغيير عملية تطوير سلمي متدرج، وليس انطلاقاً اجتماعياً اقتصادياً وسياسياً. إنها ليست الحقيقة، كل الحقيقة «بأن الشعب بريء بغالبيته الساحقة، وأن ثمة أقلية من المسلحين مدعومة من الخارج هي التي تمعن تنكيلاً به»! ولكن الحقيقة هي أن اللبناني لم يتقن لعبة التغيير كما يجب، فوقع في حبالها.

أما الآن فقد دخل لبنان مسيرة السلام بشرعية الطائف الجديدة ولكن على هذه الشرعية أن تكون واعية وموجهة للعبة التغيير في المرحلة الانتقالية وأن تقوم هي نفسها بعملية تغيير فعلية وجدية في بنية النظام السياسي وأن تواكب عملية التطور والسعي وراء الدولة العادلة لكل أبنائها دون تفرقة أو تمييز أو تفاوت إلا بقدر ما

يحمل هؤلاء الأبناء من أخلاقيات وقدرات وكفاءات وتفـان في سبيل المصلحـة العامـة وصون الوطن وكرامته وسيادته.

جهاد الزين يردّ

كثيرة هي التعليقات القيمة فعلاً التي لا مجال للنقاش المبتسر حولها بسبب ضيق الوقت الذي أعطته رئاسة الجلسـة للرد، مع العلم أن ثمـة آراء واضحة ومقنعـة تغني النقاش وتضيف إليه بعض ما كان ينقصه، لا سيما بعض ملاحظات أ. نجاح واكيم؛ لذلك سأكتفي بالتوقف عند بعض ما ورد.

تحدث أ. مغيزل عن نوعية القيادات الحالية، وهو هنا يطرح مشكلة كبـيرة. إذ لم يسبق أن شهد لبنان هذه الدرجة من السمعة السيئـة لمعظم الـرموز السيـاسية فيـه. لننزل إلى الشارع وندخل إلى الصالونات ونسمع هـذا التشكيك العـام بكفاءة ونـزاهة عدد مهم من الرموز. أنا هنا لا أطرح أي اسم محدد ولكن باعتبار الموضوع ظاهـرة لا سابقة لها بهذا المستوى.

لم يكن د. نجار، في ملاحظته حـول القس جيسي جاكسـون وأخذه هـذا المثال للحـديث عن الوضـع اللبناني، دقيقـاً في اختيار المثـال ليس فقط من ناحيـة مقـارنتـه بلبنـان، فأنـا لا أشك أبـداً في النيات الـطيبة للدكتـور نجار حيـال موضـوع الوحـدة الوطنية، ولكن المثال لم يطرح بشكل صحيح في سيـاقه الأمـريكي بالـذات، مع أننـا نشارك د. نجار تأكيده على الحاجة إلى «الحلم اللبناني».

فجيسي جاكسون ليس مارتن لوثـر كينغ. مـارتن كينغ قـاد الحركـة الزنجيـة في مـرحلة نضالهـا للحصول عـلى حقوقهـا المدنيـة. هذه مـرحلة انتهت إلى حد بعيـد في أمريكا. فقيادة جيسي جاكسون هي قيادة الحركة الزنجية في مـرحلة نضالهـا للحصول على حقوقها السياسية، أي السعي لإدماج الـزنوج في المؤسسـة السياسيـة الأمريكيـة. من هنا فإن عـدم انسحاب جـاكسون من مؤتمـر الحزب الـديمقراطي عـام ١٩٨٨ بعد رفض المؤتمر تسميته كمرشح لنيابة الـرئاسـة رغم أنه يملك ثلث أصـوات المؤتمر وليس فقط الـربع كـما ذكر د. نجـار. . . عدم انسحـابه يعـود إلى أن وجوده في المؤتمـر بهذا الوضع والقوة إنما هو نقلة ايجابية في دخول الزنوج في المؤسسة السياسية الأمريكية. . وشهـادة نجاح تـدريجية للنـظام السياسي الأمـريكي الـذي لا يمكن مقـابلة سـيرورتـه الخاصة مع الزنوج بأي وضع آخر. إذاً الأمر مختلف جداً جـداً، ولهذا لم يكن اختيـار د. نجار لهذا المثال موفقاً في التحديد والتوقيت.

نقطة ثالثة، هي حول ما أثاره أ. توفيق هندي. فالمشكلة ليست اعترافنا بعضنا بالبعض، فهذا أمر بديهي، ولكن فرض وجهة نـظر واحدة حـول استقلاليـة شخصية

كل مجموعة دينية في لبنان وهذه وجهة نظرك، وأنا احترمها، ويجب أن أحترمها، انطلاقاً من كون «القوات اللبنانية» تعبر عن تيار عميق في البيئة المسيحية. والكلام نفسه ينطبق على «أحزاب الطوائف» لدى الدروز والشيعة. ولكن لماذا لا تريد احترام حق الآخرين بألا يمارسوا العمل السياسي بصفتهم المذهبية؟ الذي يحصل في لبنان خلال الحرب هو حصر حق العمل السياسي بالذين يقدمون أنفسهم بصفتهم المذهبية.

ابراهيم النجار يردّ

ألاحظ أن في القاموس السياسي ممردات وعبارات لم نتفق عليها، في قراءتين للأحداث والواقعات ولوثيقة التفاهم التي أشرفتم عليها. لا يجوز عدم تمكننا، نحن اللبنانيين، من التفاهم على هذه المفردات. وإذا ما تفهمنا سيبقى هناك التباسات وخلافات.

كان من الأفضل أن يفسح المجال لتفاهم بعضنا مع البعض الآخر، مع العلم أن لومنا الكبير ليس على معرفة من أسقط الحلم اللبناني، وإنما معرفة من الذي عذّبنا حتى استطعنا إدخال أمر على مقدمة الدستور اسمه «الولاء الكامل والنهائي للبنان الوطن النهائي».

الفصل الثاني

مُستَقبَل الأوضاع الاقتصاديّة في لبنان

ورقة العمل

الياس سابا

أولاً: في «نظام» لبنان الاقتصادي

قد يكون في اطلاق كلمة «نظام» على تركيبة عمل النشاط الاقتصادي وآليته في لبنان شيء من التصرف والتجاوز في استعمال هذه الكلمة. فالنظام (System) يعني الانتظام والتنظيم ضمن عقلانية عملانية معينة، لا نجدها متوافرة دائماً في الاقتصاد اللبناني. وفي القول إن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر الكثير من التجاوز وطمس الحقائق والوقائع. صحيح أن الاقتصاد اللبناني اعتمد مبدأ الملكية الخاصة والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية، ولكن الضوابط والكوابح، المفروض توافرها في أي نظام حر، غالباً ما كانت غائبة أو معطلة بالفعل، إن لم يكن بالقانون وبالتشريع. فحرية الاقتصاد اللبناني أقرب، في الواقع، إلى الفوضى والإباحية (License) منها إلى الحرية الاقتصادية بالمفهوم العلمي الحديث. وقد يكون مفيداً في شرح دعائم النظام الاقتصادي اللبناني وأسسه أن نبين ونعدد أهم خصائصه على الوجه التالي:

١ ـ طغيان الملكية الخاصة والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية الكاملة والمنفلتة من أي ضوابط، وهيمنة مصالح مراكز القوى الاقتصادية على الاقتصاد والسياسة وحتى على السياسة الاجتماعية.

٢ ـ ضعف دور الدولة الاقتصادي وغيابه وتغييبه في مجالات تصحيح المسار، والدفع إلى الأمام، واستغلال الموارد الأمثل، وعدالة التوزيع، وتعويض التقلبات، واقتناص الفرص، والقيام بالدور الريادي ضمن المجموعة العربية، وتحصين السيادة والوحدة الوطنيتين، والحد من التبعية المفرطة للخارج. وقد تمثل هذا الاتجاه شعبياً (وفولكلورياً!) بما أشيع خطأ عن موقف الخبير البلجيكي فان زيلاند الذي استقدمته

الحكومة اللبنانية عام ١٩٤٨، وبمقولة ان «الدولة تاجر فاشل» (هل تكون هذه الوجه الاقتصادي للمقولة السياسية، الشهيرة هي الأخرى، إن «قوة لبنان في ضعفه»؟).

٣ ـ طغيان طابع الخدمات عامة، والتجارة خاصة، وطغيان ذهنية «الصفقة» على فكر عمل مراكز القوى الاقتصادية ونمطه، ومن ثم طبع بقية قوى المجتمع وسلّم قيمه بهذا الطابع.

٤ ـ سياسة شؤون الدولة وإدارتها (بخاصة الاقتصادية والاجتماعية)، بمفاهيم القطاع الخاص ومعاييره، وضعف، وحتى انعدام، التمييز بين الكلفة والعائد الخاص وبين الكلفة والعائد العام.

٥ ـ نمو المدينة/ المركز (بيروت) وضواحيها وابتلاعها الاقتصاد الوطني، وحتى مصادرته، مع ما انطوى عليه ذلك من قيام أحزمة البؤس ومدن التنك، وقيام اقتصاد الدولة/ المدينة (City State)، واقتصاد السوق (Market Place) واقتصاد مركز العمل (Business Center)، مكان اقتصاد الدولة السيدة والوطن.

٦ ـ سوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والجماعات والمناطق، وغياب تكافؤ الفرص، وتزايد الشعور بالغبن والحرمان الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي.

٧ ـ طغيان دور القطاع الخارجي وانكشاف الاقتصاد اللبناني على الخارج مع تبعية مفرطة وخطيرة للخارج.

إذا كنا قد ركزنا على سلبيات النظام الاقتصادي اللبناني ونتائجه، فذلك حتى نتمكن من بحث وتحليل فرضيات مستقبل الأوضاع الاقتصادية ومحدداته (Constraints) بشكل أفضل. إلا أن ذلك لا يعني أبداً أنه لم تكن لهذا النظام ايجابيات عديدة ومهمة. فلقد أمن للبنان وللبنانيين رخاءً اقتصادياً ونمواً في مستوى الدخل والاستهلاك والاستثمار (الخاص والعام) والثروة، الأمر الذي حسن كثيراً في نوعية (Quality) حياة اللبنانيين وأفسح في المجال للبنان بأن يلعب دوراً كبيراً وفريداً في اقتصاد المنطقة، بحيث أصبح لبنان قبلة رجال الأعمال العرب والأجانب. وقياساً على بلدان العالم الثالث، الذي نحن منه، كان لبنان قد حقق، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف السبعينات، خطوات جبارة في مجال النمو الاقتصادي بمفهومه العريض، وبخاصة بمعايير الاقتصاد الخاص، قلما نجد لها مثيلاً في العديد من هذه البلدان التي تتميز عنه بوفرة امكاناتها المادية والطبيعية، وإن كان كل ذلك قد تم بنسب متفاوتة بين اللبنانيين والمناطق اللبنانية، وعلى حساب العديد من الاعتبارات الاقتصادية العامة والوطنية! وبغض النظر عن تقويمنا أسس هذا النظام ودعائمه ومقوماته ونتائجه ـ الخاصة منها والعامة، القصيرة والبعيدة المدى على حد سواء ـ فإنه

لا يمكننا انكار أنه قد توافق وتناغم مع ظروف وأوضاع المنطقة الاقتصادية والسياسية والمجتمعية خلال هذه الفترة، واستفاد منها. حتى يمكننا القول، بشيء من التبسيط والكاريكاتورية، ان لبنان استفاد خلال هذه الحقبة من الزمن (١٩٤٣ ـ ١٩٧٥) من جميع مشكلات دول المنطقة وبلاياها ومآسيها وأحداثها. كما استفاد أيضاً من الصدمات الاقتصادية (وخاصة المالية) والتقانية التي أصابتها إبانها (جميع الحروب العربية ـ الاسرائيلية و«الصدمات» النفطية المتلاحقة). غير أن التبديل والتغيير والتطوير الذي عرفته ظروف المنطقة وأوضاعها خلال هذه الفترة، وبخاصة منذ عام ١٩٧٣، قد استوجب تطوير ركائز عمل الاقتصاد اللبناني وأسسه ونمطه، إذا كان له أن يستمر في التناغم مع الأوضاع والمعطيات المستجدة والمرتقبة وفي الاستفادة منها. ذلك أنه لا يوجد نظام اقتصادي أمثل (أو حتى أفضل!) بالمطلق. فالنظام الاقتصادي الأمثل والأفضل إنما يكون كذلك بالقياس على، والاستناد إلى، عدد من المعايير والمعطيات والاعتبارات القابلة للتبدل والتغيير، إما تلقائياً أو نتيجة لقرار سياسي مستقل. وهذه المعايير والمعطيات والاعتبارات تشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والجغرافي والتقاني... إلخ. وقد يكون من أهمها أهداف النظام الاقتصادي نفسه وغاياته، التي يتم تحديدها أصلاً بقرار سياسي.

وهكذا، فالنظام الاقتصادي اللبناني، الذي نشأ استناداً إلى الظروف والمعطيات التي كانت قائمة أواخر الأربعينيات وخلال الخمسينيات والستينيات، والذي أنتج الايجابيات العديدة التي نوهنا بها، إلى جانب مكامن الضعف والوهن التي ذكرنا، هذا النظام كان قد أصبح غير ملائم للظروف التي استجدت منذ منتصف السبعينيات، وكان، تبعاً لذلك، مفترضاً أن تجري تعديلات غير بسيطة عليه ليستمر في أداء دوره، داخلياً وخارجياً. ولقد كان العديد منا يطالب بذلك، حتى في أواخر الخمسينيات وخلال الستينيات، وإن كانت غالبية اللبنانيين، بخاصة من كان منهم في موقع صنع القرار، ساهية لاهية مسترخية في ظل قناعة خاطئة بوجود علاقة سببية ثابتة ودائمة بين «النظام» القديم والازدهار أو «الأعجوبة» الاقتصادية اللبنانية.

ثانياً: في أسباب الأزمة الاقتصادية المستفحلة ونتائجها

١ ـ في الأسباب

أ ـ تعود جذور الأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان اليوم إلى ما قبل الحرب اللبنانية. فهي في جزء منها ناتجة من اعتبارات هيكلية بنيوية لأن تركيبة الاقتصاد اللبناني ونمط عمله كانت قد أصبحت متنافرة مع ظروف المحيط العربي ومعطياته، كما

أن تراكم التشوهات الاقتصادية/ الاجتماعية التي انطوى عليها النظام الاقتصادي اللبناني (كما ورد في الجزء الأول) كان قد أصبح ثقيل العبء، بخاصة في ضوء التطورات السياسية/ الاجتماعية/ الديمغرافية التي عرفتها البلاد طيلة فترة «الرخاء» الاقتصادي. وهكذا، بدأ الاقتصاد اللبناني يعاني صعوبات عديدة حتى في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، تمثلت في التململ الاجتماعي وحركة الاضرابات، وارتفاع نسب الغلاء (قياساً على ما كان معروفاً في السابق) وبعدم كفاية المرافق العامة (مرافىء، طرقات، وسائل اتصال... الخ)، وقصور مستوى أداء القطاع العام عن اللحاق بالتطور الكبير الذي شهده القطاع الخاص. ولقد جاءت الفورة النفطية الأولى (١٩٧٣ - ١٩٧٤) لتبرز بوضوح مكامن الضعف والوهن في هيكلية الاقتصاد اللبناني.

ب - وهكذا، كان الوضع الاقتصادي/ الاجتماعي، عشية الحرب، معبأ بشكل ينذر بالانفجار الكبير في أية لحظة. ولا نشك أبداً في أن الاعتبارات الاقتصادية/ الاجتماعية مارست دوراً غير بسيط في تفجير الحرب اللبنانية، وتأجيج نارها، وتعميق مداها وتوسيعه، وإطالة عمرها. وبدورها ساهمت الحرب نفسها في تفاقم الأزمة الاقتصادية، مباشرة عن طريق تهديم وسائل الانتاج المادية (من بنى تحتية ووسطية وفوقية تشكل مجموع الاستثمار الوطني)، واعادة توزيع القوى العاملة البشرية على أساس اعتبارات غير اقتصادية، وتهجير أعداد كبيرة منها إلى الخارج، وانهيار حكم القانون، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتقسيم السوق الواحدة إلى عدة أسواق واضطراب مختلف مجاري النشاط الاقتصادي من انتاج وتوزيع وتبادل في الداخل ومع الخارج، وشلل وهجرة العدد الكبير من المؤسسات الاقتصادية، وانهيار الاطار القانوني والمؤسساتي الذي يحكم النشاط الاقتصادي ويرعاه. كذلك ساهمت الحرب في تفاقم الأزمة الاقتصادية بشكل غير مباشر بواسطة بعض افرازاتها ونتائجها، وإن كنا نفضل أن نورد هذه الأسباب تحت عناوينها المستقلة لا أن ندرجها جميعها تحت بند «الحرب». إذاً، شكلت الحرب سبباً مهماً في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كانت كامنة وعلى وشك الانفجار، إلا أنها طمست مكامن الأزمة البنيوية وأسبابها، لتحل مكانها في اهتمام الناس، وفي التأثير في الأوضاع الاقتصادية، مشاكل الحرب الشرسة وهمومها وآثارها. وقد يكون مفيداً في مجال البحث في الآثار الاقتصادية السلبية المباشرة للحرب، أن نفصل المراحل التي مرت بها الحرب على الشكل التالي:

(١) المرحلة الأولى تمتد بين بداية الحرب في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ والاجتياح الاسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢. وعلى الرغم من تهديم وسائل الانتاج وتخريبها خلال حرب السنتين وخلال الانفجارات الأمنية المحدودة والمتنقلة فيما بعد، ورغم انخفاض الناتج المحلي، فإن الدخل الفردي تابع مسيرة ارتفاعه بسبب ارتفاع حجم

تحويلات اللبنانيين الذين هاجروا بأعداد كبيرة ومتزايدة للعمل في الخارج، بخاصة في البلدان العربية النفطية التي شهدت في هذه الفترة أوسع مراحل الانفلاش الاقتصادي وأكبرها. فتزامنت، هكذا، قوى الدفع من لبنان (بسبب الحرب التي اندلعت) مع قوى الجذب إلى البلدان العربية المستعجلة إقامة المشاريع في كافة المجالات والحقول. ومع أن مستوى الأسعار سجل ارتفاعاً ملحوظاً نسبة إلى السابق، فإنه بقي ضمن حدود معقولة جداً، وكذلك مستوى سعر صرف الليرة اللبنانية. يضاف إلى ذلك أن احتياطيات البلدان النقدية الأجنبية ارتفعت بنسب واضحة وسجل ميزان المدفوعات فوائض كبيرة ومتمادية (باستثناء سنة ١٩٧٦ التي يمكن اعتبارها سنة التأقلم والتكيف والانتقال من أوضاع السلام إلى أوضاع الحرب). ولا يمكن أن نغفل الدور الذي مارسه تدفق الأموال السياسية والمشابهة إلى لبنان خلال هذه الفترة.

(٢) المرحلة الثانية تبدأ مع الاجتياح الاسرائيلي في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ وتنتهي مع نهاية العهد السابق في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨. وفي قناعتنا أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان شكل نقطة تحول أساسية في مسار الاقتصاد اللبناني وأدائه خلال الحرب. فهو، بما ترافق معه ونتج منه من تهديم واسع، وفي الغالب مقصود، للركائز والمقومات الاقتصادية، ومن تحولات وتطورات سياسية جذرية على الصعيد الداخلي، كما على صعيد علاقات لبنان الاقليمية والدولية، شكل أحد أهم الأسباب الكامنة وراء بداية الانهيار الاقتصادي. فخلال هذه الفترة عرف لبنان أقسى مظاهر الحرب الأهلية وأشرسها (حرب الجبل؛ حرب الضاحية؛ حرب ٦ شباط/ فبراير؛ اعادة انقسام بيروت وتفتت الجيش؛ حرب شرق صيدا... الخ)، الأمر الذي أدى إلى تهجير اللبنانيين داخل وطنهم على نطاق واسع وإلى المزيد من تفتيت السوق وإقامة العوائق أمام انتقال البضائع والأشخاص. كذلك عرفت هذه الفترة محاولة عزل لبنان عن محيطه العربي وربطه بإسرائيل عبر اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، وانحيازه الفاضح في مجال الصراع الدولي. وأخيراً، شهدت هذه المرحلة دخول الدولة اللبنانية والجيش اللبناني كطرف في الصراع الداخلي المسلح، وعلى نطاق واسع لم تعرفه البلاد من قبل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع هائل في النفقات الحكومية.

(٣) فترة الحكومتين التي امتدت بين أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ وقيام الشرعية الجديدة المنبثقة عن وثيقة الوفاق الوطني في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. ولقد عرفت هذه الفترة المزيد من تقسيم المؤسسات الشرعية والرسمية كما عرفت قدراً كبيراً من التهديم والهجرة بسبب القتال العنيف الذي قام به ميشال عون، القائد السابق للجيش، تحت شعار ما سماه «حرب التحرير».

(٤) وأخيراً، هناك الفترة الممتدة بين قيام الشرعية الجديدة في تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٨٩ والتي نأمل أن تكون قد انتهت بالعملية المسلحة التي قادتها الشرعية الجديدة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠، لإزالة حالة التمرد والبدء في عملية إعادة توحيد الجيش اللبناني الذي انقسم وبقي منقسماً منذ شباط/ فبراير ١٩٨٤. ولقد خسرت البلاد، خلال هذه الفترة أيضاً، المزيد من وسائل الانتاج والاستثمارات وشهدت هجرة واسعة للكفاءات وللمؤسسات بسبب القتال الذي دار بين القائد السابق للجيش والقوات اللبنانية.

ج ـ في قناعتنا أن السبب الأول والأهم للأزمة الاقتصادية التي تقاسيها البلاد هو التضخم النقدي. كذلك نجزم بأن عجز الدولة المالي المطرد يبقى مصدر البلاء الأساسي، لأنه السبب المستقل (Autonomous) والداخلي والأسبق زمنياً للتضخم في وجهيه الداخلي المتمثل في ارتفاع الأسعار وكلفة المعيشة، والخارجي المتمثل في انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية. وقد يكون مفيداً أن نذكّر بأن العجز الكبير والمتمادي بدأ مع قيام العهد السابق، في أواخر العام ١٩٨٢ وبداية العام ١٩٨٣ تحديداً. ولقد كانت نشأته الأولى بسبب ارتفاع النفقات العسكرية من أجل تأهيل الجيش وزيادة عديده وتسليحه، ومن ثم بسبب النفقات الباهظة التي تكبدتها الدولة نتيجة اشتراك الجيش في الصراعات الداخلية ابتداء بحرب الجبل صيف ١٩٨٣. وإضافة إلى النفقات العسكرية التي لم تعرف البلاد مثيلاً لها من قبل، اتبع العهد السابق سياسة انفاق توسعية على مشاريع تأهيلية انشائية لا أولوية اقتصادية/ اجتماعية/ انسانية ملحة لها، بل كانت دوافعها في الغالب سياسية حزبية «تنفيعية» ضيقة. وبديهي أن تنتج من زيادة الانفاق الكبيرة هذه زيادة كبيرة، هي الأخرى، في القاعدة النقدية، الأمر الذي أدى إلى زيادات متضاعفة في حجم الكتلة النقدية. من هنا، كان التضخم (بخاصة بالنظر إلى انخفاض الناتج المحلي)، فارتفعت الأسعار وانخفض سعر صرف الليرة. ومع ارتفاع الأسعار وانخفاض سعر صرف الليرة، وبسببهما، ارتفع الانفاق الحكومي (والخاص) لتصحيح الأجور وللاستمرار في تأمين الخدمات العامة ودعم بعض المواد (كالطحين والمحروقات)، بخاصة أن جزءاً من هذه النفقات هو بالعملات الأجنبية التي ارتفعت أسعارها بالنسبة إلى العملة اللبنانية. ومن سوء حظ البلاد أن يتوسع تسلّط قوى الأمر الواقع على مرافق الدولة وأموالها، بخاصة بعد قيام حكومة الوحدة الوطنية في ربيع ١٩٨٤. وهكذا، قفز العجز المالي للدولة قفزات كبيرة بسبب ارتفاع النفقات في البداية وانخفاض الواردات فيما بعد، فدخلت البلاد مع بداية العام ١٩٨٥ حلقة التضخم المقفلة، حتى وصلت إلى التضخم القافز (Galloping) والمفرط (Hyper) في العام ١٩٨٧. وعلى الرغم من عدم دقة الاحصاءات والأرقام حول حجم عجز الدولة المالي، وكيفما حددنا هذا العجز، فمن الأكيد أنه أصبح يتضاعف سنوياً منذ نهاية العام ١٩٨٦ على الأقل.

د ـ كـذلـك، سـاهم في حـدة التضخم وارتفـاع الأسعـار ارتفـاع الكلفـة (Cost-Push) الناتج من انخفاض الانتاجية بشكل عام بسبب الحرب والفلتان الأمني وانهيار الانتظام العام، والناتج كذلك من تفتيت السوق والعوائق المصطنعة أمام تنقـل الأشخـاص والبضائـع، وبسبب الكلفة الاضـافية المتمثلة في انهيـار الخدمـات العامـة وزيادة الاتاوات والضرائب غير الشرعية، وبسبب نشوء وتسلط الوحدات الاقتصاديـة التي لا تستند إلى اعتبارات الكفاءة والانتاجية والتنافس بـل إلى مجرد قـربها من مـواقع قوى الأمر الواقع.

هـ ـ ولا يجوز لنا أن نغفل أهمية العامل النفسي المتمثـل في التوقعـات المستقبلية لسعـر صرف النقـد الـوطني ولمسـار الاقتصـاد وأدائـه ككـل، وفي مصـداقيـة السلطة والمسؤولـين. وفي هذا المجـال، لا بد لنـا من التذكـير بمسلسل خيبـات الأمـل الـذي أصاب العديد من اللبنانيين الذين راهنـوا على إمكـانية تحسن الـوضع الاقتصـادي في كل مرحلة كانت تبشر ببعض الانفراجات. ولقد كان من نتيجة ذلك تحول مـدخرات اللبنـانيين من العملة الـوطنية إلى العمـلات الأجنبية في المـراحل الأولى، وإلى خـارج النظام المصرفي اللبناني فيما بعد.

و ـ وبـدل أن تعمد السلطات المعنيـة إلى اتباع سيـاسات التصحيـح فتستوعب التطورات السلبية وتخفف من وطأتها وحدة تفاقمهـا، اتبعت على الغـالب السيـاسـات الخاطئة (أو السياسات الصحيحـة ولكن في الأوقات والـظروف غير المنـاسبة)، الأمـر الذي فاقم حدة الأزمة وضاعفها بـدل أن يخففها ويحـد منها. فكـأن السلطات عمدت إلى انتهاج سياسات التصعيد بدل سياسـات التصحيح. وبنـاء عليه، يمكن القـول إن نسبة غير بسيطة من سلبيات الأزمة كان بالإمكان تفاديها بـاعتماد سيـاسـات التصحيـح والاحتواء المناسبة وفي الأوقات المنـاسبة. وأفضـل مثال عـلى ذلك مـا حصـل في مجـال السياسة المالية والنقدية على وجه الخصوص[1].

ز ـ وأخيـراً، لا بد لنـا من ذكر العـوامـل والتـطورات الخـارجيـة السلبيـة التي تـرافقت وتزامنت مـع هذه السلبيـات في الداخـل التي كان من نتيجتهـا، أيضاً، أن

---

(١) عرف لبنان خلال هذه الفترة مفارقة عجيبة في مجـال السياسـة الماليـة. فكلما كانت الـدولة تنجـح في تخفيض بعض نفقاتها (كما حصل عندما ألغي الدعم عن البنزين، مثلاً) كان يـرتفع حجم عجـز الخزينـة بنسبة مضاعفة بدل أن ينخفض!! والسبب في ذلك هو أن «توفير» بعض المال نتيجة خفض النفقات، كان من نتيجته زيادة شهوة الحكام والنافـذين إلى الانفاق في مجـالات أخرى، مستغلين هـذا الوفـر في تبريـر الانفاق الاضـافي. كذلك، فإن تدخـل السلطات النقديـة في سوق القـطع كان من نتيجتـه، في العديـد من الأحيان، زيـادة حدة تقلبات سعر صرف الليرة لا تحجيمها، الأمر الذي خلق ما سميناه ظاهـرة «تأثـيرات رقاص السـاعة» (Pendu-lum Effects). انظر: الياس سابا، «السياسة النقدية ودور السلطة النقدية،» السفير، ١٩٩٠/٩/٢٠.

زادت حدة الأزمة الاقتصادية وتفاقمت، مثل حرب الخليج بين العراق وايران، وانخفاض أسعار النفط أوائل الثمانينيات، والانكماش الاقتصادي الناتج من ذلك في الأقطار العربية النفطية، وأزمة الخليج الأخيرة... الخ.

٢ ـ في النتائج

نورد فيما يلي عرضاً سريعاً لأهم النتائج الاقتصادية/ الاجتماعية التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية المتمادية، مع الإشارة إلى تركيزنا على ما له علاقة قوية بمستقبل الأوضاع الاقتصادية:

أ ـ إن أخطر ما نتج من التضخم الكبير الذي عرفه الاقتصاد اللبناني، بخاصة نسبة إلى أسباب هذا التضخم وإلى كيفية تفاقمه ومجالات انعكاساته ومجاريها وترجمته الفعلية على المؤشرات الاقتصادية، هو ما شهده لبنان ويشهده من اعادة توزيع للدخل والثروة على نطاق واسع وبنسب كبيرة جداً. وأسوأ ما في ذلك أن عملية اعادة توزيع الدخل والثروة هذه تتم بشكل عشوائي اعتباطي لا يستند إلى أي اعتبارات انتاجية تنافسية، وأن أصحاب الرواتب والأجور والأشخاص (والمؤسسات)، الملتزمين القانون والانتظام العام (أي المجتمع المدني عامة) يخسرون ليستفيد على حسابهم أصحاب المداخيل الأخرى (من أرباح وفوائد وريع)، وأفراد ومؤسسات الاقتصاد الموازي[٢] (أي مجتمع الحرب) والمغامرون والمقامرون والمضاربون ضد النقد الوطني.

ب ـ قد يكون من أخطر نتائج تفاقم الأزمة الاقتصادية وتماديها، تلك السلبيات العديدة التي أصابت القطاع الخاص في الاقتصاد اللبناني، وهو القطاع الذي يشكل تقليدياً ركيزته الأولى والأساسية، ومصدر نشاطه، ومنبع حيويته وتطوره ونموه، وسبب ارتفاع مستوى معيشة اللبنانيين، وموضع حسد الكثيرين في الخارج. وأهم هذه السلبيات ما يلي:

(١) انكفاء القطاع الخاص عن طلب التحديث ومواكبة التطورات المستجدة على الصعيد العلمي والتقني والمهني والاداري، مادياً وبشرياً على السواء، وذلك بسبب محدودية أفق العمل الناتجة من الحرب، وضعف قوة الدفع التي شكلتها

---

(٢) يقصد بالاقتصاد الموازي مجموع النشاطات الاقتصادية الخارجة على القانون أو المجانبة له، وكذلك تلك التي تستند إلى قربها وعلاقتها بقوى الأمر الواقع وليس إلى أية اعتبارات انتاجية تنافسية. كما تشمل، أيضاً، النشاطات التي برزت إلى الوجود بسبب حالة الحرب والفلتان الأمني وانهيار مؤسسات الدولة. ولقد كنا أول من استعمل هذا التعبير وبهذا المضمون في محاضرة لنا ألقيت في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٥.

المضاربة الخارجية في اتجاه التحديث والتطوير والعصرنـة، وانخفاض عنـاصر المنافسـة الداخلية، وهبوط المستوى في أكثر من مجال، وشح حوافـز الربـح النـاتـج من الأداء الممتـاز، والكفـاءة العـاليـة وتـوافـرهـا في مجـالات أخـرى لا تعتمـد بـالضرورة عـلى الاعتبارات الاقتصادية البحتة، اضـافة، بـالطبـع، إلى الكلفة المتزايدة التي أصبحت كلفـة مانعـة (Prohibitive) في أكثر من مجـال. وعليه بـات يخشى من الفجوة المتسعـة باستمرار فيما بين مستوى أداء القطاع الخاص في لبنان، حـالياً ومستقبـلاً، ومستواه في البلدان المنافسة، إقليمياً، ودولياً وسيشعر لبنان بعبء هـذه الفجوة الكبـير متى رفعت حواجز الحماية الفعلية والتلقائية التي أقامتهـا ظروف الحـرب والتي عملت على خـروج لبنـان من حلبة المنـافسة الخـارجيـة وتخلفه عنهـا. وهكـذا، ضربت الحـرب والأزمـة الاقتصادية لبنـان في صميم أفضليته المقـارنة (Comparative Advantage) وزعـزعت قدرته التنافسية.

(٢) إن عـدداً كبيراً من قـادة رجال الأعـمال، والـرواد (Entrepreneurs) منهم عـلى سبيل التخصيص، قـد هجروا لبنـان إلى حيث مجالات العمـل والخلق والابداع والانتـاج أربح، وإلى حيث التحـديات أكـبر ومردود النجـاحات أعـظم، أو هم نقلوا المركز الرئيسي لعملهم إلى الخارج ولم يعد وجودهم في لبنان يتعدى الحضور الرمـزي. وما نهجه قـادة رجال الأعـمال درجت عليه، أيضـاً النخبة من الكـوادرالبشرية، الأمر الذي أفقد القطاع الخاص عصبه ومصدر قوته وحيويته وقدرته المشهود لها بالتكيف مع مختلف الظروف وأصعبها.

(٣) لقد وجد القطاع الخاص نفسه محاصراً بين فكي كماشة تضيق الخنـاق عليه حتى كاد يذوي ويهلك. فمن جهة، نجد تسلط القطاع العام عليـه وتوسـع نسبته إلى مجمـوع النشـاط الاقتصـادي بسبب ارتفـاع حجم عمليـاتـه أصـلاً، وبسبب نسب التضخم المرتفعة، وبسبب انخفاض مستوى نشاط القطاع الخـاص نفسه وانحسـاره. ومن جهة ثانية، أدت الحرب وافـرازاتها إلى قيـام الاقتصاد المـوازي، ونموه وتـوسعه، والذي بدأ يفـرز قيادات ومؤسسـات اقتصاديـة جديـدة لا تتمتع بـالضرورة بالكفـاءة والانتاجية المرتفعتين ولا بالقدرة التنافسية العالية، كـما أنها لم تشتهر بـالتزامهـا قواعـد العمل الاقتصادي المتعارف عليها، الأمر الذي زاد ضعف دور القطاع الخاص بعد أن طغت على السوق عناصر مستغلة مقامرة، وبعد أن انحسرت الضوابط والكوابـح التي أقامتها آلية عمل السوق في السابق. ولقد استفادت مؤسسات قطاع الاقتصاد الموازي وقياداته من كـونها قريبـة من مراكـز قوى الأمـر الواقـع، الأمر الـذي شكل نـوعاً من «الحماية» الاقتصادية لها، وأعطاها أفضلية تنافسية عـلى غيرهـا. وهكذا، فـإن القطاع الخاص «التقليدي»، ذا الكفـاءة العاليـة والنادرة، وذا الانتـاجية المـرتفعة، وصـاحب

المبادرات الخلاقة، يجد نفسه في صراع البقاء مع ورم القطاع العام وتسلط وطغيان قيادات ومؤسسات طفيلية تحتمي وراء حواجز مرتفعة من الحماية المصطنعة وغير المبررة اقتصادياً. وفي تقديرنا ان المصالح المادية المتأتية من قطاع الاقتصاد الموازي قد اتسمت بشكل كبير وتداخلت في مختلف انعطافات المجتمع ومجاريه لتشكل بذلك قوة دفع لمجتمع الحرب، وأهم العوائق والحواجز أمام الوفاق الوطني وعودة السلام. وهكذا، فإذا كانت الاعتبارات السياسية، في سنوات الحرب الأولى، قد شكلت العائق الأكبر أمام استمرار نمو الاقتصاد اللبناني وتطوره وحسن أدائه، فقد أصبحت الاعتبارات الاقتصادية اليوم، وبخاصة بعد عام ١٩٨٥، العائق الأول والأكبر أمام الوفاق السياسي وإنهاء حالة الحرب.

ثالثاً: مستقبل الأوضاع الاقتصادية

لن نحاول أن نرسم مستقبل الأوضاع الاقتصادية(٣) في لبنان وتحديد مساره ومؤشراته بالدقة العلمية المفروضة، لأننا نقر بداية بعجزنا عن ذلك. كما أن القيام بمثل هذه الرياضة الذهنية يستوجب الاعتماد على فرضيات محددة ومتعددة لا نعتقد أنها متوافرة بالقدر الكافي والمناسب، إضافة إلى قناعتنا بأن هذا ليس المطلوب لندوتنا. وعليه، فقد اخترنا أن نعرض رأينا حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان بعرض وشرح ما نعتبره مهماً وأساسياً في رسم معالم هذا المستقبل ومساره، من اعتبارات ومعطيات وسياسات معينة يختارها صانعو القرار فيه. وتسهيلاً للعرض، قسمنا هذه المؤثرات إلى قسمين، يشمل الأول ما له علاقة بالتشوهات الاقتصادية/ الاجتماعية التي برزت خلال الحرب (وبسببها؟)؛ ويشمل الثاني ما يختص بهيكلية الاقتصاد اللبناني وبنيته و «نظام» لبنان الاقتصادي.

١ - في التشوهات

أ - سبق أن ذكرنا أن التضخم المفرط قد يكون أهم أسباب تفاقم الأزمة الاقتصادية والاعتبار الأول وراء الأعباء الكبيرة التي تتحملها الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط. كما ذكرنا أنه من الثابت أن السبب الأول والأسبق زمنياً والأهم وراء التضخم هو عجز الدولة المالي. وعليه، فإن قدرة الدولة على لجم التضخم وعلى

---

(٣) لا بأس من التنويه بأن الجزءين الأول والثاني، الواردين أعلاه، يشكلان الخلفية الضرورية للجزء الثالث وقسماً مكملاً له في الوقت نفسه.

تخفيض العجز المالي إلى حدود ونسب معقولة ومقبولة ومعتدلة، في المرحلة الأولى على الأقل، هي شرط ضروري لتحسين أداء الاقتصاد اللبناني. ولا يسعنا إلا أن نذكر، في هذا المجال، أننا لم نبدأ بعد اتخاذ أية خطوة، مهما كانت بسيطة وبدائية، في الاتجاه المذكور، رغم أن مسيرة الوفاق قد مر على بدايتها حوالى عام كامل. على العكس، ما زال التسيب المالي الذي عرفناه سابقاً قائماً، حتى ان قانون موازنة عام ١٩٩٠ بهذا الخصوص هو نسخة طبق الأصل عن قوانين موازنات عام ١٩٨٥ وما قبله، والتي سمحت للعجوزات الكبيرة والمتنامية أن تظهر وتستمر!!!

ب ـ وما دمنا في معرض الحديث عن العجز المالي للدولة، لا بد من الاستطراد لنذكّر بالتهديم الكبير الذي حصل خلال الحرب وبسببها والذي يستوجب قيام ورشة ضخمة هائلة، على مستوى الوطن بكامله، من أجل إعادة إعمار ما هدمته الحرب في جميع المناطق والقطاعات وعلى مختلف الصعد. وعلى الرغم من أن الأرقام الصحيحة حول كلفة إعادة الاعمار غير متوافرة، فإننا لا نشك في أنها ستكون مرتفعة جداً، بخاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار الرغبة ليس في تعويض ما تهدم فقط، بل في التعويض عما فات البلاد من تطور ونمو خلال سنوات الحرب أيضاً، أي أن حجم الاستثمار الصافي لا بد من أن يصبح سالباً خلال سنوات الحرب الأخيرة. وهكذا، فإذا ما نجحنا بتخفيض عجز الدولة المالي عن طريق مجالات معينة، فإن مجموع الإنفاق الكلي (العام والخاص) لا بد من أن يرتفع بنسب كبيرة جداً بسبب الانفاق الاعماري وبسبب الرغبة الملحة (والطبيعية) التي لا بد من أن تطغى على تصرف القطاعين العام والخاص على السواء والمتمثلة في ضغط فترة اعادة الإعمار ضمن أقصر مدة زمنية ممكنة. ومن الواضح، هنا، أن مشكلات كبيرة وعديدة ستظهر، لا نعتقد بسهولة ايجاد حلول مرضية لها. فمن جهة، سيكون الضغط على الموارد المحدودة هائلاً ومخيفاً، الأمر الذي لا بد من أن يرفع أسعار المحلي منها بنسب كبيرة. كذلك، سيتدفق الضغط طلباً إضافياً للاستيراد، مما سيضغط بدوره على سعر صرف الليرة. وهكذا، ستظهر مشكلات ضغوط تضخمية جديدة ومشكلة موارد حقيقية (إضافة إلى مشكلة نقدية)، وكذلك مشكلة عملات أجنبية. وستكون مهمة التوازن الدقيق والمرهف والصعب بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية وسياسة الأسعار (بما فيها سعر الصرف) والأجور من أصعب المهمات التي يمكن لأي بلد أن يواجهها في تاريخه، وقياساً على تجربة لبنان في مجال الادارة الحكومية الاقتصادية (بما فيها المالية والنقدية وسياسة الأسعار والأجور) وعلى السوابق، فإننا نقف خائفين جزعين في مواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظرنا في هذا المضمار.

ج ـ وهنالك، أيضاً الاقتصاد الموازي الذي نما وتوسع خلال الحرب حتى أخذ

يهدد كفاءة القطاع الخاص «التقليدي» وقدرته التنافسية. بكلام آخر، من أهم التشوهات الاقتصادية/ الاجتماعية التي أفرزتها الحرب الحجم الكبير الذي وصل إليه قطاع الاقتصاد الموازي الذي نما وتوسع ويستمر، بسبب جدار الحماية المفروض قسراً وبالقوة، والذي يتعارض مع آلية عمل السوق الحرة. فمستقبل الأوضاع الاقتصادية يتوقف، إلى حد كبير، على نجاحنا في التغلب على هذا التشوه الذي يعوق العمل في اقتصاديات السوق الحرة. وفي قناعتنا أن حل مشكلة الافرازات الاقتصادية للحرب سيكون أصعب بكثير من حل مشكلة الافرازات السياسية والأمنية وينطوي على تحديات أكبر. ولا بأس من إبداء رأينا، هنا، فنقول إن حل هذه المشكلة يكون بضرب ما هو غير شرعي منها وباستيعاب ما بقي ضمن أطر ومؤسسات الاقتصاد التقليدي، من غير أن يؤدي ذلك إلى شلل الاقتصاد الوطني وانهياره، وبما يسمح له بأن يقوم مجدداً ويتعافى ويتابع نموه وتطوره ويواكب آفاق العصرنة في العالم. وهذه العملية لا بد من أن تأخذ وقتاً طويلاً لا نعرف إذا كان متوافراً لدينا.

د ـ وأخيراً، فمن التشوهات المهمة تخلّف الأفراد والمؤسسات (وحتى بعض التشريعات) عن مواكبة التطور والتحديث والعصرنة وهجرة بعضها الآخر. ونظراً إلى أهمية العنصر البشري الكفوء في دعم قوة الاقتصاد اللبناني وقدرته التنافسية، اضافة إلى ما كان يتمتع به على صعيد الهيكل المؤسسي للنشاط الاقتصادي وإطاره التشريعي والتنظيمي، فإن الفجوة التي خلفتها الحرب بين لبنان ومنافسيه لا بد من أن تظهر سلبياتها بالكامل وبشكل مفاجىء مع عودة السلام والاستقرار. غير أن هواجسنا في هذا المجال ليست كبيرة لأننا مؤمنون بأن أعداداً كبيرة من الكوادر اللبنانية، على كل المستويات، ومن المؤسسات كذلك، ستجد الرغبة الملحة لديها، مع عودة السلام، في العودة وفي نقل نشاطها إلى لبنان. أما على صعيد رفع مستوى التأهيل والتحصيل، وتطوير التشريع والتنظيم، فنشعر بأن ذلك سيتم في المهل المعقولة والمقبولة، ولن يشكل ثغرة مهمة في طريق استعادة لبنان دوره ومركزه المميزين، أو عقبة كبيرة أمام مستقبله الاقتصادي.

٢ ـ في الاعتبارات الهيكلية والنظام

أ ـ رأينا سابقاً أن أحد أهم ما تميز به الاقتصاد اللبناني ضعف الدور الذي يلعبه القطاع العام في مجمل النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة حجم القطاع العام إلى مجموع النشاط الاقتصادي خلال الحرب، فقد تم ذلك من دون تخطيط ولا قصد، كما أننا نشير إليه بـ«الورم» لأنه لا يمثل الدور الصحيح الذي نريد للقطاع العام أن يمارسه. وفي قناعتنا أن أحد المؤشرات الأساسية في مستقبل الأوضاع

الاقتصادية سيكون من دون ريب الدور الذي سيؤديه القطاع العام في الحياة الاقتصادية للبلاد. وفي قناعتنا أن هذا الدور يختلف عن الدور المغيّب الذي كان قائماً قبل الحرب، كما يختلف عن الدور المتورم وفي غير محله الذي وجد نفسه يؤديه خلال الحرب وبسببها. فمع استمرار التأكيد على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية المسؤولة، من الضروري أن يتم تفعيل دور القطاع العام وأن يتسع نطاق عمله فيقوم بدور ريادي ايجابي فاعل وعلى الأخص فيما يتعلق بإعادة اعمار البلاد، وتأمين التوازن الداخلي والخارجي خلال عملية اعادة الاعمار، وبإزالة التشوهات التي خلفتها الحرب، وبإشراك جميع الفئات اللبنانية والمناطق اللبنانية في ثمار التنمية والازدهار والعصرنة بصورة عادلة، وبتحصين وحدة البلاد والوحدة الوطنية، وبصياغة دور لبنان الجديد في محيطه العربي ومن خلاله في نظام توزيع العمل الدولي، وبتدعيم سيادة البلاد واستقلالها. ونرفض في هذا المجال تطبيق طروحات التخصيصية في لبنان، ونطالب بتوسيع دور القطاع العام في المجالات الصحيحة، وإن كان المجال لا يتسع هنا لشرح تفاصيل ذلك.

وأكثر ما يقلقنا في مجال قيام القطاع العام بدوره الكبير المطلوب منه في عملية إنهاء الحرب وإحلال السلام هو ألا تتوافر الكفاءات المطلوبة للقيام بهذا الدور. ولا يعود خوفنا بالطبع إلى عدم توافر الكفاءات بين اللبنانيين بل إلى أننا ما زلنا غير مقتنعين بأن الكفاءة والأهلية والجدارة لتحمل المسؤولية والقيام بها ستكون هي الاعتبارات الغالبة في التعيين في مراكز القرار المفصلية. ذلك أن تراث القطاع العام يزخر بتاريخ طويل من التعيينات التي تمت بناء على اعتبارات المحسوبية والقربى والولاء. . . الخ. ولم تقنعنا الادارة الجديدة المنبثقة عن وثيقة الوفاق الوطني، بعد، بأن أي تغيير جدي في هذا الخصوص قد حصل! وفي رأينا أن عنق الزجاجة الأهم في عملية إعادة بناء لبنان ستكون نوعية الادارة الحكومية التي ستتولاها قبل أن تكون توافر الأموال اللازمة لذلك.

ب ـ قد يكون منتظراً أن يعرف لبنان بعد الحرب قدراً أوسع من اللامركزية واللاحصرية مما عرفه قبل الحرب. وسيعني هذا في الغالب دوراً اقتصادياً أوسع للوحدات المحلية. وهنا يبرز تحد مهم وخطير يكمن في التمكن من ايجاد الخليط المناسب والأفضل فيما بين الضرائب والرسوم وغيرها من الواردات والنفقات المحلية، من جهة، وبين تلك التي يجب أن تبقى مركزية، بالضرورة، من جهة أخرى. ونؤكد في هذا المجال، أننا مع سلطة مركزية اقتصادية مالية انمائية قوية، وضد كل طروحات اللامركزية الانمائية. وعلى سبيل التخصيص، ينبغي للتخطيط والتمويل (بغالبيته القصوى) أن يبقيا من صلاحيات السلطة المركزية ومسؤولياتها. ولا مانع من أن تتولى

السلطات المحلية بعض الأعمال التنفيذية، ذلك أنه في بلد صغير جغرافياً مثل لبنان شكا ويشكو تفاوتاً كبيراً في مستوى الدخل والثروة والنمو والتطور بين مناطقه، وحيث بيروت وبعض مناطق جبل لبنان تستأثر بجزء مهم من مجموع النشاط الاقتصادي، فإن اللامركزية الانمائية والاقتصادية لا بد من أن تؤدي إلى ضرب وحدة البلد وإلى تقسيمه أو تفتيته أو تقاسمه. وفي ظننا أن بعض من يطرحون اللامركزية الانمائية إنما يأملون تقسيم البلد بالفعل، متوهمين أنهم بطرحهم الطرح الاقتصادي سيصرفون النظر عن غاياتهم ومآربهم السياسية.

ج ـ معروف أن الاقتصاد اللبناني صغير الحجم، ضعيف الموارد الطبيعية. ولكنه عوّض عن هذا النقص بأهمية موقعه الجغرافي وبتفوق قواه البشرية. وفي الحقيقة أن ثروة لبنان تكمن في نوعية قواه البشرية بالمقابلة بغيرها. فهي ذات تدريب وتأهيل عاليين على كل المستويات، من علمية وتقنية ومهنية وإدارية. وهي تتمتع بسهولة واضحة في التكيف والتأقلم مع البيئات المختلفة ومع الظروف المستجدة. وهي تمتاز بدرجة عالية من روح الريادة، الأمر الذي فتح لها مجالات واسعة في الخارج رغم صغر حجم لبنان، وخلق لها خزاناً واسعاً وعميقاً من العلاقات الوثيقة في كل أرجاء العالم. وبسبب بنية الاقتصاد اللبناني وهيكليته وحجمه واعتماده الكبير على العنصر البشري، فقد حكم عليه أن يكون اقتصاداً يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الخدمات وقطاع التجارة على الأخص، وأن يمارس القطاع الخارجي فيه دوراً كبيراً ومهماً. وعليه، فلقد كان الاقتصاد اللبناني، بالضرورة، اقتصاد خدمات واقتصاداً منكشفاً على الخارج انكشافاً كبيراً. ولأن لبنان لم يرغب في السابق في تحصين نفسه ضد هذا الانكشاف الكبير (ولقد كان ذلك نتيجة فلسفة سياسية/ اجتماعية محددة)، فقد رزح تحت عبء كبير وخطير من التبعية للخارج. وفي رأينا أن مستقبل الأوضاع الاقتصادية سيتأثر بدرجة مهمة جداً بما سيقوم به لبنان في المستقبل بالنسبة إلى دخوله تجمعات اقتصادية أوسع، وبالنسبة إلى صياغة دوره الاقتصادي الجديد. وفي قناعتنا أنه لا يمكن للبنان أن يتحرر من تبعيته المفرطة للخارج (والناتجة أصلاً من اعتبارات بنيوية هيكلية) إلا عن طريق دخوله تجمعات اقتصادية، يتكامل اقتصاده معها، وتفسح في المجال واسعاً أمام نشاط قواه البشرية وتفوقها. من هذا المنطلق نعتبر أن من مصلحة لبنان الاقتصادية في المستقبل قيام مثل هذه التجمعات، وأن يكون لبنان فيها بمثابة القلب والعقل (ولم نفهم بعد في هذا الخصوص، موقف لبنان السلبي من مجموعة المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة).

وتبرز هنا امكانية قيام تجمع اقتصادي يضم لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق (!) كخطوة أولى، مع التذكير بأن الارتباط الوثيق بين الاقتصاد اللبناني

والاقتصاد السوري، رغم تفاوت الأنظمة في فترات طويلة، يجعل من الضروري ومن الملحّ إقامة أقوى العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وبأسرع وقت ممكن، من أجل تدعيم عملية إعادة إعمار لبنان وترسيخ الوفاق الوطني. فلا شك عندنا في أن مستقبل الاقتصاد اللبناني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما سيقوم به لبنان، بعد الحرب، من تأطير لعلاقاته الاقتصادية التكاملية الحميمة مع سوريا وبرفقتها، مع تجمع اقتصادي عربي أوسع. وفي معرض حديثنا هنا نجد الكلام مناسباً عن إعادة صياغة دور لبنان الاقتصادي، ذلك أن دور الوساطة الذي اعتمده في الحقبة الاستقلالية الأولى لم تعد ظروف المنطقة تفسح في المجال الواسع أمامه. وعلى الدور الجديد أن يعتمد على الكفاءة والاختصاص والامتياز والتفوق لا على السمسرة والشطارة والحذلقة البهلوانية. ولدى لبنان واللبنانيين كل المقومات المطلوبة لمثل هذا الدور شرط أن تتوافر لهم القيادة السياسية الكفوءة والمخلصة.

خاتمة

نأتي في النهاية إلى بيت القصيد وإلى ضرورة الضرورات وأولى أولوياتها: القيادة السياسية الكفوءة والمخلصة. كيف تتوافر مثل هذه القيادة للبنان؟ فمن دونها لن يبشر مستقبل الاقتصاد اللبناني بالخير الكبير. ولا نتردد، في هذا المجال، في القول إننا نعرف طريقاً واحداً أكيداً (وإن كان صعباً وطويلاً) لبروز مثل هذه القيادة: إنه طريق الديمقراطية الحقة، والحرية المسؤولة، والمشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار. فهل لنا أن نأمل (ونحلم!) بكل ذلك؟؟؟

تعقيب ١

سمير مقدسي

تطرّق بحث أ. الياس سابا إلى ثلاثة محاور: وهي ـ أولاً في نظام لبنان الاقتصادي، وثانياً ـ في أسباب الأزمة الاقتصادية المستفحلة ونتائجها، وثالثاً ـ مستقبل الأوضاع الاقتصادية. وقد احتوت الورقة على مسح عام لهذه المحاور تكمن قيمته في استعراض ما اعتبره الكاتب النقاط الرئيسية التي تستوجب التوقف عندها. وفي ضوء الهدف أو الأهداف المحدّدة للبحث أنه قد أثار بالفعل عدداً من القضايا المهمة التي لا بد من التمعّن فيها وذلك من أجل توضيح بعض القواعد التي يمكن أن تساعدنا على رسم تصوّرنا للمستقبل الاقتصادي في لبنان.

وبهدف المساهمة في هذا المجال، ينقسم تعقيبنا إلى قسمين رئيسيين: الأول يتعلّق ببعض الطروحات الرئيسية التي أثارها الكاتب واستجلاء بعض جوانبها، بينما يشمل الثاني قضايا أساسية نعتبرها بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتوضيح آثرنا أن نوجزها على حدة.

طروحات البحث

إننا نتفق مع الكاتب في العديد من طروحاته بالنسبة إلى نظام لبنان الاقتصادي؛ فلا شك في أن دور الدولة الاقتصادي كان إلى حد بعيد ضعيفاً، مع كل انعكاسات هذا الضعف على توزيع الدخل والثروة. أما بالنسبة لأسباب الأزمة الاقتصادية فمما لا ريب فيه أن التضخم المالي هو من أهم أسبابها وأن عجز الموازنة المتنامي وقف ويقف وراء استفحال التضخم. وإذا كان أحد أسباب هذا العجز هو ارتفاع مستوى النفقات العسكرية وسياسة إنفاق توسّعية على مشاريع تأهيلية إنشائية لا أولوية اقتصادية أو اجتماعية أو انسانية لها كما يذكر الكاتب، فإن انخفاض

الواردات الحكومية بخاصة العائدات الجمركية بسبب تسلّط قوى الأمر الواقع على مرافىء الدولة هو أيضاً سبب جوهري لتفاقم ظاهرة العجز وكأنه اعتمد في لبنان قانوناً مالياً جديداً مفاده «على الحكومة أن تتفق حتى دون الضوابط التقليدية، ولكن ليس من حقها أن تجبي الموارد المستحقة لها». وإذا كنا نسلّط الضوء على مشكلة العجز من بابي الانفاق والموارد فلأن سياسة ترشيد النفقات الحكومية يجب أن تكون متوازية مع سياسة رشيدة وفعّالة لتعبئة الموارد الحقيقية التي سيكون لها دور كبير مستقبلاً في تغطية النفقات الحكومية الاعمارية والعادية. وكلّنا متفقون على أن قضية الانضباط المالي للحكومة هي مسألة جوهرية لا يمكن التهاون بشأنها.

وحول تنامي العجز، لدينا ملاحظة إحصائية. لقد ذكر الكاتب أن العجز أصبح يتضاعف سنوياً منذ العام ١٩٨٦ على الأقل، وبالطبع فإنه يشير (وإن لم يذكر ذلك) إلى العجز مقاساً بالأسعار الجارية. وفي هذا المجال فإن العجز - حسب الاحصاءات المتوفرة - قد ارتفع حوالى الثمانية أضعاف بين عامي ١٩٨٦ و١٩٨٨. والتقديرات الأولية لعام ١٩٨٩ تشير إلى ارتفاعه حوالى السبعين بالمائة بالنسبة إلى عام ١٩٨٨. ولكن إذا كان القياس على أساس الأسعار الثابتة، أي بعد احتساب معدل التضخم السنوي (أيضاً على أساس المؤشرات المتوفرة)، فإن نمو العجز قد يكون أقل من معدل التضخم لفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٩). ولربما من المفيد أن ننظر إلى نسبة العجز في إجمالي الانفاق الحكومي الذي يقدر أنه تراوح في الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ما بين ٨٥ بالمائة و٩٠ بالمائة، مع العلم أن هذه النسبة كانت مرتفعة أيضاً في السنوات السابقة بخاصة ابتداء من العام ١٩٨٢. هذه النسب المرتفعة جداً تشير بوضوح إلى خطورة العجز الكبير والمتواصل منذ سنوات عديدة.

مما لا شك فيه أن نشوء التوقّعات السلبية قد أثرت تأثيراً كبيراً ليس فقط في سعر الصرف نتيجة التحويلات من العملة اللبنانية إلى العملات الأجنبية، بل أيضاً على مستوى ونمط الأداء الاقتصادي العام. وبهذا الخصوص يقول الكاتب إن السلطات المعنية لم تعمد إلى اتباع سياسات التصحيح لتستوعب التطورات وتخفّف من وطأتها وحدّة تفاقمها، وإني أشاطره الرأي أن السلطات المسؤولة لم يكن لها برنامج تصحيحي وأنه في كثير من الأحوال قد تكون قد أخطأت في بعض القرارات التي اتخذتها، خصوصاً في غياب التنسيق الاقتصادي العام. ولكننا نرى وجوب التوقّف عند نقطتين أساسيتين في هذا المجال: أولاً: إن اتباع سياسات التصحيح (بغض النظر عن محتواها أو عمّا تعني) كان يتطلب وجود سلطة حكومية قادرة على اتخاذ هذه السياسات. وكما نعلم فإن المناخ السياسي والأمني الذي كان سائداً لم يسمح بتحقيق هذا الشرط. وبالتالي فإنه حتى لو أرادت السلطات الحكومية

أن تتخذ سياسات تصحيحية متكاملة، فإنه لم يكن بوسعها أن تفعل ذلك. وما غياب أية سياسة مالية للدولة بسبب فقدان سيطرتها على تنامي عجز الموازنة إلا دليل على ذلك، ثانياً: إن عبء لجم الاختلالات قد وقع إلى حد كبير على السلطات النقدية التي، بغضّ النظر عن تحليلنا لصوابية أو خطأ قراراتها، حاولت أن تواجه - على الأقل في مراحل معينة - بعض أبعاد التضخم المالي واضطرابات سوق القطع. وفي نظرنا ان أحد أهم عوامل عدم فعالية السياسة النقدية هو عجز الموازنة المتنامي الذي نشأ عنه ضخ متواصل للسيولة في ظل وضع سياسي وأمني متردٍ، وغياب فعالية المراقبة على التطورات المصرفية. هذا لا يعني أنه لم يكن بوسع السلطات النقدية أن تحاول الإحاطة بهذا الأمر بفعالية أكبر، وإن كانت بطبيعة الحال ستكون محدودة حتى في حال صوابية الإجراءات النقدية المتخذة. لكنه يعني أن فاعلية السياسة النقدية مرتبطة بفاعلية السياسات المالية والاقتصادية الأخرى[1]. وباختصار إن قضية عدم اتباع سياسات تصحيحية هي أبعد من كون السلطات المسؤولة لم تعمد إليها كما يجب، أو أنها أخطأت في بعض القرارات النقدية التي اتخذت، وهي تصل إلى وضع البلاد العام من تشرذمات سياسية واضطراب أمني وعدم وجود دولة بالمعنى المتعارف عليه. هذا القول لا يتعارض مع بعض البديهيات بالنسبة إلى ضعف أداء القطاع العام اللبناني ككل حتى عندما كانت هنالك دولة قائمة وأن أداءه منذ العام ١٩٨٢ قد أصبح أكثر تردياً. إن التحدي الأكبر الذي ستواجهه الحكومة اللبنانية هو تطوير هذا القطاع على جميع صعده، بحيث يصبح أداؤه عاملاً قوياً في دفع المسيرة الاقتصادية الوطنية.

بالنسبة إلى نتائج الأزمة فإن الكاتب قد أعطى سرداً موضوعياً خصوصاً فيما يتعلق بالانعكاسات السيئة على إعادة توزيع الدخل والثروة. وتبرز هنا القضية الاجتماعية التي تفاقمت منذ نشوء الأزمة مع الإشارة إلى أن المحتوى الاجتماعي لنمو الاقتصاد اللبناني كان دائماً يشكل ثغرة في الأداء الاقتصادي/ الاجتماعي منذ زمن الاستقلال[2]. ومن البديهي أن القضايا الاقتصادية/ الاجتماعية المستقبلية تقع في أعلى سلم أولويات السلطات المسؤولة، وهنا سيكون لسياسة الدولة الحالية دور مميز في تحقيق الأهداف الاجتماعية.

---

(١) انظر: سمير المقدسي، «الاقتصاد اللبناني في ظل الصراع السياسي والعسكري: دراسة حول اختلال الموازين الاقتصادية والمالية ومحاولات التصدي لها في فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٧،» ورقة قدّمت إلى: السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالكويت في الفترة ٢٠ - ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٨، تحرير رمزي زكي (بيروت: دار الرازي، ١٩٨٩)، ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٢) انظر: Samir Makdisi, *Financial Policy and Economic Growth: The Lebanese Experience*, Modern Middle East Series; 12 (New York: Columbia University Press, 1979), pp. 75-76.

بالنسبة إلى مستقبل الأوضاع الاقتصادية، يمكننا إيجاز تصورات الكاتب كما يلي: ضرورة لجم التضخم؛ قيام ورشة الإعمار مع الاشارة إلى أن زيادة الانفاق العام سيضغط على مستوى الأسعار وصرف الليرة مما يبرز مشكلة التوازن بين السياسة المالية والسياسية والاقتصادية وسياسة الأسعار والأجور؛ وجوب التغلب على التشوهات التي نتجت من قيام الاقتصاد الموازي والذي يكون بضرب ما هو غير شرعي منه واستيعاب الباقي ضمن المؤسسات الاقتصادية التقليدية؛ رفع مستوى التأهيل وتطوير التشريع والتنظيم. ولا يرى الكاتب عقدة كبرى في هذا المجال؛ تفعيل دور القطاع العام لتحقيق أهداف الإعمار والتوازن الداخلي والخارجي. وفي هذا الإطار يرفض الكاتب طروحات التخصيصية في لبنان كما انه يشدد على أهمية اجتذاب أهل الكفاءة لتحمل المسؤوليات في قيادة القطاع العام عوضاً عن اعتماد المحسوبية والقربى والولاء؛ قيام مركزية اقتصادية قوية؛ والتحرر من التبعية المفرطة للخارج عن طريق دخول تجمعات اقتصادية.

إننا نتفق مع أكثر هذه التصورات، إلا أننا نرى أن بعضها لربما كان بحاجة إلى مزيد من التمحيص، كما أن هنالك بعض جوانب المستقبل الاقتصادي في لبنان لربما استحقت أن تُبرز بشكل أوضح ومن هذا المنطلق آثرنا أن نوجز ملاحظاتنا في ثلاثة أبواب هي:

١ ـ التنسيق الاقتصادي وقضية الترابط بين السياسة الاقتصادية وإعادة الاعمار.
٢ ـ القطاع العام وتطويره.
٣ ـ بناء المؤسسات.

لبنان ومستقبله الاقتصادي: ملاحظات مقتضبة

كما سبق ذكره فإن لبنان قد عانى كثيراً في السنوات الأخيرة من الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في التضخم المالي وتدني قيمة الليرة اللبنانية. وإذا أردنا أن نحيط بهذه الاختلالات، فلا بد من ترسيخ قواعد التنسيق الاقتصادي الذي يهدف إلى إعادة التوازن المالي ـ الاقتصادي عن طريق تحقيق توازن الموارد الحقيقية المتوقعة مع استعمالاتها المتوقعة. والتخطيط لذلك يتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسات النقدية والمالية والانمائية/ الاعمارية[3]. فبغياب التنسيق قد لا يكون هناك رادع تلقائي لبروز اختلالات مالية تتمثل بالضغط على ميزان المدفوعات و/ أو مستوى الأسعار. كما أن

---

(٣) في الأعوام ١٩٧٩ ـ ومنتصف ١٩٨٢ جرت محاولات للتنسيق الاقتصادي عبر «جهاز تنسيق السياسة الاقتصادية» الذي كان يضم وزير المالية ورئيس مجلس الإنماء والاعمار وحاكم مصرف لبنان ومنسقاً اقتصادياً. وقد توقف عمل هذا الجهاز على أثر الاجتياح الاسرائيلي للبنان.

التوازن السوقي قد لا يحمل في طياته مضامين اقتصادية واجتماعية تود السلطات المسؤولة تحقيقها. فالتوازن المالي بحدّ ذاته يعتبر هدفاً ناقصاً إن لم يتضمن متطلبات التنمية والكفاءة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تعاظم النقاش الأكاديمي والسياسي حول رسم حدود العلاقة بين متطلبات التوازن من جهة، ومتطلبات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. فهل يكون التوازن والتنمية متممين لبعضهما البعض أم ان محدودية الموارد المتاحة تتطلب مقايضة ما بينهما (TRADE OFF). وما هي حدود هذه المقايضة؟ فالتنمية والإعمار يعنيان الإنفاق وبالتالي التوسع في الطلب العام بغضّ النظر عن نمطه وهدفه البعيد في توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني. وفي المقابل فإن عدم التوازن ينتج عادة عن توسع في الإنفاق يفوق ما هو متوافر من موارد حقيقية. وأما منشأ الطلب فهو إما القطاع الخاص أو القطاع العام الذي يقاس تأثيره النقدي بصافي عمليات موازنته الاجمالية. وهنا تبرز أهمية الدور الذي مثّله العجز المتنامي للموازنة اللبنانية في خلق الاختلالات الاقتصادية المشار إليها سابقاً. إن إعادة الثبات الاقتصادي في لبنان، ولو تدريجياً، يشكل تحدياً كبيراً للمخطط اللبناني والقيادة السياسية اللبنانية، إذ إنه سيعني فيما يعني الانضباط المالي وترشيد الانفاق على صعيد القطاع العام؛ كما إنه سيعني التزام القطاع الخاص أو لربما صح القول إنصياعه لمتطلبات السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تفعيل عملية الإعمار ضمن ضوابط التوازن الاقتصادي. وإذا كان من عنوان رئيسي يوجز المرحلة المقبلة فهو: «الانضباط الوطني».

يتردد كثيراً في لبنان موضوع المفارقة بين أداء القطاعين الخاص والعام. فبينما يعتبر القطاع الخاص نشيطاً وفاعلاً، ويتمتع عموماً بالكفاية الانتاجية (دون أن ننسى تشوهات الاقتصاد الموازي التي أشار إليها الأستاذ سابا)، فإن القطاع العام اللبناني قد عرف عموماً (مع وجود استثناءات عدة) بالانتاجية المنخفضة والتباطؤ في التنفيذ والهدر. ومن هذا المنطلق فإن تحديث القطاع العام يصبح ضرورة قصوى خصوصاً أن إعمار البلاد يتطلب نهجاً جديداً في تعاطي هذا القطاع مع المسؤوليات التي ستلقى على عاتقه. والتحديث يكون على ثلاثة أصعدة: السياسة الاقتصادية، والكفاءات المتوافرة في القطاع العام، وتنظيم المؤسسات التي ستتعاطى مباشرة مع قضايا الاعمار والبناء. ومن ضمن هذا الإطار نود أن نسجل الملاحظات التالية:

أ ـ إن أي رسم للسياسة الاقتصادية (وقد أكدنا على أهمية التنسيق الاقتصادي) يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دينامية القطاع الخاص اللبناني الذي ينتظر منه أن يؤدي دوراً كبيراً جداً في النهضة الاقتصادية المرتقبة، والذي كان له الدور الأول في صمود الاقتصاد الوطني طيلة الخمسة عشر عاماً الماضية على الرغم من الضربات القوية التي

تلقـاها، على أن يكون نشاط القطاع الخاص خاضعاً لتوجّهـات السياسـة الاقتصاديـة والاجتماعية. وكما سبق الاشارة إليه فإن على السياسة الاقتصاديـة أن تركـز على إعـادة التوازن مع تحديـد العلاقـة بـين متطلبـاته ومتـطلبات الاعـمار ورفع مستـوى الكفاءة للنظام الاقتصادي وتحسين المضمون الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، ومـع التأكيـد على أهمية المحافظة على نظام القطع السائد الذي يسمح بحرية التعامل النقدي والمالي مـع العالم الخارجي(٤).

ب ـ إن عصرنة القطاع العام تبدأ بإعادة تأهيله البشري وإعادة تدريب الكوادر الحكـومية حيث تـدعو الحـاجة إلى ذلـك، واجتذاب الكفـاءات الضروريـة للمـراكـز الاقتصادية والمالية القيادية على أن يكون ذلك في المقام الأول على أساس الأهلية لتولّي هذه المناصب وليس على أساس الاعتبارات الطائفية/ المذهبية أو اعتبارات المحسـوبية والولاء كما أشار الأستاذ سابا. وإذا كان الواقع السياسي للبلاد لا يسمح الآن بـاعتماد هـذه القاعـدة كليّاً، ففي المقـابل لا بـد من أن نبدأ بتـطبيقها، ولـو تدريجياً، بحيث يترسخ مع الوقت مفهوم الانتماء للوطن ويتغـير نهج التعاطي مـع الدولـة. وإن مقولـة «وجـود كفاءات لـدى كافـة المذاهب» وتضمينهـا أن لا بأس إذاً من إبقـاء الاعتبارات الطائفية/ المذهبية، لهي مقولة ناقصة إن لم نقـل مغلوطة. فـالمشكلة لا تتمحور حـول وجود أو عدم وجود كفاءات لدى كل طائفة أو مذهب (مع التأكيد على وجودها)، بل تتعدى ذلك إلى بناء قطاع عـام على أسـاس استخدام معـايير الكفـاءة والأهلية ضمن إطار الانتماء للوطن ككل. وليس على أساس الانتماء الطائفي/ المذهبي.

ج ـ بعد مضي أكثر من خمسة عشر عاماً على نشوء الأزمة اللبنانية فإن الكثير من مؤسسـات القطاع العـام بحاجـة إلى تأهيـل وتنظيم في ضـوء التجربـة اللبنانيـة ووفق قـواعد الادارة الحـديثة مـع كل مضـامينهـا الإداريـة والتـنظيميـة. وعـلى السلطات المسؤولـة أن تبـاشر دون تـردد في عمليـة إعـادة التـنظيم إذا أرادت أن تخلق الإطـار المؤسساتي الملائم للتسعينيات.

إن المبادرات الفردية اللبنانية مشهود لها ودينامية القطاع الخاص مستمدة إلى حد كبير منها. ومع هذا فإن الكاتب قد لفت النظر في مجال استعراضه تـأثيرات الأزمة إلى انكفاء القطاع الخاص عن طلب التحديث ومواكبة التـطورات المستجدة عـلى الصعيد العلمي والتقني والمهني والاداري، مما خلق فجـوة بين أداء القـطاع الخاص في لبنـان ومستـواه في البلدان المنافسـة، وزعـزعـة قـدرتـه التنـافسيـة. والـذي نـود

---

(٤) بالنسبة إلى حماية الصناعة الوطنية فلهذه المسألة قواعدها التي لا تتعارض مع حرية التعامل النقدي والمالي مع الخارج إذ إنها تتركز أساساً على الحماية الجمركية والحوافز الداخلية التي لا مجال لبحثها هنا.

التشديد عليه هنا هو أهمية تطوير المؤسسات العلمية والتقنية كأساس لرفع المستوى التنافسي للبنان. وعلى سبيل المثال إذا كانت بيروت سابقاً مركزاً تجارياً ومالياً اقليمياً مهماً بسبب المبادرات الفردية اللبنانية، فإن إمكانية استعادتها لهذا الدور لا بد من أن ترتكز ليس فقط إلى المبادرة الفردية، بل على تطوير المؤسسات المالية التقنية والعلمية التي تساهم في تأهيل العنصر البشري اللبناني وتجعله أكثر قدرة على منافسة الكفاءات الخارجية. وبصورة أشمل، علينا التوجه بزخم نحو تطوير مؤسساتنا العلمية حتى لا نظل متخلفين في هذه الميادين ونفقد ما قد يكون للبنان من ميزة كامنة (Potential) على صعيد توافر الكفاءات.

كلمة أخيرة حول الترابط العضوي بين مستقبل الأوضاع الاقتصادية والسياسية. فكل تصور أو تخطيط للمستقبل الاقتصادي في لبنان قد يفقد معناه إن لم يكن مبنياً على فرضية الاستقرار السياسي من جهة، وقدرة السلطات المسؤولة وقابليتها على اتخاذ القرارات الضرورية للتحديث والتطوير المنشودين من جهة ثانية. اللبنانيون يأملون في أن يكون عنوان المرحلة المقبلة «التحديث والتطوير والانضباط الوطني» وعسى أن تتحقق الآمال.

تعقيب ٢

كمال حمدان

أورد في تعقيبي عدداً من الملاحظات حول بعض ما ورد في القسمين الأولين من هذا البحث، وبعض الاضافات إلى الطروحات الواردة في قسمه الثالث. قبل أن أشرع في تناول هذه الملاحظات، أبدأ بالقول إني أشاطر أ. سابا معظم آرائه وتحليلاته، لا سيما ما يتعلق منها بخصائص نظام لبنان الاقتصادي وبأسباب الأزمة الاقتصادية ونتائجها. وإذ لا أجد فائدة هنا من إعادة التأكيد على ما يجمعنا من أفكار وتحليلات ـ وهي كثيرة ومتنوعة ـ فسوف ألج بسرعة إلى لبّ المسائل والقضايا التي قد تحتاج إلى مزيد من النقاش أو التدقيق.

١ ـ في الملاحظات على القسم الأول (في «نظام» لبنان الاقتصادي)

استوقفتني في هذا القسم ملاحظتان رئيسيتان:

الملاحظة الأولى تتصل بقول أ. سابا ان في وصف الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الحر الكثير من التجاوز وطمس الحقائق والوقائع، وفي رأيي أن هذا القول يحتاج إلى بعض التدقيق. ربما أمكن القول ـ إذا ما اعتمدنا المراحل التاريخية المتعاقبة التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية الحرة في العالم كأساس للتقويم ـ إن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر بدائي، يذكر بتلك الأشكال من الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في الغرب الصناعي في النصف الثاني من القرن الماضي أو في أوائل هذا القرن. وربما أمكن، كذلك، القول إن الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد حر فوضوي، إذا ما كان المقياس الضمني هو مقابلة آليات عمل هذا الاقتصاد بآليات عمل اقتصاديات البلدان الغربية الصناعية في مرحلتها الراهنة. ولكن في كلتا الحالتين لا يمكن أن ننزع عن الاقتصاد اللبناني صفة «الحر»، وإن اتسم هذا النسق من الحرية الاقتصادية بخصوصيات

تاريخية ووظيفية كثيرة ومتنوعة، هي بذاتها مستمدة من خصوصيات طريق الانتقال إلى الرأسمالية الذي تحقق في لبنان بشكل مغاير تماماً للشكل الذي تحقق فيه هذا الانتقال إلى الرأسمالية في «النموذج» الغربي.

الملاحظة الثانية تبدأ حيث انتهت الأولى. فمن المفضّل، للوصول إلى فهم أفضل لخصائص «النظام» الاقتصادي، أن يقترن تناولها بتناول الإطار العام السياسي والاجتماعي لهذا النظام. في «النموذج» الغربي كان الانتقال إلى الرأسمالية حاسماً وسريعاً وغالباً ما تعمّد بالدم وأفرز طبقة برجوازية ثورية مكتملة التكوّن، سياسياً، ومهيأة للتجدد والتطور. أما في لبنان فقد جاء الانتقال خجولاً ومتردداً وغير حاسم وقد استغرق ردحاً طويلاً من الزمن امتد طوال قرن، فنشأت البرجوازية اللبنانية تبعاً لذلك، ومنذ بداياتها الأولى، متخلعة وملجومة ومعوقة، خصوصاً لجهة عجزها عن التكون والتبلور كقوة سياسية مسيطرة ومستقلة عن الاقطاع أو بقايا الاقطاع. وبسبب هذا التكون المعوق لجأت البرجوازية اللبنانية إلى النظام السياسي الطائفي كأداة حكم، عوضاً عن بناء الدولة البرجوازية العصرية المعتمدة على أشكال من العقلانية الاقتصادية والحساب الاقتصادي، وعلى الضوابط وسياسات التصحيح. وقد انعكس هذا النسق من النمو على «النظام» الاقتصادي، اختلالات بنيوية وأعناق اختناق وأزمات انتاج وتوزيع. . .

٢ - في الملاحظات على القسم الثاني

أتفق مع أ. سابا في الخطوط العامة لتحليلاته الواردة في القسم الثاني من البحث الذي تناول أسباب الأزمة الاقتصادية ونتائجها. بيد أن المجال يبقى متاحاً لإبداء عدد من الملاحظات حول بعض ما جاء في هذه التحليلات.

الملاحظة الأولى تتناول المراحل التي مرّ بها الاقتصاد اللبناني خلال الحرب. لا يوضح الباحث من أية زاوية ينظر إلى عملية التمرحل هذه: فهل ينظر إليها من زاوية تطور الدين العام ومالية الدولة وأوضاع قطاع الدولة عموماً؟ أم ينظر إليها من خلال تطور حجم النشاط الاقتصادي كما هو معكوس في الناتج المحلي القائم؟ أم ينظر إليها، يا ترى، من خلال حركة التدفقات المالية ووجهتها، من لبنان وإليه؟ أم من زاوية تطور ظاهرة التضخم؟ باختصار، إن عدد المراحل التي اجتازها الاقتصاد اللبناني خلال سنوات الحرب يتفاوت بحسب المقاييس والمؤشرات المعتمدة للنظر في عملية التمرحل هذه. وفي رأيي أن تطور حجم النشاط الاقتصادي (أو الناتج المحلي القائم) يبقى أكثر المقاييس قدرة على التعبير عن وضع الاقتصاد عموماً.

إني أميل إلى القول، بالاستناد إلى هذا المؤشر، إن الاقتصاد اللبناني قد شهد

خمس مراحل وليس أربعاً منذ أواسط السبعينيات. تتماثل المرحلة الأولى مع تلك التي ذكرها الباحث والممتدة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٢؛ أما المرحلة الثانية التي تلت الغزو الاسرائيلي للبنان وتميزت بتدهور اقتصادي شديد فإنها تتوقف، في تقديري، عند عام ١٩٨٥، فقد تلتها مرحلة انتعاش اقتصادي نسبي متزامنة مع تفاقم استثنائي في الأزمة الاجتماعية خلال الأعوام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ (يؤكد هذا الانتعاش تقدير مصرف لبنان لحجم النشاط الاقتصادي عام ١٩٨٧ ثم تقدير «برنامج الأمم المتحدة الانمائي» إياه عام ١٩٨٨). وفي بداية عام ١٩٨٩ بدأت المرحلة الرابعة مع تفجر حرب التحرير ثم حرب الالغاء، لتعيد إلى الأذهان شبح الركود والانهيار اللذين سادا المرحلة الثانية التالية لغزو اسرائيل للبنان. أما المرحلة الخامسة ـ وهي ربما المرحلة الأشد خطورة ـ فقد بدأت إثر غزو العراق للكويت في آب/ اغسطس ١٩٩٠، مع ما نجم عن ذلك من آثار اقتصادية بالغة في الاقتصاد اللبناني.

الملاحظة الثانية تتناول أسباب التضخم كما أوردها الباحث في القسم الثاني من دراسته. إني أتفق بشكل عام مع أ. سابا في هذا المجال، لا سيما في ما يتعلق بالتأثير التضخمي لتطور عجز الدولة المطرد. ولكنني من جهة ثانية أميل إلى الاعتقاد أن بعض عوامل التضخم الأساسية الأخرى لم يخضع للمعالجة؛ وإني أتوقف هنا بشكل خاص عند ما يمكن تسميته التضخم البنيوي الناتج عن تعاظم الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة حول عملية اقتسام القيمة المضافة، وسط الغياب الكامل لدور الدولة الضابط والمصحِّح. وهذا الصراع يمكن اختزاله عموماً بتوتر العلاقة بين الأجور والأرباح الرأسمالية.

لم يكن هذا الصراع متكافئاً أو عادلاً ولم تكن الأدوات التي استخدمت فيه شريفة، في أغلب الأحيان. ففلتان أسعار الاستهلاك لم يكن على الدوام عفوياً أو بريئاً أو وليد آلية السوق، وكذلك تدهور أسعار صرف الليرة اللبنانية وتقلباتها. وإن جزءاً غير بسيط من هذا التدهور وذلك الفلتان كان مرتبطاً بالتنافس الحاد على اقتسام القيمة المضافة، أو بشكل أصح بالسعي المحموم من جانب رأس المال الكبير لتعظيم أرباحه، وإن على قاعدة نشاط اقتصادي يميل عموماً نحو الانحسار. وهذا ما ساهم في تعميق ظاهرة التضخم على امتداد سنوات الحرب، وبخاصة في مراحلها الأخيرة.

الملاحظة الثالثة تتعلق بنتائج الأزمة الاقتصادية كما أوردها الباحث في الفقرة الثانية من القسم الثاني من دراسته. كاد أ. سابا أن يقصر البحث في هذا المجال على ما خلّفته الأزمة من انعكاسات على القطاع الخاص. وإذ ارتأيت أن أحصر مناقشتي في هذه الانعكاسات بالذات متجاوزاً النتائج الأساسية الأخرى للأزمة التي لم يتم تناولها في البحث، فإني قد وجدت نفسي متفقاً مع الباحث في معظم ما أورده في هذا

الخصوص. بيد أنني مع ذلك أرغب ـ خارج اطار النقاش مع الباحث ـ في لفت النظر إلى مسألة غالباً ما جرى ـ ويجري ـ تغييبها في الأدبيات الاقتصادية الرائجة، هي مسألة العلاقة بين الاقتصاد المرئي من جهة، والاقتصاد الموازي من جهة ثانية، الذي اتسع ونما بشكل متسارع، مستظلاً حماية قوى الأمر الواقع، حتى كاد يحاكي، من حيث حجمه وانتشاره، القطاع المرئي نفسه. إن العلاقة بين هذين الاقتصادين ليست ـ كما توحي به بعض هذه الأدبيات ـ علاقة «كلّين» مستقلين تقوم بينهما فواصل وحواجز مانعة وثابتة، بل هما على قدر من التداخل والتشابك في الواقع إلى درجة أنه يصعب في حالات كثيرة التمييز بينهما. وفضلاً عن ذلك فالعلاقة بين هذين الاقتصادين لا تتطابق أو تتماثل بالضرورة مع العلاقة بين المجتمع المدني من جهة، ومجتمع الميليشيات وقوى الأمر الواقع من جهة ثانية. فليس صحيحاً الجزم المطلق بأن الاقتصاد الموازي ينحصر بمجتمع الميليشيات أو بأن الاقتصاد المرئي ينحصر بالمجتمع المدني. إن الواقع المعاش هو أعقد من ذلك بكثير، وحالات التداخل والاختراق المتبادل بين هذه الظواهر المختلفة تكاد تتكرر على نطاق واسع وبشكل شبه يومي. فهاجس رأس المال ـ سواء أكان مصدر هذا الأخير «مدنياً» أم «مليشياوياً» ـ يكمن في تعظيم الربح، خصوصاً في ظل انعدام دور الدولة الضابط والمصحّح. هذا ما علمتنا الحرب إياه في العديد من المجالات، في تجارة المحروقات وتهريب الدخان، وتجارة المواد الغذائية والأدوية والمولّدات، وتجارة السيارات المستعملة، وتجارة القمح والحبوب والرغيف، وتجارة الاسمنت وتصدير الفاكهة والخضار وأنصاب الزيتون، وتجارة الأسمدة و«كومبينات» المصارف.. ثم في مناقصات الدولة العتيدة خاصة والتي تتضاعف فيها قيمة الصفقات أضعافاً مضاعفة، تأميناً لريوع وخوات يستفيد منها، على حد سواء، أبناء مجتمع المليشيات وأبناء المجتمع المدني، بطاقميه التقليدي والطارىء.

٣ ـ في الملاحظات على القسم الثالث

وضع التحليل الذي أورده الباحث، في القسم الثالث من بحثه، اليد على أهم المسائل المتصلة بمستقبل تطور لبنان الاقتصادي، بدءاً بتشخيصه لأبرز التشوهات الراهنة المعتملة في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية وانتهاء برسمه للمعالم الرئيسية للتطور الاقتصادي المرتجى في مواجهة هذه التشوهات. غير أنني في قراءة ثانية لما جاء في هذا القسم، سعيت إلى اعادة ترتيب هموم وقضايا لبنان الاقتصادية المستقبلية، وفق تصور يكمل محاولة الباحث ويحاول أن يمشكل بعض طروحاته. ونتيجة ذلك توصلت، بإيجاز شديد، إلى إعادة صياغة أبرز التحديات التي تواجه مستقبل لبنان الاقتصادي، على النحو التالي:

التحدي الأول يتمثل في كيفية مقاربتنا لموضوع إعمار لبنان. وباختصار، أقول إن مقاربة هذا الموضوع يجب ألا تقتصر على اعادة بناء ما هدّمته الحرب، بل ينبغي أن ننشد من خلالها إعادة تأسيس التوازنات الأساسية وصياغتها في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية على نحو يعزّز وحدة البلاد والشعور بالانتماء إليها. ولا بد لهذه المقاربة من مراعاة طرق تمويل عملية الاعمار ومصادره. وينبغي أن نقرّ في هذا المجال بضرورة اسقاط الأوهام حول امكان الاعتماد إلى ما لا نهاية على الدعم الخارجي، العربي منه وغير العربي، وكذلك على امكان التعبئة الفورية والشاملة لادخارات اللبنانيين المودعة في الخارج. وفي اعتقادي أن تمويل الاعمار في المدى البعيد سيتم، أساساً، عن طريق اللبنانيين أنفسهم، حتى لو تأمنت الجرعة الأولى من هذا التمويل من مصادر خارجية. وهذا يعني أن إعادة نظر جذرية في النظام الضريبي يجب أن تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وكذلك اعادة نظر جذرية مماثلة في أدوار القطاع المصرفي المحلي ووظائفه، الذي لا يزال حتى الآن يوظف أكثر من نصف ودائعه في الأسواق العالمية، ويحتاج، من ثم، إلى اعادة دمج عضوي في الدورة الاقتصادية الداخلية.

ويكمن **التحدي الثاني** في كيفية حلّ المشاكل المتأتية من سوء توزيع الدخل، من دون الغاء حوافز الاستثمار. ثمة اجماع في صفوف الأكثرية الساحقة من الاقتصاديين على أن الحرب ـ ولا سيما التضخم الذي رافقها ـ أدت إلى تعميق استقطاب الدخل في البلاد. فالقوة الشرائية للأجر انهارت، وتدهورت إلى جانبها قيمة التقديمات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك تعويضات نهاية الخدمة خصوصاً. وفي موازاة انهيار هذا الأجر وتلك التقديمات، تلاشت إلى حد كبير سياسات اعادة التوزيع، الخجولة أساساً، التي كانت الدولة تمارسها من قبل. ولعل انهيار كافة أنواع الخدمات العامة خير شاهد على هذا التلاشي، وكذلك توقف الدولة عن جباية الأموال العامة من المكلفين لا سيما الميسورين منهم. يتوجب على القيادة السياسية الرسمية التي انبثقت عن اتفاق الطائف أن تدرك أن سوء توزيع الدخل الذي شكل فيما مضى أحد أسباب تفجر الحرب الأهلية، قد ازداد تفاقماً بفعل هذه الحرب. وإذا ما تجاهلت هذه القيادة ذلك الواقع، تكون كمن يبني قصوراً على الرمال أو كمن يؤسس، من حيث يدري أو لا يدري، لحروب مستقبلية من نوع جديد. وهذا يعني أن سياسات اعادة التوزيع والتصحيح يجب أن تطبق على نطاق واسع في مرحلة ما بعد الحرب، وصولاً إلى إقرار وتطبيق ميثاق اجتماعي يحصن الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

التحدي الثالث يتمثل في كيفية الملاءمة بين مركزية القرار الاقتصادي والمالي والانمائي عموماً وبين تعزيز اللامركزية الادارية على مستوى الوحدات المحلية. إن

ضخامة الأضرار الناتجة عن الحرب وشموليتها لا يمكن مواجهتها من دون دولة مركزية قوية تضطلع بتنفيذ سياسات انمائية على نطاق واسع بهدف الحد من الاختلالات البنيوية العميقة التي تعصف بالبلاد على أكثر من صعيد. وعندما يشار إلى هكذا دولة مركزية قوية، فالمقصود هو دور أساسي لقطاع الدولة في مجال انتاج الخدمات العامة وتعميمها وتسعيرها، وتدخل نشط من جانبها في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وسياسات التصحيح وسياسات تنظيم المجال، وتوزيع المرافق والموارد بين المناطق المختلفة وكذلك بين المدن والأرياف. هذا إضافة إلى اعادة احياء وزارة التصميم، وإعادة تنظيم مجلس الانماء والاعمار، وإعادة تفعيل مديرية الاحصاء المركزي ومجلس الأسعار، واخراج المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى حيّز الوجود، الأمر الذي يساعد على إرساء القاعدة المؤاتية لاعتماد أشكال من التخطيط التأشيري والبرمجة التي لا تتعارض مع مصالح القطاع الخاص والمبادرة الفردية، بل تؤدي في المدى الأبعد إلى عقلنتها وترشيد أدائها. ومتى توافرت شروط قيام مثل هذه الدولة، تصبح مسألة استيعاب وإعادة دمج نشاطات الاقتصاد الموازي واقتصادات المناطق في الدورة الاقتصادية العامة، مسألة قابلة للتحقيق بصورة شبه طبيعية.

ويتمثل التحدي الرابع في كيفية إعادة صياغة علاقات لبنان الاقتصادية بمحيطه العربي، بعد الحرب المدمرة التي شهدها لبنان من جهة والتغييرات العميقة التي طاولت المحيط العربي خلال العقدين المنصرمين من جهة ثانية. إن هذا التحدي يطرح في الواقع مسائل عدة: أي تخصص اقتصادي للبنان، وأي موقع من تقسيم العمل، ومن ثم أي تصور للأبعاد الجغرافية والقطاعية لعلاقات التكامل الاقتصادي مع هذا المحيط العربي؟ وفي محاولة للإجابة، ولو بشكل أولي، عن هذه التساؤلات تتبادر إلى ذهني بعض الأفكار: أولاها أن دور لبنان كـ «ملجأ» قد تلاشى إلى حد كبير وبشكل نهائي؛ ثانيتها أن دور لبنان كوسيط خدماتي ومالي لم يعد يملك حظوظ النمو والازدهار التي عرفها من قبل، في الفترة التي سبقت بداية الحقبة النفطية في المحيط العربي. ينطبق هذا الاستنتاج على معظم فروع الخدمات بما في ذلك السياحة التي تحتاج إلى وقت طويل كي يعاد تأهيل مرافقها وتجهيزاتها. ولكن ربما أمكن استثناء بعض فروع الخدمات الطليعية التي يملك لبنان، بفعل ثروته البشرية، فرصاً لتطويرها (الخدمات الهندسية، المقاولات، برامج الحاسب الالكتروني. . .). وثالثة هذه الأفكار أن المجال قد يبقى متاحاً بشكل واسع أمام تكامل لبنان مع محيطه العربي عبر التبادل والتصدير السلعي الصناعي والزراعي. غير أن المحتوى التصنيعي والانمائي لأشكال التكامل هذه يتوقف على أنواع النشاطات الصناعية والزراعية التي يفترض بنا تطويرها. ويمكننا الاستفادة، هنا، من اعادة تموضع الصناعة على الصعيد

العالمي والاقليمي كي نطور فروعاً صناعية ذات قيمة مضافة عالية وأكثر تخصصاً من الصناعات التحويلية والتجميعية الخفيفة التي طورناها سابقاً والتي طورتها، أيضاً، بلدان الخليج في سنوات الطفرة النفطية. يمكننا، كذلك، أن نخفف تصدير انتاجنا الزراعي بشكله الخام، ونعمد إلى تصنيعه محلياً في إطار تعزيز التشابك بين الصناعة والزراعة ثم نصدره إلى الخارج بحيث نحتفظ لأنفسنا بقدر أكبر من القيمة المضافة ومن فرص العمالة والتوظيف. أما رابعة هذه الأفكار فمؤداها أن علاقاتنا وحيدة الجانب التي طورناها فيما مضى مع بلدان الخليج ينبغي تنويعها، وصولاً إلى الاستفادة على أساس المصالح الموضوعية المشتركة في مجالات التكامل الكبيرة المتاحة مع المحيط العربي الأقرب، لا سيما مع سوريا، وإلى درجة معينة مع مصر والعراق والأردن. وليس ثمة شك في أن صياغة مثل هذه العلاقات التكاملية مع المحيط العربي لا يمكن أن تترك لعفوية القطاع الخاص وآلية السوق فقط، بل ينبغي أن يكون للدولة، من خلال سياساتها العامة، دور مهم في انجازها وفي وضعها موضع التنفيذ.

التحدي الخامس ـ ولعله الأهم ـ هو أن البحث في مستقبل لبنان الاقتصادي لا يمكن أن يتم بمعزل عن التركيبة السياسية التي قد تستقر عليها البلاد، في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف. وأكاد لا أجانب الحقيقة في القول إن النخب السياسية والعائلية، الطائفية والتقليدية التي توارثت حكم البلاد منذ الاستقلال، ليست في مستوى مجابهة هذه التحديات التي تواجه تطور المستقبل الاقتصادي للبلاد. بل أكاد أجزم أن المزيد من الاصلاح السياسي، على المستويات كافة، مطلوب تحقيقه لخوض غمار هذه التحديات بنجاح. ولا شك في أن الحلقة الأساسية على طريق الاصلاح هذا، تتمثل في استحداث وتطبيق قانون انتخابي عصري وديمقراطي يخفف دور الاعتبارات الطائفية في الحياة السياسية، ويحقق، بالفعل، أشكالاً متقدمة من المشاركة الشعبية في الحكم وفي إدارة شؤون البلاد، سواء على مستوى السلطة المركزية، أو على مستوى المناطق والوحدات الادارية.

المنــاقشــات

١ ـ حسين القوتلي

أنهى أ. الياس سابا محاضرته بفكرة محددة بدت أنها خلاصة المحاضرة وهدفها الرئيسي، فقال إن مستقبل لبنان الاقتصادي متعلق بقرارين سياسيين:

الأول، يتعلق بما إذا كانت القيادة السياسية قد قررت أن تعكس مسار الاقتصاد اللبناني السابق وتعيد توزيع مكاسب الثروة القومية بين المناطق.

والثاني، يتعلق بضرورة اتخاذ القيادات السياسية قراراً حاسماً بأن يكون المردود من القطاع الخاص متناسباً مع الكفاءة والانتاجية وأن يكون المردود في القطاع العام متناسباً مع الكفاءة لا مع الولاء للزعامة السياسية.

هذا أمر هام، دون شك، إلا أنني أحسب أن هناك أمراً أكثر أهمية ذكره أ. سابا بشكل سريع ولم يتوقف عنده ولقد كان من المفيد أن يجعله خاتمة لبحثه وهدفاً نهائياً له. وقد لاحظت أن د. كمال حمدان قد لامسه أيضاً من غير أن يتوقف عنده في تعقيبه على بحث أ. سابا، إذ أشار بدوره إلى ضرورة التكامل الاقتصادي للبنان مع محيطه العربي ومع سوريا بشكل خاص. هذه النقطة كان أ. سابا قد لامسها من قبل عندما انتقد اتفاقية الطائف من حيث أنها عندما تحدثت عن علاقات لبنان المميزة مع سوريا ذكرت جملة من هذه العلاقات منها ما كان أمنياً ومنها ما كان عسكرياً ومنها ما كان تربوياً... الخ دون أن تذكر العلاقات الاقتصادية المميزة مع سوريا. كذلك ذكر أ. سابا أن دخول لبنان اقتصاديا ضمن مجموعات عربية تشكل تجمعاً اقتصادياً معيناً إنما يحقق، في إطار هوية لبنان العربية، مطلباً قومياً اقتصادياً، فضلاً عن كونه

يشكـل مصدر إثـراء ومناعـة للبنان ويحـوله من التبعيـة الاقتصاديـة للخارج إلى واقـع التكامل العربي المنتج.

هذا الكلام، الذي كنا نتمنى أن يكون بمثابة مركب الموضوع وغاية البحث عند أ. الياس سابا، هو كلام في غاية الأهمية والمسؤوليـة، لاسيما أنـه ذكر أن أصحـاب الاقتصاد الحر (كلبنان) هم الذين يتحتم عليهم البـدء بالتحـرك الاقتصادي التكـاملي مع البلدان العربية الأخرى.

إن هذا الكلام المهم يطرح في الوقت نفسه إشكاليـة اقتصاديـة دقيقة لا بـد من حلها قبل البـدء بـأي تحـرك تكامـلي اقتصادي بـاتجاه سـوريا عـلى قاعـدة العلاقـات المميزة. هذه الاشكالية الاقتصادية ناتجة عن اختلاف النظام الاقتصادي اللبناني الحر، إلى درجة الفوضى، عن النظام الاقتصادي السوري الموجـه إلى درجة بـالغة التشـدد. نتيجة لهذا الاختلاف نرى أن هناك سؤالاً هاماً وحساساً يطرح نفسه فوراً:

كيف يمكن التكامل بين هذين الاقتصادين إذا كانـا مختلفين إلى هـذه الدرجـة؟ ألا يعتقد المحاضر والمعقب، والاقتصاديون عامة، ان الانفتاح السياسي السـوري على الأحـزاب والشخصيات المستقلة في تجـربة الانتخـابات الأخـيرة التي جرت في سـوريا يمكن أن تشكل مقدمة لانفتاح اقتصادي سوري باتجاه التغيير نحو الاقتصاد الحر؟

إن خـطوات قليلة من لبنان بـاتجاه القضـاء على الفـوضى الاقتصـاديـة مقـابـل خطوات أكثر من قبل سوريا باتجاه التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه نوعاً ما باتجـاه النظام الاقتصادي الحـر، قـد تمهـد للوحدة الاقتصـادية عـلى قواعـد جديـدة بالنسبـة للبلدين. إننـا نميل إلى الاعتقـاد بأن هـذا الحل هـو الحل التـوحيدي المنـاسب الـذي يشكـل رداً ولو متـأخراً عـلى القطيعـة الاقتصـاديـة التي وقعت بـين البلدين في أوائـل الخمسينيـات، حيث كانت المصـالح الاقتصـادية مشـتركـة، والعملة واحـدة والنـظام الاقتصادي الحر هو المعتمد في كـل من لبنان وسـوريا. إن مستقبـل لبنان الاقتصـادي المزدهر هو في الوحدة الاقتصادية مع سـوريا من منـطلق هذه المتغـيرات التي أصبحت سمة التغير في العالم كله.

٢ ـ حيان حيدر

لقد سمعنا أ. جهاد الزين، في الجلسة الصباحية، يتساءل عن وحـدانية الحيـاة السيـاسيـة، فنسـأل حضرة المحـاضر، بـدورنـا، عن وحـدانيـة الحيـاة الاقتصـاديــة والاجتماعية في لبنان بعد تعـديل الـدستور. لقـد أشار إلى مـوضوع الاقتصـاد الموازي وإلى أهمية حجمه وانتشاره الواسع في القطاعين العام والخـاص، كما ركّـز على العنصر

البشري كأداة رئيسية في بناء لبنان جديد. ونتساءل معه كيف سيتم جذب العناصر الكفوءة المطلوبة في منافسة حادة مع أنصار الطائفيين ومحسوبيهم؟

كيف نبدأ، إذاً؟ ومن أين؟ هواجس نعيشها في هذه الحقبة التاريخية من بناء لبنان جديد. أكرر قولي في الموضوع السياسي في ندوة الصباح، وأرى ضرورة التعبير، مجدداً، عن مخاوف ما سميناه مجتمع الوحدة والسلام والديمقراطية والعروبة، لتأكيد توجهنا علناً كي لا يعتبر الصمت عنوان تخلّ عن قناعاتنا.

لقد ركز الباحث على غياب الدراسات والبرامج المطلوبة لتحقيق اللامركزية الادارية الموسعة أي اللاحصرية؛ فمن الضروري التصدي لهذا الموضوع بالسرعة الممكنة، كما أنه من الضروري جداً المباشرة في وضع خطط الانماء المتوازن في المناطق (وأضيف فيما بين الجماعات والقطاعات) كما نصّ عليه اتفاق الطائف. وفي رأيي أن أي تأخير في تنفيذ هذا الموضوع سيكون من شأنه تشجيع نزوح جديد من المناطق إلى ما سيكون واحة الاستقرار الأمني والاقتصادي في بيروت الكبرى مع ما ينتشر حولها عادة من أحزمة بؤس جديدة.

فالمطلوب سياسة جديدة للإنماء والاعمار تهدف إلى توزيع أكثر عدالة للثروة الوطنية بهدف الحؤول دون وقوع محن جديدة في المستقبل مماثلة لهذه التي نعيشها.

المطلوب، أيضاً، كما نبه إليه الباحث، أن نحدد دوراً جديداً للبنان في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، فهناك، على سبيل المثال، ما يقارب مائة مصرف، وخمس وتسعون صحيفة، وهناك أعداد كبيرة من دور الخدمات السياحية والادارية وغيرها، كانت في غالبيتها مجهزة لخدمة الأموال العربية، فما هو مصير هذا التوجه؟ وهل يتكيف مع المستقبل بتكاليف مقبولة في حال لم يتسن للبنان الدخول في تجمع اقتصادي عربي مجاور كما طلب؟

إن إشارة د. سمير مقدسي إلى ما سماه الانضباط الوطني، وملخصه، في نظرنا، أزمة الأخلاق عند اللبناني بعد الحرب، فهي المشكلة في الميادين كافة. كما نوافق رأي د. كمال حمدان على أن المعالجة التي نشهدها الآن ليست في مستوى التحديات.

هواجس نلقيها أمامكم ونطرح سؤالاً أخيراً: من يوصل لنا هذه الأصوات إلى المتحكمين في مصير لبنان الغد؟ وكيف يمكن تقويم الاعوجاج الذي أطل علينا مع بزوغ فجر الجمهورية الثانية، ومن ثم، كيف يمكننا أن نتدارك كارثة جديدة قد تهدد الأجيال الآتية؟

٣ ـ زاهية قدورة

على الرغم من عدم تفهمي للأمور والأنظمة الاقتصادية أتساءل عن الأزمة التي حصلت عام ١٩٥٠ بالنسبة للمصالح المشتركة بين سوريا ولبنان كما كانت تسمى حينذاك.

لقد حصلت القطيعة بين القطرين الشقيقين وبين زعيمين وحدويين في زمن كانت العروبة وفكرة الوحدة العربية في أوجها، لا بل كانت شعار الوطن العربي عامة.

هل السبب:

١ ـ سياسي طائفي؟

٢ ـ أم مصالح اقتصادية لكلا البلدين؟

٣ ـ أم عدم نضوج الفكر السياسي والاقتصادي في البلدين عند الحكام والشعب؟

٤ ـ هل يمكن أن يتحقق ذلك الآن في اطار مجلس تعاون وتنسيق وتكامل وتخطيط، بين البلدين العربيين أو أكثر حتى تكون الفائدة في ذلك للجميع؟

٤ ـ رشيد جمالي

١ ـ هل جاء الرخاء الذي أمنه النظام الاقتصادي اللبناني خلال عقود ما قبل الحرب، وفي ظل الظروف السياسية والمجتمعية التي مرت بها المنطقة، نتيجة لوعي هذا النظام وتخطيطه وإدراكه لمصالحه ومصالح الوطن؟

٢ ـ إذا كانت العوامل الاجتماعية/ الاقتصادية قد مارست دوراً غير بسيط في تفجير الحرب اللبنانية، وساهمت الحرب نفسها في تفاقم الأزمة الاقتصادية، فكيف يمكن أن نتصور أثر هذه العوامل في مرحلة ما بعد الحرب، وفي ظل اندثار الطبقة الوسطى؟

٣ ـ ستحتاج إعادة اعمار لبنان إلى مساعدات عربية ودولية، فهل نستطيع أن نوفر المصداقية اللازمة على مستوى البنية السياسية والادارية من أجل إقرار هذه المساعدة؟ وهل سنتمكن عبر البنى القائمة من استيعاب مثل هذه المساعدات وتوظيفها بطرق سليمة؟

٥ ـ أحمد صدقي الدجاني

يغريني هذا العرض الموفق لورقة العمل القيّمة التي أعدها أ. الياس سابا عن «مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان»، والتعقيبات والمداخلات التي سبقت. كما أطلب الحديث لأؤكد على نقاط ثلاث:

- صواب مفهوم الدراسة المستقبلية الذي يعتمده الباحث؛ وهو مفهوم يُدخل في اعتباره إرادة الفعل الانسانية في صنع المستقبل والحلم الانساني. والحق أن أي حديث عن المستقبل يغفل أحلام الناس التي صاغوها من خلال معاناتهم، وبلوروها أهدافاً يسعون إلى تحقيقها، ولا يأخذ في اعتباره إرادة الفعل لديهم هو حديث غير مستقبلي. وقد تجلى في الورقة منطق الفعل هذا.

- أشير أيضاً إلى العناية بالبعد الاجتماعي في معالجة الباحث للموضوع. وهو أمر يجب أن نحرص عليه. وقد استشعرت، وأنا أتابع الحديث صباح اليوم عن الوحدة الوطنية، حاجتنا إلى استحضار الخريطة الاجتماعية للبنان التي تبرز الشرائح الاجتماعية فيه، وذلك مع خرائط أطلس المجتمعات الأخرى المطلوبة، وهي خريطة الملل، وخريطة الأقوام، وخريطة الأنماط. ومعلوم أن لبنان، مثل بقية أقطارنا العربية، يضم أنماط البداوة والريف والمدينة، ولا بد من أخذ هذه الأنماط في الاعتبار في المعالجة الاقتصادية، فضلاً عن الخريطة الاجتماعية، ونصب العين أن تحقق في المجتمع الكفاية ويتحقق العدل.

- أقف أخيراً أمام الفكرة الموحية التي انتهى إليها البحث. ودارسو التاريخ يقفون أمام ظاهرة تاريخية متكررة هي بروز الأفكار الموحية في خضم الأزمات أو في أعقابها. ومثال ذلك فكرة توحيد أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والفكرة الموحية هي قيام تجمّع اقتصادي يضم بلاد الشام والعراق، أي الهلال الخصيب، ويكون قابلاً للاتساع ليشمل الأقطار العربية الأخرى. والحق أن طرح هذه الفكرة يضعنا في بداية طريق موصل ويشحذ الهمم ويعبىء الطاقات بما تتضمن الفكرة من عود إلى الأصل ووعد مستقبلي. فإذا ما سبرنا أغوار الأفكار الموحية نجد أنها تتضمن عودة إلى الأصل الذي أوجدته عوامل المكان والزمان والإنسان، كما نجد أنها تعد بمستقبل زاهر. وعلينا عند التعامل مع الأفكار الموحية أن نأخذها بكلياتها، وأن نوطن النفس على تحقيقها، ولا نغفل في الوقت نفسه عن دراسة جزئياتها ومعالجة هذه الجزئيات. ومن هنا فإن الملاحظات التي سمعناها اليوم في التعليق على هذه الفكرة، متناولة جزئيات تتعلق بالواقع القائم واختلاف بين هذا القطر وذاك، ضرورية ولا بد من أن نأخذها في الاعتبار ونحن موطنون النفس على تحقيق الفكرة، ومدركون أن هذا الواقع القائم قابل للتغيير.

٦ ـ هاني فاخوري

مقدمة

إن بحث أ. الياس سابا في مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان ارتكز إلى الأفق القادم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان ولكن ماذا عن المرتكزات التي سوف يرتكز إليها الاقتصاد اللبناني، أي المرتكزات التي من المتوفر ايجادها حالياً لبناء المستقبل؟؟ لهذا السبب كانت هذه المداخلة.

في الأهداف:

(١) النهوض الاقتصادي والاجتماعي للدولة والمجتمع.
(٢) اعادة تنظيم المرتكزات الاقتصادية الأولية للدولة.
(٣) الانماء المتوازن للمناطق.
(٤) تحقيق الأمن الاجتماعي للمواطنين كافة.

في الوسائل:

(١) استعادة مداخيل الدولة.

أ ـ استرجاع الدولة لكل مرافئها ومرافقها.

ب ـ استيفاء الضرائب والرسوم بشكل صحيح.

ج ـ تشجيع رأس المال المهاجر للمساهمة في المشاريع الزراعية والصناعية والسياحية مع اعفائه من بعض الضرائب.

د ـ حماية الصناعة الوطنية مع تشجيع الانتاج المحلي.

هـ ـ اصلاح النظام الضرائبي.

و ـ حصر النفقات والالتزام بشروط مجلس الخدمة المدنية بالنسبة لمن هم في خدمة الدولة والناس.

(٢) الاهتمام بمؤسسة الضمان الاجتماعي مع التركيز على كيفية الربط بين تعويض نهاية الخدمة وضمان الشيخوخة.

(٣) خطة إسكانية تلحظ قانون الايجار مع امكانية ربط الايجار بالحد الأدنى للأجور مع تسهيل السكن خارج بيروت، بواسطة شبكة منظمة للنقل المشترك لحل

مشكلة السكن في بيروت، مع ملاحظة تعديل شروط قروض الاسكان وشروط القروض لتعاونيات الاسكان بما يتماشى مع تحقيق بيروت الكبرى.

في الأدوات:

(١) الاستعانة بذوي الخبرة والعلم والكفاءة والأخلاق في دوائر الدولة والمصالح المستقلة ممن يخدمون القانون والنظام ويتمتعون بحس وضمير مهنيين لأن من الممكن البدء في تطبيق نصوص لا تزال صالحة إذا كان من يطبقها يتمتع بالصفات السابقة ويحتل مكانه المناسب.

(٢) اعادة انشاء وتنظيم جهاز التخطيط المركزي للدولة.

(٣) اعادة انشاء وتنظيم جهاز المراقبة المركزي.

(٤) اعادة انشاء وتنظيم مديرية الاحصاء.

(٥) ضرورة فصل التخطيط عن التنفيذ.

(٦) اعادة انشاء وتنظيم وزارة التصميم.

(٧) انشاء القطاع المختلط بحيث يرضى القطاع الخاص بضمان القطاع العام له ويترك للقطاع العام المراقبة والضوابط.

٧ ـ عصام خليفة

مع تقديري للكثير من النقاط التي وردت في الورقة الأساسية والتعقيبين أسمح لنفسي بطرح أربع ملاحظات:

١ ـ يذهب أ. سابا إلى التأكيد على أن طغيان دور القطاع الاقتصادي الخارجي (Economie de transfert) هو شأن سلبي بالمطلق. ألا يمكننا القول إن هذا الوضع كان من منظار ما شأناً ايجابياً بالنسبة للاقتصاد اللبناني إلى حد كبير؟

٢ ـ يذهب المحاضر إلى أن السبب الأول والأهم للأزمة الاقتصادية هو التضخم النقدي. ألا يمكننا القول إن سبب الأزمة هو تخفيض القيمة الخارجية للعملة اللبنانية، والتضخم كان عملية تابعة لها؟

٣ ـ هل يمكن التوقع بأن السلطة المتشكّلة من تحالف قوى نظام ما قبل عام ١٩٧٥ وقوى نظام الحرب يمكن أن تبني اقتصاداً انتاجياً يعدل بين المناطق والأفراد، ويحول دون استمرار البنية الفوضوية التي أفقرت فئات واسعة من شعبنا وأوصلتها إلى حدود المجاعة. ثم هل يمكن التصوّر أن تبادر قوى الأمر الواقع، طوعياً، إلى الغاء الضرائب المختلفة، لمصلحة مركزية الضرائب من قبل الدولة اللبنانية وحدها؟

٤ ـ إن قيام مجلس تعاون سياسي واقتصادي بين الأقطار العربية في المشرق العربي

هو أمر ايجابي، وهو توجّه براغماتي للتعاون. ومن خلاله يجب تأمين مصالح جميع الدول والسكان في هذه المنطقة التي تواجه تحديات الهجرة الصهيونية وأخطارها على جميع الصعد.

٨ ـ سمير نصر:

هنالك حالة إفقار وصلنا إليها بسبب آثار الحرب المدمرة، انعكست بتراجع كبير للنمو وتفكيك المؤسسات وهروب رؤوس الأموال والتدمير والتهجير. هذا واقع لا يمكن تجاهله؛ من هنا علينا أن نفكر، أولاً، بإعادة تكوين الثروة قبل التفكير في طريقة توزيعها.

ونحن بحاجة إلى قطار لا يمكن إلا أن يكون الصندوق العربي والدولي لإنماء لبنان، إذ يتوقف عليه دور أساسي في اعادة تكوين الاقتصاد اللبناني، كما دعم اتفاق الطائف اعادة إحياء المؤسسات الدستورية اللبنانية. لا مفر من أن يؤدي الصندوق دوراً مركزياً في تمويل بناء التجهيزات وفي تكوين ذهنية انمائية جديدة مبنية على الكفاءة والنزاهة والمصداقية.

القضية، إذاً، هي في ايجاد طريقة تُعين عمل المؤسسات الخاصة على العودة إلى دورها الرائد في تطوير عملية الانتاج الفعال، والمنافس في خضم عملية بناء الاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بالتجمعات الاقتصادية، فلبنان كان مدمجاً، بشكل ضمني، بالاقتصاد العربي عموماً، من حيث التحويلات المالية، أو من حيث حركة الصادرات الصناعية اللبنانية (٨٥ بالمائة) إلى المحيط العربي أو من حيث حركة الترانزيت أو الاستثمارات في مشاريع عديدة، فللبنان مصلحة فعلية في ذلك، وهذا ليس قابلاً للنقاش أو الجدل.

فالمطلوب أن يطرح مشروع جدي للتجمعات ليعرف لبنان كيف يدخل إليه وبأية شروط وفي أي إطار وضمن أية كلفة، وما هي الفوائد المرتقبة لدخوله؟

فالاقتصاد اللبناني تواق إلى اندماج كهذا، وعليه أن يتلقى العروض الملائمة.

٩ ـ طوني شويري

لقد أشار أ. سابا إلى الأزمة البنيوية في الاقتصاد اللبناني دون توضيحها. وهناك رأي يقول إن أهم مميزاته هي مرحلة «ما قبل الرأسمالية» حيث إن التوظيف اعتمد الربح السريع الطارىء ولم يستند إلى قاعدة انتاجية واسعة وثابتة تعتمد النفس

الطويل في الدورة الاقتصادية والحسابات البعيدة في الشأنين الخاص والعام. وهذا ما ساهم إلى حد بعيد في انكشاف الاقتصاد لتلبية حاجات الصفقة والدورة السريعة، الأمر الذي انعكس على طبيعة الممارسة السياسية الضعيفة واستتباعاً ظهور المليشيات بشكلها العنفي وعدم قيام قوى مركزية قوية. ولعل هذا الضعف البنيوي انتج ضعفاً بنيوياً آخر هو مساهمة مؤسساتية في التضخم المالي الذي لم ينجم فقط عن عجز الدولة، بل ساهم مساهمة فعالة في تحويل الموارد المالية بالليرة اللبنانية إلى عملات أجنبية استثمرت في الخارج على حساب ميزان المدفوعات والتوازن النقدي. ثم حدثت أزمة الخليج لتزيد الاستنزاف في الموارد وأزمة انكشاف الاقتصاد. لذا وصلنا إلى حالة الشحّ في الموارد لدى الدولة والقطاع الخاص. فكيف نستطيع تمويل بيروت الكبرى بخدماتها الواسعة؟

وكيف نستطيع تقويم القطاع الخاص والمبالغ المطلوبة ضخمة جداً؟ هل مسألة الانكشاف تُحل عبر التجمعات الاقتصادية ما دامت المشكلة البنيوية قائمة أم تزيد الأزمة تعقيداً؟ وهل يكون العنصر البشري المطلوب لخلق التوازن بين المداخيل والأسعار وسعر صرف الليرة كافياً لحل المعضلة الاقتصادية في ظل الانكشاف المعهود في الاقتصاد. ثم أخيراً، هل يستطيع نظام ما قبل الرأسمالية خلق توازن انمائي خاصة بعد التركيز على بيروت الكبرى ضمن الاتفاقية الدولية؟

١٠ ـ مسعود ضاهر

تجدر الاشارة إلى هشاشة النظام الاقتصادي في لبنان، رغم البحبوحة التي عرفها جزئياً قبل الحرب الأهلية، أليس هذا النظام الاقتصادي القائم على النهب والسمسرة هو الشكل الملائم لسيطرة البرجوازية اللبنانية؟ لماذا لا يشار إلى قانون الثراء غير المشروع أو «من أين لك هذا؟» ولماذا لا تتم محاسبة الذين سرقوا أموال الدولة أو هرّبوا قسماً من ثرواتهم إلى الخارج، أو الذين قاموا بالمضاربات العقارية وبالعملات الأجنبية؟ من يضمن، الآن، الا يزداد الغني غنى، والفقير فقراً، والمناطق المحرومة حرماناً اضافياً؟

هناك معادلة تتكرر، باستمرار: خطاب اقتصادي ممتاز يوضع بين يدي نظام سياسي متحجر منذ الاستقلال حتى الآن. لكن ما يميز النظام السياسي الناجح في العالم، اليوم، هو قدرته على الرقابة الفعلية والمحاسبة، حتى بعد سنوات طويلة من حدوث الرشوة أو السمسرة أو استغلال النفوذ. فهل نحن أمام نظام سياسي يراقب، ويحاكم، وينفذ الأحكام بحق المخالفين والمرتشين والمتلاعبين بقوت الناس وبأموال الدولة، أو المتهربين من دفع الضرائب بانتظام؟ إذا تم ذلك نكون فعلاً على أبواب لبنان الجديد الديمقراطي العصري.

١١ ـ معن بشور

أشعر بالحاجة الماسة ونحن نتحدث عن مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان، إلى ضرورة البحث عما إذا كان هناك مدخل اقتصادي اجتماعي بل آلية اقتصادية اجتماعية لحل الأزمة اللبنانية، يتكامل مع المدخل السياسي والأمني لهذه الأزمة والآلية السياسية والأمنية لها، لا سيما أن بحث أ. سابا القيم، كما التعقيبات، قد ركّز على دور العامل الاقتصادي الاجتماعي في تفجير الحرب، وفي إدامتها. . . وخاصة أن أبرز تحركات السلام والوحدة، قبل ثلاث سنوات، انطلقت من القضية الاجتماعية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، ألا يمكن التفكير بنوع من الاتفاق الحكومي، مثلاً، على مشاريع ومؤسسات مهمتِها استيعاب العديد من العاطلين عن العمل، وهما مادة قوى الحرب ناهيك عن استيعاب مؤسسات قوى الحرب ذاتها. . . اليس لمثل هذا التوجه جدواه وديناميته الاقتصادية، ناهيك عن جدواه وديناميته الاجتماعية والسياسية والأمنية؟

ألا يمكن، أيضاً، اطلاق فكرة صندوق أهلي يكمل مهمة الصندوق العربي والدولي ـ ولا ينتظر قيامه ـ يعتمد على الأفراد القادرين من اللبنانيين والعرب، وتكون مهمته دعم مشاريع ومؤسسات حركة السلام والوحدة في لبنان. وذلك انطلاقاً من فكرة بسيطة تقول إنه إذا كان القطاع الأهلي والخاص، بعلاقاته الخارجية، هو الذي سيطر على اقتصاد ما قبل الحرب؛ والقطاع الأهلي والخاص، بدعم وتمويل خارجي أساسي، هو الذي سيطر على اقتصاد الحرب (الاقتصاد الموازي)، فلماذا لا يفسح المجال لهذا القطاع الأهلي والمدني، وبدعم حكومي وعربي ودولي، للامساك بمرحلة الخروج من الحرب إلى السلام. فالسلام في لبنان استثمار اقتصادي، أيضاً، يعيد القيمة إلى ثروات ضخمة معطلة حالياً، سواء في مجالات العقارات أو الصناعة أو التجارة والترانزيت أو القطاع المالي. . .

ومن جهة ثانية، أعتقد أنه في مجال الحديث عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للبنان، علينا أن نذكر أنه منذ أوائل الخمسينيات وفكرة الوحدة الاقتصادية مع سوريا مطروحة بقوة في البيانات الوزارية. فماذا يمنع تحريك هذه الفكرة وتوسيعها!؟ ألا يحق للبنان أن يدخل في محادثات مع سوريا يدعوها فيها إلى تكييف بعض اجراءاتها وتدابيرها الاقتصادية لإنجاح هذه الفكرة، وهي الفكرة المهمة تاريخياً، وقومياً ووطنياً واقتصادياً. . .

فكرة أخيرة أود طرحها على بساط البحث: ألا يمكن الاستفادة من مضار الحرب

لتحقيق منافع في إعادة بناء هيكلية الاقتصاد اللبناني، لمصلحة القطاعات المنتجة؟ بل ألم تحقق الحرب نوعاً من اعادة توزيع الثروة والدخل لمصلحة المناطق في الشمال والبقاع والجنوب والجبل، على حساب التمركز الاقتصادي في العاصمة. . . ألا يمكن تطوير هذا الاتجاه أيضاً بمعناه الايجابي التكاملي لا بمعنى أن تدفع العاصمة بيروت (وهي التي تحملت ما تحملته من العدو الاسرائيلي ومن الحرب الداخلية) ثمن مثل هذا الاتجاه. . .

الياس سابا يرد

أرغب أولاً في أن أشكر الزميلين المعقبين على البحث الذي تقدمت به، كما أشكر الزملاء الذين قدموا مداخلات أو طرحوا بعض التساؤلات. إنني في الواقع لا أختلف مع ما جاءوا به بقدر ما اعتبره مكمِّلاً لما جاء في البحث الذي قدمته. كما أنه قد يشكل اختلافاً في وجهات النظر حول الأهمية التي يعطيها كل منا لبعض الأمور أو الاعتبارات أو التطورات. وفي كل حال، سأحاول أن أعلّق وأرد وأوضح بعض ما جاء على لسان الزملاء الكرام.

أولاً: تحدّث الدكتور مقدسي عن موضوع واردات الدولة المالية، وأنه لا يجوز أن يهمل موضوع انخفاض مستوى هذه الواردات بسبب تسلّط قوى الأمر الواقع عليها كسبب من أسباب العجز المالي للدولة، وبالتالي كسبب للتضخم. وهذا كلام صحيح. كما أنه من البديهي أن ينشأ العجز المالي إما عن زيادة النفقات أو عن انخفاض الواردات أو عن مزيج من الاثنين معاً. أما لماذا ركزنا في بحثنا على زيادة النفقات، فلأن زيادة النفقات كان سباقاً زمنياً على انخفاض الواردات كسبب وراء تضخم العجز المالي للدولة. وفي الواقع، فلقد بدأت زيادة النفقات بنسبة محسوسة، وبالتالي بدأ العجز يظهر بشكل كبير، مع بداية سنة ١٩٨٢. ولكن سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ضمناً شهدت توسُّعاً مخيفاً في الانفاق، أولاً بسبب زيادة النفقات العسكرية الناجمة عن زيادة عديد الجيش وشراء الأسلحة والذخائر، وعن النفقات الباهظة التي تكبّدتها البلاد بسبب دخول الدولة (والجيش اللبناني) كطرف في القتال، وعلى هذا المستوى الكبير والواسع لأول مرة خلال الحرب (حرب الضاحية، حرب الجبل، حرب ٦ شباط/ فبراير ١٩٨٤ . . . الخ)؛ وثانياً بسبب النفقات المدنية الباهظة على مشاريع لا أولوية اقتصادية أو اجتماعية أو انسانية لها، بل دافعها حزبي سياسي ضيّق. أما انخفاض الواردات فإنه لم يصبح ذا أثر كبير على العجز المالي للدولة إلا بعد تأليف حكومة الوحدة الوطنية بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠، واستكمال تسلط قوى الأمر الواقع على مرافق الدولة وتقاسمها فيما بينها.

كذلك، فعدم تركيزنا على الواردات يعود إلى مفارقة عاشها لبنان خلال فترة تفتُّت الدولة وانهيار أجهزة الحكم (بخاصة منذ نهاية العام ١٩٨٥). ولقد أشرنا إلى ذلك في ملاحظة، ذلك أن مجرد زيادة الواردات (أو تخفيض بعض النفقات) لم يكن يؤدي بالضرورة إلى تخفيض العجز، بل في غالب الأحيان كان من نتيجة زيادة العجز بنسبة متضاعفة، بسبب زيادة النفقات وامكانية تبرير ذلك.

ثانياً: تحدث الدكتور حمدان عن رؤية مختلفة للمراحل التي مرّ بها الاقتصاد اللبناني خلال الحرب، وتساءل عن الأساس الذي اعتمدته في تحديد المراحل الذي ذكرت. وللجواب عن ذلك أقول إنني لم أستند إلى أي مؤشر واحد فقط في تحديد المراحل، لأن الاستناد إلى مؤشر وحيد يعرّض البحث للضعف. وفي هذا المجال فإننا نقول إن التركيز الكبير، من قبل المواطنين وحتى المسؤولين، على سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأمريكي كمقياس وحيد أوحد «لصحة» الاقتصاد اللبناني ينطوي على تبسيط غير مقبول، كما يؤدي إلى أخطاء فادحة في فهم مسار الاقتصاد، وفي رسم السياسات الملائمة. ولقد استندنا إلى جملة مقاييس ومؤشرات واعتبارات في تحديد «صحة» الاقتصاد اللبناني ومستوى أدائه؛ وعلى هذا الأساس اعتمدنا المراحل التي أدرجناها في الدراسة.

أما في ما يتعلق بما ورد على لسان الدكتور حمدان من أن العامين ١٩٨٧ و١٩٨٨ قد شهدا مرحلة «انتعاش اقتصادي نسبي»، فلنا على ذلك التعليق التالي.

لقد ارتفع الناتج المحلي عام ١٩٨٧ في الدرجة الأولى بسبب زيادة الصادرات الصناعية وزيادة نفقات غير المقيمين (وخاصة اللبنانيين المقيمين في الخليج وافريقيا) على الخدمات المحلية، بخاصة خلال أشهر الصيف. والسبب الرئيسي وراء ذلك كان انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية بنسب كبيرة وخلال فترة زمنية قصيرة على إثر اغتيال الرئيس الشهيد رشيد كرامي. وتبعاً لظاهرة ارتفاع الأسعار بسرعة تفوق سرعة لحاق الكلفة بها (Time Leads & Lags)، فلقد أصبحت السلع والخدمات في لبنان رخيصة بالمقارنة بمثيلاتها في الخارج (وبخاصة خلال صيف عام ١٩٨٧) مما أعطى لبنان أفضلية تنافسية في التعامل مع الخارج. ولكن ذلك يجب ألا يؤدي بنا إلى اغفال المساوىء العديدة (من اقتصادية واجتماعية) التي ترافقت مع انخفاض سعر صرف الليرة ونتجت عنها. ولا نجد سهولة في وصف ما شهدته سنة ١٩٨٧ «بالانتعاش الاقتصادي» حتى وإن نسبياً. أما في سنة ١٩٨٨، فالأمر مختلف. ذلك أن المؤشر «الايجابي» الوحيد هو تحسن سعر صرف الليرة خلال النصف الأول. ولكن، في قناعتنا، فإن السبب الرئيسي في تحسُّن سعر صرف الليرة بين بداية السنة ومنتصف شهر آب/ اغسطس هو سبب نفسي يعود إلى الآمال التي كان يعقدها الناس (من

مقيمين وغير مقيمين) على قرب انتهاء عهد عرف بالمآسي والحروب والانهيار الاقتصادي، وإلى أن هنالك توافقاً دولياً واقليمياً على اجتياز الاستحقاق الدستوري بشكل طبيعي وسلمي. ولكن اهتزاز هذا التوافق (مع وقف حرب الخليج بين العراق وايران في شهر حزيران/ يونيو) وتعطّل انعقاد الجلسة الأولى المخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية (في ١٨ آب/ اغسطس) حطّم الآمال وبدّل حال الترقّب المستقبلي فقلبها رأساً على عقب. وهكذا كان أن عاد سعر صرف الليرة اللبنانية إلى الانخفاض مع منتصف آب/ اغسطس، وتابع مسيرته الانحدارية بعد ذلك عندما دخلت البلاد مرحلة الحكومتين. وهكذا أيضاً، لا نجد أنه بإمكاننا أن نعتبر الفترة الأولى من عام ١٩٨٨ فترة انتعاش اقتصادي نسبي على الرغم من أن ميزان المدفوعات سجّل وفراً كبيراً نتيجة تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج (وغير اللبنانيين أيضاً) في مضاربتهم لمصلحة الليرة اللبنانية خلال توهمهم بامكانية انتقال البلاد إلى أوضاع طبيعية وامكانية انتهاء الحرب مع انتخاب رئيس جديد للبلاد.

ثالثاً: تحدث عدد من الزملاء عن ظاهرة انكشاف الاقتصاد اللبناني والدور الكبير الذي يؤديه القطاع الخارجي في مجموع النشاط الاقتصادي للبلاد. وقد يكون ممكناً أن يفهم بعض الزملاء، من الورقة ومن التقديم لها، بأن هذا الانكشاف الكبير كله مساوىء وسلبيات. وفي الحقيقة، فإن الورقة تشير، وإن كان بشكل غير مباشر، إلى الايجابيات المتعددة التي استفاد منها لبنان عن طريق قطاعه الخارجي. ولكن كان من اللازم التركيز على خطورة هذا الانكشاف الكبير، إن على الصعيد الوطني/ القومي، أي على صعيد التبعية المفرطة للخارج، أو على الصعيد الاقتصادي الضيّق المتمثّل بارتفاع درجة عدم الاستقرار (Instability) التي ترافق المساحة الواسعة التي يحتلها القطاع الخارجي. والسبب في ذلك أن قدرة القرار الداخلي للتحكم في مسار وأداء الاقتصاد تكون أكثر انخفاضاً وضعفاً كلما زادت أهمية القطاع الخارجي، بسبب أهمية الاعتبارات الخارجية والتي تكون حكماً خارج سيطرة السلطات المحلية.

رابعاً: أما في ما يتعلق بالعلاقة بين التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة، وعما إذا كان الأول تسبب بالثاني أو العكس، فإن تجربة لبنان تدلّ بوضوح على أن التضخم بدأ فعلاً بسبب التضخم النقدي الناتج عن ارتفاع كبير في نفقات القطاع العام. وهذا تسبّب في زيادة الطلب على السلع والخدمات، المنتجة محلياً والمستوردة أيضاً. ولقد زادت فاتورة المستوردات من الخارج بسبب انخفاض الانتاج المحلي. وهكذا كان أن أدّى العجز في حسابات القطاع العام إلى ارتفاع الأسعار محلياً وإلى انخفاض سعر صرف الليرة. وفي غياب المعالجات الفاعلة، ومع استفحال الأمور، انعكس انخفاض سعر صرف الليرة داخلياً فأدى بدوره إلى ارتفاع في الأسعار بالليرة

اللبنانية. وهكذا نجد أن انخفاض سعر صرف الليرة بدأ أولاً كنتيجة للتضخم الداخلي ومن ثم أصبح هو أحد الأسباب وراء ارتفاع الأسعار المحلية والتضخم المتفاقم.

خامساً: أما القول إن الدولة لم يكن بإمكانها اتباع سياسات التصحيح الناجعة وفي الأوقات والظروف المناسبة لأنها كانت قد انهارت بفعل الحرب، ولأن مؤسساتها كانت قد أصيبت بالشلل فهو قول بديهي، ولا نخالفه أبداً. ولكن هذا الكلام يجب ألا يفهم منه أنه بمجرد قيام الدولة وعودة النشاط إلى مؤسساتها وعودة سيطرة حكم القانون سيؤدي حكماً إلى أن تنتهج الدولة السياسات الصحيحة وفي الأوقات والظروف المناسبة. وما تشديدنا على ضرورة أن تقوم الدولة بذلك إلا بسبب خوفنا من أن عودة الدولة والشرعية قد لا يرافقها بالضرورة اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة. وها هي تجربة لبنان (قبل الحرب وخلالها) لا تشجع اطلاقاً على اعتماد هذه الفرضية.

سادساً: أما في ما يتعلق بقوى الأمر الواقع، فإننا نوافق على القول إنها لن تلتزم مسيرة الوفاق وعودة السلام وإنهاء حالة الحرب طوعاً. وفي يقيننا أن تلك القوى التي التزمت ذلك، أو هي تعلن أنها تلتزمه، إنما هي تفعل ذلك لأنها تعرف أن مسيرة السلام هي مدعومة بقوى داخلية وإقليمية ودولية لا قِبَلَ لها على معارضتها، علناً على الأقل. كما أن تجربة القوى التي عارضت مسيرة الوفاق وجاهرت بمعارضتها علناً ما زالت ماثلة أمام أعينها (أي عملية ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ بضرب حال التمرُّد على الشرعية). وهكذا، فإن التهديد باستعمال القوة، والدعم الكبير الذي تلقاه مسيرة الوفاق على مختلف الصعد، قد خلقا دفعاً كبيراً لمصلحة الشرعية وقواها. ونحن نأمل أن تحسّن الشرعية أداءها العام حتى تتحصن مسيرة الوفاق الوطني بمزيد من القوة والدعم.

سابعاً: ونأتي إلى تخوّف بعض الزملاء من افتقار لبنان إلى عنصر المال في عملية اعادة اعماره. وهنا فليسمح لنا أن نقول بكل صراحة وبغير تردُّد إن توافر المال لا يشغل بالنا إطلاقاً من حيث ضرورة تأمين مستلزمات إعادة الإعمار. وكما قلنا في سياق بحثنا، فإن توافر العنصر البشري الكفوء في القطاع العام يشكل في قناعتنا عنق الزجاجة الأهم في عملية اعادة إعمار لبنان. وأما المال، فإننا على يقين بأن لبنان ما زال يتمتع بوفورات منه تجعله من أفضل بلدان العالم الثالث حالاً، إن لم يكن أفضلها على الاطلاق. ويؤسفنا أن يتصرف بعض المسؤولين عندنا بما يوحي بأن لبنان قد أصبح فقيراً، وبأن اللبنانيين قد أصبحوا مجموعة متسوّلين. فالواقع يدحض هذه المقولة. وفي قناعتنا انه متى توافرت ظروف وشروط اعادة اعمار لبنان (الأمنية

والسياسية والمجتمعية والادارية) فإن المال سيتدفق على لبنان لكي يشارك في مغانم إعادة الإعمار، قبل أن يكون تعبيراً عن رغبة الاشقاء والأصدقاء في مساعدة لبنان الفقير واللبنانيين المحتاجين.

ثامناً: وأما العلاقة الاقتصادية مع سوريا، فمن التجنّي العودة إلى تاريخ هذه العلاقة بين السنوات ١٩٤٣ و١٩٧٥. لأن هذه الفترة حفلت بمحاولات التفلّت الذكي من إقامة العلاقات ذات المردود الايجابي المشترك، واللعب البهلواني على الألفاظ والعبارات، والالتفاف على المصالح المشتركة، ومحاولات السيطرة عبر التذاكي والشطارة. وفي قناعتنا أن حيّزاً كبيراً وواسعاً يقوم بين لبنان وسوريا في مجال العلاقات الاقتصادية المتبادلة وذات النفع المشترك للبلدين. ولقد آن الأوان أن نقوم نحن بواجبنا في هذا المضمار، فندرس هذا الموضوع بجدية ونحدد الأطر الواجب إقامتها من أجل توثيق هذه العلاقات وإخضاعها لنصوص الاتفاقات التفصيلية المحدّدة بحيث يستفيد البلدان منها، كل في مجال اختصاصه وأفضليته المقارنة، وبحيث لا تستمر خاضعة للأمزجة وللظروف الآنية المتبدِّلة.

الفصل الثالث

مُستقبل العلاقاتِ اللبنانيّة - السوريّة

وَرَقَــــةُ العَــــمَل

معــن بشــور

أولاً: ملاحظات تمهيدية

١ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية في الظرف الراهن، مرتبط بواحدة من أكثر قضايا الأزمة اللبنانية تعقيداً وحساسية، لأنه محاط بأسوار من المجاملة الانشائية السطحية لدى البعض ومن التوتر الكامن أو المعلن لدى البعض الآخر... واختراق هذه الأسوار ليس عملية سهلة، خصوصاً إذا كان من يريد الاختراق يحرص على ألّا يلحق به رذاذ إحدى هاتين الشبهتين المتعارضتين في المظهر، المتلاقيتين في الجوهر، باعتبار أن كلتيهما من شأنها أن تسيء إلى مناقشة عميقة وصريحة لهذه العلاقات ومستقبلها.

٢ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية هو حديث محاصر دائماً بخطاب ايديولوجي، أو بخطاب تاريخي، يعبّر الأول عن مصالح أو عواطف أو أفكار بعينها دون أن يعير أي اهتمام لمصالح أو عواطف أو أفكار الخطاب الآخر، فيما يقع الخطاب الثاني (التاريخي) بانتقائية يحاول أن يقرأ التاريخ بأفكار مسبقة فيستخرج منه ما يعزز أفكاره ووجهة نظره ويرفض ما يناقضها منه فلا يرى التاريخ إلا في سياق معيّن، لا تعرّج فيه ولا التواء ولا نتوء، فإذا ما فرضت هذه التعرجات نفسها عليه، أو الالتواءات والنتوءات، حاول أن يلوي ذراعها، أو أن يقفز فوقها كي لا تسيء إلى صفاء نظريته التاريخية.

٣ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية هو حديث محاصر كذلك بالآلاف من التفاصيل الصغيرة التي تسمعها من مواطن هنا، أو سياسي هناك بحيث يبدو من الصعب، وأحياناً من غير المفيد، في الظرف اللبناني الراهن الدعوة إلى تجاوز هذه

التفاصيل العابرة لمصلحة ما هو أشمل وأكبر وأكثر اتصالاً بحركة المجتمع والتاريخ . . .

٤ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية يضمر في داخله حديثاً عن السياسات والأنظمة والممارسات الراهنة في البلدين، كما أنه يختزن أيضاً حديثاً عن العلاقات اللبنانية ـ العربية، والعلاقات اللبنانية ـ الإقليمية، والعلاقات اللبنانية ـ الدولية، بحيث يصبح من الصعب جداً الحديث عن علاقات لبنانية ـ سورية، بمعزل عن العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية مثلاً، أو العلاقات اللبنانية ـ الإيرانية، أو عن السياسات والمطامع الصهيونية في لبنان، أو حتى عن العلاقات اللبنانية ـ الأمريكية، واللبنانية ـ الأوروبية . . . فمن هنا يبدو أن مثل هذا الحديث لا يتناول قطبي العلاقة فحسب، بل يتعداهما ليصبح متعدد الأبعاد والأقطاب والمشارب والاتجاهات.

٥ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية؛ فقلما وجدنا فريقاً لبنانياً، طائفة كان هذا الفريق أو حزباً أو جماعة أو شخصية سياسية، إلا واندفع بعلاقته مع سوريا إلى حد التحالف الكامل مع سياستها لمرحلة معينة، بل تحريضها على الفريق الآخر، والاستنجاد بها عليه. وهكذا نجد أنفسنا أمام علاقات متطورة جداً لسوريا مع فريق لبناني، ومتعثرة مع فريق آخر (مع تبادل الأدوار في هذا المجال) على نحو يربك أي تحليل متوازن، أو تطوير عميق لهذه العلاقات على مستوى لبنان بأسره.

٦ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية في كل الوثائق اللبنانية الرسمية، وربما السورية، بقي حديثاً عمومياً وغائماً، إذ كان يتحاشى دائماً الدخول في تفاصيل هذه العلاقة . . . فما ذكره «اتفاق الطائف» عن هذه العلاقات مثلاً لا يتجاوز الكلام العام الذي تضمنته معظم البيانات الوزارية اللبنانية منذ الاستقلال (بما فيها بيانات حكومات كانت علاقاتها متأزمة مع دمشق). وحتى الاتفاق الثلاثي الذي اعتبره معارضوه أنه مفرط «بالسيادة اللبنانية» لمصلحة سوريا، فعلى الرغم من أنه حدد لهذه العلاقات عناوين رئيسية (في مجالات: السياسة الخارجية، والدفاع، والاعلام، والتربية، والاقتصاد)، إلا أنه تجنب الخوض في التفاصيل باستثناء الاشارة إلى الوجود العسكري السوري في البقاع، بل وجد نفسه معتذراً في هامشه شبه الوحيد ومضطراً لأن يعطي كلمة «تكامل» تفسيراً متحفظاً يبعد عنها أية «شبهة وحدوية». . . حين أوضح أن عبارة التكامل «حيثما وردت في هذا الاتفاق تعني أن إمكانات وقدرات كل من البلدين متممة لإمكانات وقدرات الآخر بما يعزز وضع كل منهما ويحقق مصالحهما المشتركة على أن يحدد ذلك ويترجم في إطار الاتفاقيات الثنائية المنوه عنها في هذا الاتفاق».

إن هذه العمومية التي سادت الوثائق الرسمية اللبنانية في الحديث عن العلاقات

السورية ـ اللبنانية هي التي أفسحت المجال لأن تكون هذه العلاقات موضوعاً لخطابين، أحدهما حقيقي غير معلن يتداوله اللبنانيون والسوريون في جلساتهم الخاصة ولقاءاتهم غير الموثقة أو المدوّنة، والآخر سطحي ظاهر لا يتحدث إلّا بالعموميات. فإذا كان إيجابياً اكتفى بمجاملة دون أي مضمون، وإذا كان سلبياً اكتفى بإثارة شتى أنواع العصبيات والنعرات الانقسامية.

٧ ـ إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية يأتي في وقت تلوح في الأفق بوادر استعادة لبنان لوحدته، والشرعية اللبنانية لسيطرتها، وذلك في إطار حل عربي تكرس بوثيقة الطائف واعتمد بشكل خاص لتطبيقه على الدعم العسكري والسياسي السوري الذي توجته عملية ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠، مما أظهر وكأن سوريا هي اليوم في لبنان في ذروة قوّتها، وبالتالي يظهر أي إبراز لأهمية هذه العلاقات ماضياً وحاضراً ومستقبلاً وكأنه يأتي في إطار مسايرة هذا الواقع الجديد، بينما يبدو في المقابل أي نقد للسلبيات التي رافقت هذه العلاقات وكأنه مساس بالمسيرة الوفاقية الراهنة.

إن تعداد هذه الملاحظات التي تحيط بأي عرض موضوعي لمستقبل العلاقة اللبنانية ـ السورية يتعدى كما هو واضح التمهيد ليدخل في صلب هذا الموضوع الشائك بالمعنى الراهن، لكن البسيط والسهل إذا ما نظرنا إليه بجذوره التاريخية كما بآفاقه المستقبلية.

ثانياً: مناقشة لأفكار شائعة

إذا كان هذا البحث ليس بحثاً في تاريخ العلاقات اللبنانية ـ السورية فإنني سأحاول مناقشة بعض الأفكار الشائعة عن هذه العلاقة، وتحديد حجم الأوهام فيها وحجم الحقائق.

١ ـ إن تعبير تاريخ ليس أفضل تعبير يمكن أن نطلقه على العقود السبعة التي يمكن الحديث فيها عن علاقات لبنانية ـ سورية. فكلمة تاريخ توحي بما هو أبعد بكثير من زمن قيام الدولتين في الخُمس الأول من هذا القرن... إذ لا يمكننا أن نلاحظ حدوداً فاصلة واضحة قبل عام ١٩٢٠ بين لبنان الحالي وسوريا الحالية، فكثيراً ما كانت تمتد الامارة اللبنانية، أو الادارة اللبنانية إلى مناطق شاسعة في سوريا، والعكس صحيح أيضاً، ناهيك عن وجود تقسيمات إدارية متعددة داخل لبنان وسوريا نفسهما تجعل من الصعب اعتبار منطقة معينة وكأنها لبنان وأخرى وكأنها سوريا... ولعل إحدى أبرز إشكاليات العلاقة اللبنانية ـ السورية خلال العقود السبعة الماضية هي الإشكالية التي تم بها تكوين الدولتين ورسم الحدود بينهما.

فلبنان الكبير الذي أعلنه الجنرال غورو في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ كان يضم إلى جانب متصرفية جبل لبنان، جزءاً من ولاية بيروت (التي كانت حتى تاريخه تضم الساحل السوري برمته إضافة إلى أجزاء من الساحل الفلسطيني)، وجزءاً من ولاية دمشق وهو ما عرف بالأقضية الأربعة (المعلّقة، بعلبك، راشيا، حاصبيا).

ولعل من قبيل العشوائية الواسعة التي تم بها رسم الحدود الحالية للبنان (لأن الجمهورية السورية كانت آنذاك مقسّمة أيضاً إلى أربع دويلات إضافة إلى سنجق الاسكندرون)، أن المخطط الفرنسي لهذه الحدود لم يقتطع فقط أقضية من ولاية دمشق ليضمها إلى لبنان، وأقضية من ولاية بيروت ليضمّها إلى سوريا، بل اقتطع من السناجق التابعة لولاية بيروت أقضية فألحقها بسوريا (قضاء صافيتا وقضاء تلكلخ اقتطعهما من سنجق طرابلس) كما اقتطع جزءاً من أقضية وألحقها بسوريا (كقضاء حوش الأكراد)... وقيل يومها إن وراء مثل هذه «المزاجية» في الاقتطاع والضم الرغبة في عدم ضم (وادي النصارى) إلى لبنان كي لا يفوق عدد المسيحيين الأورثوذكس عدد الموارنة فتتكرس لهم رئاسة الجمهورية كما كان الأمر مع شارل دباس، أول رئيس للجمهورية اللبنانية.

٢ ـ لقد ساد الاعتقاد دائماً في موضوع الحديث عن العلاقة اللبنانية ـ السورية أن هناك فريقاً معيناً من اللبنانيين (وتحديداً المسيحيين) كان معادياً باستمرار لتطوير هذه العلاقات، في حين أن فريقاً آخر (وتحديداً المسلمين) كان متحمساً باستمرار لتطوير هذه العلاقات.

إن نظرة سريعة إلى الماضي، تثبت أن مثل هذا الاعتقاد لم يكن دائماً دقيقاً. فلقد شهدنا مراحل كان فيها الرأي العام المسيحي شديد الحماسة لتطوير العلاقة مع سوريا، فيما كان الرأي العام الاسلامي، في المقابل، متحفظاً تجاه هذه العلاقة، وذلك لاعتبارات سياسية بحتة في الحالتين.

ففي عهد الانفصال مثلاً، نجد أن التيار اللبناني الموصوف بـ«الانعزال» كان شديد الحماسة للعلاقة مع الحكومة السورية، وكانت الوفود الدينية والسياسية والاقتصادية المعبّرة عنه تتدفق يومياً إلى دمشق لتهنىء العهد الانفصالي الجديد فيها وتباركه (ولعلها الزيارة الوحيدة التي قام بها بطريرك ماروني بعد استقلال لبنان إلى دمشق كانت في ذلك العهد). ومن اللافت أن رئيس وزراء سوريا آنذاك الدكتور معروف الدواليبي قال أمام وفد بطريركي ماروني آخر برئاسة المطران زيادة «إن شعب لبنان وشعب سوريا شعب واحد يربطهما مصير مشترك»، ومع ذلك لم تثر أية ضجة في لبنان ضد ذلك التصريح. وفي المقابل كانت الأوساط العروبية شديدة التحفظ تجاه هذه العلاقة إبان الانفصال، وهو ما عبر عنه أفضل تعبير تصريح لرئيس غرفة التجارة

والصناعة في طرابلس السيد نجيب المنلا عندما سئل عن سبب عدم مشاركة اقتصاديي طرابلس (وطرابلس دائماً الأكثر حماسة للوحدة الاقتصادية مع سوريا) في وفد الهيئات الاقتصادية اللبنانية إلى دمشق: «إن أكثر زوار دمشق اليوم هم من خصوم دمشق التاريخيين وأعداء تاريخ دمشق النضالي. إنهم يرتادون دمشق وتعلو وجوههم بسمة الفرحة لنكسة أصابت الأمة العربية... لهذه الأسباب اعتذرت عن الاشتراك في الوفد الاقتصادي إلى دمشق لأنني أريد أن أدخل دمشق كعادتي لخير دمشق وخير لبنان» («السياسة» ٢٠/١٠/١٩٦١).

أما في مراحل الحرب الأهلية الحالية، فليس من الصعب أن نلاحظ كيف كانت تتبدل الأدوار وتتغير التحالفات والخصومات، في موضوع العلاقات مع دمشق، حتى أمكن القول إن المسألة في جوهرها سياسي وليس دينياً ولا فكرياً، وإنها مرتبطة إلى حد كبير بكيفية استخدام الوزن السوري في الصراع الداخلي في لبنان لمصلحة هذا الطرف أو ذاك.

٣ ـ من الأفكار الشائعة أيضاً لدى بعض اللبنانيين أن لسوريا مطامع في لبنان وأنها تسعى إلى ضم لبنان إليها، أو إلى استعادة بعض أجزائه على الأقل، وان بعض اللبنانيين العروبيين يشاركونها في مشروعها هذا فيعتبرون بذلك مزدوجي الولاء أو ناقصي اللبنانية. في حين أن مثل هذه الأفكار لا تتوقف كثيراً عند من يطرحون لبنان كمشروع وطن قومي مسيحي بكل ما ينطوي عليه هذا المشروع من محاولة لتمثيل كل مسيحيي الشرق، بمن فيهم مسيحيو سوريا نفسها، وبكل ما يعنيه مثل هذا المشروع من تشجيع لهؤلاء على الولاء المزدوج أيضاً، وعلى التحفظ على انتمائهم الوطني والقومي الأصلي.

٤ ـ من الأفكار الشائعة لدى بعض العروبيين اللبنانيين أن المسؤول عن تدهور العلاقات اللبنانية ـ السورية طيلة عقود ما بعد الاستقلال هو الحكم اللبناني فقط، في حين أن التدقيق في هذا الأمر يكشف أيضاً أن بعض المسؤولين السوريين، لا سيما المعبّرين منهم عن مصالح بعض كبار التجار والصناعيين في دمشق وحلب، كان لهم باع طويل في تدهور هذه العلاقات.

ومن يعد إلى محاضر جلسات مجلس النواب السوري إثر القطيعة الاقتصادية التي أعلنتها حكومة المرحوم خالد العظم في ١٤ آذار/ مارس ١٩٥٠، يلاحظ كيف انتقد بعض النواب السوريين وبعنف هذه الاجراءات الانفصالية وكيف فنّدوا الذرائع التي اتخذت كمبررات للقطيعة حتى ان أحدهم قال: «ماذا يهم الشعب السوري إذا خسر الوحدة الاقتصادية مع لبنان لكي ينتفع سمسار في دمشق بدلاً من سمسار في بيروت». ولقد عبر عن هذا الموقف أيضاً النائب البعثي آنذاك جلال السيد في مناقشته البيان الوزاري لحكومة الدكتور ناظم القدسي في ٩/٩/١٩٥٠ حين قال: «إن هناك عدداً كبيراً من

الأمة، والنواب أنفسهم، لم يكونوا مقتنعين بأن هذا الأسلوب الذي سارت عليه الحكومات السابقة من القطيعة التامة المبرمة، شيء يخدم القضية السورية أولاً، والعروبة ثانياً». وفي مجال آخر يقول السيد: «هل نقبل أن نكون على عهد الانتداب الفرنسي أشد التصاقاً والتحاماً مع لبنان منا في هذا الوقت».

ولقد لخص خالد بكداش، رئيس الحزب الشيوعي السوري ونائب دمشق، هذه الحقيقة حين قال في مجلس النواب السوري أثناء مناقشة تمديد الاتفاق الاقتصادي اللبناني - السوري في ١٩٥٤/١١/٦: «هناك في لبنان فئة لا تريد الوحدة الاقتصادية مع سوريا نظراً إلى مصالحها الأنانية الضيقة، وفي سوريا أناس لا يريدون الوحدة الاقتصادية مع لبنان نظراً إلى مصالحهم الأنانية الضيقة التي يضعونها فوق المصلحة القومية وفوق مصلحة الشعب، بينما أكثرية الجماهير في لبنان، يريدون الوحدة الاقتصادية من كل قلوبهم».

وهكذا نلاحظ أن التدهور في العلاقات اللبنانية - السورية هي مسؤولية لبنانية وسورية وأن السعي إلى تطويرها هو أيضاً مسؤولية مشتركة.

٥ - من الأفكار الشائعة كذلك أن مسألة العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا لم تطرح بهذه القوة إلّا بعد الحضور العسكري السوري في لبنان، في حين أن العودة إلى الوثائق الحكومية اللبنانية نفسها، ناهيك عن الخطب السياسية والبيانات الحزبية، تشير إلى أن هذه المسألة تعود إلى تاريخ نشوء الكيانين في مطلع هذا القرن.

فلبنان وسوريا كانا وحدة اقتصادية وجمركية تامة يشرف عليهما منذ ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٠ مجلس مصالح مشتركة تحت إشراف المندوب السامي الفرنسي وتشمل صلاحياته مؤسسات موحدة (مثل: الجمارك والآثار، تسجيل الماركات، الأشغال العمرانية، الجيش المساعد، بعض الرسوم المالية المشتركة، المحجر الصحّي، الأمن العام، البحرية التجارية، البرق والبريد، دائرة الطب البيطري، دائرة المساحة والعقارات، دائرة الاقتصاد، دائرة المفرقعات، ورسوم حمل السلاح... الخ)، أي أن الانتداب الفرنسي كان حريصاً على الوحدة الاقتصادية والجمركية بين البلدين، رغم حرصه على التجزئة السياسية، لشعوره أن هذه الوحدة التي يرعاها هي لمصلحته... بينما سعى بعد خروجه من البلاد إلى تحقيق الانفصال الاقتصادي ليعزز التباعد السياسي... فكان تعديل نظام المصالح المشتركة ثم عقد الاتفاق النقدي مع لبنان دون سوريا، مما قاد سوريا إلى اعلان القطيعة أو الانفصال الجمركي بين البلدين.

ومن جهة أخرى فإن معركة الاستقلال والجلاء خاضها لبنان وسوريا معاً وان الكثير من المفاوضات مع سلطات الانتداب الفرنسي كانت تجري بشكل مشترك؛ كما أن الكثير من البلاغات الصادرة عن كبار المسؤولين الفرنسيين والبريطانيين كانت

موجهة إلى البلدين معاً، حتى ان ديغول نفسه، زعيم فرنسا الحرة آنذاك، حرص في خطابه في الجامعة السورية في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٤١ على أن يخاطب لبنان من خلال مخاطبته سوريا وعلى احترام حرية لبنان وسوريا «الوحدة وكيانها القومي ضمن حدود بلادهما التي تمتد من دجلة إلى البحر المتوسط ومن تخوم شرق الأردن إلى تخوم تركيا».

وفي العودة إلى كافة البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة في لبنان في مطلع الخمسينيات، لا سيما في عهد كميل شمعون نفسه، وحتى قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، والتي تولى رئاستها العديد من الشخصيات اللبنانية كصائب سلام ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وحسين العويني وسامي الصلح، وشارك فيها ممثلون عن كل الأحزاب والتيارات اللبنانية بما فيها حزبا الكتائب والكتلة الوطنية، نلاحظ أن مطلب الوحدة الاقتصادية مع سوريا كان أحد الثوابت في هذه البيانات. . . بل إن رشيد كرامي لم يوافق على تولّي وزارة الاقتصاد الوطني عام ١٩٥٣ إلا إذا تضمّن البيان إشارة صريحة إلى مشروع الوحدة الاقتصادية.

وأكثر من هذا، فإن الحكومة اللبنانية نفسها تقدمت بمشروع اتفاق الوحدة الاقتصادية اللبنانية ـ السورية إلى الاجتماع الذي عقد مع الوفد السوري في بيروت بتاريخ ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٥. . . وقد تضمن المشروع آنذاك سبعة فصول وستاً وأربعين مادة، وخصّصت: ١ ـ لأسس الوحدة الاقتصادية، ٢ ـ لإدارة الوحدة الاقتصادية من خلال مجلس مشترك لهذه الوحدة، ٣ ـ للوحدة الجمركية، ٤ ـ لسياسة الاستيراد والتصدير، ٥ ـ للتجارة الداخلية والصناعة، ٦ ـ للتشريع الضرائبي، ٧ ـ لأحكام انتقالية وختامية.

ومن اللافت في هذا الصدد أن أحد النواب اللبنانيين (اميل البستاني) كان يحرص في كل مناقشة للحكومة على التأكيد على أهمية الوحدة الاقتصادية معتبراً «أنها مطلب أكثرية النواب وكل الهيئات والفعاليات الاقتصادية وغالبية الشعب اللبناني. . .».

وحتى في المجال العسكري، فبعد اعتداء اسرائيلي واسع على سوريا في أواخر العام ١٩٥٥، طرح في مجلس النواب اللبناني فكرة قيام اتفاق عسكري بين لبنان وسوريا، ودعا أحد النواب (اميل البستاني) في ١٩٥٥/١٢/١٣ «الحكومة اللبنانية إلى الانتقال إلى دمشق لكي تأتينا بعد ساعات باتفاق عسكري يمكّننا من أن يكون الجيشان اللبناني والسوري جيشاً واحداً، مشيراً إلى تحذير «اسرائيل» للبنان من الدخول في اتفاق عسكري مع سوريا».

ولقد رد رئيس الحكومة آنذاك سامي الصلح بأن وفداً لبنانياً ذهب بالفعل إلى بلودان لوضع ميثاق عسكري. . . فيما وقف كمال جنبلاط يدعو إلى وقف حملة صحفية استهدفت «الجيش السوري» الذي هو جيش لبنان أيضاً.

وكانت سوريا قد وضعت مشروعاً لاتفاق عسكري بين سوريا ولبنان في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ ينطلق من مقتضيات الدفاع عن الجبهة اللبنانية ـ السورية المهددة من محور (روشبينا ـ مرجعيون ـ راشيا الوادي) «ويتضمن إرسال قوة سورية مهمتها تغطية الجناح الأيمن للجيش السوري والجناح الأيسر للجيش اللبناني، وتأمين الارتباط بينها محدّداً الأحكام التي تتدخل بموجبها هذه القوة السورية الموضوعة تحت تصرف قيادة الجيش اللبناني» . . . هذا الجيش الذي كانت غالبية قادته في ذلك الحين من خريجي الكلية الحربية في حمص ورفاقاً لزملائهم كبار ضباط الجيش السوري.

٦ ـ من الأفكار الشائعة كذلك أن الروابط الاجتماعية والعاطفية والعائلية القائمة بين بعض اللبنانيين وسوريا محصورة بفئات وطوائف محددة من اللبنانيين، لا سيما أبناء الولايات العثمانية السابقة الذين لم يكونوا تابعين لمتصرفية جبل لبنان وغالبيتهم من المسلمين.

إن بعض التدقيق في هذه الأفكار في ضوء الوقائع اليومية يظهر أيضاً أنها ليست صحيحة تماماً، فالروابط القائمة بين العائلات المسيحية والدرزية اللبنانية والسورية قوية جداً على جميع المستويات، فبعضهم عائلات واحدة موزعة بين لبنان وسوريا، والبعض الآخر تجمعه روابط النسب والمصاهرة.

إن هذه الروابط لم تقتصر على المواطنين فحسب، بل امتدت لتشمل القيادات السياسية والحكومية نفسها. ففارس الخوري ابن الكفير اللبنانية تولى رئاسة البرلمان والحكومة في سوريا عدة مرات، وكان أحد أبرز قادة الحركة الوطنية السورية في النضال ضد الانتداب الفرنسي. كما أن شقيقه فايز تولى وزارة الخارجية السورية. أما حنين الصحناوي، نائب دمشق أكثر من مرة والذي تولى الوزارة مراراً في الخمسينيات والستينيات، فهو شفيق انطوان الصحناوي، نائب بيروت لثلاث دورات متتالية ووزير في الحكومة اللبنانية أكثر من مرة.

وإذا كانت الأصول السورية لأكثر من مرشّح لرئاسة الجمهورية في لبنان شديدة الوضوح، فإن البعض يتحدث عن أن أكثر من رئيس للجمهورية يتحدر من عائلة موزعة بين لبنان وسوريا. . . بل إن العديد من قادة وأعضاء الأحزاب والتنظيمات اللبنانية ذات اللون المسيحي هم أبناء العائلات السورية المسيحية التي نزحت إلى لبنان خلال العقود الأخيرة الماضية إضافة إلى موظفين احتلوا مراكز بارزة في الادارة اللبنانية ورؤساء لجمعيات اقتصادية واجتماعية بارزة وفاعلة. ناهيك عن العلاقة الوثيقة بين الأرمن اللبنانيين والأرمن السوريين، والتي أنجبت في آن واحد نائباً لبنانياً شقيقاً لنائب سوري عن مدينة حلب.

إن التركيز على هذا التداخل بين العائلات المسيحية في لبنان وسوريا يشير إلى

عمق الوحدة الاجتماعية بين البلدين حتى لدى الفئات التي يحاول البعض تصويرها بأنها الأكثر نفوراً من العلاقة الايجابية في دمشق، وهو يظهر تداخلاً لا يقلّ عمقاً عن التداخل بين العائلات الاسلامية.

إضافة إلى ذلك، كلنا يذكر الأميرين شكيب أرسلان وعادل أرسلان اللذين مثلا دوراً بارزاً في الحياة الوطنية والسياسية السورية، وكذلك المرحوم عارف النكدي ابن قرية عبيه الجبلية، واللواء شوكت شقير ابن قرية أرصون المتنية الذي تولى رئاسة الأركان السورية في الخمسينيات، وخلفه الفريق عفيف البزري ابن صيدا وقائد الجيش الأول في الجمهورية العربية المتحدة، واللواء عبد الكريم زهر الدين ابن عاليه الذي تولّى المنصب نفسه إبان عهد الانفصال في دمشق.

وكذلك سعيد حيدر، ابن بعلبك الذي اختارته دمشق نائباً عنها لعدة دورات انتخابية، واختاره البرلمان السوري رئيساً له في إحدى دوراته؛ وعفيف الصلح، ابن عم المرحومين رياض الصلح وتقي الدين الصلح، الذي كان أمين سر الكتلة الوطنية في دمشق ونائباً ووزيراً عدة مرات، ناهيك عن عدد من أفراد آل الصلح الذين تبوأوا مناصب هامة في الجيش والإدارة في دمشق.

أما فوزي القاوقجي، ابن طرابلس الذي احتضنته حماه زعيماً من زعمائها، واختاره العرب قائداً لجيش الانقاذ في فلسطين، فهو أيضاً واحد من تلك الدلالات على التداخل في النسيج الاجتماعي والسياسي بين البلدين، تماماً مثلما كان عبد الله المشنوق، ابن حماه الذي منحته بيروت أصواتاً كثيفة في انتخابات عام ١٩٥٧ وحملته إلى النيابة والوزارة بعد الانتخابات النيابية عام ١٩٦٠، رمزاً لهذا التداخل.

٧ ـ من الأفكار الشائعة التي تحتاج أيضاً إلى مناقشة وتدقيق قول بعض اللبنانيين والعرب إن لبنان كيان مصطنع، وقول البعض الآخر إنه أبدي، أزلي، سرمدي، وانه وطن نهائي لأبنائه.

وإذا كنا في هذا المجال لن نناقش مثل هذه الأفكار المتناقضة على أساس ايديولوجي أو تاريخي، فإننا نعتقد أن الحقيقة الرئيسية التي بات يعتد بها في وجود الكيانات أو زوالها، هي حقيقة الإرادة الشعبية وحق أهلها في تقرير مصيرهم.

إن كل من يتعرف إلى حقيقة مشاعر وتطلعات الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب اللبناني اليوم، ويطّلع على إحساسها ورغباتها، يدرك دون صعوبة أن هذا الشعب لا يعتبر كيانه الوطني الحالي مصطنعاً، بل يتمسك به، ويدافع عن وجوده وسيادته، لأن البديل الواقعي المطروح أمامه حتى الآن هو البديل التقسيمي

الكانتوني، ولأن الممارسات العربية التي شهدها على أرضه لم تشدّه في المقابل إلى النموذج الوحدوي الأوسع.

ومن ناحية أخرى، فإن احترام إرادة الشعب اللبناني في كيانه الحالي لا يعني إغلاق احتمالات تطورها وولوجها خيارات جديدة في الغد؛ ومن هنا فالحديث عن أزلية أي كيان أو أبديته وسرمديته ونهائيته لا يتعارض مع المعتقد الديني الذي لا يعطي هذه الصفات لغير الله فحسب، بل يتعارض أيضاً مع طبيعة الحياة المتغيرة المتبدلة المفتوحة على كل الاحتمالات، لا سيما في هذا العصر الذي تسارع فيه أمم كبرى بأسرها إلى التوحد مع بعضها البعض، رغم ما كان بينها من حروب وفتن وصراعات، وذلك بهدف تشكيل «كتلة عالمية» قادرة على مواجهة تحديات العصر والعلم والثورة التقانية.

وينشأ عن هاتين الفكرتين الشائعتين الخاطئتين في المقابل نهجان لا يقلّان عنهما خطأً، هما نهج الضم بالقوة تحت شعار الوحدة، ونهج الانعزال ولو بقوة الأجنبي تحت ستار الحفاظ على الكيان والوجود.

إن كلا النهجين خاطىء إلى حد كبير ومجافٍ لروح العصر، ولمنطق حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وكلاهما مظهر فاضح من مظاهر التطبيق الفج للأفكار الايديولوجية المفترض فيها أن ترسم الوجهة العامة لمسار معتنقيها، فلا تسعى إلى حبسهم في إسار الجمود والتحجر حول مقولاتها.

وإذا كانت الفكرة القومية العربية الحديثة، بكل مدارسها، تشدد على أن الوحدة الوطنية في كل قطر هي المدخل الطبيعي للوحدة القومية على مستوى الأمة، فإن الفكرة الكيانية المنغلقة والمتحجّرة قد أثبتت لأصحابها، بما لا يقبل الشك، أن تكاليفها باهظة على جميع المستويات، ليس على يد خصومها كما يبدو للوهلة الأولى فحسب، بل على يد دعاتها والمتحمسين لها ومن يقف وراءهم.

ولقد اكتشف اللبنانيون عموماً، والمتأثرون منهم بالكيانية المنغلقة خصوصاً، أن فكرة الكيانية اللبنانية المنعزلة عن محيطها، والمعادية له، والمتوترة إزاءه، ليست في حقيقتها فكرة لبنانية أصيلة أو نابعة من صميم المصالح والحاجات اللبنانية بقدر ما هي فكرة مزروعة في نفوس وذهنيات بعض اللبنانيين، مستغلة بعض المخاوف المشروعة من جهة، والممارسات الخاطئة غير المشروعة من جهة أخرى، لتوظيفها في خدمة مشاريع خارجية، غربية أساساً، وصهيونية حديثاً، لتدمير لبنان نفسه ولتفتيت المنطقة بأسرها من خلاله.

٨ - من الأفكار الشائعة التي تحتاج أيضاً إلى تدقيق وتمحيص أن بعض اللبنانيين،

يشاركهم بعض العرب وبعض الغربيين، يعتقد أن المحيط العربي للبنان، وتحديداً سوريا وقبلها الفلسطينيون، هم المسؤولون عن الحرب اللبنانية، وهم الذين يعمدون إلى صبّ الزيت على نارها كلما لاحت في الأفق بوادر سلام ومشاريع حلول.

وفي المقابل، ومن الأفكار الشائعة أيضاً، أن بعض اللبنانيين ومعهم بعض العرب وبعض المسلمين يعتقدون أن المسؤول الأول والأخير عن استمرار الحرب في لبنان هو المؤامرة الاستعمارية الصهيونية الراغبة في تقسيم لبنان وتفتيت المنطقة.

وإذا كان تفنيد الصنف الأول من الأفكار سهلاً وبسيطاً من خلال العودة إلى جذور الحروب الأهلية اللبنانية في أواسط القرن الماضي (حين لم يكن هناك سوريون أو فلسطينيون)، ومن خلال العودة إلى كلمة مأثورة للسلطان العثماني عبد الحميد حين راجعه في أوائل هذا القرن بعض اليهود للسماح لهم بامتلاك بعض الأراضي في فلسطين لإقامة مزارع نموذجية عليها فقال لهم: «لا أريد أن تصبح فلسطين لبنان ثانية». . . فإن التسليم بصحة الإطار العام للنوع الثاني من الأفكار وامتلاك العديد من الشواهد التاريخية على دور الغرب الأوروبي في فتن الماضي، والغرب الاستعماري و«اسرائيل» في حروب الحاضر، لا يجوز أن يعفينا من رؤية المسؤولية اللبنانية والعربية عن استمرار هذه الحرب.

فالخلل في العلاقات السياسية والاجتماعية في النظام اللبناني، والخلل والعجز والوهن في النظام العربي العام، يقفان دون شك وراء نجاح القوى الأجنبية الاستعمارية والصهيونية في إدامة الحرب في لبنان، بل يحولان دون بناء السد اللبناني الداخلي، والعربي القومي في وجه هذه التدخلات.

كما أن الاحتكام إلى السلاح والاقتتال الأهلي لحل الصراعات الداخلية في لبنان من جهة، وتحويل هذا البلد الصغير إلى ساحة لتصفية الحسابات العربية وإلى موقع لخوض الصراعات العربية ـ العربية على أرضه من جهة أخرى، شكّلا دون شك التربة الخصبة لنجاح المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في إدامة هذه الحرب وتوسيع نطاق أضرارها على جميع المستويات.

وتاريخ الحرب اللبنانية مليء بالأمثلة والشواهد التي تظهر كيف كان العدو الصهيوني بغضّ النظر عن تسليح هذه الجهة المحلية أو العربية أو عن تحركها بهدف تشجيع الاقتتال الداخلي وإدامته وتدمير القوى الذاتية لكل الأطراف المحلية والعربية على حد سواء. . . ليعود ويتدخل إذا أحس أن اتجاه الأحداث ينبيء بحسم المعركة لمصلحة أحد الأطراف. . . فالمهم بالنسبة إليه ألاّ ينتصر أحد، وألاّ يزول أحد من أطراف الصراع المحلي والعربي الدائر على أرض لبنان. . . ذلك لكي يستمر الصراع والحرب والتفتيت.

ثالثاً: في مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية

١ ـ التكامل كسبيل لمواجهة تحديات المستقبل

إذا كانت مناقشة الأفكار الشائعة والمتداولة حول العلاقات اللبنانية ـ السورية مسألة ضرورية للدخول في مناقشة مستقبل هذه العلاقات بعيداً عن كل الاهتزازات والتشويشات التي تلحق به، فإنني في المقابل سأحاول أيضاً أن أناقش مستقبل هذه العلاقات لا من موقع ايديولوجي، رغم اعتناقي فكرة الوحدة العربية، ولا من موقع تاريخي، رغم اعتقادي بوحدة التاريخ بين البلدين، بل من موقع واقعي يرتكز على مناقشة التحديات الفعلية التي يواجهها مستقبل لبنان نفسه وسبل مواجهتها. . . ويمكن أن نحدّد هذه التحديات بثلاثة:

التحدي الأول: السلام الأهلي والوفاق الوطني والوحدة اللبنانية نفسها.

التحدي الثاني: المطامع الصهيونية، الحالية والمستقبلية، في أرض لبنان ومياهه، وفي تفكيك بنيته الداخلية.

التحدي الثالث: مواكبة العصر بالمقاييس العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ ـ في التحدي الأول:

في كل مرة كان المجتمع اللبناني يخوض غمار تجربة حرب أهلية، كان الخروج من هذه التجربة يتطلب قوة خارجية وأحياناً قوى، لتفرض عليه سلماً كان من الصعب على القوى المحلية ـ المتعادلة القوى عموماً والمشحونة بأجواء الحقد وروح الثأر والانتقام ـ أن تصل إليه وحدها.

في تجربة الحرب التي ما زلنا نخوض غمارها حتى الساعة، تمت الاستعانة بأصناف متعددة من القوى الخارجية وكانت الاستعانة تتم أحياناً بطلب رسمي، وأحياناً بطلب من إحدى الفئات المتصارعة. لكن جميع هذه القوى، ما عدا سوريا، سرعان ما كانت تتراجع، إما لعجز في دورها، أو لعدم استعدادها لتحمل التضحيات والخسائر الناجمة عن بقائها، أو لانكشاف أن دورها كان لتعميق الجرح اللبناني ولتسعير الفتنة الداخلية كما كان الأمر مع الدور الاسرائيلي بعد غزو عام ١٩٨٢، لا سيما في الجبل واقليم الخروب وشرق صيدا.

وحدها سوريا، ربما بسبب الارتباط الوثيق بين أمنها ومصالحها وأمن لبنان ومصالحه، وربما بسبب التربية القومية التي تقوم عليها مجتمعاً وجيشاً وقيادة، كانت

مستعدة لتحمّل تبعات الوجود العسكري في لبنان طيلة خمس عشرة سنة، وأن تشكّل رادعاً أمنياً، حيث وجدت، للاقتتال الأهلي (البقاع والشمال) بحيث لم يبق فريق لبناني واحد شرعي أو غير شرعي إلاّ وطلب منها التدخل لحسم حالة الاقتتال أو الفوضى أو التمرد، التي كان آخرها تدخلها لحسم حالة التمرد التي مثّلها العماد ميشال عون بطلب من الحكومة اللبنانية وبحماسة من أطراف لبنانية عرف عنها تاريخياً التحفظ الشديد تجاه الدور السوري.

ومما يسجّل لسوريا أنها بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢ (الذي كان مقدّراً له أن يقود إلى إجبار سوريا على الانسحاب من لبنان كما كان الأمر مع مصر في اليمن بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧) صمدت في لبنان وتمكّنت من الانتقال من مرحلة الدفاع عن وجودها إلى مرحلة الانقضاض على نتائج الغزو الاسرائيلي الذي كان اتفاق ١٧ أيار/ مايو عنوانه الصريح... كما كان قبله اتفاق فيليب حبيب ـ شارون القاضي بإخراج الجيش السوري والمقاومة الفلسطينية من بيروت والجبل.

في مقابل الثبات السوري في لبنان، نلاحظ أن العديد من القوى الخارجية العربية والدولية التي أتت إلى لبنان، لسبب أو لآخر، سرعان ما كانت تنكفىء إما بسبب الصعوبات التي تواجهها، كما كان الأمر مع القوات السعودية واليمنية والليبية والسودانية التي شاركت في قوات الردع العربية إثر قمّتي الرياض والقاهرة في خريف عام ١٩٧٦، أو مع القوات متعددة الجنسيات وقوات الاحتلال الصهيوني التي أجبرتها المقاومة الشعبية اللبنانية على الانسحاب والانكفاء.

إن سوريا أصبحت الآن عنصراً مركزياً في عملية نشر الأمن والاستقرار في لبنان، وهو ما أقرته القمم العربية منذ عام ١٩٧٦، وكرّسته اتفاقية الطائف في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ حين أجازت للحكومة اللبنانية الاستعانة بالقوات السورية لبسط سيادتها. وهي بهذا تؤكد دوراً تاريخياً قديماً مسلّماً به لسوريا في صياغة الوفاق الداخلي.

فمنذ تأسيس دولة لبنان الحالي، وسوريا هي الفريق الثالث المعلن أو المضمر في كل مشاريع التسوية الداخلية... بدءاً من قرار مجلس ادارة جبل لبنان بإعلان استقلال لبنان التام المطلق في ١٩٢٠/٧/١٠ إلى إقرار مجلس النواب اللبناني اتفاقية الطائف في ١٩٨٩/١٠/٢٣... مروراً بصيغة الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ التي مثلت فيها القيادة الوطنية السورية دوراً في إقناع القيادات اللبنانية المطالبة بالوحدة مع سوريا بالقبول بالدولة اللبنانية (الزيارة الشهيرة للزعيمين السوريين الرئيس هاشم الأتاسي وفخري البارودي إلى طرابلس). وكذلك الصيغة الشهابية التي كانت محاولة لتجديد

الميثاق الوطني بين الفريقين اللبنانيين وبضمانة جمال عبد الناصر الذي كان في ذلك الحين رئيساً لسوريا، الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة. ولعل التوقف أمام صيغة القرار الذي أصدره مجلس إدارة جبل لبنان في ١٩٢٠/٧/١٠، وهو ما سبق إعلان غورو لبنان الكبير، يحمل إشارات واضحة إلى عمق العلاقة بين لبنان وسوريا.

ولقد انعقد المجلس «المؤلف نظاماً من ١٣ عضواً، وفي الوقت الحاضر من ١٢ نائباً عاملاً بسبب خلو مركز أحد نواب كسروان المستقيل» ليصدر قراراً تضمن:

١ ـ استقلال لبنان التام المطلق.

٢ ـ حياده السياسي بحيث لا يحارِب أو يحارَب ويكون بمعزل عن كل تدخل حربي (المقصود هنا الحرب الكونية الأولى).

٣ ـ إعادة المسلوخ منه سابقاً بموجب اتفاق يتم بينه وبين حكومة سوريا.

٤ ـ المسائل الاقتصادية يجري درسها وتقرّر بواسطة لجنة مؤلفة من الطرفين وتنفذ قراراتها بعد موافقة مجلسي لبنان وسوريا.

٥ ـ يتعاون الفريقان لدى الدول للتصديق على هذه البنود الأربعة وضمان أحكامها.

وإذا لاحظنا أن من أصل البنود الخمسة التي يتضمنها هذا البيان الهام ثلاثة منها تتعلق بالتفاهم مع سوريا؛ وإذا عرفنا أن السلطات الفرنسية قد ألقت القبض على النواب السبعة الموقّعين على هذا البيان (فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، سليمان كنعان، خليل عقل، سعد الله الحويك، محمد الحاج حسن، والياس شويري) وهم في طريقهم إلى دمشق للتفاوض مع الحكومة الفيصلية وحكمت عليهم في ١٩ تموز/ يوليو ١٩٢٠ بأحكام مختلفة بتهمة الخيانة، ونقلتهم إلى جزيرة أرواد، ثم إلى جزيرة كورسيكا، وأخيراً إلى باريس حيث ظلوا معتقلين حتى أواخر سنة ١٩٢٣، فيما ألغى الجنرال غورو في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠ هذا المجلس وأقام مكانه لجنة ادارية موقتة، لأدركنا ما يلي:

١ ـ عمق العلاقة بين لبنان وسوريا في كل ما يتعلق بمصير لبنان واستقراره وتكوينه.

٢ ـ إن مسألة لبنان بحدوده الحالية لم تكن موضع معارضة من القيادات الوطنية الفاعلة في سوريا وعلى رأسها الملك فيصل.

٣ ـ إن النواب الموقّعين على البيان هم أكثرية مجلس الادارة ويمثلون كل العائلات الروحية التي كان يتألف منها جبل لبنان.

٤ ـ إن الانتداب الفرنسي كان يعتبر الاتصال اللبناني بسوريا والعرب خيانة.

وباختصار، فإن أية صيغة لبنانية تضمن الأمن والاستقرار والوحدة لهذا البلد ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، تتضمن حتماً دوراً لسوريا وموقعاً مهماً فيها. . . باعتبار أنها تمتلك من القوة والتأثير ما يمكّنها من مساندة الدولة المركزية على كل قوى التقسيم والاحتلال.

ب ـ في التحدي الثاني:

حين أعلنت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ لم يكن الخطر الصهيوني يمثل بالنسبة للمنطقة ولبنان، ما مثّله فيها بعد، وحين نال لبنان استقلاله عام ١٩٤٣ لم تكن دولة «اسرائيل» قد قامت بعد على أرض فلسطين رغم أن العديد من المؤشرات كان ينبىء بقيامها. وحين عاش لبنان ازدهاره الاقتصادي والسياسي في ما يسمى عادة بـ «العصر الذهبي» للبنان في الخمسينيات والستينيات، كانت «الدولة الصهيونية» لا تزال في طور تثبيت أقدامها، وتعزيز قواها، وتهيئة نفسها للمرحلة الجديدة من التوسع مع النصف الثاني من الستينيات.

وإذا كان لبنان لم يخسر من أراضيه خلال حرب عام ١٩٦٧، فإنه كان قد بات واضحاً أن جزءاً من أرضه ومياهه (لا سيما الليطاني والحاصباني والوزاني) قد بات على جدول أعمال المشروع التوسعي الصهيوني التالي.

إزاء هذا الواقع الخطير، انقسم اللبنانيون مرة أخرى إلى فريقين في مواجهة الخطر الجديد، فريق منهم حاول أن يرى فيه مجرد خطر صهيوني على المحيط العربي، ربما يمكنهم الاستفادة منه لكبح جماح الأكثرية العربية الاسلامية المحيطة به؛ وفريق آخر أحس بالخطر، وشعر بمرارة الهزيمة العربية، فأراد أن يندفع في المقابل إلى معسكر المجابهة لهذا الخطر والالتفاف حول رأس الحربة في ذلك المعسكر المتمثل آنذاك بالمقاومة الفلسطينية.

حاول الفريق الأول أن يستفيد من هزيمة العرب لتكريس سيطرته على لبنان، وإخراجه نهائياً من السياسة التي وضعته فيها المرحلة الشهابية (وهي سياسة تقوم على مسايرة المحيط العربي) فنشأ ما عرف بـ «الحلف الثلاثي» بين أحزاب الكتائب والكتلة الوطنية والوطنيين الأحرار، الذي أحرز نجاحاً ملحوظاً في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨ مكّنه من الإطاحة بالمرحلة الشهابية برمّتها مع انتخابات رئاسة الجمهورية في عام ١٩٧٠.

أما الفريق الثاني فقد اندفع للالتفاف حول المعسكر العربي المتحفّز لمجابهة «اسرائيل» المنتصرة، فربط قضيته بالمقاومة الفلسطينية، وبقي منتصراً لجمال عبد الناصر ولسوريا، ونجح في المقابل في أن يفرض مع المقاومة الفلسطينية على السلطة اللبنانية (التي لم تكن قد خرجت تماماً من يد الشهابيين) اتفاق القاهرة عام ١٩٦٩.

فبدا وكأن الفريقين قد حققا انتصارين في آن معاً، سمح لكل منهما أن يندفع بتعبئة قواه لمواجهة الفريق الآخر، وللتحضير للحرب الأهلية في لبنان التي كانت هدفاً استراتيجياً لاسرائيل منذ أواسط الخمسينيات (حسب مراسلات شاريت - بن غوريون). فوقعت الحرب التي ذهبت الدولة اللبنانية ضحيتها الأولى، وكان الجنوب اللبناني بجزء من أرضه ومياهه ضحيتها الثانية.

وعلى الرغم من أن التوازن بين العرب والكيان الصهيوني قد استعيد لبعض الوقت مع حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، مما سمح من جديد لبروز ملامح موقف لبناني موحّد تمثل في تكليف رئيس الجمهورية اللبنانية السيد سليمان فرنجية بإلقاء كلمة العرب في هيئة الأمم المتحدة دفاعاً عن فلسطين، كما تمثل بانفتاح بعض الأحزاب اللبنانية، المعروفة بحذرها التاريخي من العرب، كحزب الكتائب، على العواصم العربية، وحتى على المقاومة الفلسطينية.

لكن مع الارتباك السياسي الذي ساد سريعاً بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، والاندفاع الذي سار به الرئيس المصري السابق أنور السادات باتجاه الصلح المنفرد مع اسرائيل، اهتز التوازن بين العرب واسرائيل من جديد، فانعكس هذا الاهتزاز بسرعة على الوضع اللبناني، الذي بات أيضاً الموقع الوحيد للحركة الفلسطينية، فتقدمت «اسرائيل» لتفجّر الوضع الداخلي «المهيأ» مسبقاً للتفجير، معلنة في تصريح شهير لرئيس وزرائها آنذاك اسحاق رابين: «أنها سترد على العمليات الفدائية الفلسطينية رداً مختلفاً. . . سترد من داخل لبنان».

هذه التصريحات كانت في آذار/ مارس ١٩٧٥، بينما اندلعت الحرب اللبنانية في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ . . .، وكان واضحاً بعد ذلك أنه في كل مرة كانت مساعي الحل في لبنان تتجه بخطى ثابتة نحو التحقيق، كانت اسرائيل تبادر إلى تفجير الموقف داخلياً، أو إلى احتلال أجزاء من لبنان كما كان الأمر في خريف عام ١٩٧٦ ثم في آذار/ مارس ١٩٧٨ ثم في حزيران/ يونيو ١٩٨٢.

وإذا كان من التكرار الإشارة إلى المطامع الصهيونية التاريخية في المياه اللبنانية، وإلى رغبتها في تفجير الصيغة اللبنانية القائمة على التعايش الديني والحدّ الأدنى من العلاقات الديمقراطية، باعتبارها صيغة محرجة للصيغة الصهيونية نفسها القائمة على

أساس دعوى دينية عنصرية، وادعاءات بأنها الواحة الديمقراطية الوحيدة في الشرق. . . ، فإنه من الضروري التوقف أمام التطورات الجديدة المتصلة بتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي (الف مهاجر كل يوم) وحاجة اسرائيل إلى المزيد من المياه والأرض لاستيعابهم، إضافة إلى حاجتها إلى أكثر من وطن بديل للفلسطينيين الذين تخطّط لطردهم من فلسطين.

أمام هذه التطورات يبدو لبنان وكأنه مرشح أكثر من غيره ليدفع ثمن المطامع الصهيونية الجديدة والمضافة إلى المطامع القديمة. . . بل أمام هذه التطورات لا بد من إجراءات جذرية ونوعية يقدم عليها لبنان لمواجهة الأخطار المحتملة. . . وأمام هذه التطورات الخطيرة أيضاً، التي تحمل في طياتها تهديداً لكل بلدان المنطقة، ولا سيما الحلقات الأضعف فيها، لا يمكن الحديث عن عودة لبنان تماماً إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٧٥. . . فالظروف الدولية والاقليمية والداخلية التي سمحت لذلك «العصر الذهبي» في لبنان، رغم كل ما يمكن أن يحمله الواحد منا عليه من ملاحظات وثغرات، لن تتكرر مرة أخرى.

فاسرائيل التسعينيات، بقوتها ومطامعها، هي اسرائيل الخمسينيات والستينيات. . . والنظام الدولي الذي لم يستطع توازنه في السابق منع اسرائيل من غزو لبنان ومحاصرة عاصمته لمدة ثلاثة أشهر، قد انهار اليوم لمصلحة نظام الهيمنة الأمريكية، والقطبية الواحدة، الحريصة على إرضاء الكيان الصهيوني باستمرار، لا سيما على حساب الشعوب والكيانات الضعيفة في المنطقة.

وهكذا نجد أن لبنان، كغيره من بلدان المنطقة، بات يحتاج إلى نظام أمني جديد يشترك فيه مع الأقطار العربية، لا سيما مع سوريا، لكي يحمي أمنه القومي من جهة، ولكي يحمي أمنه الداخلي أيضاً من العبث الصهيوني، ناهيك عن حاجته إلى سوريا بهدف تدعيم كل الجهود والوسائل (بما فيها المقاومة المسلحة) لإخراج المحتل الاسرائيلي من أرضه، وتطبيق القرارات الدولية بهذا الشأن وفي مقدمتها القرار ٤٢٥.

إن هذا التحدي الصهيوني المليء بكل أنواع المطامع الشرهة بأرض لبنان ومياهه وخيراته، يفرض على لبنان تكاملاً أمنياً وعسكرياً مع سوريا، خصوصاً وأن لبنان قد جرّب، لا سيما بعد غزو ١٩٨٢، فكرة تطمين تل أبيب من خلال الابتعاد عن سوريا، فكانت النتيجة إجباره على توقيع اتفاق غير قابل للتطبيق هو «اتفاق ١٧ أيار/مايو»، ناهيك عن دور اسرائيل المعروف في تجديد الحرب الأهلية، بأقسى وأبشع مراحلها، بعد عام ١٩٨٢.

ج ـ في التحدي الثالث:

في عصر تكاد تطبع ملامحه الرئيسية ظاهرة الوحدة القومية، والوحدات القارية، والشركات العابرة للقوميات، وأمام تحديات الثورة التقانية الثانية التي تحتاج إلى رأس المال الكثيف، والأسواق الواسعة جداً، ومع كل ما يؤكده علماء المستقبل بأن لا مكان في القرن الحادي والعشرين للدول والكيانات الصغيرة، وأن «الكتلة الحرجة» المطلوبة لكي تلحق بركاب العصر يجب ألاّ يقل عدد سكانها عن مائة مليون، ناهيك عن الموارد الطبيعية والثروات البشرية؛ في عصر هذه ملامحه، يبدو من المستحيل الحديث عن لبنان دون آفاق وحدوية أو تكاملية مع محيطه القومي.

صحيح أن تكاملاً، أو حتى اتحاداً، بين لبنان وسوريا قد لا يكفي لكي يبقى للبلدين موقع مؤثر في العالم الجديد، لكن الصحيح أيضاً أن بوابة لبنان إلى أي تكامل أوسع أو اتحاد أشمل ستمر بالضرورة عبر دمشق.

وفي هذا المجال، لا بد من التوقف أمام مفارقات لافتة:

أولى هذه المفارقات، ان بعض اللبنانيين الذين كانوا يجدون لاختيارهم نهج الانعزال والانكفاء عن المحيط العربي مبرراً في تفوق لبنان العلمي والاقتصادي والحضاري وفي حياته العصرية، يجدون أنفسهم الآن أمام حقيقتين صارختين:

الحقيقة الأولى: هي أن الحرب قد أتت على العديد من أسباب هذا التفوق ومظاهره سواء على المستوى البشري (هجرة الكفاءات، وانهيار مستوى التعليم) أو على المستوى البنيوي.

الحقيقة الثانية: ان أي استعادة لهذا الموقع العصري المتفوق للبنان تتطلب اقراراً لبنانياً بالحاجة إلى درجة كبيرة من التكامل أو الاتحاد مع محيطه القومي الأوسع، بخاصة مع سوريا، بوابته إلى هذا المحيط، لكي يستطيع أن يواجه تحديات العصر المتمثلة بشكل خاص باتجاه دول العالم بأسره إلى التكامل والاتحاد فيما بينها.

وثانية هذه المفارقات: ان بعض دول أوروبا، لا سيما فرنسا، التي تبدي «حرصاً» شديداً على الكيان اللبناني، وتتحفظ على أي تطوير لعلاقاته الطبيعية والتكاملية مع محيطه القومي ولا سيما مع سوريا، هي في المقابل أكثر دول العالم حماسة للوحدة مع جيرانها، بما فيها تلك الأمم التي شهدت العلاقات معها حروباً مزمنة، وصراعات عنيفة، دفعت، ومعها البشرية، بسببها أكلافاً باهظة... فكيف تندفع فرنسا للوحدة مع المانيا وبريطانيا وغيرها من دول الغرب، ثم تثير كل هذا الضجيج ضد أية خطوة يمكن أن تؤدي إلى تعميق الروابط اللبنانية ـ السورية؟ بل إن بعض

هذه الدول الغربية الحريصة على الوحدة بينها وبين جيرانها تجد نفسها غارقة في الأزمة اللبنانية إلى حد أنها تدافع أحياناً حتى عن قوى تقود إلى تقسيم لبنان نفسه تحت ذرائع مختلفة، كما كان الأمر مع دعم حالة التمرّد أو مع دعم مشاريع الكانتونات الطائفية.

ثالثة هذه المفارقات: ان الكيان الصهيوني الذي يحذر لبنان بشتى الوسائل من ولوج طريق التكامل القومي، مع سوريا أو مع غيرها من الأقطار العربية، هو الذي يبذل المستحيل لكي يتحول إلى دولة كبرى في المنطقة، أو لكي يصبح مقبولاً من الدول والمجتمعات المحيطة به، لأنه يدرك أنه من دون هذا القبول سيكون محكوماً عليه بالاختناق والذبول والموت.

ومن هنا فإن التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي، ناهيك عن الوحدة، هو لغة العصر بين أمم وشعوب مختلفة، بل متنافرة فكيف بين لبنان وسوريا وهما البلدان التوأمان اللذان تربط بينهما وشائج وروابط تفوق الوشائج والروابط التي تقوم بين أي بلدين في العالم، بما فيها بعض البلدان العربية المتجاورة نفسها.

٢ ـ مبادىء التكامل وقواعده

إن مجابهة لبنان للتحديات الثلاثة المطروحة أمام مستقبله تضعه، كما تضع سوريا، أمام الحاجة إلى علاقة تكاملية وثيقة وفي شتى المجالات، إذ يجب أن تعكف القيادات الرسمية والشعبية في البلدين على دراسة الصيغ والتشريعات والوسائل لقيامها.

إن الإقرار بالحاجة إلى مثل هذه العلاقة يجب أن يتجاوز كل العقد والحساسيات القائمة، القديمة منها والحديثة، ويجب أن يتطلع إلى المستقبل القريب والبعيد، وهو مستقبل يتجاوز الأنظمة والسياسات الراهنة بصميم المصلحة الوطنية والقومية للبلدين معاً.

كما أن الإقرار بهذه الحاجة يجب أن يتطلب من المسؤولين في البلدين السعي إلى تجاوز كل العوائق والثغرات التي أفرزتها العقليات الإقليمية الضيقة والمريضة في البلدين، على مدى العقود الماضية وعلى جميع المستويات، بل الاستعداد لإجراء كل تطوير مناسب في الأنظمة السياسية والاقتصادية والتربوية بما يخدم تحقيق هذا التكامل الذي يوفر للبلدين مصالحهما المشتركة، كما يوفر للأمة العربية قاعدة للأمل والتقدم والمجابهة الجدية.

وفي هذا الإطار لا بد من تسجيل بعض القواعد والمبادىء التي نعتقد أن أية صيغة تكاملية يجب أن تعتمد عليها وتنطلق منها.

المبدأ الأول: إن العلاقة التكاملية بين لبنان وسوريا ليست العلاقة السياسية أو القانونية أو الأمنية أو الاقتصادية أو العسكرية فقط، وإنما هي العلاقة الشعبية أولاً وأخيراً... إنها العلاقة التي تتجسد في النفوس لا في النصوص... فالوحدة الشعبية هي أساس كل وحدة أخرى، وأي وحدة أو تكامل لا يرتكز إلى الوحدة الشعبية لا بد من أن تنفصم عراه مهما طال الزمن.

إن هذا المبدأ يتطلب خطة لتطوير العلاقات على المستوى الشعبي في البلدين، وفتح الأبواب والجسور بينهما، وتفهّم خصوصية كل فئة وظروفها وتاريخها وحساسياتها ومعالجة الخلل بنفس طويل، وبتؤدة، وبصبر عميق، وبخبرة عريقة في العلاقات الاجتماعية والسياسية.

إن أهمية هذا المبدأ تبرز بشكل خاص إثر التحولات الكبرى التي شهدها لبنان في الأشهر الأخيرة، والتي ضربت إلى حد كبير المرتكزات الفكرية والمادية للنهج الذي كان يحرص باستمرار على إبعاد لبنان عن سوريا.

إن مثل هذه التحولات تزيد من مسؤولية سوريا تجاه قطاعات واسعة من الشعب اللبناني كانت سجينة تضليل تاريخي وفكري ونفسي وطائفي، ومن ثم سعيها لكي تثمر هذه التحولات في وعي وطني ووحدوي، وفي انفتاح على سوريا... وهذا يتطلب توفير الحماية الفردية والجماعية، وتثبيت الأمن والاستقرار وحكم القانون وتركيز مبدأ العدالة والمساواة في العلاقة مع المواطنين.

المبدأ الثاني: إن العلاقة التكاملية بين البلدين يجب أن تقوم على فهم عميق ومتبادل بينهما، كما على إدراك خصوصية العلاقة بينهما.

فالتكامل بين سوريا ولبنان يجب أن يرتكز على إقرار بالتكافؤ بينهما، لأن لبنان لا يقاس فقط بمساحته، وبعدد سكانه، وبحجم انتاجه الاقتصادي فحسب، بل يقاس أيضاً بمستوى أدائه النضالي والعلمي والحضاري والديمقراطي الذي جعله في مراحل كثيرة يبدو وكأنه مفاجأة الأمة العربية لنفسها في العصر الحديث.

وإذ عادت بنا الذاكرة إلى تجربة الوحدة المصرية ـ السورية لاكتشفنا أن من أبرز الثغرات التي تغذت بها مؤامرة الانفصال المجرم هي غياب التكافؤ بين الإقليمين في دولة الوحدة، وعجز العديد من الأجهزة البيروقراطية المصرية عن الإدراك أن وزن سوريا وحجمها في تلك الوحدة يجب أن يفوق بكثير حجم مساحتها وعدد سكانها قياساً على حجم مصر وعدد سكانها.

وفي المقابل، فإن هذا التكامل يجب أن يرتكز على إقرار لبناني، وعربي شامل،

بأن علاقة لبنان مع سوريا هي علاقة مختلفة بالكمّ والنوع عنها مع أي بلد عربي آخر. . . وأن أية محاولة لبنانية أو عربية لاستبدال سوريا بغيرها، لن يكتب لها النجاح، ناهيك عما تقود إليه من مصائب وويلات على لبنان، كما على العروبة بأسرها.

ولعل أفضل ما يمكن الاستشهاد به في هذا المجال كلمة قالها تقي الدين الصلح في المجلس النيابي اللبناني مناقشاً البيان الوزاري لحكومة سامي الصلح في ١٩٥٨/٣/٢٥ بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة:

«إن حكاماً لا يعرفون طريق دمشق في الوقت الذي دلّهم عليها نصف مليون لبناني ذهبوا إليها. . . إن هؤلاء الحكّام ليسوا في موضع يمكنهم من رسم سياسة البلاد. . .».

المبدأ الثالث: أن تقوم العلاقات على مستوى القيادات الرسمية والشعبية على درجة عالية من الثقة، لأنه في جو الثقة يمكن الوصول إلى حل لأكثر المشاكل تعقيداً، أما في حال انعدام الثقة فإن أبسط المشاكل تصبح شديدة التعقيد.

إن الصدق واحترام النفس هما حجر الزاوية في تطوير العلاقة بين القيادات في سوريا ولبنان، وإن الذين لا يعتمدون عليهما سرعان ما يضعون أنفسهم، ويضعون الجهات التي يمثلون في مأزق شديد.

يقول حميد فرنجية في معرض شرح أسباب استقالته من وزارة الخارجية عام ١٩٥٥، أمام مجلس النواب وفي جلسة مناقشة الحكومة الجديدة في ١٩٥٥/١٠/٤:

«إذا كنت قد صادفت كل هذا (التجاوب) فليس لأنني أتيتهم بذكاء غريب ولا بدهاء أغرب، لقد أعطوني كل هذا لأنهم وثقوا بي. . . أعطوني كل هذا وليس في يدي سوى سلاح بسيط، ولكن نادر، ليس لدي سوى صدقي. . . وعندما رأيت أن هذا السلاح لا يمكنني استعماله في المستقبل خصوصاً في العلاقات مع سوريا وهو أن أقول ما لا أعنيه واضطر إلى تبرير موقفي. . . رأيت أن هناك شكوكاً يمكن أن تكون عند السوريين، فطلبت أن توضح هذه الأمور، فلم توضح، وعندئذ فقط قدمت استقالتي».

المبدأ الرابع: إن العلاقة التكاملية بين لبنان وسوريا هي علاقة قومية في جوهرها، بل هي بنتاجها تشكل واحدة من أبرز ضمانات الأمن القومي العربي برمته، لأنها تساهم في تحصين حلقة ضعيفة من الحلقات المحيطة جغرافياً بالعدو والمستهدفة تاريخياً منه.

ومن هنا، فالموقف العربي العام، الرسمي والشعبي، وبغضّ النظر عن العلاقات الآنية مع القيادتين السورية واللبنانية، يجب أن يكون حاضناً لهذه العلاقة التكاملية، حريصاً عليها، متجنّباً أي تلاعب يؤدي إلى تراجعها وتفككها.

فكما أنه لا يجوز لأي بلد عربي أن يمثل من الناحية القومية دور دعم لتمرد انفصالي في أي قطر عربي بحجة إضعاف النظام القائم في ذلك القطر، فإنه لا يجوز كذلك التلاعب بالعلاقة اللبنانية ـ السورية بهدف تصفية حساب معين، أو تسديد فواتير سياسية، في خضم الصراعات العربية ـ العربية.

المبدأ الخامس: إن علاقة التكامل بين لبنان وسوريا ترتكز على أنه بقدر ما تشكل سوريا بوابة لبنان إلى العروبة، فإنها تشكّل كذلك بوابة العروبة إلى لبنان... فانتصار العروبة في لبنان، بكل ما تعنيه الكلمة من مضامين فكرية وسياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية وتربوية، هو مسؤولية سورية بالدرجة الأولى، ويتطلب برنامجاً سورياً بدعم عربي، يتناول كافة الجوانب الكفيلة بتحقيق هذا الانتصار.

وفي المقابل فإن نجاح القضية اللبنانية في دنيا العروبة، بكل ما تعنيه من قضية تحرير أرض ووحدة شعب، وتجربة في التفاعل الديمقراطي، هو كذلك مسؤولية سورية كبيرة، تتطلب من دمشق ليس فقط مساعدة اللبنانيين على حمل قضيتهم وتوضيح أبعادها والمطالبة بالدعم والمساندة لها، وإنما على شق الطريق أمام لبنان ليدخل الحياة العربية متحرراً من كل الرواسب والأدران والشوائب التي علقت بتجربته عبر السنين.

إن المسألة اللبنانية هي اليوم جوهر المسألة الشرقية وملخصها المكثف والمعقد. وإذا كانت المسألة الشرقية الأم على الدوام مدخلاً لكلّ أشكال التدخل والسيطرة الاستعماريين في المنطقة منذ قرون، فإن حل المسألة اللبنانية اليوم على قاعدة العروبة والوحدة والاستقلال والديمقراطية يشكل مدخلاً لمواجهة كل أشكال هذه السيطرة بما فيها الاغتصاب الصهيوني لفلسطين نفسها.

وإذا كانت معاهدة «سايكس ـ بيكو» قد رسمت حدود السيطرة الاستعمارية في هذه المنطقة، عبر رسمها حدود التجزئة ومناطق النفوذ المحكومة بعصبيات طائفية أو مذهبية أو عنصرية، فشكلت بذلك المدخل التاريخي والسياسي الملائم لقيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، فإن التكامل اللبناني ـ السوري يشكل حلقة الرد الثانية على هذه المعاهدة، باعتبار أن الحلقة الأولى كانت بقيام الجمهورية السورية نفسها على أنقاض الدويلات الطائفية التي أقامها الانتداب الفرنسي في سوريا... ومن ثم فإن هذا التكامل يشكل المدخل الاستراتيجي لمواجهة الاغتصاب الصهيوني في المشرق العربي.

ومن هنا ففلسطين هي في قلب مثل هذا التكامل، كقضية وكشعب وكمقاومة، والنظرة الفلسطينية إلى هذا التكامل، كنظرة هذا التكامل إلى الموضوع الفلسطيني،

يجب أن تتجاوز كل الاعتبارات الآنية والظروف المرحلية، والحساسيات العرضية. . . وفي المقابل فالكيان الصهيوني هو العدو الأول لمثل هذا التكامل، أياً كانت تصرفاته الظاهرية، وممارساته التكتيكية، لأن العقل الصهيوني يتعامل مع الوجود العربي، والقوة العربية، في إطار استراتيجي يتجاوز كل الأشخاص والأنظمة والعلاقات الراهنة.

فالقضية العربية في لبنان، والقضية اللبنانية في دنيا العروبة، هما وجهان لقضية واحدة هي في أحد أبرز وجوهها قضية الدور التاريخي لسوريا كقاعدة الارتكاز المشرقية الأولى في إطار المجابهة مع المشروع الامبريالي الصهيوني.

المبدأ السادس: إن التكامل اللبناني ـ السوري يجب أن يرتكز كذلك على فهم لبناني للوزن السوري في المسألة اللبنانية، وعلى فهم سوري للوزن الديمقراطي في الحياة اللبنانية.

إن المسار التاريخي للوضع اللبناني قد أفرز موقعاً خاصاً للمسألة الديمقراطية في حياة هذا البلد، كإطار مقبول لبناء العلاقات بين مجموعة الطوائف والعائلات الروحية التي اجتمعت فيه عبر التاريخ، بحيث تشكلت حساسية لبنانية خاصة تجاه هذا الموضوع بسبب ارتباطه العميق، بنظر الفئات اللبنانية، بوجودها نفسه وبمصيرها. . . كما نشأت تقاليد عريقة في مجالات التعبير والاجتماع والتنظيم والاعلام وحقوق الانسان مما يتطلب فهمها ومراعاتها إلى حد كبير.

ولقد تحولت هذه المسألة مع الزمن إلى عنصر إغناء وتطوير وارتقاء بالحياة اللبنانية نفسها، بحيث بات لبنان يحتل في محيطه مكانة تتجاوز بكثير حجمه الجغرافي والسكاني. . . ولقد شكلت هذه المساحة الديمقراطية النسبية في الحياة اللبنانية مصدراً رئيسياً من مصادر الإحساس بالكرامة ورفض الظلم والتعسف، وهو الإحساس الذي فسّر إلى حد كبير ذلك التصاعد اللافت والمتسارع في مقاومة الشعب اللبناني للاحتلال الصهيوني.

كما انها شكلت في المقابل إحراجاً مستمراً للادعاءات الصهيونية القائلة بأن «اسرائيل» هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

على أن الفهم السوري لأهمية الوزن الديمقراطي في الحياة اللبنانية يحتاج من ناحية أخرى إلى فهم لبناني لأهمية تنظيم أشكال وأساليب الممارسة الديمقراطية، بحيث تحتفظ هذه الممارسة بروح الديمقراطية الأساسية القائمة على حرية التعبير والاجتماع والمعتقد والعمل السياسي والنقابي، بينما تتخلص من كل المحاولات الرامية إلى تحويل

الديمقراطية إلى فوضى سياسية وأمنية واجتماعية وأخلاقية تطيح بلبنان نفسه، كما تؤثر سلباً في مجمل الحياة العربية.

إن الاحتكام إلى هذه المبادىء وتطويرها، وتعميقها، على مختلف المستويات هو القادر على نقل العلاقة اللبنانية ـ السورية من حلبة الصراعات السياسية المحلية والاقليمية والدولية الراهنة، ليضعها في قلب الحياة اللبنانية ـ السورية وفي ضمير الشعب اللبناني ـ السوري الواحد.

رابعاً: مقترحات عملية
لتطوير العلاقات اللبنانية ـ السورية

١ ـ تشكيل مجلس أعلى للتكامل السوري ـ اللبناني يكون مفتوحاً لأي قطر عربي لا سيما من أقطار المشرق العربي، ويرأسه رئيسا البلدين ويضم كبار المسؤولين فيهما ويجتمع بشكل دوري ويشرف على وضع الخطط الكفيلة بترجمة العلاقة الثنائية التكاملية إلى واقع ملموس والسهر على تطبيق هذه الخطط خصوصاً في مجال الدفاع، والأمن، والسياسة الخارجية، والاقتصاد، والتربية.

٢ ـ تشكيل هيئات مشتركة في ميادين التكامل العسكري والأمني والدبلوماسي والاقتصادي تسعى إلى تحقيق هذا التكامل وإلى تذليل كل الصعوبات التي تواجهه سواء على مستوى التشريع أو التنفيذ، على أن يتم ذلك من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية المختصة.

٣ ـ السعي إلى إنشاء معاهدة عسكرية أمنية بين البلدين تضمن أمنهما الوطني والقومي وتحمي الجناح الغربي لسوريا عبر البقاع، وتحدد بشكل مشترك نقاط الوجود العسكري الأمني لهذا الغرض.

٤ ـ العمل على تفعيل العلاقات وتنظيمها بين مختلف النقابات والاتحادات والجمعيات المتماثلة في البلدين عبر تشكيل لجان ثنائية منها تسعى إلى بحث المشاكل المشتركة وتقترح على القيادات السياسية والتشريعية والتنفيذية المختصة وسائل تنفيذها.

٥ ـ إلغاء كل الحواجز والرسوم والاجراءات التي تعيق حرية الانتقال والعمل والإقامة لمواطني البلدين، بما فيها بشكل خاص الرسوم على السيارات اللبنانية التي تدخل سوريا، والقيود المفروضة على حرية العمل للمواطنين في البلدين.

٦ ـ السعي إلى تطوير شبكة المواصلات والاتصالات والطرق البرية وسكك الحديد

التي تسهّل الانتقال بين البلدين، بما فيها نقل السلع والبضائع، وكذلك السعي إلى تطوير شبكة الاتصالات الهاتفية واللاسلكية بين البلدين إذ لا يجوز أن يكون الاتصال الهاتفي بين بيروت ودمشق يمر عبر عاصمة أوروبية أو أمريكية.

٧ ـ دراسة الأنظمة الاقتصادية القائمة حالياً في البلدين والسعي إلى ايجاد مجالات مشتركة للتعاون والاستثمار الاقتصادي بين سوريا ولبنان، وإلى وضع الدراسات المختصة لإعادة تسهيل التجارة بين البلدين، وتنظيم الأوضاع الجمركية بينهما.

٨ ـ تشكيل هيئة مشتركة تضم ممثلين عن مختلف المرافىء والمطارات في لبنان وسوريا تضع الخطط الكفيلة بتنظيم وتوزيع العمليات التجارية وعمليات الترانزيت بما يخدم مصلحة البلدين، وبحيث تعتمد قاعدة المرفأ الأقرب في عمليات الاستيراد والتصدير.

٩ ـ رعاية سوريا حواراً لبنانياً ـ فلسطينياً يهدف إلى تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية مستفيداً من التجارب السابقة، ومن واقع الوجود الفلسطيني في سوريا وغيرها من الأقطار العربية.

تعقيب ١

رياض الريّس

أضاءت الورقة الممتعة التي قدمها الأستاذ معن بشور الكثير مما سماه الجوانب الشائعة والمتداولة في العلاقات اللبنانية ـ السورية، وهي جوانب فيها الكثير من تاريخ ما أهمله التاريخ، هذا الإهمال الذي ينعكس دائماً على العلاقات بين بيروت ودمشق، فيعطيها حيناً سلبياتها الكثيرة، ويعطيها أحياناً أخرى خصوصياتها المميزة، والتي حار السياسيون في تفسيرها قبل أن يحتاروا في التعامل معها.

لذلك أردت في تعقيبي هذا فك الحصارين المحيطين بأي حديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية اللذين أشار إليهما معن بشور: الحصار الايديولوجي والحصار التاريخي. الأول متسائلاً عن عقدة الخوف المسيحية ـ والمارونية تحديداً ـ من سوريا والعروبة إلى درجة استمرائها. والثاني مستشهداً بحدث تاريخي وقع قبل نصف قرن ويزيد، يؤكد وحدة الجغرافيا والتاريخ المشترك، إلى درجة لا يمكن دحضها. فإذا كان الخطاب الايديولوجي فكرياً ومصلحياً، فالعقائد كلها نظريات تحاول أن تصنع مصالح. وإذا كان الخطاب التاريخي انتقائياً، فما التاريخ سوى انتقاء لأحداث يختار منها الجياد. والخطابان ـ الحصاران ـ في رأيي ـ وجهان لعملة سياسية واحدة.

الحصار الايديولوجي يبدأ بسؤال أو سؤالين:

من يريد أن يضع الوجود المسيحي والكيان اللبناني موضع جدل دائم وإشكالية لا يراد لها أن تنتهي؟

لماذا يكره بعض المسيحيين اللبنانيين ـ والموارنة منهم بالذات ـ كل ما يمت بصلة إلى العرب والعروبة من جهة، وكل ما يقرّب بينهم وبين سوريا ويجمعهم ويوحدهم

بالسوريين من جهة ثانية؟ في الوقت نفسه لا يتردد هذا البعض في التباهي بمساهماته في الحضارة والآداب العربية وحتى في أصوله السورية.

للرد على هذه التساؤلات وغيرها لا بد من الإقرار أن لبنان لم يعد شأناً لبنانياً خاصاً بأهله وطوائفه وعشائره وأحزابه وعائلاته. لقد تحول لبنان خلال السنوات الطوال من الأحداث الدامية والمريرة التي مرت عليه ـ من شأن لبناني خاص إلى شأن دولي له انعكاساته العالمية في صراع القوى الكبرى، يفرض بالتالي على كل عربي موقفاً ورأياً. وإن القضية اللبنانية من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا تترك للبنانيين وحدهم، فهي كالحرب التي قال عنها كليمنصو إنها أخطر من أن تترك للجنرالات والعسكريين. وبالتالي فإن الهدف من التعامل التاريخي مع الأحداث السياسية المعاصرة والخروج بمقارنة تذكّر الكثيرين بأن الإمساك بخيوط الحاضر يتطلّب إدراك مدى امتدادها إلى الماضي ومدى استمرارها واختلاطها بالمعطيات التي نعيشها ونحاول تفسيرها بردها إلى أصولها.

ومن ثم لا بد للعودة إلى الأصول التي تتطلب موقفاً قومياً عربياً شاملاً، ولكن هل هناك موقف قومي عربي مما مر ويمر وسيمر على لبنان في مستقبل الأيام؟

بكل بساطة نعم. لأنه إذا أرادت الأنظمة والدول العربية أن تعترف وتتعامل من منطلق عربي مع لبنان أو لم ترد، فإن هذا التعامل شروطاً ستظل تفرض نفسها كموقف قومي، لأن غياب هذه الشروط هو الأصل في كل ما عرفته المنطقة العربية من متاعب في العقدين الأخيرين على الأقل. إن سقوط الموقف القومي، بمعناه التقليدي وشروطه، لا يعني اطلاقاً سقوط المسؤولية القومية المترتبة على الدول العربية من جراء مواقفها من لبنان بالأمس، وأحداث الخليج اليوم.

إن المبدأ القومي العربي، على كل ما شابه من ممارسات، وعابه من انحلال، وأصابه من خلل، نتيجة ضعف الإيمان به والتخلي عن أسسه وأخلاقياته، ما زال هو المبدأ الأكثر استيعاباً لصهر المشاكل العربية والخروج بحلول لها. لكن تجاهل الارتباط المصلحي لكل دولة عربية بفوائد وجود استراتيجية قومية واحدة، نتيجة الوهن الذي أصاب العزيمة العربية والقرار العربي، إلى جانب التشرذم العربي وطغيان الاقليمية القطرية الضيقة وانتشار مد الشعوبية من دينية وسياسية، جعل القومية العربية، كعقيدة تتخطى كل الحواجز الطائفية والعشائرية والاقليمية، عاجزة عن الوقوف في وجه جحافل الأحقاد الدينية والمد السلفي والرجعية التاريخية. وذلك ليس لخطأ في أسس ومفاهيم القومية العربية، إنما نتيجة لفشل الاخلاص لروحها ونصوصها. وهذا ما أثبتته الأزمة اللبنانية الطويلة وتثبته أزمة الخليج اليوم في بحثها عن حل لا يمكن إلاّ

أن يكون حلاً قومياً، إذا أريد للخليج أن يبقى عربياً وأن لا يكون للاستعمار الجديد مقراً أو ممراً.

لذلك لا بد من الإقرار بأن ظلماً عربياً ما قد وقع على لبنان، بداية من الأسوار العالية التي رفعها العرب دولاً وأنظمة، بوجه اللبنانيين الخارجين، بين فترة وأخرى، من أتون حروبهم الطاحنة، ونهاية بإغلاق الأبواب أمام تحركهم في حدود ما يقول العرب أنفسهم عنه بأنه وطن واحد يجعل من الصعب على اللبنانيين أن لا يكفروا بالعروبة واقعاً وشعاراً وتطبيقاً. فالصمت العربي والخوف العربي والتنصل العربي قد زاد من تصلب «المارونية السياسية» في كره العرب وفي خذلان «الاسلام السياسي اللبناني» من موقف قومي عربي يتخطى حواجز الطائفية السياسية.

هذا إذا كان لبنان مظلوماً. أما إذا كان لبنان ظالماً فإن الظلم اللبناني يقع على العرب عندما تعتبر «المارونية السياسية» أن انتماء لبنان العربي لم يكن اختياراً حراً، إنما تحكم من التاريخ فرضته ظروف الاستقلال السياسي وشروطه عن فرنسا ارضاء للمسلمين اللبنانيين غير المؤمنين بأزلية لبنان وهويته التي لا تحتاج إلى وصف ولا تعريف، إلا أن لبنان وطن نهائي تنتهي عند حدوده مطامحهم وأحلامهم. وتتمادى «المارونية السياسية» في ظلمها للعرب عندما تمنن العرب باستمرار بخدمات لبنان واللبنانيين للعروبة كفكرة ولغة وللعرب كعبقرية وموهبة، مع التهديد اللبناني الدائم بالانسحاب من العروبة وبالابتعاد عن العرب، وكأن العروبة ناد رياضي والعرب فريق كرة قدم.

لذلك من اللافت للنظر، عند الاستغراق في متابعة التفكير السياسي للقوات اللبنانية وحزب الكتائب وحزب الأحرار وحزب حراس الأرز وغيرها من الأحزاب المسيحية الرئيسية أو الهامشية، مدى التطرف الذي يلون معظم أفكارها وطروحاتها في الابتعاد عن ما يجمعها بالعرب وسوريا معاً، مما دفع أصحابها إلى الاجتهاد في تحريف التاريخ وتزويره، وتفسير المواقف وتأويلها في محاولة لتجريم العروبة وادانة المتمسكين بها، وذلك لتبرير شعور المسيحيين والخوف من طغيان الأكثرية الاسلامية في المنطقة، سواء أكان هذا الخوف مستنداً إلى أساس أو لم يكن.

وأخذ الفكر الماروني السياسي، يروج بأن هذا الوطن الذي اسمه لبنان، وهذه الأعجوبة التي اسمها اللبنانيون، التي تريد سوريا أن تضع اليد عليها وتريد العروبة أن تمحي خصائصها، وتريد القومية العربية أن تزيل تاريخها، وتريد الدعوات الوحدوية أن تمتص كيانها، لأن لا سوريا ولا العروبة «تتحمل أن يكون لبنان على الصورة التي كان عليها، ولا بد من أن تقاسم سوريا الازدهار الذي ينعم به»[1].

---

(١) مجلة التضامن، ١٩٨٥/٧/٢٧

ورسمت المارونية السياسية للمسيحيين خطوطاً حمراء اعتبرتها مساساً بقدس الأقداس، إذا فرضتها سوريا على لبنان، وصنفتها على أنها هرطقات أربع يجب التصدي لها:

الهرطقة الأولى: تاريخية: «باعطاء الشعب اللبناني هوية عربية مزورة ومفروضة على المسيحيين».

الهرطقة الثانية: أمنية: «بتحويل الجيش اللبناني إلى جيش عروبي وجعل لبنان دولة مواجهة ضد اسرائيل».

الهرطقة الثالثة: وطنية «لمبدأ تمييز الاحتلال، بحيث يُدان الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، ويشاد بالوجود العسكري السوري في شرق لبنان وشماله الذي نعتبره احتلالاً مثل الاحتلال الاسرائيلي».

الهرطقة الرابعة: تربوية «بتطوير البرامج التربوية بما يرسخ الهوية العربية، الذي نعتبره طعنة موجهة إلى واقع المسيحيين الثقافي»[٢].

أمام هذه المواقف المسيحية اللبنانية لا بد من أن يتساءل أي مواطن عربي، حريص على بعض الدقة التاريخية والأمانة القومية، عن مدى التشويه الذي أصاب التفكير المسيحي السياسي اللبناني؛ وعن فداحة الخسارة التي تواجه كل العرب القوميين والمؤمنين بلبنان بلداً مميزاً ديمقراطياً ليبرالياً لا مقراً ولا ممراً للاستعمار ولا للصهيونية، عربي الوجه والضمير واللسان والمصلحة، متعدد الثقافات، شمولي التطلعات، مختلف القسمات؛ وعن عمق الكارثة إذا استمر هذا المنحى في السيطرة على اتجاهات السياسة اللبنانية، بحيث يصبح من المستحيل ترميم هذا الشرخ القومي في القلب الوطني اللبناني. وعن مبلغ الحزن المرعب الذي يشعر به أي عربي من جراء هذا الكلام الساذج والخطر معاً.

نتيجة لذلك وقع بعض المسيحيين اللبنانيين وبعض الموارنة منهم بخاصة، في ورطة، وأوهموا أنفسهم أنهم برفضهم الانتماء العربي تخوفاً واستعلاء، تحالفوا مع اسرائيل، فوضعوا ـ وربما للمرة الأولى منذ الحروب الصليبية ـ قضية المسيحية كوجود في المنطقة على المحك. بل الأخطر من ذلك في رأيي هو أنهم شككوا في تراث عربي واسلامي عريق شارك المسيحيون العرب جميعاً في صناعته لا بوصفهم مسيحيين قبل الإسلام وبعده، بل بوصفهم عرباً كسائر اخوانهم العرب. ومن المؤسف أن هذا الجهل والتجاهل للواقع التاريخي ولحقيقة الحركة الصهيونية، كادا أن يجعلا من

---

(٢) بيان لـ«القوات اللبنانية» في جريدة: الشرق الأوسط ٢/٦/١٩٨٥.

المسيحيين اللبنانيين أداة لتصفية أربعة عشر قرنا من الجهد الثقافي والسياسي الذي قام به المسيحيون فأثبتوا أنهم جزء لا يتجزأ من تاريخ العرب.

وقد شجعت اسرائيل، منذ الهزيمة العربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧، صراع الأقليات الدينية والقومية والعرقية في القوس الممتد من العراق شمالاً حتى السودان جنوباً، وجيّرتها لمصلحتها ولحسابها في سبيل أن تكون وتبقى هي القوة الاقليمية الكبرى المسيطرة في المنطقة العربية. ونجحت اسرائيل عن طريق هذه الفئة المارونية السياسية في تحويل الصراع الدموي الذي يجري في لبنان من كونه صراعاً محلياً بين مجموعة قوى صغيرة تسعى إلى السيطرة على الحكم في لبنان، إلى صراع يرمي إلى تصفية القضية الوطنية العربية وإلى هزيمة الحركة القومية العلمانية العربية والوحدوية إلى درجة تسفيهها نهائياً، وإمعاناً في انحطاطها وإذلالها. ونجحت اسرائيل، طوال سنوات الحرب الأخيرة في الإيحاء إلى المسيحيين وإقناع بعضهم بأن العدو الذي يحاربونه هو القومية العربية التي تهدد وجودهم، وهو سوريا العربية التي تنوي ابتلاعهم.

مقابل ذلك هناك التفكير المسيحي الآخر، الذي كانت تمثله المسيحية الأرثوذكسية، وهي نقيض إلى حد بعيد للمارونية السياسية. وقد جاء ذلك بوضوح تام بقلم المطران جورج خضر، مطران جبل لبنان للروم الأرثوذكس، في مقالات عدة، أهمها هو الرأي التالي:

«ومن حمل البندقية اليوم من الشبان المسيحيين لا يقول فيه المسيحيون قولاً واحداً. فالمسيحيون اليوم بمن فيهم الموارنة صاروا قوم اعتدال والأكثرون يتمنون أن ترمى البندقية «المسيحية» وليس لهم تصور عن حمايتهم في غياب الدولة، ولذلك باتوا في رعب شديد. وقد اقتنع عدد منهم أن الالتزام العسكري كان حساباً خاطئاً ولو زكاه ما اعتبروه موقفاً وطنياً عظيماً. والشيء الجديد أن التغني باسرائيل لم يبق وارداً وأن الاتكال عليها إن ظل وارداً عند قلة إلا أنه زال عند الأكثرية الساحقة مع أسف شديد على الماضي. وما جاء بالتالي بأقلام مسيحية تنديداً باسرائيل يجيء صادقاً ونتيجة خيبة (..) هذا إذا لم نشر إلى ما لاحظته اسرائيل وهو أن القسم الكبير من الأدب العربي المنشور ضدها كتبه النصارى».

ويصل المطران خضر إلى الموقف الأصرح بقوله: «مقابل ذلك ما يجيء بأقلام مسيحية واجتماعات مسيحية عن دور مميز لسوريا، إما عن شعور عربي خبا في الأزمة لكنه استفاق في نفوس لا تزال شرقية أو من حس جيوسياسي (...) ألا يحق للجماعة المسيحية أن تتعلم من آلامها (...) بحيث تعي أن سيادة لبنان ولو قائمة بالمعنى القانوني إلا أنها منسوبة إلى المشرق العربي ومتصلة به ومتفاعلة وإياه حسب ميزان قوى داخلية وخارجية. إذ ذاك يكون السؤال ليس أي هو القدر الذي نهرب فيه من دمشق، فإن الشطارة اللبنانية ليست أقوى من الدهاء الشامي (...) لا بد لسوريا، إذا نهضت كل الشعوب المؤلفة لهذه المنطقة، أن تفهم أن الحياة لا تذهب فقط من دمشق

لكنها تجيء أيضاً وان شرق البحر المتوسط العربي اللسان يمكن أن تظهر فيه حركة تقوم على جدلية الوحدة والتنوع. وهنا لا بد من الاعتراف أن فكرة التنوع مساهمة خاصة للمسيحيين اللبنانيين الذي سوف يقدر معنى حضورهم في المشرق كله (. . .) وهذا يعني أيضاً أن القوى المتصاعدة في كل الشرق العربي يجب أن توحي الثقة، بحيث يستطيع المسيحيون دون أن يخونوا ذاتهم الايمانية أن يتبنوا هذا الحضور العربي. المسيحيون متجذرون في العروبة مهما أثارت هذه اللفظة من خواطر، وهم لا يحتاجون إلى حسن سلوك فيها لا أمس ولا اليوم»[٣].

إن في هذا الكلام إسقاطاً تاماً للمدرسة الاسرائيلية في التفكير السياسي المسيحي اللبناني: يقابله في جدلية الحوار المسيحي ـ الاسلامي قول للسيد محمد حسن الأمين:

«أزعم أن المشكلة بهذا الحجم الكبير والخانق لا تتعلق بالاسلام ولا بالمسيحية ولا بطريق مسدود وصلت إليه المطارحات بين رؤيتين مسيحية واسلامية. إذ في الأساس لم تعط الفرصة لحوار معافى. والمؤسسون لنظامنا السياسي لم يخططوا لمسيحية واسلام يتفاعلان ويتكاملان على أرض لبنان، بل خططوا لحلبة صراع واقتتال خارج قيم المسيحية والاسلام معاً (. . .)»[٤].

وإذا عدنا إلى البحث عن الذات والهوية اللبنانية، فلا يسعنا إلا أن نتوقف عند ما قاله السيد محمد حسين فضل الله في معرض وصفه للحالة اللبنانية: «إن المشكلة في لبنان في عمقها ليست فقط مشكلة النظام في لبنان، بل هي مشكلة الانسان الذي تحول الدين عنده إلى حالة طائفية تشبه الحالة العنصرية، مما جعل المسألة تحتاج إلى حالة نظامية وسياسية منفتحة تجعل الوعي الديني وعياً منفتحاً على الآخرين في مواقع الخلاف من دون أية عقدة طائفية»[٥].

إن المشكلة الأساسية في الحديث عن المسيحيين اللبنانيين تحديداً ومستقبل علاقاتهم بسوريا بشكل خاص، وبالعروبة بشكل عام، ليست بين المسيحية والاسلام، ولا بين المسيحيين والمسلمين بصفة مطلقة، «وإنما هي بين الرجعيين والتحرريين في هذا الجانب أو ذاك. وتتعقد هذه المشكلة، ويسودّ وجه المستقبل ويشتد خطره كلما قويت الرجعية في أحد الجانبين أو فيهما معاً. وعلى العكس تهون المشكلة ويهون الخطر ويزهو وجه المستقبل كلما قويت التحررية في أحد الجانبين أو فيهما معاً، وكلما تماسك التحرريون عبر الحواجز القائمة بينهم وتعاضدوا وتعاهدوا على النضال المشترك ومضوا فيه قدماً»[٦].

الحصار التاريخي يبدأ أيضاً برواية أو روايتين:

أولاهما تعليق بريطاني يقول: «يفهم الجميع ان سوريا ولبنان بلدان شبيهان بانكلترا

(٣) جورج خضر (المطران)، «أللبلد فصح ممكن،» النهار، ١٩٨٥/٥/٢٤.
(٤) محمد حسن الأمين، «الإسلام والمسيحية والتمزيق اللبناني،» النهار، ١٩٨٥/٩/٢٥.
(٥) محمد حسين فضل الله في حديث لجريدة: الشرق الأوسط، ١٩٨٥/٩/٦.
(٦) قسطنطين زريق، المسيحيون العرب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨١).

وايرلندا، والولايات المتحدة وكندا: الجغرافيا والتاريخ يحتمان أن تكون العلاقة بينهما حميمة وصعبة»[7].

وقد اخترت حادثة من التاريخ اللبناني - السوري المشترك وقعت قبل ٥٠ سنة تماماً من المقارنة الانكليزية، تؤكد كم هي العلاقة حميمة وصعبة بين البلدين، وتذكر بمدى تلاحم الجغرافيا والتاريخ، وأنه ليس هناك جدار عازل للبنان عن سوريا، لا في الماضي ولا في المستقبل.

والعلاقة السورية - اللبنانية كانت وما زالت وستبقى أسيرة هذا التاريخ، مهما حاول غلاة التعصب اللبناني أن يفتعلوا تاريخاً غير علمي خارج إطار هذه العلاقة. هذه العلاقة التي لا فكاك منها محكومة أيضاً بالعامل الجغرافي الذي هو الأساس في تكوينها وتطورها وتشكيل خصائصها. وإذا كان من الممكن التلاعب بالتاريخ فمن الصعب جداً تجاهل الدوافع الجغرافية في القرار السياسي الذي على أساسه تحدد العلاقات عادة بين الدول. فالوحدة التاريخية - الجغرافية هي من ثوابت التعامل بين سوريا ولبنان.

في شباط/ فبراير ١٩٣٣ أدلى غبطة بطريرك الموارنة البطريرك عريضة بحديث إلى جريدة المقطم المصرية إبان المفاوضات التي كانت جارية آنذاك بين المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان المسيو بونصو وبين الحكومة السورية تعقيباً على بيان كان قد أدلى به بونصو أمام لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، ذكر فيه أن لبنان بين البلدان التي قبلت الانتداب بطيبة خاطر وذلك لاختلاف مذاهب سكانه، بعد أن كان بونصو قد سرد للجنة إحصاء سكان لبنان وقال لهم إن جميعهم من الأقليات التي لا يمكن لواحدة منها أن تسود الأخرى. وقال بطريرك الموارنة لمراسل المقطم في بيروت ما نصه:

«نعم نحن قبلنا الانتداب بطيبة خاطر. أما الأقليات والأكثريات وقولهم فينا فلا يعنينا، فلبنان وطن مسيحي».

لكن مراسل المقطم عاد وسأل غبطة البطريرك:

«لكن السوريين يا صاحب الغبطة يتشبثون بإرجاع الأجزاء التي ألحقتها فرنسا بلبنان إلى سوريا»، فأجابه البطريرك: «ومتى كانت سوريا ممتلكة لهذه الأجزاء وسلبناها منها؟ إن هذه الأجزاء هي أصلاً للبنان وقد سلبت منه في الأزمان الماضية، فإذا استعادها إليه فقد استعاد ما هو ملكه واسترد ما هو حق له. ألم يكن لبنان ممتداً حتى انطاكية وحتى عكا وما وراءها».

فقامت قيامة السوريين على هذا الحديث. فكُذِّب الحديث ثم نُفي ثم أُكِّد إلى

---

(٧) *Economist*, 10 December 1983.

أن أصبح من المحطات الفارقة في العلاقات السورية ـ اللبنانية على الرغم من نفيه وتأكيده في آن واحد معاً واستمرار الأخذ والرد فيه إلى نهاية الانتداب.

جاء حديث البطريرك الماروني في الوقت الذي كانت فيه سوريا تفاوض الفرنسيين على إلغاء الانتداب وتنظيم قضية المعاهدة السورية ـ اللبنانية المقترحة. وردّ السوريون على الشق السياسي في حديث البطريرك اللبناني بقولهم إن سوريا الآن في موقف سياسي دقيق أقل ما يقال فيه أنه موقف تصفية بين سوريا وفرنسا من جهة وبين سوريا والبلاد التي سلخت عنها من جهة ثانية. وما دامت قضية المعاهدة أو إلغاء الانتداب ستطغى على البحث في هذه الأيام، فإن من حق سوريا أن تعلم: هل البلاد المسلوخة عنها عقب الاحتلال الفرنسي هي بلاد سورية وسكانها سوريون يجب المطالبة بها وإعادتها إليها، أم أنها أخرجت نهائياً من الجسم السوري وأصبحت إلى الأبد بلاداً لبنانية متممة للوطن اللبناني الذي يقول عنه غبطة البطريرك إنه وطن مسيحي؟

هنا كتبت **القبس** الدمشقية. «هذا سؤال نلقيه على الفرنسيين الذين اقتطعوا هذه الأجزاء السورية بقوتهم وضمّوها إلى لبنان رغماً عن أهلها. وسؤال نوجهه إلى المفاوض السوري الذي تقدم إلى المفاوضة باسم سوريا ذات القضية الوطنية التي تعرض اليوم على التصفية النهائية لنعلم كيف يكون موقف هاتيك الأجزاء من الوطن السوري. وهذا السؤال نفسه نوجهه إلى سكان هاتيك البلاد الذين ضموا إلى لبنان بغير ارادتهم والذين لم يقولوا ساعة واحدة لا بالانتداب ولا بلبنان»[٨].

أما على الشق الديني من حديث بطريرك الموارنة فكان رد سوريا أكثر قساوة. فكتب نجيب الريس في **القبس** يقول: «كنا نتمنى أن لا يكون غبطته صاحب هذا الحديث الذي يتناول قضيتنا الوطنية والقومية في الصميم لأننا نحن في الشام لا نعرف ولا نريد أن نعرف ولا نقبل أن يعرفنا أحد بأن سكان دمشق غير سكان طرابلس وأهل حلب غير أهل اللادقية وأبناء حماة غير أبناء النبطية وبعلبك، فجميع هؤلاء سوريون عرب يطلبون الوحدة والاستقلال ويرفضون الانتداب». وأضاف: «إذا كان اللبنانيون الذين تكلّم بلسانهم صاحب الغبطة لا يريدون هذا التحرر فهم أحرار. ولكن سكان طرابلس وصيدا وصور وجبل عامل وبعلبك والبقاع الذين لم يقبلوا بالانتداب من قبل والذين يريدون أن يتحرروا من نيره ويطلبون أن يؤلفوا من إخوانهم هنا دولة سورية واحدة، إن هؤلاء لا يستطيع صاحب الغبطة أن يتكلّم بلسانهم ولا أن يقول بالنيابة عنهم إن لبنان قبل الانتداب عن طيب خاطر. وغبطته له الحق في أن يقبل الانتداب باسمه.. أما أن يقبله باسم رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وعمر الداعوق وغيرهم.. فهذا كثير وعجيب ومدهش.. إن لبنان ليس وطناً مسيحياً أو إسلامياً بل هو وطن للجميع»[٩].

---

(٨) نجيب الريس، «لبنان وطن مسيحي»، القبس (دمشق)، ١٩٣٣/٢/٢٠.
(٩) المصدر نفسه.

وفي أيار/ مايو ١٩٣٥ أدلى غبطة البطريرك الماروني نفسه بحديث صحافي تعقيباً على تعليق خرجت به صحيفة فرنسية اسمها لاديبيش نوفيل سخرت فيه من تقارب الوطنيين في سوريا والموارنة في لبنان على أثر شبه اتفاق اقتصادي تم بين البلدين، وسمت هذا التقارب من الوطنيين السوريين أزهاراً مسمومة يقدمونها إلى غبطة البطريرك ليخدعوه ويستغلوا نفوذه. وقال البطريرك اللبناني في حديثه الصحافي: «إننا نقبل هذه الأزهار من السوريين سواء أكانت مسمومة أو كانت نقية، لأن هذا أمر يعنينا وحدنا» ثم تساءل بلهجة ملؤها الألفة والتقريع: «وماذا يضر الآخرين أن اتفقنا؟ إن قضية اتفاقنا مع السوريين ليست قضية أزهار مسمومة بل هي قضية مصلحة أو مصيبة جمعتنا».

وفي خلال سنتين خرج السوريون عبر صحافتهم، وكانت في حينه من أكثر الصحافات العربية حرية في التعبير وفي تعدد وجهات النظر، يرحبون بحديث البطريرك اللبناني ويؤيدون موقفه ويقولون إنهم إذا أيّدوا موقف البطريرك اليوم فلا ينكرون أنهم لم يكونوا كذلك بالأمس، وأن هذا الاعتراف الصريح منهم هو أكبر دعامة في اتفاقهم لأن الذين يعرفون لماذا كانوا يختلفون يعرفون أيضاً لماذا غدوا يتفقون. فإذا فرّقتهم أحقاد الماضي وسياسة الماضي، فقد جمعتهم اليوم مصيبة الحاضر ومصلحة المستقبل.

وليس عجباً ـ كما ذكرت الصحف الدمشقية ـ أن يتّحد المسلمون والنصارى في هذا الوطن المشترك أو الموارنة في لبنان والوطنيون في سوريا، ولكن العجيب أن يتأخروا في هذا الاتحاد الصريح الواضح حتى اليوم وهم يعلمون أنهم مرغمون على ما توجبه المصلحة ويفرضه حب البقاء.

وتساءلت صحيفة سورية: «لماذا كانوا يتهموننا بالتعصب يوم كنا مختلفين ولماذا كان جوابهم أن هذه البلاد لا تستحق الاستقلال إلا بعد أن تزول منها الفوارق المذهبية، حتى إذا اتفقنا اليوم راحوا يعجبون من اتفاقنا ويحاولون تلغيمه. لقد أثبتنا باتفاقنا على المطالبة بسيادة بلادنا وحريتها وتخفيف الأعباء المالية عن كواهل أهلها، أن اختلاف المذاهب لا يمنع الاتفاق، وأنه ليس ضرورياً أن تزول هذه الفوارق حتى نعيش مع بعضنا في وطن: نحن أهله ونحن أصحابه الشرعيون. فالمسلم يظل مسلماً، والمسيحي يظل مسيحياً والوطن يبقى للاثنين ما دامت مصلحة سورية في سيادتها وفي اقتصادياتها وفي ثروتها هي نفسها مصلحة لبنان»(١٠).

بعد حوالى تسعة أشهر من هذا الاتفاق ومن التصريح البطريركي مشت سوريا إلى بكركي في كانون الثاني/ يناير ١٩٣٦، لتهنىء البطريرك عريضة، بطريرك الموارنة في لبنان، بعيده. وكتب نجيب الريس في افتتاحية له يقول: «هذه أول مرة تمشي فيها سوريا من دمشق إلى لبنان لا للنزهة ولا للتجارة بل لتدشين عهد طالما بقينا عليه وطالما نادينا به، وطالما قلنا

---

(١٠) نجيب الريس، «أزهار مسمومة،» القبس، ١٩٣٥/٥/٢٨.

إنه الوسيلة الوحيدة الناجحة لخلاصنا جميعاً. فإذا بهذا العهد الذي نشدناه طويلاً وأخفقنا في الوصول إليه كثيراً يدشن في بكركي وعلى باب كنيستها وأمام هيكل المسيح، بعد أن دشن في الجامع الأموي وعلى باب محرابه وإلى جانب ضريح النبي يحيى فالتقى يوم الأحد الماضي أصحاب العهدين وتصافحت أكف البلدين، ونفثت زفرة الصدرين بالألم المشترك والمصيبة الواحدة ونادى سيد لبنان بصوته الداوي بالحرية ويطلب الخلاص. وصاح خطيب سوريا ونائبها والمتكلم بلسانها إن دماءنا ودماءكم أيها اللبنانيون المارونيون قد سالت للدفاع عن هذه البلاد وعلى أرض الوطن الواحد وعلى ضفاف العاصي منذ مئات السنين. أجل لقد التقت سوريا ولبنان على أعواد المشانق في عهد جمال باشا كما التقت دماؤنا على ضفاف العاصي في عهد الغزاة الرومانيين.. واليوم نلتقي من جديد في صعيد واحد وفي بكركي.. في سبيل الألم الذي وحّد في قلوبنا، وفي سبيل هذا النير الثقيل الذي يحز في أعناقنا، نلتقي لنطلب الحرية وننشد الخلاص...»[11].

هذا هو التاريخ الذي لا بد أن يؤكد نهائياً على عروبة لبنان، وأن لا دور للبنان اطلاقاً خارج محيطه العربي وجيرته السورية وانتماءاته العربية. وهذا التأكيد ليس موقفاً عاطفياً بل موقف واقعي وتاريخي ومصلحي. وعودة لبنان إلى حضن العروبة ـ على ما فيها من تمزق وانكسار وعفن وتخلف ـ هي الأهم اليوم. فالعرب هم الشاكرون عندما يعود لبنان ليمثّل دوره التاريخي في الحركة القومية العربية، ويضفي عليها ما يحييها ويجدّد شبابها ويحرّك حيويتها ويطلق عنانها.

إن العروبة وحدها قادرة على احتواء المسيحي اللبناني والمسلم اللبناني في وطن لا يكون الولاء فيه مشروطاً لذاته الأبدية السرمدية، ولأنه ليس الوطن الذي يجب أن تنتهي عند حدوده مطامحهم وأحلامهم. إنه جزء من وطن أكبر وحلم أكبر وحدود أوسع وولاء غير مشروط ولا موقت[12].

---

(١١) نجيب الريس، «أرض التعصب،» القبس، ١٥/١/١٩٣٥.

(١٢) للتوسع في الموضوع، انظر: رياض نجيب الريس، المسيحيون والعروبة: مناقشة في المارونية السياسية والقومية العربية (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٨).

تعقيب ٢

محمد المجذوب

عالج الباحث موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية ببراعة وصراحة، فعاد إلى الماضي، وحلّل الحاضر، واستشرف المستقبل، ودحض الشائعات السائدة، ونبّه إلى مخاطر التحديات، وسجل مبادىء التكامل وقواعده، وقدم مقترحات عملية لتطوير العلاقات بين القطرين، ولم يترك فكرة أو خاطرة أو واقعة أو أمنية مهمة في إطار هذه العلاقات إلا أشار إليها واستخرج منها العبر.

وقبل الإدلاء برأينا في مستقبل هذه العلاقات نستحسن إيراد بعض الملاحظات التي تدخل في صلب الأفكار المطروحة وترسم واقع العلاقات بين الدول الحديثة.

أولاً: ملاحظات في واقع العلاقات الدولية الحديثة

يمكننا إجمال هذه الملاحظات بستّ:

الملاحظة الأولى هي أن العلاقات التي تنشأ بين الدول لا تقتصر على الأمور السياسية أو الدبلوماسية، وإنما تشمل المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً، وما شابه ذلك من روابط روحية ومادية متشابكة ومتفاعلة بين المجتمعات البشرية. فهذه العلاقات متعددة ومتشعبة ومتنوعة، غير أنها لا تعتبر، كلها، علاقات تدخل في نطاق علم العلاقات الدولية. هناك علاقات كثيرة تقوم بين الدول دون أن تُشكل، حكماً، علاقات دولية يهتم بها هذا العلم. فالمباريات الرياضية أو الفنية أو الثقافية التي تشترك فيها فرق ومجموعات رسمية من جنسيات مختلفة، ولا تترتب عليها آثار سياسية، هي علاقات بين أطراف دولية، ولكنها لا تشكل علاقات دولية بالمفهوم المتفق عليه لهذا العلم. وعلى العكس من ذلك، هناك علاقات تدخل ضمن إطار

هذا العلم، وتترك انعكاسات في السياسة الدولية، دون أن يصدق على أحد أطرافها، أو كل أطرافها، وصف الدولة. ومن الأمثلة على ذلك العلاقات التي تقوم بين دول نفطية وشركات أجنبية، أو بين دول وتكتلات مالية أجنبية ذات نفوذ دولي، أو بين قوى اقتصادية عالمية (كالشركات متعددة الجنسية)، أو بين فروع حزب واحد منتشر في أكثر من دولة، وكذلك بين جماعات سياسية أو دينية لها أنصار في عدة دول.

فالروابط بين الدول تحتاج، لكي تكتسب المفهوم العلمي للعلاقات الدولية، إلى توافر عنصرين أساسيين: **عنصر سياسي**، وهو الطبيعة السياسية للعلاقة، أو قدرة هذه العلاقة على إحداث آثار سياسية؛ **وعنصر جغرافي**، وهو تخطي هذه الآثار حدود المنطقة التي نشأت فيها العلاقة.

وبذلك يصبح كل تعريف للعلاقات الدولية على أنها العلاقات بين الدول مفهوماً قاصراً ومعياراً عاجزاً عن استيعاب العناصر الحقيقية للظاهرة الاجتماعية التي تشمل العلاقات الدولية. ولعل أفضل تعريف لهذه العلاقات هو ذلك الذي يحدد العلاقة الدولية بأنها كل علاقة ذات طبيعة سياسية، أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية تمتد إلى ما وراء الحدود الاقليمية لدولة واحدة.

والملاحظة الثانية هي أن العلاقات بين الدول تتأثر، إلى حد كبير، بالأوضاع الداخلية في كل منها. فهناك ترابط وتفاعل بين السياستين الداخلية والخارجية. وقد ظهر ذلك جلياً في التطور الديمقراطي الذي شهدته الأنظمة السياسية في العصر الحديث. فالعلاقات الدولية لم تعد تصرفاً يحتكره الحكام من ملوك وأمراء وارستقراطيين، بل أصبحت شأناً عاماً تعنى به المؤسسات الدستورية والسياسية الداخلية. ولذلك يصعب على الباحث دراسة العلاقات بين دولتين أو أكثر دون التعرف إلى الأوضاع والمؤثرات والعوامل الداخلية فيها.

والملاحظة الثالثة هي أن العلاقات بين الدول كانت، في الماضي، تتسم بالحذر الشديد والخوف المتبادل، لأن الحكام كانوا يستخدمونها كأداة أو وسيلة لشن الحروب وتحقيق المآرب الخاصة والمكاسب الاقليمية. أما اليوم، وبعد إدخال التحسينات على أسلحة الدمار الجماعي، وتزايد الإحساس بترابط المصالح البشرية ووحدة المصير الانساني، فقد انتشرت نظريات وتيارات تنادي بجعل العلاقات الدولية وسيلة لتحقيق التقارب والتعاون والتكامل بين الدول من أجل مستقبل أفضل للجنس البشري.

والملاحظة الرابعة هي أن العلاقات الدولية تشمل، بالمعنى الواسع لهذا التعبير، كل رابطة تقوم بين دولة وأخرى أو بين دول منخرطة في منظمات دولية، أو بين دول ومنظمات دولية، أو بين منظمات ومنظمات، أو بين أفراد أو جمعيات أو شركات تنتمي إلى جنسيات مختلفة.

أما بالمعنى الضيق للتعبير، فهي تعني العلاقات التي تنشأ بين الدول فقط، باعتبار أن الدولة كانت ولا تزال العنصر الرئيسي في القانون الدولي العام وأوسع الأشخاص الدوليين اختصاصاً، وأن قواعد هذا القانون وأحكامه أعدّت، أصلاً، لتطبق على الدولة وحدها.

ولكننا، عندما نتعمق في الأمر، نجد أن الدولة لم تعد، في الوقت الحاضر، المؤسسة السياسية الوحيدة التي تقوم بدور مهم في الحياة الدولية. فهناك، إلى جانب الدولة، منظمات وتجمعات اقليمية وعالمية ومنظمات دولية غير حكومية، وجماعات ضغط أو مصلحة أو نفوذ، تمارس نشاطاً كبيراً على الساحة الدولية، وتتمتع بنفوذ يتجاوز حدود الأوطان، وتؤثر، في معظم الأحيان، في مجرى العلاقات الدولية.

ومن ناحية ثانية، لم تعد اقامة العلاقات السياسية والدبلوماسية، وتوقيع المعاهدات، وتبادل الزيارات الرسمية والسلع التجارية مع احدى الدول، تمثل سوى مظهر واحد من المظاهر العديدة التي تزخر بها الحياة الدولية. فتفجر الثورة التقانية والصناعية، وتزايد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتطور وسائل النقل والاتصال والاعلام، والاهتمام العالمي المتصاعد بحقوق الإنسان وحرياته، وتضخم دور الدولة في المجتمع... كل ذلك وسّع حدود الميدان الخاص الذي تنشط فيه العلاقات الدولية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من اعتقادنا بأن العلاقات الدولية، بمفهومها وأغراضها، تسير باتجاه تجاوز المعالم التقليدية للعلاقات السياسية بين الدول، فلا يسعنا إلا الاعتراف بأن الدولة ما زالت تعتبر، حتى الآن، المركز الرئيسي، أو مركز الثقل، لكل قرار أو تقرير أو تقدير حاسم في الحياة الدولية.

فالدولة الحديثة تتميز (أو يجب أن تتميز)، عن بقية الفئات أو الجماعات الأخرى، داخلية كانت أم خارجية بظاهرتين:

الظاهرة الأولى هي تلاحم الجماعة البشرية التي تتكون منها الدولة وتمسكها بعقيدة وطنية قوية. فالروابط الاجتماعية في الدولة أقوى (أو يجب أن تكون أقوى) من الروابط في بقية الجماعات. والتضامن بين رعايا الدولة أقوى (أو يجب أن يكون أقوى) من أي تضامن آخر. وفي حال قيام نزاع أو تعارض بين التضامن الوطني والتضامن في كتلة أخرى، فالغلبة تكون (أو يجب أن تكون) للتضامن الوطني.

هناك، ولا شك، كتل أو مؤسسات داخلية تبلغ درجة التلاحم والتضامن بين أعضائها حداً يفوق التضامن الوطني. هناك أناس يفضلون دينهم، أو حزبهم، أو مصالحهم، على وطنهم. ولكن هذه الفئة تبقى، عادة، أقلية لا يغير وجودها أو تصرفها

شيئاً من شمول القاعدة. وقد برهنت الأحداث التاريخية على أن الغالبية العظمى من المواطنين تندفع للدفاع عن وطنها أكثر مما تندفع للدفاع عن الجماعات التي تنتمي إليها، لأنها تؤمن بأن مصلحة الوطن فوق كل مصلحة وأعظم من كل مصلحة. ويبدو أن الشعور الوطني لا يزال حتى الآن، أقوى المشاعر لدى المواطنين، على الرغم من انتشار حركات وتيارات معاصرة تهدف إلى اضعاف الشعور الوطني الضيق والدعوة إلى شعور أشمل يتخطى حدود الأوطان.

والظاهرة الثانية هي أن الدولة تملك (أو يجب أن تملك) أحسن تنظيم سياسي، ففيها تقسيم عمل وصلاحيات بين المسؤولين لا نجده في المنظمات الداخلية. وفيها نظام للعقوبات لا تعرفه بقية المنظمات، يسمح للحاكمين بقمع كل عصيان أو تمرد أو انتهاك للقوانين. وفيها أعظم قوة مادية (الجيش وقوى الأمن) تستطيع بها تنفيذ قوانينها وقراراتها. وهذه القوة المنظمة تفتقدها المنظمات الأخرى.

والملاحظة الخامسة هي أن مضامين العلاقات الدولية وأهدافها وأشكالها أخذت، في الآونة الأخيرة، ولا سيما بعد حدوث الزلزال السياسي في الكتلة الشرقية، تخضع لتطور عميق وانقلاب شامل.

فالوفاق الدولي أبعد (ولو لفترة) شبح الحروب الكبرى، والقطبية العالمية الواحدة، المتسمة بنزعة التفرد والهيمنة حلّت (ولو لفترة) محل القطبية الثنائية. والأمم التي بقيت أو أبقيت في مرتبة دولية لا تتلاءم والقوى الكامنة فيها بدأت تستعد لاستعادة أدوارها. ومشكلة الأمن الغذائي، المصحوب بالأزمات الاقتصادية الحادة، راحت تهدد جميع دول العالم بلا استثناء. والحدود السياسية الاعتباطية التي رسمها الاستعمار في نهاية الحربين العالميتين، دون اكتراث بالأماني والرغبات القومية للشعوب، أخذت تهتز وتنهار بفعل القهر أو الاستبداد أو انتهاك الحقوق والحريات، وتوثيق العلاقات بين الدول المتقدمة ذات المؤسسات الدستورية والديمقراطية، الذي كان يقوم على المعاهدات السياسية، أخلى المكان للعامل الاقتصادي بحيث أصبحت المعاهدات الاقتصادية والتجارية والنقدية، وتقديم القروض والمساعدات، الطابع المميز لتطور العلاقات الدولية.

ومن مظاهر التطور الذي طرأ على العلاقات الدولية بروز حدثين: **الأول** يتمثل في نزعة الكبار من أرباب القوة المادية والعسكرية إلى بسط سيطرتهم الاقتصادية على دول العالم ليتمكنوا من حل أزماتهم الداخلية (ومعظمها اقتصادي) ويتحكموا في مصير الآخرين، ولو كانوا حلفاء. والحدث الثاني يتجلى في تحرك الدول الأخرى لإيجاد صيغة توحدها سياسياً واقتصادياً وتسمح لها باستغلال ثرواتها وتجنيد طاقاتها ومجابهة تحديات الكبار.

وبتعبير أوضح، إن اطلالة العقد الأخير من القرن العشرين تنذر بظهور دول جبارة وتكتلات سياسية واقتصادية عملاقة، قادرة على تحويل الدول الصغيرة، المتشبثة بمفاهيم السيادة والاستقلال التي حفلت بها أدبيات القرن المنصرم، إلى مزارع للانتاج وأسواق للاستهلاك. ولهذا يرى بعض الباحثين أن الدول التي سيقل عدد سكانها عن مئة مليون في بداية القرن المقبل، ستجد نفسها حكماً وحتماً، تحت سيطرة الكبار وتبعيتهم في كل مجال.

والملاحظة الأخيرة هي أن القانون الدولي العام الذي يسعى إلى اخضاع العلاقات الدولية لاحكامه وقواعده، والذي تستنجد به الدول الصغيرة بسبب ضعفها أو عجزها، كلما وقعت في مأزق أو تعرضت لعدوان من المستكبرين، والذي يسخّره الكبار لخدمة مصالحهم وتبرير جرائمهم حينما يريدون الحصول على كسب غير مشروع، والذي تتشدق به منظمة الأمم المتحدة وتهدد في كل مرة يجمع فيها الأقوياء من أعضائها على باطل أو منكر... إن هذا القانون لا يعترف، في مضمار العلاقات الدولية، إلا بوجود الدول. وقاموسه لا يتضمن شيئاً عن الأمم وقضاياها. وإذا قُيّض له يوماً الاهتمام بمسألة قومية، كحقوق الأقليات وحق تقرير المصير وحق الكفاح المسلح وحق السيادة، فمن باب الحرص على حماية حقوق الأفراد والجماعات والمساعدة على إقامة الكيانات السياسية الملتزمة بأحكامه.

ومنظمة الأمم المتحدة (وقبلها عصبة الأمم) ليست مكونة من أمم، بالمعنى القومي للكلمة، بل من دول. ولهذا فليس للأمة العربية، الممثلة في الأمم المتحدة بعشرين دولة، اسم أو جود أو قضية في سجلات القانون الدولي أو المنظمة العالمية. وايراد كلمة (الأمم) بدلاً من (الدول) في تسمية هذه المنظمة خطأ أصرَّ المترجمون العرب على ارتكابه.

فتعامل القانون الدولي العام مع الكيانات أو الوحدات السياسية في العالم لا يتم، إذاً، إلا من خلال الدول القائمة. وعلم العلاقات الدولية الذي يستلهم اليوم مبادىء القانون الدولي المعاصر في مناهجه لا يقيم وزناً للروابط القومية إلا بمقدار ما تثيره الروابط من تقارب أو خلل في العلاقات المتبادلة بين الدول.

ولهذا فإن نظرة هذا العلم إلى العلاقات بين سوريا ولبنان، في الحاضر والمستقبل، لا تختلف في شيء عن نظرة القانون الدولي إليها. وهذه النظرة تتلخص في وجود دولتين مستقلتين، أي شخصين من أشخاص القانون الدولي، يتمتع كل منهما بالحقوق والواجبات التي تنص عليها القوانين والاتفاقات الدولية، دون اكتراث بالوشائج القومية والعرى الحضارية والمخاطر المصيرية التي تجمع بينهما. وهنا نصل إلى النقطة الثانية المتعلقة بنظرتنا إلى مستقبل العلاقات بين البلدين.

ثانياً: مستقبل العلاقات بين القطرين من منظارين

لقد أشار الباحث، بعد عرض التحديات، إلى المبادىء التكاملية التي تتميز بها العلاقات بين سوريا ولبنان. واستناداً إلى هذه المبادىء قدّم مقترحات عملية لتطوير هذه العلاقات باتجاه التكامل التدرّجي الذي يقف عند عتبة النظام التعاهدي (الكونفدرالي).

ومع تأييدنا لمعظم ما ورد في أفكاره ومقترحاته، ورغبتنا في أن تقوم بين القطرين علاقات ممتازة، لا يسعنا إلا الاشارة، بصدق وواقعية، إلى المنظارين المستعملين لتحديد مستقبل هذه العلاقات: المنظار القانوني والمنظار القومي.

فحملة المنظار القانوني في لبنان ينادون بوجوب تحسين العلاقات في إطار دستوري وديمقراطي ويدعمون موقفهم بالأفكار والحجج التالية:

١ ـ إن لبنان وطن سيد مستقل اعترفت سوريا ودول العالم بسيادته واستقلاله في حدوده الحاضرة. وانضم لبنان، على هذا الأساس، إلى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة اللتين تعهدتا بالدفاع عن سيادته وحماية استقلاله. وسيادة الكويت لا تختلف في شيء عن سيادة لبنان. وإذا كانت جيوش العالم قد تحركت لإعادة السيادة إلى الكويت بعد إلغائها من قبل العراق، فلبنان جدير بالمعاملة ذاتها عند تعرض سيادته للخطر.

٢ ـ إن لبنان، كما ورد في مقدمة دستوره الجديد، وطن نهائي لجميع أبنائه. وقد وافقت سوريا، ومعها دول العالم، على هذا النص الذي يعني استبعاد كل احتمال أو محاولة لتغيير هذه «النهائية» المطلقة، ورفض كل تأويل أو تفسير مخالف لمعناها اللغوي.

٣ ـ إن لبنان، كما ورد كذلك في مقدمة دستوره الجديد، عربي الهوية والانتماء. ولكن رابطة العروبة لا تعني إذابة الشخصية الدولية التي يملكها لبنان. إن الانتماء القومي حق وواقع، ولكنه لا يؤدي حتماً إلى الغاء الاستقلال وفتح الحدود. فالكوريون أمة واحدة، ولكنهم يعيشون في دولتين؛ وكذلك أهل الصين (الصين الشعبية وتايوان) وأهل باكستان (باكستان وبنغلادش). وقسم من سكان سويسرا وبلجيكا وكندا يعود في جذوره القومية إلى أصل فرنسي، ولكنه يعيش في دول مستقلة عن فرنسا. والأصل والتاريخ والدين واللغة والحضارة الواحدة لم توحد المانيا والنمسا سياسياً، ولم تتمكن من جمع دول أمريكا اللاتينية في دولة واحدة.

٤ ـ إن لبنان، كما ورد في مقدمة الدستور أيضاً، جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم

على احترام الحريات العامة وتحقيق العدالة والمساواة بين جميع أبنائه؛ وكان نظامه الديمقراطي مضرب المثل، رغم المآخذ عليه والشوائب فيه؛ وحرية الفكر والرأي فيه ما زالت موضع اعجاب وتقدير؛ ومساهمته في خدمة العروبة الحضارية والقضايا العربية يتغنى بها الجميع. وللحفاظ على هذه المكاسب الديمقراطية لا يستطيع لبنان أن يتخلى عن استقلاله ليندمج في غيره من الأقطار العربية، لأن غالبية هذه الأقطار تفتقر إلى الحد الأدنى من المؤسسات الدستورية والديمقراطية الثابتة، وتصبغ العروبة بصبغة دينية، وتقمع الرأي الحر، وتفرض الموقف الواحد واللون الواحد والاتجاه الواحد في جميع المجالات.

٥ ـ إن لبنان، بخلاف بقية الدول العربية، مكوّن من عدة مذاهب دينية وتيارات عقائدية يخشى معظمها فقدان الذاتية والمكاسب الديمقراطية التي يتمتع بها في حال اتحاد هذا القطر مع غيره. ولعل سبب الخشية يعود، أيضاً، إلى ما يرتكبه بعض الأنظمة العربية، باسم الدين تارة والعروبة طوراً، من أفعال مخزية وما يفرضه من قيود على بعض المذاهب والتيارات. ثم إن انتشار التيارات الدينية المتطرفة في الكثير من الأقطار العربية يسيء إلى شعور اللبنانيين المشهورين بالتسامح الديني والانفتاح الحضاري، ويدفعهم إلى التشبث بلبنان كوطن نهائي.

٦ ـ إن استقلال لبنان لا يشكل خطراً على أحد. والدول العربية التي اعترفت بهذا الاستقلال تعهدت بعدم التدخل في شؤون لبنان الداخلية، وتركت له الحرية في اختيار نظامه ورسم سياسته. ويبدو أنها نكثت العهد، فلولا تدخلها في شؤونه لما اندلعت الحرب الأهلية فيه، ولما تدفق الفلسطينيون عليه، ولما طمعت اسرائيل في أرضه ومياهه. ثم لماذا تصرّ الدول العربية على أن تجعل من لبنان، وهو أضعفها، رأس حربة ضد اسرائيل؟ ولماذا ترفض أن تعامله، على صعيد القضية الفلسطينية وافرازاتها، كما تعامل مصر؟

أما حملة المنظار القومي فيتخذون موقفاً مغايراً ينطلق من أمانيهم الدفينة واستشرافهم المستقبلي لكل علاقة بين البلدان العربية. ويستند موقفهم إلى الأفكار والحقائق التالية:

١ ـ إن السوريين واللبنانيين يشكلون، كما يردد الجميع، شعباً واحداً في دولتين. فلماذا لا يصبحون شعباً واحداً في دولة واحدة؟

٢ ـ إن غالبية المواطنين في الوطن العربي تتمنى قيام الوحدة العربية بشكلها الاتحادي (الفدرالي). والدراسات الميدانية التي أجريت، ومنها الدراسة التي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية منذ سنوات، تثبت ذلك.

٣ ـ إن غالبية المسؤولين في سوريا ولبنان، وفي مختلف العهـود، تترحم عـلى العهد العثماني وعهد الانتداب لأن الحدود المصطنعة كانت، في أيامهما، في ضمير الغائب.

٤ ـ إن لبنان لا يستطيع الاستغناء عن سـوريا، ولا يقـوى على الصـبر طويـلاً على معـاداتها. لقـد حاول، في بعض عهـوده، مقارعتهـا أو اتخاذ مـواقف غير وديـة منها، ففشل.

٥ ـ إن اسرائيل هي العدو القومي لكل العـرب، ولن تستقر الأوضـاع في المنطقـة إلّا بـالتخلص من هذا العـدو. والجميع يجـاهر ويعـترف بأن صراعنـا معه هـو صراع وجود لا حدود. ولبنان، بامكاناته المتواضعـة، عاجـز، بمفرده، عن منـازلة العـدو أو منعه من الاعتداء والاستيلاء على الأراضي العربية. إنه بحاجة إلى سند، وأفضل سند هو السند القومي الذي يوفره الاتحاد العربي. غير أن السند القريب والمتوافر حاليـاً هو سوريا. ومن الطبيعي أن تطالب سـوريا، مقابل تـأمين الـدفاع عن لبنـان بتعهد هـذا الجار بعدم جعل أراضيه وأجوائه ممراً أو مستقراً للأعداء والمتآمرين والمخـربين. إلا أن التعهد غير المقرون بالقدرة على التنفيذ يبقى كلاماً. ولتحويل الكلام إلى فعل، ينبغي للطرفين اللبناني والسوري ايجاد صيغة اتحادية للعمل الأمني والعسكري.

٦ ـ إن الحـديث عن المؤامرات العـربية والأجنبيـة لتبريـر الحرب الأهليـة في لبنـان ادّعاء مبالغ فيه، لأن مسؤوليـة الخلل الذي أصـاب النظام وفجـر الأوضاع تقـع، في الـدرجة الأولى، عـلى القيادات اللبنـانيـة التي فشلـت منـذ الاستقـلال في استشراف المستقبل، وتجهيز النفس بالقوة الـذاتية، وإعـداد العدة لمـواجهة الأعـداء والصعاب، ووضع صيغة جدية للتكامل مع سوريا.

٧ ـ إن التركيز الدائم على ضرورة وجـود المؤسسات الـدستوريـة والديمقـراطية للبـدء في تحقيق الوحدة العربية لا يخلو من الأوهام، فالوحدات السياسية قامت، في الماضي، في غيـاب هذه المؤسسـات. وإذا اعتبرنـا اعادة تـوحيد شـطري المانيـا نوعـاً من الوحـدة السياسية، فقد تمت هذه الوحدة في ظل مؤسسات دستورية في المـانيا الشرقيـة، أثبتت الانتخابات العامة هشاشتها وعدم تمثيلها للشعب الذي صفق للوحدة. وأشار الأستاذ معن بشور إلى أهمية الارادة الشعبية في انجاز الوحدات. ومـع ايماننـا بذلـك لا يمكننا إلا التسـاؤل عن مدى قـدرتنا عـلى الاعتماد عـلى الارادة الشعبية في أنـظمة لا تسمـح بالتعبير الحر عن الرأي وإجراء الاستفتاءات، وتكوين الأحزاب والنقابات!

٨ ـ إن العلاقات بين سوريا ولبنان ستبقى، في حال الإصرار على عـدم ادخال أي تطوير عليها، مرهونة بالأوضاع العربية واتجاهات الأنظمة الحـاكمة (في القـطرين على الأقل) ونزوات اسرائيل وأطماعها. ومصلحة لبنان، في هذه الفترة التي تتسم بالانفراج

والوفاق واقرار الاصلاحات الدستوية، تقتضي البحث، وقبل فوات الأوان، عن صيغة تقارب وحدوي مع سوريا (وإن أمكن، مع الجوار العربي).

٩ ـ إن صيغ الوحدة أو الاتحاد التي يمكن أن يتبناها القطران كثيرة، تبدأ بالاندماج والانصهار وتنتهي بالوفاق والتعاون، دون أن تهمل صيغة التعاون العسكري (حلف الأطلسي، مثلاً)، أو التقارب الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة، مثلاً)، أو الحماية الأخوية (فرنسا وامارة موناكو، مثلاً).

١٠ ـ إن القيادة السياسية في البلدان المتنامية (والقطران منها) هي المؤسسة الأهم والأفعل، وهي صاحبة القرار الأول والأخير، وهي التي ترسم وتلوّن كل سياسة وخطط. ومن الصعب، في الوضع الراهن، انجاز خطوات وحدوية دون الاعتماد على أريحيتها وتفانيها. ومن المؤكد إذا لم تبد القيادة السياسية في القطرين الوعي الكافي المطلوب، أن تبقى العلاقات بينهما عرضة للمد والجزر ورهناً بتقلبات الأمزجة والمشارب.

* * *

وبعد سرد الحقائق والمبررات التي يدلي بها أصحاب المنظارين، فأي منظار نختار؟

إن الزمن يجري بسرعة، والأحداث تتوالى، والمخاطر تتراكم، ولا بد من الاسراع في الاختيار والتصميم على التنفيذ. وعندما تتعارض المصلحة القومية مع الأحكام القانونية، فالعبرة للأولى. ولكن هل يستشرف المسؤولون المستقبل بالمنظار نفسه، وهل يحتكمون إلى الميزان نفسه؟

تعقيب ٣

عصام خليفة

فاجأني الصديق د. خير الدين حسيب عندما أوكل إلي منذ يومين فقط مهمة التعقيب على ورقة الأستاذ معن بشور حول مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية. فالموضوع، كما هو معروف، دقيق وبالغ الأهمية والتعقيد بحيث لا يسمح بالارتجال. على كل حال سأحاول، في ما أعطي لي من وقت، أن أطرح بعض الأفكار انطلاقاً من ورقة السيد المحاضر.

أوافق السيد المحاضر على الكثير من النقاط التي أوردها في ورقته. ومن أبرزها:

١ ـ تأكيده على «أن التدهور في العلاقات اللبنانية ـ السورية هو مسؤولية لبنانية وسورية وأن السعي إلى تطويرها هو أيضاً مسؤولية مشتركة».

٢ ـ ملاحظته أن «الشعب اللبناني لا يعتبر كيانه الوطني الحالي مصطنعاً بل يتمسك به ويدافع عن وجوده وسيادته... لأن الممارسات العربية التي شهدها على أرضه لم تشدّه إلى النموذج الوحدوي الأوسع».

٣ ـ إدانته «لنهج الضم بالقوة تحت شعار الوحدة، ونهج الانعزال، ولو بقوة الأجنبي، تحت ستار الحفاظ على الكيان والوجود».

٤ ـ موافقة المحاضر أن استمرار الحرب هو مسؤولية لبنانية وعربية ودولية.

٥ ـ تشديده على أن التكامل بين سوريا ولبنان يجب أن يرتكز على إقرار بالتكافؤ بينهما، لأن لبنان لا يقاس فقط بمساحته، وبعدد سكانه، وبحجم انتاجه الاقتصادي فحسب، بل يقاس أيضاً بمستوى أدائه النضالي والعلمي والحضاري والديمقراطي.

٦ - توقف الأستاذ بشور عند مسألة الحرية في لبنان حيث نشأت «تقاليد عريقة في مجالات التعبير والاجتماع والتنظيم والإعلام وحقوق الإنسان مما يتطلب فهمها ومراعاتها إلى حد كبير».

على صعيد آخر تضمنت الورقة، باستثناء الصفحة الأخيرة، الكثير من الطروحات الايديولوجية والتاريخية التي هي مجال نقاش واسع، سنتطرق إلى القليل منها:

١ - يصف الباحث رسم الحدود اللبنانية بـ «العشوائية الواسعة»، كما يربط تخطيط هذه الحدود بالسياسة الفرنسية. هذا الوصف فيه تبسيط للوقائع التاريخية. فالحقيقة أنه كان هناك سياسات فرنسية، وليس سياسة واحدة، ازاء مسألة الحدود للكيانات السياسية شرق المتوسط، كما أن الدراسات والمذكّرات العميقة المقدّمة من قبل تيارات وشخصيات لبنانية فاعلة (ما بين ١٩٠٨ - ١٩٢٠) كان لها دورها الكبير في توضيح حدود الدولة اللبنانية التي أعلن قيامها عام ١٩٢٠.

٢ - يصرّ الأستاذ بشور على نعت حربنا بصفة «الحرب الأهلية» (يردد ذلك ٥ مرات)، مع العلم أنها حروب مركبة (لبنانية - لبنانية، ولبنانية - عربية، وعربية - عربية، ولبنانية - اسرائيلية، وعربية - اسرائيلية، ودولية - عربية. . . الخ).

٣ - ثمة اتهام للسياسة الفرنسية بأنها مع تقسيم لبنان والكانتونات الطائفية. والحقيقة أن السياسة الفرنسية - بعكس سياسة كيسنجر، واضع اتفاق الخطوط الحمر (Red Lines)، كانت باستمرار مع وحدة لبنان وسيادته واستقلاله.

٤ - هناك إشارات مستمرة في الورقة إلى مسألة التكامل بين لبنان وسوريا. ومما لا شك فيه أن واقع الجغرافيا والتاريخ يفرض وجود علاقات خاصة وتكاملية بين الدولتين، فالخطر الصهيوني يتحدّاهما معاً بالتوسع والاستيطان، ونصف حدود لبنان هو مع سوريا (٢٧٨ كلم من أصل ٥٧٠ كلم)، وثمة أنهار وطرق مواصلات مشتركة بحيث يمكن القول، دون مبالغة، إن سوريا هي رئة لبنان.

لكن من حقنا طرح جملة تساؤلات:

أ - هل هذه العلاقات التكاملية تعني إلغاء لسيادة الدولة اللبنانية على كامل إقليمها الجغرافي؟ «والسيادة للدولة - كما حدّدها الدكتور ادمون رباط - كالحرية للإنسان، وكما أن الحرية الفردية لا تتجزأ ولا تخضع، ولا تستطيع أن تخضع، إلى إرادة الغير، إلا بمقتضى القوانين المرعية، فكذلك لا تخضع الدولة، ولا يجوز أن تخضع، إلى دولة أخرى، بل أن تكون فقط مقيّدة بأحكام القانون الدولي. . .»[1].

---

(١) ادمون رباط، **الوسيط في القانون الدستوري العام**، ٢ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧١)، ج ٢، ص ٣٣١.

ب ـ إذا كانت الدولة تعني، خاصة، وحدة السلطة، بحيث تجمع بين يديها كل السلطة الإكراهية المادية (قوة مسلحة، بوليس. . . الخ) فكيف يمكن التوفيق بين بسط سيادة الدولة وترسيخ سلطانها، وبين مبدأ الاستعانة بقوى عسكرية خارجية ولو كانت هذه القوى لدولة شقيقة!؟

ج ـ إن اقتراح إنشاء مجلس أعلى يضم رئيسي الجمهوريتين اللبنانية والسورية ـ وربما رؤساء فلسطين والأردن والعراق وغيرهم ـ هو أمر ايجابي شرط أن يكون في إطار الجامعة العربية من جهة، وأن يترسخ ضمن أطر قانونية ودستورية واضحة، بحيث تتأمن المصالح المشتركة لشعب كل من الدول المشاركة في هذا المجلس، من جهة أخرى. وإذا كان هناك إرادة بإنشاء مجلس تعاون مشرقي فهذا أمر مرتجى شرط أن ترتكز أسس هذا المجلس على الأولوية في التعاون الاقتصادي، وأن يتصف بلون من الليبرالية الموجهة، وكذلك ضمن احترام تام للحريات العامة وسيادة واستقلال الدول المشاركة. كل ذلك ضمن مفهوم جديد للعروبة يرتكز على الديمقراطية والواقعية البراغماتية أكثر من التركيز على النظريات الدوغمائية والعقائد القسرية.

د ـ تطرح الورقة عقد معاهدة عسكرية أمنية بين لبنان وسوريا، رغم أن سيادة الرئيس حافظ الأسد قد أكّد في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢ «بأن سوريا لم تطالب بمعاهدة أمنية مع لبنان»، «ونحن لم نطلب معاهدة ولا نريدها ولسنا بحاجة إليها»[٢].

فمن المستحسن إيجاد لجان عسكرية مشتركة تسهر على تبادل الخبرات العسكرية والتنسيق العملاني بين جيشي الدولتين، كما تنسّق على صعيد الأمن الوطني لكل منهما. كل ذلك في إطار روح التحالف والاحترام المتبادل.

في هذا المجال لا بد من طرح جملة تساؤلات:

ـ ما هي الفترة الزمنية التي ستبقى فيها القوات السورية في لبنان؟

ـ ما هي القوانين والأنظمة التي ترعى العلاقة بين الجيشين اللبناني والسوري في هذه الفترة، من جهة، والقوانين التي تحكم العلاقة بين الجيش والأجهزة السورية وسائر اللبنانيين من جهة أخرى؟

ـ هل سيكون هناك احترام للقضاء اللبناني المدني والعسكري أم أن الاعتقال العشوائي سيظل مستمراً؟

ـ وإلى أي حد يمكن أن تطبق فوق الأراضي اللبنانية بعض القوانين السورية، وبخاصة حالة الطوارىء المعلنة بموجب الأمر العسكري رقم ٢ تاريخ ١٩٦٣/٣/٨؟

---

(٢) البعث (دمشق)، ١٩٨٠/٣/١٠.

(وهي تتعلق بوضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والإقامة والتنقل، والتوقيف الاحتياطي، ومراقبة الرسائل والمخابرات والصحف والاستيلاء على أي منقول وفرض الحراسة الموقتة على الشركات. . . الخ). مع العلم أن الدستور والقوانين اللبنانية تتناقض مع هذا الوضع!

هـ ـ تطرح الورقة بعض الاقتراحات المتعلقة بالتنسيق الاقتصادي كإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية، وتطوير شبكة المواصلات، وإيجاد مجالات تعاون للاستثمار، وتطوير مختلف المرافىء والمطارات وما إليها، وهذه كلها أمور ايجابية، وقد سبق ووضع لبعضها الاقتراحات العملية قبل العام ١٩٧٥. ويمكن الانطلاق مما أنجز لتطويره ووضعه موضع التنفيذ.

لقد تجاهلت ورقة الأستاذ بشور تجربة الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية. لذا أجد من المناسب التوقف عندها في ختام مداخلتي المقتضبة.

بين سوريا ولبنان، في مرحلة ما بعد الاستقلال، هناك ثلاثة اتفاقات أساسية: اتفاق ١٩٤٣، واتفاق ١٩٥٣، واتفاق ١٩٧٠. طبقاً لهذا الأخير أنشئت في ١٩٧٠/١٢/٢٢ الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية يترأسها من الجانب اللبناني أمين عام وزارة الخارجية، ومن الجانب السوري معاون وزير الخارجية، تجتمع مرة كل شهرين، وتتألف من لجان فرعية (ترانزيت، نقل، تبادل تجاري، سياحة، عمل وعمال، أملاك اللبنانيين ومصالحهم في سوريا، سكك حديد، مياه، ترسيم الحدود، الحسابات المشتركة). عقدت حتى العام ١٩٧٨ ثلاثة عشر اجتماعاً، والجانب اللبناني أنشأ مكتبه في دمشق (١٦ آذار/ مارس ١٩٧٢) طبقاً للمادة (٥) من الاتفاق، وعقد مع المسؤولين السوريين ٥١٠ اجتماعات. بينما لم ينشىء الجانب السوري بالمقابل مكتبه في بيروت كما نص الاتفاق. ما هي أبرز القضايا التي عالجتها الهيئة الدائمة؟

١ ـ **مسائل النقل والترانزيت**: طرح لبنان ثلاث صيغ:

- إما إطلاق حرية النقل والترانزيت وفقاً للأعراف الدولية وتنفيذاً لمعاهدتي برشلونة (١٩٢١) وهافانا (١٩٤٨) اللتين انضم إليهما كل من لبنان وسوريا.

- إما إنشاء شراكة بين البلدين بحيث تعطى لوحة موحدة للشاحنات اللبنانية والسورية، مع إنشاء جهاز مشترك للاشراف على ذلك.

- وإما إنشاء شركة لبنانية سورية تستملك الشاحنات وينحصر بها وحدها حق النقل بالترانزيت، على أن يكون لكل بلد حصة مئوية معينة. وقد وضع الجانب اللبناني اقتراحاً مفصلاً بالموضوع.

الجانب السوري ركز على الصيغة الثالثة ولم يبلغ أي قرار نهائي للجانب اللبناني.

٢ ـ **التبادل التجاري**: ثمة مشروعان مقدمان من الجانبين اللبناني والسوري ليكونا بديلاً لاتفاق ١٩٥٣.

٣ ـ **مياه نهر العاصي والنهر الكبير الجنوبي**: رضي الجانب اللبناني بأن تكون حصة لبنان من المياه ٢٠ بالمائة وبأن تكون حصة سوريا ٨٠ بالمائة. ولم توافق السلطات السورية رغم ذلك على عقد اتفاق نهائي وقد ربطت موافقتها بشرطين:

أ ـ أن يكون التدفق الأقصى للمياه في لبنان ٣,٢ متر مكعب في الثانية وهذا يخفض بالفعل حصة لبنان إلى أقل من ٢٠ بالمائة.

ب ـ أن يوافق لبنان على بناء أكثر من سد في داخل أراضيه لتخزين المياه وذلك لتتمكن سوريا من استثمارها استثماراً كاملاً في الصيف.

أما في ما يتعلق بمياه النهر الكبير الجنوبي فقد تم الاتفاق بين الجانبين على بناء سد على مجرى النهر المذكور.

٤ ـ **قضية العمال السوريين في لبنان**: يطالب الجانب السوري بأن يتمتع العمال السوريون بالامتيازات والحقوق نفسها التي يتمتع بها العمال اللبنانيون ولا سيما في حقل الضمان الاجتماعي والصحي وأن يعطوا رخص عمل قانونية. وفي مؤتمر شتورة (آب/ اغسطس ١٩٧٣) تم الاتفاق على أن تعد الحكومة اللبنانية مشروع قانون بتنظيم شؤون العمال غير اللبنانيين ولا سيما العمال السوريين العاملين في لبنان واعطائهم تسهيلات خاصة تلبية لرغبة الجانب السوري. وقد صدق القانون في مجلس النواب، مع العلم أن عدد العمال السوريين في لبنان عام ١٩٧٥ كان يقارب ٥٠٠ ألف.

٥ ـ **الاتفاق السياحي**: تم عقد اتفاق سياحي بين سوريا ولبنان والأردن.

٦ ـ **أملاك اللبنانيين المؤممة في سوريا**: عدد اللبنانيين المؤممة أراضيهم في سوريا ٤٦٤، وتقدر المبالغ التي يطالبون بها كتعويض عن ممتلكاتهم بمائة مليون ليرة سورية.

٧ ـ **البطاقة الموحدة**: اتفقت الهيئة الدائمة على نموذج للبطاقة الموحدة التي يبرزها المسافر عبر الحدود اللبنانية وذلك بغية تسهيل مرور المسافرين. وتوقف المشروع عند القرار النظري.

٨ ـ **ترسيم الحدود اللبنانية السورية**: عقدت لجنة الحدود اجتماعات عديدة،

وكلفت وضع مشروع الاتفاق بين البلدين لترسيم الحدود المتفق عليها تمهيداً لعرضها على المراجع المختصة في كل من البلدين وفقاً للأصول الدستورية. وقد توصلت الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية المشتركة إلى اعتماد المقترحات التالية كأساس:

أ ـ فصل موضوع الملكية عن الحدود الدولية في المناطق التي يوجد فيها خلاف على الملكية.

ب ـ وضع خريطة حدود سياسية موحدة على خرائط طبوغرافية بمقياس ١/٢٠٠٠٠ أو ١/٢٥٠٠٠ يتبع فيها:

(١) الحد العقاري في المناطق التي لا خلاف على الملكية فيها.

(٢) الحد الطبيعي أو الاصطناعي في المناطق التي يوجد فيها خلاف على الملكية مع مراعاة الحدود العقارية قدر الامكان.

(٣) الحد الطبيعي أو الاصطناعي في المناطق غير المحددة والمحررة أو التي لم ينته فيها التحديد والتحرير.

ج ـ اعطاء الأفضلية في أعمال لجنة الحدود إلى وضع خريطة الحدود السياسية الموحدة ومن ثم تنفيذها على الطبيعة.

د ـ ترك أمر البت في الخلافات على الملكية إلى اللجنة العقارية المشتركة.

٩ ـ الحسابات المشتركة: إن الحسابات المشتركة بدأ تاريخها منذ أيام الانتداب الفرنسي وانتهى في عهد القطيعة بين البلدين عام ١٩٥٢ وهي تشمل المواضيع المالية العائدة لحسابات المصالح المشتركة وحسابات سكك الحديد وغيرها. وعلى الرغم من اتفاق ١٩٦٨ لم تسفر المباحثات عن نتائج عملية.

من هذه القضايا يجب الانطلاق إلى تقوية أواصر الاخوة والتعاون بين سوريا ولبنان، يضاف إليها القضايا التي تراكمت إبان خمس عشرة سنة من الحروب، وفي طليعتها اطلاق سراح جميع المخطوفين، والتعاون في اعادة جميع المهجرين اللبنانيين إلى منازلهم وأراضيهم، والعمل على استعادة الكفاءات العملية والتقنية التي هاجرت إلى الخارج مع إعطاء الثقة، للرساميل الوطنية التي نزحت، والحفاظ على الحريات الخاصة والعامة وفي الطليعة حرية القول والكتابة والاجتماع وانتقال الأفكار واحترام القانون، والكثير من السبل التي تساعد العلاقات اللبنانية ـ السورية على التعمق والترسخ أيضاً.

سوريا ولبنان هما توأمان سياميان ولدا معاً وظهرهما ملتصق، خضعا معاً

للانتداب ثم استقلا في الوقت نفسه. وعبر التاريخ تؤكد أنه لا يمكن لأحدهما أن يعادي الآخر أو يلغيه أو يزدهر على حسابه. قدرهما التعاون، ومكابدة الأخطار الخارجية بالتنسيق والتفاهم، وكذلك مجابهة التخلف بخطط انمائية مشتركة. وبين الحذر والعداء بينهما، أو انصياع أحدهما لهيمنة الآخر، ثمة موقع ثالث، التحالف من موقع الثقة التامة والاحترام المتبادل وتفهم ظروف كل من الدولتين الشقيقتين وخصوصياتهما.

من هنا فإن التحالف والتنسيق بين لبنان وسوريا على سائر الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، في إطار التشاور المستمر تنفيذاً للمصالح المشتركة، يمكن أن يشكل عامل تحول في المستطيل الجغرا ـ سياسي العظيم من طوروس إلى المحيط الهندي، لا سيما إذا ترسخ هذا التحالف على قاعدة احترام حقوق الانسان والديمقراطية وخصوصيات كل من الدولتين التوأمين. ولا شك في أن هذا التحالف، مدعوماً بالعمق العربي، هو الدرع الذي يمكن أن يحضن القضية الفلسطينية ويحول دون تفاقم التوسع الصهيوني ومشاريع اسرائيل الكبرى؛ ويساهم بجدارة في صياغة نهضة جديدة للعرب على أنقاض المآسي والحروب والآلام.

فهل يستيقظ اللبنانيون والسوريون مبادرين إلى التفاهم والتعاون والحوار في اطار أجواء العقلانية والاخلاص؟

على كل حال، شكراً لمركز دراسات الوحدة العربية، فأغلب ندواته ودراساته ومؤلفاته تبقى النبراس الذي يضيء ليل شعوبنا العربية المقهورة.

المناقشات

١ ـ سناء أبو شقرا

ـ العلاقات اللبنانية ـ السورية تتجاوز العابر والراهن، بما في ذلك الاتجاهات السياسية والأنظمة والبنى الفوقية كلها. وهي لم تكن وحيدة الاتجاه يمثلها طرف واحد (كما أشار بدقة الأستاذ معن بشور).

ـ إذا تجاوزنا التاريخ والقرابات والصلات البشرية المباشرة، أود أن أطرح المسألة من زاوية واحدة اعتقد أنها جديدة نسبياً هي الضرورة الاقتصادية:

دور لبنان الاقتصادي في تقسيم العمل الدولي الذي سمح له أن يستفيد من ثروة المحيط العربي وأن يشكل نافذة للغرب على الشرق وبالعكس... هذا الدور يخضع الآن لتبدلات جوهرية لم تتضح ملامحها كلياً بعد، ولكن هناك مؤشرات تكفي لرصد ميولها:

أولاً، التدويل المتزايد للاقتصاد العالمي ورأس المال المالي والاستخدام الأرقى للتقانة المتطورة. وثانياً، التغيرات البنيوية في الاقتصادات الغربية بعد الحقبة النفطية والآن في أزمة الخليج. وثالثاً، النزيف الذي أصاب الاقتصاد اللبناني بشرياً ومادياً خلال الحرب واستنفاد تدريجي لمؤهلاته السابقة. هذه الأسباب تجعل القوى الاقتصادية المسيطرة في لبنان عاجزة عن البقاء في أسر الخيارات الاستراتيجية الاقتصادية العالمية التي قبلتها طوعاً منذ القرن الماضي وما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم. هذه القوى الاقتصادية اللبنانية، وكذلك حال الاقتصاد اللبناني، تجد مصلحتها الآن، موضوعياً، في انفتاح أوسع وأعمق على الوطن العربي. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه لا بد من أن تكون نحو سوريا. في المقابل سوريا نفسها تنتهج

اليوم مسلكاً اقتصادياً أكثر انفتاحاً، خصوصاً بعد أزمات التنمية التي يعيشها العالم الثالث، ومن ضمنه الوطن العربي، وبعد انهيار نموذج اقتصادي محدد ومؤثر للتنمية الاقتصادية هو نموذج بلدان أوروبا الشرقية. هناك إذاً أساس مهم لعلاقات اقتصادية أكثر تكاملاً. وكي يأخذ هذا التكامل بعده المستقبلي الحقيقي والثابت لا بد من أن يكون جزءاً من عملية تكامل أوسع تشمل (كما أشار الأستاذ بشور) الوطن العربي برمته، من جهة، وأن يقوم من جهة ثانية على الارادة الحرة للشعبين الشقيقين واحترام خصوصيات كل منهما في الممارسة كما في القوانين. إن عملية التكامل الثنائي هذه يجب أن تنطلق من التنسيق في البنى التحتية الأساسية لتتوج لاحقاً، بصورة ديمقراطية وبخطى ثابتة في تكامل المؤسسات العليا.

٢ ـ منح الصلح

أهم ما في هذه الندوة وغيرها مما نظمه مركز دراسات الوحدة العربية هو أنها طرح للمشاكل وتفاصيل المشاكل المتعلقة بأي قطر عربي وعلاقته بالأقطار العربية الأخرى تحت مظلة الوحدة العربية وفي رحابها وهذا ما يفيد الفكرة الوحدوية كما لا يفيدها أي شيء آخر. فما أحوج القومية والقوميين إلى وحدوية واسعة الأفق والصدر والفكر كالتي نراها في أعمال مركز دراسات الوحدة العربية.

إضافة إلى كل ما قيل، فإن سوريا حين تشاء هي البلد العربي مبدئياً الأكثر أهلية لفهم لبنان وتركيبته وأوضاعه لسبب أحب أن أورده، وهو أن سوريا هي الأكثر شبهاً بلبنان من حيث نسيج مجتمعها وألوانه الثقافية، وطوائفها ومذاهبها. فليس من بلد عربي آخر غير سوريا فيه كل هذه الطوائف وكل هذه المذاهب، وكل هذه الاتجاهات، وكل هذه العناصر. ولذلك فإن هذا الشبه هو أساس لأهلية سوريا الخاصة لفهم لبنان، وليس التاريخ والجغرافيا والروابط القومية فقط.

إن ما بين لبنان وبقية الأقطار العربية هو علاقات أخوية وروابط قوية ومصالح من كل نوع. أما ما بين لبنان وسوريا فهو شبه يكاد يكون كاملاً في التنوع والتعدد البيئوي والطائفي والمذهبي، أي شبه في ما هو عنصر التفجير في الاستقرار اللبناني، وفي ما كان في فترة من الفترات عنصر تفجير في سوريا.

أقول هذا لأوكد على أن سوريا مؤهلة أكثر من أي بلد عربي لأن لا تخطىء في القضية اللبنانية لأن فهمها الكامل للبنان ممكن من منطلق كونها غير غريبة عن نوع المشاكل في لبنان.

أضيف إلى ذلك أن حجم سوريا، ونوع الثقافة الوطنية والقومية المتمكن منها، يجعلها في بعض الحالات حكماً قومياً في لبنان ـ كما حصل عام ١٩٧٦ حين كان دخولها

يحمل معنى التحكيم القومي بين قطريتين متناحرتين هما القطرية الفلسطينية والأخرى اللبنانية.

وما دام دور الحكم القومي يعود إليها في أكثر من منعطف، فلا بد أن نقول إنها تملك كل الشروط لتمثل هذا الدور في لبنان بشرطين: شرط تفهم التنوع اللبناني وهي مؤهلة موضوعاً لفهمه؛ والشرط الثاني هو النظر إلى لبنان كبلد له تجربته الديمقراطية الوطنية ودوره الكبير في نهضة العرب، وتحصين الأمة العربية ضد كل الأمراض وكل الأخطار.

وهكذا يأخذ المشروع القومي العربي موقعه في لبنان ويثبت أهليته التاريخية كمشروع قادر على تحويل التنوع إلى غنى لا إلى مشكلة دائمة من خلال تعامل القوميين معه، سواء أكانوا سوريين أو لبنانيين أو غيرهم.

٣ ـ انطوان ضو

موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية على أهميته وخطورته لم يبحث إلى اليوم بعمق. المطلوب مشاركة لبنانية سورية عربية من أجل بحث تاريخ العلاقات اللبنانية ـ السورية ونقدها بغية استعادة الوحدة عن طريق التوعية والتخطيط والديمقراطية والحداثة.

إن التجربة اللبنانية منذ ١٩٢٠ إلى ١٩٩٠ لا يجوز الغاؤها اطلاقاً. إنما المطلوب تطويرها نحو التعاون والتكامل مع سوريا. لأن تجربة التعاون مع سوريا كانت مسألة ايجابية للغاية تجلت في الاستقلال والجلاء نتيجة الجهد المشترك.

إلا أنه منذ الخمسينيات إلى اليوم نشأت حالة تصادمية انفصالية وعدائية بين لبنان وسوريا سببها الاختلاف حول بعض القضايا المصيرية، أذكر منها الموقف من اسرائيل، حلف بغداد، العدوان على مصر عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس، الوحدة والانفصال، الثورة الجزائرية، اتفاقية كامب ديفيد، العدوان الاسرائيلي على لبنان ١٩٨٢، اتفاقية ١٧ أيار/ مايو، الموقف من القضية الفلسطينية، النظام السياسي.

هذه الحالة المتوترة والتصادمية لا يمكنها أن تستمر، لذلك كان ما يسمّى التدخل السوري في لبنان منذ ١٩٧٥ ومن بين أهدافه تصحيح العلاقات بين البلدين. ثم كان اتفاق الطائف الذي رسم خطة لإعادة هذه العلاقات إلى رونقها. السياسة المستقبلية عليها أن تسير في خط صحيح وايجابي من أجل ترسيخ التضامن الأخوي والتعاون الحقيقي وتحقيق الوحدة المرجوة ليس بين لبنان وسوريا فقط، بل بين أقطار الوطن العربي.

علماً أن التاريخ يبين لنا مدى التفاوت في الممارسة السياسية بين البلدين سواء على صعيد الاستقلال أو الوحدة أو العروبة أو الانفتاح على العالم الاشتراكي وغيره.

السياسة السورية كما مورست في لبنان منذ عام ١٩٧٥ إلى اليوم لم تتمكن من تحقيق العلاقات المميزة. ولا السياسة اللبنانية المعادية أو الحليفة تمكنت من حل المعضلة.

المطلوب اتباع سياسة جديدة مشتركة تهدف إلى التوعية والتثقيف من أجل خلق ارادة التقارب والتعاون والتكامل المنظم بين لبنان وسوريا، وبالتالي ارادة الوحدة.

المطلوب من السوريين أن يركزوا على العقل والمصلحة المشتركة والمصير الواحد والاخوة في علاقاتهم مع لبنان، وأن يخفّفوا من الاعتماد على العسكر والاستخبارات والمدافع، أو على بعض الأحزاب والقوى والشخصيات التي لا ترى من طريق الشام سوى رحلة لخدمة الذات وليس لخدمة القضية، ممارسة تصب في خدمة الهدم وليس البناء. المهم هو المحتوى في العلاقات والمحتوى الايجابي.

والمطلوب من المسيحيين اليوم، وبالتالي المطلوب من بعض الأحزاب والحركات والفاعليات السياسية التي تزعم أنها مسيحية، وغالباً ما تكون المسيحية براء من بعض ممارساتها، أن تقلع عن مقولة «السوري عدوك»، وتعترف بسوريا شقيقة، وأن تحوّل نضالها وحروبها وسلاحها ليس ضد سوريا بل مع سوريا ليكون الجميع ضد العدو الواحد الذي يحتل الجنوب اللبناني وغيره من الأراضي العربية.

٤ ـ صفية سعادة

أشكر الباحث على دراسته القيّمة حول العلاقات اللبنانية ـ السورية، والتشديد على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تبديد بعض الأوهام والمغالطات التي تحكم هذه العلاقة. وتتناول الملاحظة التالية ما أعتقده وهماً لا يزال عالقاً في الذهنية السائدة.

لقد تكرر الحديث، في مجمل الندوات، بالأمس واليوم، حول ظاهرة «الديمقراطية اللبنانية» وكأنها أبرز ما أنتجه لبنان في تراثه الفكري.

أود أن أوضح أن ما نسمّيه الديمقراطية اللبنانية ليس ديمقراطية فعلية، بل هو ضد الديمقراطية (Anti-Democratic).

لقد أجمع معظم المشاركين في هذه الندوة على القول إن لبنان طائفي، وإن نظامه طائفي. والطائفية تقوم على حلقات مقفلة متنافرة ومتضادة، ترفض إحداها

الأخرى. فإذا ما قبلت الواحدة منها الطائفة الأخرى - وهذا أقصى ما يطمح إليه السياسيون - قلنا بالتعايش. والتعايش لا يعني العيش المشترك والانصهار ضمن بوتقة واحدة؛ ففي التعايش تبقى هذه الحلقات منعزلة بعضها عن البعض الآخر، وثمة استحالة لاندماجها، لأن اندماجها يعني بالضرورة الغاء الطائفية.

ما درجنا على تسميته الديمقراطية هو «التمثيل العادل للطوائف على الصعيد السياسي» (المادة رقم (٩٥) من الدستور اللبناني)، وهذا التمثيل يعني حكماً إلغاء الدولة المركزية الممثّلة للشعب، بل يعني إلغاء للشعب وتحويله إلى هذه الدوائر المقفلة التي تتضارب مصالحها تضارباً شاملاً وكاملاً. فحين يتم نوع من التمثيل العادل للطوائف - كما في اتفاق الطائف - أو حين تسكت طائفة معينة، على مضض، من الظلم الواقع عليها لضعفها، نقول إننا نمارس الديمقراطية. ونحن لا نعني أن هذه الديمقراطية المزيّفة تمنعنا من تغيير بند دستوري واحد، أو حتى مظهر من مظاهر حياتنا العامة، فإذا بنا بحاجة إلى حرب تدوم ستة عشر عاماً، لننتهي إلى تغيير كمّي لا نوعي في تدرّج الطوائف على هذا الخط التصاعدي من الأسفل نحو الأعلى، في الهيمنة على المراكز الحساسة.

الديمقراطية مفهوم وثيق الالتصاق بمفهوم الدولة الحديثة العلمية، أي الدولة التي ترفض تدخل الدين في شؤونها. إنها مفهوم وثيق الالتصاق بمفهوم المواطن، ومساواة المواطنين أمام قانون واحد جامع، لا مساواة الطوائف. والديمقراطية تعني حرية المواطن، لا حرية الطائفة، في ابداء رأيه. و«المواطن» كلمة تعود بانتمائها إلى الوطن وإلى الدولة التي تمثل هذا الوطن. ولا تزال هذه المفاهيم - لسوء الحظ - غائبة في المحتوى الاجتماعي، وعلى الصعيد السياسي في لبنان.

٥ - مسعود ضاهر

موضوع الدراسة بلد يخرج للتو، وبصعوبة بالغة، من حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً، وما زالت ألغام كثيرة وهائلة مزروعة على طريق السلم الأهلي والاستقرار في لبنان، الذي استفاد من لحظة تفاهم اقليمي ودولي حتى يلتقط أنفاسه ويعيد الثقة إلى شعبه ببقاء هذا البلد، عربياً، حراً، سيداً مستقلاً.

عن هذه المرحلة الحرجة تحدث أ. معن بشور؛ كذلك عن استقرار لبنان بحيث يقيم وحدة تكاملية مع الشقيقة سوريا. المسألة ليست في ضرورة هذه الوحدة التي نؤمن بضرورة قيامها على المستويات كافة، بل في توقيت طرح مقولة العلاقات التكاملية بين سوريا ولبنان، في هذه المرحلة بالذات. لذا، نسجل بعض المحاذير، أبرزها:

أولاً، طرح اتفاق الطائف مسألـة العلاقـات المميزة وليس العـلاقات التكـاملية بين البلدين. وغني عن التذكـير أن وصول المشـاركين إلى تلك المسـاومة تـطلب جهداً مضنياً كاد أن يودي بالوثيقة قبل الإعلان عنها.

ثانياً، هل صحيح أن جميع الأطراف الفـاعلة ـ أو قل معـظمها ـ عـلى استعداد لمثل هذه العلاقة التكاملية؟ أليس طرح التكامل يهدد، مجـدداً، بتفجير السلم الأهـلي الذي ما زال طري العود ويعود بلبنان إلى الحرب الأهلية؟

ثـالثاً، أشـار الباحث، بحـق، إلى دور القـوى الاجتماعيـة في إفشال الـوحـدة السورية ـ المصرية لعام ١٩٥٨. فهل القوى الطبقية اللبنانية والسـورية أقـل استعداداً في هذا المجال لضرب الوحدة التكاملية بـين البلدين، إذا تهددت مصـالح أي منهـا، وإذا لم تتم العملية بحذر شـديد وبيقـظة وتخطيط، وضـمان المصالـح الأساسيـة لكل منهما؟

رابعـاً، صحيح أن قـوى عربيـة واقليمية ودوليـة ساهمت في اخـراج لبنـان من الحـرب الأهلية، أو في التغـاضي عن ذلك الخـروج، إنمـا ليس صحيحـاً الإغـراق في التقـدير الايجـابي لدور تلك القـوى في حال تمت إقـامة عـلاقات تكـاملية بـين لبنـان وسوريا، الأمر الذي يهدد بعودة الحرب الأهلية مجدداً.

خامساً، هل يمكن القول، في الظروف الراهنة، إن ترحيب القـوى الفلسطينيـة في لبنان بخروج هذا البلد من الحرب الأهلية، يمكن أن يبقى على ما هو عليه في حال قيام وحدة تكاملية بين لبنان وسوريا، بخاصة في مجال التكامل العسكري؟

لقـد تحدث البـاحث عن الواقعيـة السياسيـة كمطلب أسـاسي في هذه المرحلة بالذات. لكن وثيقـة الطائف، كنمـوذج لتلك الواقعيـة، لحظت الإقـرار بعلاقـة مميزة بسوريا فقط. وفي اعتقادي، أن تميز هذه العلاقة ايجابياً، وترسيخها شعبياً عـلى أرض الواقع هما المدخـل الأكثر فـاعلية لـلانطلاق إلى خـطوات أرقى، على طـريق التكامـل والوحدة. فسياسة حرق المراحل أثبتت فشلها في أكثر من تجربة وحدوية عربية سابقة. لكن فشلها في لبنان سيكون مدمراً لهذا البلد، ويعيده إلى مجاهـل الحرب الأهليـة التي ناضل خمسة عشر عاماً للخروج منها بدعم مباشر من سوريا.

٦ ـ أحمد صدقي الدجاني

ينتسب هـذا البحث فعـلاً إلى البحـوث التي خـطر ببـالي أن أسميهـا الأوراق العصـارات، أي أنها تضم في صفحات قليلة، عصـارات فكـريـة كثيرة. فتحيـة لـه بداية، وتحية للمعقبين الذين أغنوا المناقشـات فعلاً. وقد طلبت الكلمة لأتناول ثـلاث

أفكار بإيجاز شديد؛ أولها، حول مفهوم الاستقلال في عصرنا. ونحن نتحدث عن الاستقلال هل نوجز المفهوم بالقول إنه لا يستقيم إلا باستحضار تعبير الاعتماد المتبادل؟ هل نوجز القول ونقول إن مفهوم الاستقلال لا يستقيم إلا بسيادة الديمقراطية، وأن تكون الشورى في روحه؟ فالواقع أن النزوع إليه هو تعبير عن ضرورة ممارسة الحرية. وكيف نكفل الحرية في عصرنا؟ ولكن الاستقلال بمعنى الانعزال لا يمكن أن يسود في عالمنا المعاصر. مفهوم الاستقلال في القرن العشرين في حقيقة ثورة الاتصال، كما تناوله بريجنسكي في كتابه بين عصرين، لا بد أن يجمع بين فكرة الاعتماد المتبادل وفكرة الحرية والشورى. فلننطلق إذاً من هذا الأساس إلى الفكرة الثانية.

حقيقة، الطرح التاريخي كان غنياً. هل يمكن أن نستخلص عصارته من الطرح التاريخي؟ نسأل ونبحث ما هي جذور المشكلات في لبنان وما هي أصول المعادلة اللبنانية؟

كدارس تاريخ أتمنى على مركز دراسات الوحدة العربية أن يضع مشاورات الوحدة العربية التي تمت بين آب/ اغسطس ١٩٤٣ وآذار/ مارس ١٩٤٤ في الاسكندرية، والتي انتهت بصياغة ما سمي برتوكول الاسكندرية في الوثائق الخلفية لهذه الندوة.

بَلَدان فقط من مجموع البلدان العربية صدر بشأنهما قراران خاصان: لبنان وفلسطين. والقراران الخاصان رمزا إلى شيء مهم بأن القضية هنا والقضية هناك هما قضيتان عربيتان، وأن هناك مشكلات تتصل بهما.

أتمنى أن نستخلص إذاً ضرورة البعد العربي في معالجة هاتين القضيتين. نتيجة ذلك باختصار شديد، ألفت النظر إلى البيان الذي تقدّم به الوفد اللبناني وكان بمثابة تعهد، ولا أريد أن أقرأ ـ فالوقت لا يسمح ـ وهو موجود في أحد كتبي والوثائق سوف تشرحه. ولكن صدر بعد البيان القرار الذي اعتمد كأساس، القرار باختصار شديد، هو تأييد الأقطار العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة، وهذا ما سبق لحكومات هذه البلدان أن اعترفت به بعد أن انتهج سيادة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي بالإجماع. في بيانه المثالي ألاحظ الصياغة، مدى قوتها: المجلس النيابي يوافق بالإجماع، الحكومة تلتزم، والبلدان العربية توافق. والاتفاق هذا قام على الربط بين أمرين متلازمين، هما انتهاج لبنان سياسة استقلالية تعبر عن التزامه أمام أشقائه أن لا يكون مرتبطاً بأجنبي، وأن يتفهم ضرورات التعاون معهم.

ثم الشق الثاني تأييد البلدان العربية استقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وتفهّم ظروفه وموقفه المتحفظ من الوحدة العربية. بل إن المشاورات وصلت إلى الاشارة إلى قضية فلسطين وقضايا أخرى، ربما نتناولها في جلسة بعد الظهر. إذاً انتهي من هذه النقطة إلى أنه ضمن هذه المعادلة لو حدث الالتزام بها فإن العلاقات مع سوريا ومع البلدان العربية تستقيم.

فكرتي الأخيرة، بكلمات، تتعلق بما نسميه اللحظة التاريخية المؤاتية لاتخاذ توجّه معين.

هل نحن في الحقيقة في لحظة مؤاتية لبحث هذه العلاقات المميزة؟ أجيب بنعم والأدلة على ذلك كثيرة، نتناولها في جلسة أخرى.

٧ ـ هاني فاخوي

أظن أن الأستاذ معن بشور جذبه ما حذّر منه في مقدمة بحثه من عدم تناول العلاقات السورية ـ اللبنانية من الناحية التاريخية القديمة والحديثة، وعلى الرغم من مقاربة البحث مقاربة جيدة لإطار العلاقات السورية ـ اللبنانية إنما أجد أنه لم يجرِ بحث لكل النقاط، ومنها:

١ ـ كيف يتم تنظيم العلاقات بين دولة لبنانية يشيع فيها الاضطراب وعدم الاستقرار وبين دولة سورية منظمة ومستقرة.

٢ ـ بين دولة لبنان ومن يحكمها من ممثلي طوائف (حدّد ذلك اتفاق الطائف)، ودولة يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي بإيديولوجية غير طائفية؟

٣ ـ بين نظام رأس الدولة فيه هو الأمين العام للحزب الحاكم، وبين نظام متعدد الرؤوس الموزعة الصلاحيات والمتعددة الخلفيات؟

٤ ـ بين نظام يعتمد بحكم تحدّي العدوان الاسرائيلي على جيش قوي مدرب، وبين نظام ديمقراطي، أو ما شابه، يرى نفسه في واقع الأمر معتمداً اعتماداً كلياً على قوة الجيش العربي السوري، الذي قدم بأمر من قيادته السياسية، تضحيات كثيرة لحفظ الأمن الداخلي وللتصدي للعدوان الاسرائيلي؟

٥ ـ بين نظام اشتراكي موجه يعتمد القطاع العام لتسيير عجلة اقتصاد الدولة، وبين نظام رأسمالي حر، أو ما شابه؟

٦ ـ بين نظام أنهى الطبقة الرأسمالية والبرجوازية العليا واعتمد على العمال والفلاحين والجيش، وبين نظام فلاحوه وعماله وجيشه في وضع محكوم لا حاكم؟

٧ ـ بين نظام يدرّس التاريخ والجغرافيا والتربية على أسس قومية بعثية، ونظام يدرّس هذه المواد على أسس طائفية، دينية مبعثرة الوطنية؟

إنني أثرت بعض النقاط للدخول في عملية تمهيدية تفصيلية حقيقية حتى تكون العلاقات السورية ـ اللبنانية مبنيّة على أرضية ثابتة لمواجهة تحديات العصر، وأولها العدوان الاسرائيلي. وهذا يوصلنا إلى تنظيم العلاقات السورية ـ المصرية ـ العراقية ـ الأردنية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية. وهذا موضوع آخر ومهم.

٨ ـ شفيق الحوت

يستحق فكر الأخ معن بشور التقدير، وكذلك روحه الصافية وأداؤه المتواضع الحريص على كسب المزيد من الأنصار للفكرة الوحدوية.

ولكن ومن المنطلق القومي نفسه، أقول ان لا خوف على الفكرة القومية الوحدوية. وإذا اختلف البعض حول «التاريخ» كمدخل لهذه الوحدة، فإن «المستقبل» كفيل بإنجاز هذا الحلم الذي سيصبح شرطاً للحياة والتقدم.

مع ذلك أعتقد أنه علينا توضيح خطابنا القومي ومعالجة كل المواضيع المثيرة للجدل، مثل قضية الأقليات، ونوع النظام الذي ننشد، وأي مجتمع نريد أن نقيم، وكيف نحمي ثرواتنا القومية، وأخيراً الأسلوب الذي نريد اتباعه لانجاز الوحدة.

واني لأرى أن المنطلق لتحقيق الوحدة هو الديمقراطية، وليس لدي مخاوف من قرار الجماهير حول هذه القضية، ودليلنا قيام الجمهورية العربية المتحدة قبل ثلاثين سنة، ثم قيام وحدة اليمن هذه السنة. الديمقراطية هي المنطلق وهي الضمانة لمسألة الوحدة.

٩ ـ محمود سويد

ما دام الحديث يدور على المستقبل في هذا الجزء من الندوة الدراسية، كنت أفضل أن يصرف الجهد على دراسة وضع لبنان والوطن العربي على خريطة عالم عام ٢٠٠٠. إذ لا لبنان ولا سوريا ولا أي بلد من بلدان الوطن العربي سيظهر على هذه الخريطة إذا ما استمر الوضع القائم على ما هو عليه. ولا بد من نشوء نظام عربي يقوم على أسس علمية، يختلف عن كاريكاتور العلاقات التي سادت حتى الآن سواء في أجهزة جامعة الدول العربية أو في مجالس التعاون التي تنهار في لحظات كألعاب كرتونية؛ نظام عربي يضم السوق المشتركة والتبادل الثقافي وحرية تحرك الأشخاص وتبادل الخبرة وبرامج التدريب التقني والتقدم العلمي والتقاني والجامعات ومراكز البحوث... الخ.

في هذا الإطار يندرج موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية وفي ضوئه يبدو الكلام على العلاقات المميزة والتكامل كلاماً من الماضي لا يضيف كثيراً إلى ما ينبغي أن يكون عليه التخطيط المستقبلي للمنطقة العربية بكاملها، إذ أرادت أن تشكل جزءاً مهماً وفاعلاً في النظام العالمي الجديد قيد التكوين.

١٠ ـ هلال خشان

بعيداً عن البيان اللغوي أو الميكيافيلية، إن أقل ما يجب أن يبلور معالم العلاقات اللبنانية ـ السورية المتبادلة هو أن تكون متميزة. فدول المجموعة الأوروبية التي تفرق فيما بينها عوامل إثنية ولغوية واضحة، أدركت أخيراً أنه لا مناص لها من أن تتقارب حتى تتعامل مع مشاكل العصر الحديث المعقدة التي تتخطى حدود الدولة الواحدة. هناك أمثلة أخرى كثيرة، معروفة لدى أهل العلم، لمجموعات من الدول ارتأت إيجاد قواسم مشتركة للتعاون مع بعضها البعض على الرغم من وجود عناصر أساسية تفصل الواحدة منها عن الأخرى. إن الكلام عن وضع لبناني خاص لا يمكن القبول به، ذلك أن كل دولة مستقلة لها وضع خاص؛ فالخصوصية تنبع من السيادة. فكما أنه يجوز لإنسانين، لكل منهما شخصية مختلفة ومستقلة، أن يكون فيما بينهما علاقة على أساس من الصداقة الحميمة، كذلك فإنه يجوز أيضاً لدولتين مستقلتين أن تنشئا علاقات متميزة ومتقاربة. إن موضوع التركيز الحالي ينبغي ألّا يتناول العلاقات اللبنانية ـ السورية، بل تلك الحالة النفسية الضيقة المعارضة لها. إن العلاقات اللبنانية ـ السورية يجب أن تمضي قدماً في إطار صحيح سليم ومتين، وتترك تلك الحالة النفسية المناوئة لها على حدة لتتفاعل مع التطورات البيئوية المستقبلية، المحلية والخارجية، ولتستقيم بها.

١١ ـ رشيد القاضي

كلمتي هي إضافة لورقة الأستاذ معن بشور وليست مناقشة لها:

يلاحظ أن جميع القائلين بإقامة علاقات مميزة مع سوريا أحجموا، حتى الآن على الأقل، عن تقديم أي اقتراحات عملية أو مبادىء أو أسس أو حتى عناوين عامة لمشروع متكامل للعلاقات اللبنانية ـ السورية. يقابل ذلك صمت شبه كامل من الفريق الآخر حول موضوع العلاقات مع سوريا. وفي أفضل الحالات يكتفي هذا الفريق بالقول: إنه لا يجوز قيام حكم معاد لسوريا في لبنان.

إن إحجام هذا الفريق وصمت ذاك لا يدلّان حتماً على تعقيدات موضوع العلاقات بقدر ما يدلان على قصور الفريق الأول، وربما عن حالة تمزق بين مصالح

سياسية خاصة مرتبطة بالكيان اللبناني المستقل بنظامه الراهن وبين واقع لا يمكن تجاهله ولا يملكون له تنظيماً ينسجم مع مصالحهم السياسية، أو قل مواقعهم السياسية، وبين شعارات أطلقوها لأسباب تعبوية.

وصمت الفريق الثاني، يكشف عن تلمّس هذا الفريق لواقع تاريخي جغرافي اقتصادي انساني يتعارض مع نوازعهم ومشاريعهم السياسية، وشعورهم أن العلاقة الطبيعية تشكل عقبة في طريق مشروعهم السياسي ولا يجد لها حلاً ولا منها مخرجاً، وهو يدرك بوعي أو بلا وعي استحالة الانعزال الكامل عن سوريا، أو سكوت سوريا عن مشروعه الهادف إلى نزع الهوية العربية عن لبنان، وربطه فكرياً وثقافياً وسياسياً مع الغرب بدعوى وجود حضارة مسيحية غربية في لبنان، مما يجعل لبنان تهديداً دائماً لسوريا، وجسماً غريباً في المنطقة. ومن العجيب أنه في الوقت الذي تحاول اسرائيل الانتماء إلى المنطقة يقوم هذا الفريق بالانفصال عن المنطقة حضاريا.

هذا الواقع، واقع الإحجام من هنا والصمت من هناك، يرتب على العاملين لإقامة علاقة طبيعية مع سوريا، إلى تجاوز الفريقين إلى فريق ثالث لا مصالح سياسية خاصة لديه تمنعه من إقامة علاقات مع سوريا كما حددتها الطبيعة، وليس أقل، ولا عقدة عنده حيال سوريا لأنه لا يؤمن بمشروع سياسي يتعارض مع مثل هذه العلاقات.

وهذا الفريق الثالث هو المبرّأ من الانتهازية السياسية والوحدوية، والرافض للنظام السياسي العشائري الراهن والمتحرر من الفكر الطائفي وهواجسه.

إن الفريق المهيأ لإقامة علاقات طبيعية مع سوريا، هو الفريق الذي لا تحكمه هواجس الذوبان، ولا يربطه بالنظام السياسي العشائري رابط، والذي لا يشكو من مرض الانفصام، المعبّر عن نفسه بوجود حضارة غربية مسيحية في لبنان.

باختصار انه الفريق اللبناني العروبي فكراً وثقافة والتزاماً وهو فريق مسلم مسيحي - إنه الفريق الذي يمثل مصلحة لبنان وضميره في آن.

١٢ ـ مروان فارس

إنني إذ أشكر لمركز دراسات الوحدة العربية وللدكتور خير الدين حسيب افتتاح هذه الندوة في بيروت وكأنها بعد فتح طريق بيروت ـ دمشق افتتاح في العقل للنقاش باتجاه الوحدة. هذا، وتعقيباً على ما ورد في البحث والتعليق عليه، لا بد من الإشارة إلى أن اللغة القومية بحاجة إلى تحديث، غير أنها ليست لغة منقرضة. فعلى المنحنى الآخر لهذا القرن، نجد أن حاجات العصر تقتضي لغة تتناسب مع مقتضياته العلمية والمعرفية كما تقتضي تحديثاً كبيراً في آليات وسائل العمل من أجل الوحدة.

فقضية الوحدة لا تزال قضية راهنة، خصوصاً أنها سمة من سمات المرحلة الراهنة في هذه الحقبة من الزمن. فقضية الحدود رسماً وإعادة رسم تقع في داخل المنطق الاستعماري لبداية هذا القرن. مما يقتضي طرح المشكلة بشكل آخر أو من منظور آخر لمصلحة الشعوب في توقها إلى الوحدة، كما يحصل في العالم الراهن. إلا أن الدول الامبريالية تحاول إعادة انتاج أنماط الاستعمار القديم، والدلالة على ذلك تتمثل في غزو جيوش الامبريالية لمنطقة الخليج العربي. كما يعود الماضي الاستعماري إلى المثول في الحاضر الذي يطلق عليه لقب الحاضر الديمقراطي.

هذا المنطق، ولأننا جزء حضاري منه، دفع بنا للوقوف ضد ضم الكويت بالقوة لأننا، ونحن وحدويون، نرى أن الوحدة في هذا الزمن تقوم على الخيار الشعبي وليس على خيار القوة الذي يعمم منطق الحروب التي قد تهدد وجود البشرية وهي تصبح قرية واحدة معلّقة فوقها قنبلة قد تتسبب في كل لحظة بزوالها.

فما يتمّ على الساحة اللبنانية في سياق الوحدة عبر العلاقات مع دمشق إنما يتم على قواعد أخرى غير تلك التي حصلت عبر الدخول بالقوة إلى الكويت. فمنذ عام ١٩٧٦ لم تحاول دمشق على الإطلاق ضم لبنان بالقوة. وهي على العكس من ذلك تساعد لبنان لاستعادة سيادته واستقلاله بوجه الاعتداءات الصهيونية. إن هذا النهج هو الذي تتأسس عليه العلاقات السورية ـ اللبنانية انطلاقاً من كون لبنان وسوريا «دولتين لشعب واحد». تأسيساً على ذلك، وقفنا ونقف إلى جانب ما تمّ انجازه في اتفاق الطائف. إن هذا الاتفاق، وإن وقّع عليه الحرس القديم، إنما هو اتفاق يساهم في تطوير صيغة ١٩٤٣ باتجاه الهوية العربية للبنان وباتجاه الوحدة التي هي مطلب الجميع.

إن وحدة لبنان وسوريا خطوة على طريق الوحدة القومية. فهذه الوحدة ليست حاجة ايديولوجية فحسب، إنها حاجة مترافقة مع منطق العصر ومع ضرورة الاستمرار في التاريخ. إن التاريخ لن يتوقف عند حدود هذا الكيان أو ذاك، هذا القطر أو ذاك. إن التاريخ يكتب وحدة البشرية حول الحتميات الجامدة تاركاً لحركة المجتمعات أن ترسمها وتقبلها حسب حاجاتها للبقاء والتقدم باستمرار.

١٣ ـ حسين القوتلي

أبدأ تعليقي على ورقة مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية من المداخلة التي قدمها د. محمد المجذوب، حيث عرض فيها بموضوعية وحيادية وجهتين متعارضتين من النظر إلى مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية.

الوجهة الأولى هي وجهة نظر حملة المنظار القانوني، والثانية هي وجهة نظر حملة

المنظار القومي. ولعلني اخذ على هاتين التسميتين فقدان العدالة في المقابلة بينهما، إذ لا أرى مفارقة واضحة بين القومي والقانوني، بقدر ما أرى فيهما كثيراً من المقاربة. إن التسمية الأصح للمفارقة ما بين هاتين الوجهتين المختلفتين من النظر أن تسمى وجهة منهما «وجهة نظر حملة المنظار القومي»، على أن تقابلها «وجهة نظر حملة منظار لبنان الطائفي» بما هو الصيغة الامتيازية، الأزلية الأبدية، للمارونية السياسية التي وجدت لها على أنقاض الخلافة الإسلامية العثمانية، وانهيار مشروع الوحدة العربية، وبقرار دولي، وفي إطار جامعة الدول العربية بعد ذلك، الصيغة القانونية التي دافع عنها، بجدارة وموضوعية د. عصام خليفة في مداخلته العلمية القيمة.

أريد أن أصل، إذاً، إلى التعقيب على هذه المداخلة الأخيرة بالذات التي عادت بلبنان إلى ما قبل اتفاق الطائف، أعني منطق الحرب الأهلية اللبنانية بكل أبعادها المحلية والعربية والدولية. إن المتتبع لمداخلة د. عصام خليفة يرى فيها سياقاً منطقياً شديد التماسك، معززاً بالتجربة المعاشة والشواهد الحية. إلا أن الملاحظ أن هذا السياق المنطقي والمقنع يظل مرهوناً بالمسلمة التي انطلق منها، فإذا انهارت هذه المسلمة، انهار سياق المنطق كله، وأصبحت التجربة الماضية في العلاقات اللبنانية ـ السورية غير ذات معنى، بخاصة بعد اتفاق الطائف.

وفي رأيي أن المسلمة التي انطلق منها د. عصام خليفة هي «لبنان المارونية السياسية»، لبنان الامتيازات. إن سقوط هذا الـ «لبنان» المسلمة بعد اتفاق الطائف، بل سقوطه كتربة خصبة اينعت حرباً أهلية استمرت خمسة عشر عاماً تجعل من هذا السياق المنطقي المتماسك الذي قدمه د. عصام خليفة منطقاً هو أدخل في منطق المغالطة.

أحاول، إضافة إلى ذلك، التطوع بالإجابة عن سؤال طرحه أيضاً د. عصام خليفة الذي تساءل فيه عن الفترة الزمنية التي تبقى فيها القوات السورية في لبنان. أقول إنه على الرغم من أن اتفاق الطائف قد نصّ على ذلك، فمن مصلحة لبنان ومن أمن لبنان الوحدة، ما يفرض ألّا تنسحب القوات السورية من لبنان إلّا في حالة سياسية واحدة لا علاقة لها بالزمن؛ إنها الحالة التي تلغى فيها الطائفية السياسية من لبنان، من القاعدة إلى القمة. فالطائفية السياسية هي الخطر الدائم ليس على لبنان فحسب، وإنما على سوريا والعروبة وعلى العالم نفسه؛ ولقد أثبتت التجربة ذلك.

هناك علاقة جدلية بين بقاء الطائفية السياسية في لبنان، وبقاء القوات السورية فيه. فطالما بقيت الطائفية السياسية ينبغي على القوات السورية أن تبقى فيه ضماناً لأمنه وأمن المنطقة، بل أمن العالم كله. وعندما تلغى الطائفية السياسية فإننا سنكون أول المطالبين بخروج القوات السورية من لبنان.

أخيراً، شكراً للباحث وللمعقب أ. رياض الريّس على هذا المنطق القومي «الديناصوري» الذي يشرفنا أن ننتمي إليه.

١٤ ـ كمال حمدان

إن عملية التباعد، بل ربما القطيعة، التي بدأت منذ أوائل الأربعينيات بين سوريا ولبنان، إنما انطلقت من بروز تباين جذري بين نهجين، سواء على الصعيد السياسي أم على الصعيد الاقتصادي.

على الصعيد السياسي كانت قد بدأت تتبلور اتجاهات لدى النخب الطائفية اللبنانية الحاكمة نحو انخراط في شبكة متعددة المستويات، سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع الغرب والسوق العالمية، وقد توّجت بدخول لبنان في أحلاف سياسية وعسكرية. أما في سوريا فإن النخب الحاكمة كانت تتجه نحو صيانة أشكال من الاستقلال السياسي محفوزة بالدعوة إلى التجديد القومي.

وعلى الصعيد الاقتصادي كان قد برز تناقض حاد بين البرجوازية اللبنانية ـ التي هي أساساً تجارية الطابع وتحمل سمات كومبرادورية ـ وبين مصالح البرجوازية السورية التي كانت تنحو أساساً في اتجاه حماية انتاجها المحلي ضد سياسات الاغراق.

وإني أعتقد أن هذه الشروط التاريخية التي حكمت عملية التباعد بين البلدين تتجه في الوقت الحاضر نحو الانحسار. لا بل إن شروطاً تاريخية جديدة آخذة في التكون على هذا الصعيد وهي تنبىء باحتمالات موضوعية هائلة. فكيف تتجلى هذه التغييرات؟

على الصعيد السياسي أكتفي بالقول إن البلدين قد أصبحا ملزمين بعد اتفاق الطائف الذي اكتسب صفة دستورية، بإقامة علاقات مميزة بينهما، وفي اعتقادي أن دراسة «مورفولوجية» للقوى السياسية اللبنانية المختلفة تثبت أن معظم هذه القوى سوف تسير، وإن بنسب وأشكال متفاوتة، نحو بناء مثل هذه العلاقات المميزة مع سوريا.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن اعتبارات عدة تدفع إلى القول إن الظروف باتت مهيأة موضوعياً لإحداث نقطة انصاف في العلاقات بين البلدين. وسوف أكتفي هنا بطرح بعض العناوين:

١ ـ اتجاه العالم ـ ككل ـ نحو أشكال من الاندماج في محيطات اقتصادية أوسع، تتجاوز حدود الكيانات القطرية.

٢ ـ اتجاه سوريا نحو أشكال من التخصيص (Privatization) وقد بدأت هذه

العملية في مناح عدة لا سيما في مجال تحرير النقد. وفي موازاة ذلك ما توصلنا إليه من اجماع على أن تكون دولة ما بعد «الطائف» في لبنان دولة مركزية على الصعيد الاقتصادي.

٣ ـ أزمة الخليج الجديدة ونتائجها على البلدان العربية غير المنتجة للنفط ـ بما في ذلك لبنان وسوريا ـ تحت استكشاف مجالات بديلة مولدة للمداخيل لدى هذه البلدان. وفي تقديري أن التكامل يأتي في طليعة هذه المجالات.

٤ ـ التغييرات الهائلة التي حصلت في تركيبة الاقتصاد اللبناني في أشكال تكامله السابقة مع المحيط العربي. وفي موازاة ذلك فشل سياسات وأشكال التنمية المستندة إلى النموذج الأوروبي الشرقي، بصرف النظر عن درجة ومستويات هذا الفشل. وفي رأيي أن التغييرات سواء هنا أم هناك تفرض العمل على محاولة استنباط بدائل من نوع جديد، فيما يتصل بآفاق علاقات التكامل بينهما.

٥ ـ لقد تحدثت عن مجالات تعاون ملموسة عدة يمكن البدء في استثمارها، إذا ما انطلقنا من أن القرار السياسي المشترك بين البلدين قد اتخذ وان لا عودة عنه. وأشرت بالتحديد إلى مشاريع النفط المشتركة ومشاريع الطاقة عموماً ومشاريع شبكات الكهرباء والمياه واستصلاح الأراضي ومشاريع الري والسياحة والتصنيع الزراعي... وسوف أتوقف بشكل خاص عند مجال تكامل أساسي، هو مجال التكامل والتعاون الصناعيين. إن النموذج الذي قام في سوريا قد قام أساساً على تطوير الصناعات البديلة للمستوردات، اما في لبنان فإنه قام على أساس تطوير صناعات التصدير. بعد الذي حصل من تطورات في المجال العربي، وبخاصة بعد أزمة الخليج الأخيرة، أعتقد أن إمكان تكامل هذين النسقين من النمو الصناعي ينطوي على مجالات رحبة.

٦ ـ وأخيراً اقترح الاعداد لندوة متخصصة يحضرها جامعيون وأكاديميون ورجال اختصاص سوريون ولبنانيون تناقش بالتفصيل آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

١٥ ـ فهمية شرف الدين

سأتحدث بعيداً عن رغباتنا التي تنتمي إلى أحلامنا القومية، وبالرغم من انشدادي إلى لغة الحلم هذه، سأحصر مداخلتي في مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية في موقف أحاول أن يكون عقلانياً يرتكز على التطورات والمتغيرات العالمية الراهنة، التي ترسي في المدى المنظور قواعد ومناهج لا يمكن أن نتجاهلها إذا أردنا أن نصوغ رؤى سياسية مهما كانت خاصة أو خصوصية.

وأرى أن مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية، لا يجوز الحديث عنه من زاوية التاريخ فقط، وزاوية الانتماء، بل من زاويتين أراهما الأساس الآن. الزاوية الأولى هي زاوية التحديات، وقد تحدث عنها الأستاذ معن بشور بإسهاب وهي التي تجعل من العلاقات المميزة ضرورة حتمية في ظل مستقبل ينبىء بانحسار دور الكيانات الصغيرة، ومصير خطير يزيد من خطورة انعزاله تحديات الاستيطان ومشاريعه في فلسطين المحتلة.

أما الزاوية الأخرى فهي زاوية الواقعية السياسية، وهي تعني الاعتراف بالمصالح المتبادلة، وكلمة مصالح تشمل الاقتصاد والاجتماع والسياسة وكل ما يتصل بالبراغماتية كمفهوم نظري.

إن الواقعية السياسية والمعرفة العلمية لهذا المنهج، يجب أن تؤدي إلى رؤية أخرى لموضوع العلاقات، ومع الأسف نعرف جيداً أن القيادة السياسية لا تزال بعيدة عن الإلمام بهذا المنهج، أو هي تتجاهل، أصول العلم السياسي التي تسود الآن العلاقات الدولية وتجعل من مفهوم الاعتماد المتبادل مفهوماً مركزياً. إن الواقعية السياسية تفرض النظر إلى موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية باعتباره موضوعاً متغيراً لا يجوز أن يحكمه خطاب ايديولوجي مغلق يرتكز على تفصيلات انتقائية جزئية تنحصر أهدافه في الاستنهاض الجماهيري.

يجب اخضاع هذه العلاقات لرؤية استراتيجية، تقرأ جيداً التاريخ وتقرأ ملامح النظام العالمي الجديد واتجاهاته، أكان ذلك بالنسبة لفك النزاعات وما يفرضه من متغيرات في جوهر الصراع العربي ـ الاسرائيلي أو بالنسبة لخفض أدوار الكيانات الصغيرة، خاصة أن العالم يسير بسرعة فائقة نحو عالمية من نوع آخر تعيد رسم مراكزها وأطرافها، وترسي مفهوم الاعتماد المتبادل، وإن كان ذلك على أساس لا متكافىء.

يجب أن يعود اللبنانيون إلى ذاتهم المتميزة، ولكن لبناء رؤية واضحة بشأن صيانة التمايز القومي العربي كهوية للعربي في زمن العالمية الجديد، العربي كوجود مادي محدد في التاريخ وفي الجغرافيا مشارك في القرار العالمي وصانع له، مشارك في الاعتماد المتبادل من موقع متكافىء.

١٦ ـ طوني شويري

ما لمسته من ورقة أ. بشور القيمة وجميع المداخلات الأخرى خاصة ما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية للتكامل السياسي، ومن ثم الاندماج هو مشاريع سياسية

مشتركة أو اقتصادية مختلطة، والسبب هو خلقها عدة تساؤلات أوردها بشكل الملاحظات التالية:

ـ امكانية الوفورات الاقتصادية التي تتوزع في مجالات منتجة للطرفين تتمثل في توافرها لدى الطرفين معاً أو طرف واحد لديه المعلومات الكافية للتوظيف لدى الطرف الآخر، ومدى جدواه. حتى الآن لم يمكن فهم مدى توافر هذه الموارد مع العلم أن الخبرات الحديثة قائمة عليها في ما خص التجمعات الكبرى.

ـ ما هي التركيبة القانونية والسياسية التي تسهل عملية الاندماج؟ قانونية، بمعنى تشريع علاقات الانسياب المالي وتوظيف الموارد وتداول عناصر العمل ضمن منهجية التسعير والكلفة والتمويل... التي هي مسألة المشاريع المختلطة ذوات النهج المختلف... وسياسية بمعنى نضوج القوى السياسية التي تسهل الورشة الشعبية لعملية التكامل ثم الاندماج والوحدة. وهل الحل الفوقي يمكن أن يتحول إلى ورشة كهذه؟

ـ هل يفسح التقاسم الجديد للمصالح الاقتصادية في المنطقة، إثر اندلاع أزمة الخليج تحديداً، لقيام تكامل كهذا أم يدخل في حالة صدامية معه بغية تفشيله.. وهل يمكن أن ننجح في مجابهة المصالح الجديدة إذا عملت باتجاه مخالف؟

١٧ ـ جهاد الزين

أود أن أثني على المداخلات القيمة فعلاً التي سمعناها من المحاضر والمعقبين على اختلاف اتجاهاتها.

الحقيقة أثارت هذه المداخلات معياراً لمس مباشرة حيناً، وغير مباشرة أحياناً، هو معيار الفارق بين النظام والدولة في العلاقات اللبنانية ـ السورية، سيما حول ما قاله الأستاذ فاخوري وقبله الدكتور مجذوب.

هذا الفارق مهدّد بتهمة النظرية المجردة ليس فقط في مجال العلاقات اللبنانية ـ السورية، بل أيضاً في مجال العلاقات بين الدول في كل أنحاء العالم، بسبب صعوبة التفريق بين المصالح المجردة لدولة ما، وبين نظرة النظام الحاكم فيها إلى هذه المصالح.

لكن على الرغم من هذه الصعوبة فهي مهمة مطروحة وتدرجية في العلاقات اللبنانية ـ السورية، بل ممكنة ولا أجازف بالقول، إذا نظرنا إلى الجزء الممتلىء من الكأس لا الفارغ، إنها واقعية ويحدث شيء ملموس من هذا الفصل. ونلفت النظر

هنا إلى أن تشابه النظامين السوري واللبناني بين عامي ١٩٤٣ و١٩٥٨ لم يمنع أن تكون العلاقات متوترة.

فالسعي إلى الفرز بين مصالح الدولتين كدولتين، وبين مصالح النظامين كنظامين، قد يكون إطاراً مفيداً في تعزيز العلاقات وتطويرها.

على سبيل المثال، ما أثاره الدكتور خليفة من قضايا في بحثه المجتهد، معظمها قضايا علاقات بين دولتين (حدود ـ مياه) لا نظامين.

ـ البقاع: كخاصرة مهمة أمنياً لسوريا في صراعها مع اسرائيل أياً يكن النظام فيها. وهو ما يحظى باعتراف دولي. هذه مصلحة دولة لا نظام.

ـ ما لمسه د. حمدان وقبله أ. سابا وبعض المعقبين كالأستاذ رشيد القاضي وطوني شويري يعكس حاجة لبنانية جامعة إلى نظرية مصالح لبنانية، في العلاقة الاقتصادية مع سوريا والعكس صحيح.

عبر بناء الثقة يمكن إقامة الفصل، كما أشار مرة مسؤول لبناني كبير، بحيث يخرج السجال حول المسائل الأساسية من الصراع السياسي لجعلها تقاليد دائمة ترثها الأجيال المقبلة.

١٨ ـ سعود المولى

إن الكلام عن العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، كما اللبنانية ـ السورية، ينبغي له ألا يتجاهل أو يقفز فوق الإطار الأوسع الأعم الذي انتظمت وتنتظم ضمنه هذه العلاقات (أي الإطار الاقليمي ـ الدولي)، وعن ميزان القوى الذي يحكمها بعلاقته بميزان القوى العام (أي العلاقة بين الداخل العربي والخارج الامبريالي)...

فنحن، في بلاد الشام، لبنان وسوريا وفلسطين والأردن، نقع في قلب منطقة استراتيجية كانت على الدوام (ولا تزال) مفتوحة على شتى أنواع الحروب والتدخلات والغزوات.. فهي مهبط الأديان التوحيدية الثلاثة، وحضن الحضارات التي أعطت الكثير للعالم (فراعنة، بابليون، آشوريون، كنعانيون... الخ). وإذا تأملنا في التاريخ القديم، نلحظ بأن كل الامبراطوريات والحضارات الكبرى التي قامت خارج هذه المنطقة لم يكن بمقدورها أن تصبح امبراطورية وأن تنهض كحضارة عالمية قبل أن تتقدم لتحتل وتسيطر على هذه المنطقة. وما مثال الامبراطوريات المقدونية والرومانية والساسانية والبيزنطية إلا الدليل الشاهد على ما نقول...

ونحن نلحظ أيضاً دور هذه المنطقة في الاستراتيجيات الدولية، وموقعها في إطار السعي للسيطرة على البحار والمحيطات وطرق المواصلات والتجارة الدولية. فهي في

موقع المركز ودورها دور العقدة في هذه الاستراتيجيات. ومن هنا تطور موانئها وسواحلها ودور تجارها وعسكرها، ومن هنا أهمية وخطورة قضاياها وحروبها، أكان ذلك في التاريخ القديم أم الحديث أم المعاصر، من الحروب الصليبية إلى عهود الاستعمار والانتداب وصولاً أخيراً إلى حضور الأساطيل والجيوش الأجنبية في قلب شبه جزيرة العرب. . .

إن هذا الإطار الاستراتيجي هو برأيي الإطار الصحيح والمناسب لفهم وتفسير العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، واللبنانية ـ السورية، ولرسم أطرها المستقبلية. .

ذلك أنه وفقاً لموقع كل طرف في الاستراتيجيات الدولية وفي موازين القوى في المنطقة، وتبعاً لكل مرحلة وحالة بذاتها، كانت العلاقات تأخذ هذا الشكل أو ذاك، وتميل إلى مصلحة هذا الطرف أو ذاك. . .

ويكفي أن نراجع التاريخ المعاصر للكيانات اللبنانية والسورية والأردنية والفلسطينية لنلحظ أن العلاقات الثنائية بين هذه الأطراف خضعت ولا تزال تخضع للإطار الاستراتيجي الدولي الخارجي، ولميزان القوى بين الداخل العربي والخارج الامبريالي، مع تغير في طبيعة ودور ونوعية هذا الداخل وهذا الخارج خلال الحقبات والمراحل والصراعات والمتغيرات التي لا تعد ولا تحصى. فموقع سوريا الراهن في المعادلة الاقليمية الدولية، هو موقع مستجد، يعود إلى نهاية السبعينيات من هذا القرن، في حين أنه كان قبل ذلك موقعاً ضعيفاً. وللدلالة على اختلاف الموقع في مرحلتين نشير إلى أن صحافياً وسياسياً (هو باتريك سيل) كتب في المرحلة الأولى: «الصراع على سوريا»، وكتب في المرحلة الثانية كتابه عن الرئيس الأسد. . وطبيعي أن ينتج من كل من الموقعين لسوريا في المعادلة الاقليمية والدولية نمطان مختلفان من العلاقات اللبنانية ـ السورية. .

الأمر نفسه ينطبق على فلسطين. . فموقع الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في أعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢ أمر، وموقعها بعد ١٩٨٢ أمر آخر. . . وينتج من ذلك أيضاً نمطان مختلفان من العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.

وبالإمكان إعطاء أمثلة تفصيلية تعود إلى التاريخ الحديث لنشوء دول لبنان وسوريا والأردن وتفاقم المشكلة الفلسطينية لنتبين أن الصراع البريطاني ـ الفرنسي على الشرق الأوسط كان هو السمة الغالبة في مرحلة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥، وأن الصراع الأمريكي ـ الفرنسي، والأمريكي ـ البريطاني، كان هو السمة الغالبة في الستينيات والسبعينيات، وأن المنطقة العربية قد دخلت مرحلة جديدة بدءاً من منتصف السبعينيات (اتفاقية سيناء ثم اتفاقية كامب ديفيد)، نستطيع أن نسميها مرحلة

الحروب الأهلية العربية ـ العربية وعنوانها البارز كان الحرب في لبنان، وحول لبنان وفوق أرض لبنان. . .

وإذا نظرنا بعمق إلى مواقف الأطراف والقوى الداخلية اللبنانية أو السورية أو الفلسطينية وعلى سبيل المثال، حول العلاقات الثنائية المميزة، لوجدنا أنها تتميز بالظرفية. . وهذا ما لاحظه المحاضر حين أشار إلى أن الرأي العام المسيحي في لبنان شهد مراحل كان فيها شديد الحماسة لتطوير العلاقة مع سوريا فيما كان الرأي العام الاسلامي في المقابل متحفظاً تجاه هذه العلاقة «وكذلك لاعتبارات سياسية بحتة في الجانبين».

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه على سبيل المثال عن العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. . والأمثلة كثيرة. . وهذه الاعتبارات السياسية ليست ولم تكن أبداً اعتبارات داخلية بل هي اعتبارات تعود إلى ميزان القوى ومشاريع الخارج، وموقع كل طرف في المعادلة الاقليمية الدولية وما يجنيه من مكاسب ومن تطوير لمشروعه الخاص بالعلاقة مع تطور المشاريع الخارجية. . . وهنا أتمنى على الجميع اعادة قراءة تاريخ العلاقات بين دول المنطقة في ضوء هذه الحقيقة المعروفة، وإذا شئنا التعمق أكثر في المسألة نقول إن مواقف القوى الداخلية نفسها يمكن قراءتها في ضوء هذه الحقيقة. . ويكفي أن نذكر على سبيل المثال المحاولة الشهابية في لبنان التي عاشت فترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، وكان صعودها واستمرارها حتى عام ١٩٦١، بفعل التوازن الأمريكي ـ المصري، وسقطت يوم اندلع الصراع الأمريكي ـ المصري (الانفصال عن سوريا، حرب اليمن). . . ألم يكن المرحوم فؤاد شهاب واعياً لانتهاء دوره ومحاولته حين أعلن عن رغبته في الاستقالة عام ١٩٦٢، وحين رفض التجديد عام ١٩٦٤.

ولنتذكر صعود الحلف الثلاثي بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وكيف استعانت سوريا بالثورة الفلسطينية لتعديل ميزان القوى في تلك المرحلة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)، وكيف تفجرت كل العلاقات بعد اتفاقية سيناء. . . إلى آخر ما هنالك من أمثلة، عشناها ودفعنا ثمنها دماً ودموعاً. . .

خلاصة القول إن الحديث عن مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية، واللبنانية ـ الفلسطينية ينبغي أن ينصب على البحث عن الإطار الأوسع الذي يمنع أن تكون هذه العلاقات ظرفية ـ موقتة ـ خاضعة لميزان قوى خارجي. . .

إن الاطار العربي التضامني التكاملي، اطار الوضع العربي على أبواب القرن المقبل، وفي ضوء المتغيرات الدولية، وهجرة اليهود السوفيات، والعدو الاسرائيلي، وانهيار أحلاف وتكتلات وولادة نظام دولي جديد، إن هذا الإطار هو إطار المستقبل

العربي برمته. . . أين نحن على الخريطة الدولية؟ أين هي قضايانا في الحرية والتنمية والديمقراطية؟ إن الإطار العربي التضامني التكاملي المستقبلي هو وحده الذي سينزع فتيل الحساسيات والنزاعات والحروب الصغيرة، والذي سيضعنا جميعاً، أنظمة وشعوباً وحركات، على طريق تحقيق النهضة الحضارية الشاملة؛ وهو وحده الذي يحفظ استقلال وكيان وحدود وخصوصيات كل بلد ضمن اطار التضامن والتكافل، وضمن آفاق أشكال من الوحدة تخضع لارادة شعوب المنطقة. . .

وهنا أعود إلى موقفين أساسيين: الأول جاء في رسالة الشيخ محمد مهدي شمس الدين إلى الرئيس الأسد ومبارك خلال لقاء القمة الذي جمع بينهما في دمشق في ربيع ١٩٩٠ وهي رسالة نشرتها مجلة «المستقبل العربي» وفيها دعوة إلى لقاء وحوار القوى الأساسية المكونة للأمة العربية في المرحلة الراهنة (١ ـ الأنظمة والحكومات، ٢ ـ الحركات الاسلامية، ٣ ـ الحركات القومية والوطنية). . .

والموقف الثاني مثلته معظم الأطراف العربية الرسمية والشعبية في موقفها من أزمة الخليج وهو الدعوة إلى اطار عربي لحل القضية بعيداً عن أي تدخل خارجي. . وهذه الدعوة تزداد أهميتها في ضوء التطورات المرتقبة. . .

وأعتقد أن مجمل العلاقات العربية ـ العربية، ومجمل الوضع العربي هو اليوم في خانة «الموقت» وعلى طريق «الانهيار» إن لم نبادر جميعاً إلى ايجاد الحلول عبر التضامن والتكامل العربي في اطار ولايات عربية متحدة، أو مجلس عربي اقتصادي موحد، أو أي شكل آخر من أشكال الحفاظ على الذات، على أبواب الزلزال الكبير.

١٩ ـ سمير صباغ

إن الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية الذي يدور اليوم بين الوحدويين والوطنيين ينحصر بين ايمان فعلي بعمق العلاقة بين البلدين وضرورة ارتقائها إلى علاقة تكاملية وثيقة وفي شتى المجالات وبين مجاملة انشائية سطحية تزلفية لدى البعض من القائلين، مسايرة طبعاً، بمثل هذه العلاقة.

والحقيقة أن الحديث عن العلاقة اللبنانية ـ السورية يضمر في داخله حديثاً عن طبيعة النظام القائم في لبنان وعن أحد أهم عوامل تكوين الوحدة الوطنية فيه، ويعكس صورة عن ثوابت سياسته الداخلية والخارجية. فهل لأحد أن يتصور قيام الوحدة الوطنية اللبنانية واستمرارها في ظل خلاف أو قتال أو حرب أو توتر بين البلدين؟ لقد سقط ما سماه الضابط المتمرد ميشال عون حرب التحرير قبل أن تبدأ بسبب الانشطار الكبير والهائل من النظرة إلى هذه الحرب وصوابيتها ونتائجها. وكما في السياسة الداخلية كذلك في السياسة الخارجية، فمن الصعب الحديث عن علاقات

لبنانية خارجية بعيدة عن المصالح السياسية والأمنية والقومية المشتركة مع سوريا. إن كل هذه المبادىء والمجالات تفرض ما أشرنا إليه من ضرورة قيام علاقات مميزة مع سوريا بعيداً عن الانشائية والعمومية والعصبية والمصلحة والانتهازية الانتظارية لتحولات سياسية اقليمية أو دولية.

السؤال الذي يطرح نفسه، كمهمة أساسية لكل وحدوي وطني عربي في لبنان هو: كيف تقوم هذه العلاقة؟ كيف نجسدها بممارسات قومية ووطنية صحيحة؟ كيف نصونها ونحميها ونقيها شر التحولات والمتغيرات والمراهنات؟ وأقول كيف نحميها من بعض أصدقائها والمنادين بها والعاملين من أجلها؟ لأنها هي بطبيعتها وضروراتها كفيلة بردّ سهام أعدائها عنها.

في هذا المجال أسئلة كثيرة تُطرح، وهي بحد ذاتها مهمات تواجهنا:

- كيف يمكن تحرير فكرة العروبة وتنظيفها من كل ما لحق بها من أوحال الحرب الأهلية؟ وكيف يمكن اسقاط فكرة الانعزال والانكفاء عن المحيط من رؤوس الذين آمنوا بها تاريخياً والذين التحقوا بهم حديثاً بسبب المؤامرة الكبرى ضد وحدة لبنان وعروبته؟

- ما العمل من أجل تصحيح ما نؤمن به في هذا المجال على اللبنانيين وعلى العرب والعالم، بأن العلاقة بين لبنان وسوريا هي علاقة نوعية مختلفة عنها مع أي بلد آخر؟ وهي تفرض حجماً وكمية ومجموعة من التدابير والقوانين والاتفاقات بعيدة عن الأعراف والقيود السياسية والدبلوماسية التي تربط دول العالم بعضها ببعض.

- هل ننجح في تقبّل أعباء هذه العلاقة؟ وهي أعباء يجب أن ندرك أنها ستطال مجالات متعددة من سياستنا الخارجية والداخلية، وهو أمر لا ينقص من استقلالنا إذ لم يعد هناك في العالم من استقلالات مطلقة وناجزة، ولا من سياسات خارجية مستقلة استقلالاً تاماً.

- هل ننجح في توسيع ونشر القناعة اللبنانية الشاملة لأوسع القطاعات السياسية والشعبية بالدور السوري بالحفاظ على عروبته؟ ومن جهة أخرى هل نصل إلى تنظيم أشكال وأساليب الممارسة الديمقراطية في لبنان، وبالتالي إلى الوصول إلى فهم سوري لهذه الديمقراطية وضرورة استمرارها؟

- لنحضر أنفسنا جيداً لفهم قومي حقيقي لما ورد حول أن «لبنان وطن نهائي لأبنائه». فهذا سيكون موضوع صراع أساسي بين من لا يراه متعارضاً مع ما نصبو إليه من طموحات قومية، وخاصة مع سوريا، وبين من يريد استغلال هذه الفكرة لأغراض لا قومية ولا وطنية. فهل ننجح في ذلك؟

ـ كيف يمكن تجاوز العقد والحساسيات القديمة والجديدة، ومن بينها العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بما لهذه العلاقات من أهمية قصوى وارتباط وثيق بصميم المصلحة الوطنية والقومية بين البلدين؟

نعتقد أن هذه الأسئلة تطرح مهمات يكمن في تجنبها عوامل صون العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا وحمايتها.

٢٠ ـ جورج أبو جودة

ورقة الأخ الأستاذ معن بشور فيها الكثير الكثير من الأفكار والتحاليل والمقترحات القيمة بما يخص العلاقات اللبنانية ـ السورية في الماضي والحاضر والمستقبل.

وهنا أود أن أكتفي بالتشديد على نقطة عملية واحدة وهي الأسلوب العلمي والعملي لمعالجة مسألة تطوير العلاقات اللبنانية ـ السورية. وفي هذا الإطار فإن اتفاق الطائف الذي أقرّ كياناً لبنانياً نهائياً يعطي الإطار اللازم لتطبيق الاقتراحات البراغماتية التي أوردها د. عصام خليفة في تعقيبه، التي هي بنظري الحل الأمثل في الوقت الحاضر.

ويجب ألّا ننسى مبدأ الـ «Real Politik» المفروض أن ينير طريقنا إلى التعاطي مع هذه المسألة المهمة في العلاقات الدولية الحاضرة.

٢١ ـ رياض الريس

رجوتكم في تعقيبي هذا الصباح، ألا تفاجأوا لأنني سأتحدث إليكم بلغة منقرضة، هي اللغة القومية ذات المفردات التي بطل استعمالها، وسقط قاموسها، وتلاشت معانيها في دهاليز القطرية ومستنقعات الطائفية وفنادق الحروب.

وقد شجعني على ذلك ما سمعته في هذه الندوة من استعمال جميل ورائع لهذه اللغة المنقرضة من قبل العديد من الأصدقاء والزملاء، وكلهم مثلي من جيل «الديناصورات» الوحدوية التي رفضت أن تنقرض في عصر الردة وزمن الهزائم.

وحتى لا نستفز، في استعمالنا هذه اللغة، من لا يجيد قراءتها أو متابعتها، فقد استمحتكم عذراً إذ افترضت ثلاثة أمور:

الأول أن بعضكم قد يقرأ تعقيبي الذي وزع عليكم أثناء الجلسة، لأن ما قرأته ـ نظراً إلى ضيق الوقت ـ كان مجرد مرور على مفاصله الأساسية مما يساعد على إعطاء صورة سريعة عنه.

الثاني أن ملف المقارنة التاريخية للعلاقات اللبنانية ـ السورية يجب أن يفتح برمته للبحث والتنقيب والتساؤل، حتى لا تصاب الذاكرة بالنسيان ولا تصاب العين بعمى الألوان.

الثالث أن تعقيبي ما هو إلا مجرد إضافات صغيرة إلى بحث أ. معن بشور، بحيث نجرؤ على سؤال ما لا يُسأل عادة عن العلاقات اللبنانية ـ السورية.

لذلك فاجأتني كلمة الأب انطوان ضو، ولا تعليق لي عليها إلاّ برفضي لكلمة الديماغوجية التي استعملها باستمراء كبير، وهي ليست من مفردات اللغة القومية المنقرضة التي استعملتها أنا. وقد فاجأني الأب ضو بأنه لم يقرأ تعقيبي كاملاً، فلو فعل ذلك لاكتشف أن ما قلته عن الموارنة هو غير الكلام الذي وصفت به «المارونية السياسية» واستشهدت به في تعقيبي.

وكنت أتمنى لو كان معي نسخة من كتابي **المسيحيون والعروبة** لأهديه إياه. لو قرأ الأب ضو كتابي هذا لوجد كم اتفق معه في دور الموارنة المميز في تاريخ العرب والعروبة؛ لكنه شاء أن يعاملني على طريقة «لا تقربوا الصلاة». . .

أما حادثة البطريرك عريضة عام ١٩٣٣ التي ذكرتها، فما هي إلا للمقابلة بين موقفين لرجل واحد. فقد دعا في الموقف الأول إلى قيام وطن مسيحي؛ وتصدى في الموقف الثاني لفرنسا عندما أرادت أن توقع بين بيروت ودمشق. وكان هذا الموقف الصريح منه أكبر دعامة في اتفاق اللبنانيين والسوريين، فالذين يعرفون لماذا كانوا يختلفون، يعرفون أيضاً لماذا غدوا يتفقون. فإذا فرقتهم أحقاد الماضي وسياسته، فقد جمعتهم اليوم مصيبة الحاضر ومصلحة المستقبل. يبقى أن أريح الأب ضو عن هويتي، فأقول: «أنا مسلم أورثوذكسي (بالمعنى العلماني للكلمة) ومن مستقيمي الرأي».

يبقى لي رأي بسيط في تعليق د. عصام خليفة الذي اعتبر قول معن بشور أن الحدود اللبنانية رسمت بعشوائية، وصفاً غير دقيق.

إن مسألة الحدود العربية تواجه اليوم بعد أزمة الخليج سؤالاً بدائياً: إما أن نقبل بحدود سايكس ـ بيكو ونعتبر أن حدود لبنان حدود أزلية لا تقبل الجدل، ومن ثم نقبل نهائياً بحدود الانتداب والاستعمار التي ورثناها عند الاستقلال، أو أن نرفض كلياً هذه الخطوط الوهمية التي رسمت على الرمال أو على أوراق بيضاء.

إن عملية الرفض لهذه الحدود هي التي فجّرت أزمة الخليج التي نعيشها هذه الأيام. هذه العملية لا بد من أن تبدل الخريطة العربية قبل ولوج القرن الواحد والعشرين. لذلك لا بد لهذه الحدود من أن تفقد قدسيتها، قبل الوصول إلى العام

٢٠٠٠. عندئذ ربما يستطيع الأب ضو أن يطالب بلواء الاسكندرون السليب - كما يريد - ليثبت بعودة انطاكية عروبة الموارنة التي لم تكن أبداً موضع شك.

٢٢ - حليم أبو عز الدين

سمعتم هذه الدراسات القيمة التي وضعها الأخ معن بشور والمعقبون والمناقشون حول العلاقات بين لبنان وسوريا.

والدراسة دقيقة وموضوعية وايجابية، وهي لا شك، تشكّل منطلقاً علمياً سليماً لإعادة النظر في هذه العلاقات بين البلدين الشقيقين.

إن كثيراً من الهنات التي عرفتها العلاقات في بعض الأحيان بين البلدين الشقيقين، قد تكون، في أكثرها، ناجمة عن تباينات، لكي لا أقول خلافات، داخلية في كل من سوريا ولبنان في النظرة إلى هذا الموضوع.

فلنعد إلى درس هذه العلاقات الأخوية، كل منا في داخل بلده للتوصل إلى ايجاد موقف داخلي موحد منها، وعندئذ نجمع الفريقين ونبحث الموضوع بجدية وموضوعية تسمو على الهاويات وترتفع إلى مستوى الأخوة الصادقة التي هي سمة الصلات بين الشعبين الشقيقين.

عصام خليفة يرد

لقد استفدت كثيراً من كل المداخلات التي تقدم بها الزملاء وهم في أغلبيتهم نخبة وطليعة في مجتمعنا. وما أود أن أؤكد عليه، في بدء مداخلتي، هو أن مفهومي للمثقف يرتكز على صفتين:

- الايمان بالعقل.
- الدفاع بشجاعة لا تعرف الخوف عن حقوق الانسان.

ومن هذا الموقع قدّمت تعقيبي على ورقة الأستاذ بشّور. ومن هذا الموقع بالذات تناولت مسألة العلاقات اللبنانية - السورية ضمن منظور سياسي استراتيجي، وليس من موقع السياسات الصغيرة. لقد آن لنا بعد الكارثة الوطنية التي أودت بمئة وخمسين ألف قتيل، وثمانمئة ألف مهاجر، وسبعمئة ألف مهجّر، ومليارات الدولارات من الخسائر، أن نستنبط العبر وأن نكون على مستوى المأساة الكبرى.

لقد اتهمني الصديق الدكتور حسين قوتلي بأنني أنتمي في طرحي إلى المارونية السياسية، ومن هذه الزاوية ولج إلى رفض «البحث المنطقي» الذي قدمته - على حد تعبيره -! ان مصطلح «المارونية السياسية» هو من مصطلحات ثقافة الفتنة. وأنا أرفضه

جملة وتفصيلاً. وكذلك أرفض مصطلح «الامتيازات المارونية» وأعتبره أيضاً من ثقافة الحرب. ففي الطائفة المارونية ـ كما في كل الطوائف ـ سياسيون فاسدون وأصحاب امتيازات، وكذلك هناك سياسيون صالحون وفئات شعبية كادحة. في كل طائفة هناك تيارات متنوعة وهناك طبقات اجتماعية متفاوتة الدخل وكذلك هناك مناطق متفاوتة الأوضاع. الكلام على الامتيازات المارونية والمارونية السياسية هو كلام طائفي غير علمي. ومن الأفضل الكلام على بعض الموارنة المتعصبين أو الميسورين، كما يمكن الكلام على بعض السنّة والشيعة والدروز والروم ـ الأرثوذكس والكاثوليك ـ والأرمن وغيرهم الميسورين والمتعصبين. هذا من حيث المبدأ. أما على صعيد آخر فيعلم الصديق الدكتور حسين قوتلي انني في أسوأ أيام الظلم والظلامية تصدَّيت لكلِّ أشكال التعصُّب وكتبت وفنَّدت الايديولوجيات المتخلِّفة، بينما كان الغير ـ ممن يعتبرون أنفسهم من المثقفين ـ ينفخون في أبواق التعصُّب ويشاركون في بث ثقافة الفتنة.

الاستنتاج الأساسي الذي يجب أن نتفق عليه هو تعاون كل النخب المثقفة والمتنورة على امتداد كل الطوائف والتيارات السياسية والالتفاف حول أمرين:

ـ المسألة الوطنية، أي وحدة الدولة اللبنانية وسيادتها واستقلالها.

ـ الدفاع عن حقوق الانسان ليس فقط في لبنان وإنما أيضاً في عالمنا العربي الأوسع. وبالتالي النضال لقيام نظم ومؤسسات تؤمِّن تلك الحقوق.

أما بالنسبة إلى العلاقات مع الدول العربية، وبخاصة سوريا، فإن مسألة التعاون والتحالف هي مسألة حتمية. لا بل إننا طرحنا إمكانية قيام مجلس تعاون مشرقي، وهو صيغة متقدمة على الجامعة العربية. على كل حال ان معيار مصداقية كل أشكال التعاون هو التسليم بالمصالح المشتركة واحترام الحريات العامة وعدم الاستخفاف بتقاليد الديمقراطية، خاصة بالنسبة إلينا كلبنانيين.

أما في موضوع إلغاء الطائفية السياسية ـ وهو ما طرحه الدكتور حسين قوتلي ـ فإني أود أن أكون واضحاً:

إما أننا مع نظام طائفي يوزع مناصب الدولة على أساس الحصص لكل طائفة (في المجلس النيابي، في الحكومة، وفي الوظائف العامة)، وبالتالي تراعى في هذا الوضع مؤسسات الطوائف (التربوية والصحية والاجتماعية. . .)، وإما أننا مع علمنة الدولة والمجتمع والثقافة، وهذا هو التوجّه الصحيح الذي ينسجم مع مبدأ حقوق الإنسان والمساواة الحقيقية بين المواطنين. ولا اخال أن الإسلام يتناقض مع هذا التوجه الذي يختلف عن مبدأ الإلحاد.

في هذا السياق يأتي الكلام على إلغاء الطائفية السياسية لعباً على الألفاظ واختباءً

وراء مصطلح يحمل شكلاً تقدمياً، بينما هو في الواقع يدلُّ على خلفية طائفية. واسمحوا لي أن أعتبر أن هذا المصطلح أيضاً هو جزء من ثقافة الحرب التي يجب تفنيدها وتخطيها.

طرح البعض موضوع اتفاق الطائف. وحبَّذا لو كان هناك متسع من الوقت لنناقش هذه النقطة. لا شك في أن هناك بعض الحسنات وبعض السيئات في هذا الاتفاق. لكن على صعيد جيو- بوليتيكي يمكن القول إن هذا الاتفاق هو استمرار لاتفاق الخطوط الحمر الذي وُضِعَ عام ١٩٧٦. الدولة اللبنانية من خلاله لا تتمتع بوحدة الأرض وبوحدة السلطة وبالاستقلال الحقيقي. ومن حقنا أن نتساءل عن مستقبل الشعب اللبناني من الناقورة إلى النهر الكبير، ومن المتوسط إلى السلسلة الشرقية.

الأستاذ الريّس انتقدني في مسألة الحدود واتهمني بأنني «أقدِّسها». أنا أرد عليه بالتشبث بالدفاع عن الدولة اللبنانية بكامل أرضها وشعبها وحدودها. وأعتبر أن التخلي عن هذا المبدأ ينسجم مع أطماع التوسع الصهيوني. وأعتقد أن التسليم بتغيير حدود لبنان يفترض التسليم بتغيير حدود كل دول المشرق العربي. التشبث بالقانون الدولي هو سلاحنا الأقوى في الدفاع عن القضية اللبنانية وكل قضايا العرب الحقَّة، وبخاصة قضية فلسطين. إن التعاون بين العرب ينطلق من ضمن احترام الدول، ولا يمرُّ على أنقاض الدول. وإلغاء الحدود بين الدول العربية هو موقف رومنسي، ومن الأفضل أن نسعى إلى إلغاء الحواجز بين الدول، وفتح حدودها للسلع والأفكار. فبين إلغاء الحدود وبين التقوقع ضمن حواجز العداء والكراهية، هناك موقف ثالث يقرُّ بواقعية وجود الحدود ويعمل على تعميق أواصر الصداقة والتعاون والتحالف والتنسيق على كل الصعد بين كل الدول العربية.

الدكتورة صفية سعادة ركّزت على نقد الديمقراطية اللبنانية في مرحلة ما قبل عام ١٩٧٥. أنا أعتقد أن تلك الديمقراطية كانت تعاني سلبيات كثيرة، لكنها على علّاتها كانت أفضل من أنظمة كثيرة أخرى كانت ولا تزال قائمة في المنطقة. في ديمقراطيتنا اللبنانية كنا نتظاهر في الشوارع وننتقد الحكام ونصدر المقالات والبيانات، ولم يكن الإنسان يعتقل إلا ضمن أصول القانون بشكل عام. وبرغم وجود تفاوت طبقي إلا أن مستوى الدخل كان أعلى من دول كثيرة عربية وغير عربية. وها نحن الآن بعد خمس عشرة سنة نرزح تحت وطأة سلبيات نظام ما قبل العام ١٩٧٥ - دون ايجابياته - وحيث يحاول سادة نظام الحرب اقناعنا أنهم يريدون تحقيق الخلاص لنا واصلاح الدولة! مع العلم أنهم هم أنفسهم من ساهم في انهيار الدولة وتدمير الاقتصاد وتفتيت المجتمع. ثم أود أن ألفت الدكتورة صفية إلى المسؤولية التي تتحملها الأحزاب التي

طرحت نفسها بديلاً تقدمياً في مواجهة القوى السياسية الهرمة. فهذه الأحزاب وقعت في أخطاء فادحة، إن على صعيد فهمها للمجتمع أم على صعيد ممارساتها للتغيير. وعليها هي الأخرى أن تمارس النقد الذاتي لتخطي الأخطاء.

وفي هذا المجال يطلب من النخبة المثقفة الواعية أن تقيم تحالفاً ـ على تنوع مواقعها الفكرية والفلسفية والسياسية ـ للدفاع عن حقوق الانسان اللبناني والعربي، وبلورة أخطار التخلف والصهيونية لا سيما في ظل تصاعد وتيرة الهجرة الصهيونية إلى المنطقة (خطط استيطان مليوني صهيوني قبل العام ٢٠٠٠). وإنّ دور مراكز البحث العلمي ـ مثل مركز دراسات الوحدة العربية ـ هو دور رائد لمواجهة تحديات المرحلة الراهنة.

معن بشور يرد

أغنى المعقبون والمشاركون ورقتي التي أعود لأؤكد أنها مجرد مدخل لإثارة موضوعات أكثر منها معالجة متكاملة لهذه الموضوعات.

الأستاذ رياض الريس أغناها ببعد تاريخي وشحنة قومية بتنا في حاجة ماسة إليها.

الدكتور محمد مجذوب أغناها بالبعد القانوني والدولي وبالوضوح القومي.

الدكتور عصام خليفة أغناها بالهاجس اللبناني الديمقراطي الذي لا يجوز القفز فوقه، بل علينا احترامه، والتفتيش عن الجوانب المشروعة فيه. فالهاجس الديمقراطي لم يعد هاجساً لبنانياً فقط، بل بات أيضاً هاجساً عربياً شاملاً.

«اتهمني» د. عصام خليفة أنني استعملت تعبير «الحرب الأهلية» في الورقة، بينما الورقة عموماً بتوجهها ومناخها تشير بوضوح إلى أن ما جرى ليس حرباً أهلية، وعندما كنت أستعمل تعبير «الحرب الأهلية» كنت أقصد الجانب الأهلي من هذه الحرب في الحاضر والماضي.

بالنسبة إلى موضوع فرنسا، كانت ملاحظتي أن فرنسا التي تجيز لنفسها أن تدخل، بل أن تسعى إلى وحدة أوروبية واسعة، ومع أمم كانت على تناحر عميق معها، نراها تتحفظ على لبنان ودخوله في أية وحدة طبيعية أو تكامل مع محيط طبيعي، وهذا المنطق أدخلها واقعياً في حماية مشاريع تقسيمية، حتى ولو لم تكن تريد ذلك، وأقول أدخلت نفسها دون إرادتها رغم احترامي لبعض مواقفها (خصوصاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية أو سعيها إلى حل سلمي لأزمة الخليج) لا بل إنني أتساءل كيف تعرقل فرنسا تكاملاً سورياً لبنانياً وهي التي أشرفت على وحدة اقتصادية بين البلدين أيام الانتداب.

حول موضوع المجلس العربي، لقد كنت واضحاً بأن المطلوب ليس تطوير الأوضاع في لبنان فقط، بل أيضاً في سوريا لمصلحة هذا التكامل القومي. وهذا ما أشار إليه بدقة الأستاذ جهاد الزين عندما تحدث عن التفريق بين النظام والدولة، وأن على النظام أن يطور نفسه بما هو مصلحة الدولة، كما يجب الدعوة إلى التعاطي مع موضوع العلاقات بثقة أكبر بالنفس والقدرة على بلورة مشروع يطوّر الأوضاع العربية. ومن هذا ففقدان مسؤولية تردّي العلاقات اللبنانية ـ السورية في الماضي لا يقع على فريق دون غيره بل إن الجميع مسئول، والأكبر يجب أن تكون مسؤوليته أكبر على المستوى التاريخي.

أما بالنسبة إلى كافة المعلقين وملاحظاتهم فأشكرهم عليها.

وعن ملاحظات د. مسعود ضاهر فإنني ألفت نظره إلى أننا أمام ندوة فكرية ولسنا بصدد صياغة بيان سياسي، وأعتقد أننا كمجموعة حين نطرح المستقبل يجب ألا نحبس أنفسنا في اتفاق الطائف أو في تفسير محدَّد له، بل يحق أن يكون الاتفاق مفتوحاً على كل التفسيرات التي نراها ضرورية لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره. وخصوصاً أنني أعتقد أن ارساء العلاقة اللبنانية ـ السورية على قواعد التكامل هو أمر ضروري لإرساء الأمن وصيانة الاستقرار في لبنان.

وإن الهروب من هذا التحديد هو الذي يساعد في إدامة الحرب، فلنحدد العلاقة بنسبة معينة فنضمن استقرار ومستقبل لبنان. . .

وبالمناسبة أود أن أسأل د. ضاهر هل رفع شعار الغاء الطائفية يتناقض مع الطائف؟ أم أنه يدفع باتجاه تنفيذ هذا الاتفاق على الأسس المعروفة؟

بالنسبة إلى ملاحظات الأستاذ هاني فاخوري فإني أقدِّر نقده حول تنظيم العلاقات واعتقد أن هذا التنظيم يساعد لبنان على الخروج من حالته الحالية كما يجب أن نضعه عند الحديث عن تطوير الوضع في لبنان.

وإننا نلاحظ حرصاً سورياً دائماً على تطوير الأوضاع لما يخدم اتجاه التكامل القومي، خصوصاً أن فكرة الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد قبل عشرين عاماً تنطلق من الحاجة الدائمة إلى التطوير، ولقد سمعت مرة أن الرئيس الأسد قال بعد الحركة التصحيحية لوفد لبناني إن أحد أهداف هذه الحركة هو الانفتاح على لبنان.

صحيح أنه قد نشأت ظروف عرقلت الانفتاح، لكن منطق العالم يسير نحو الانفتاح، ويجب أن نسعى إلى وضع العلاقات اللبنانية ـ السورية في هذا الاتجاه، اتجاه الانفتاح على طريق التكامل.

بالنسبة إلى الدكتور سعود المولى يهمني أن أوضح أن موازين القوى ليست أمراً نهائياً، لكن شرط ألا نهمل قدرتنا على مواجهتها وتغييرها. وأزمة الخليج تظهر انه من الممكن أن يكون للأمة العربية دور في تغيير موازين القوى، خصوصاً إذا تلاقت الارادات العربية كلها، وتحقق التضامن العربي السليم.

الفصل الرابع

مُستقبَل العلاقاتِ اللبُنانيّة - الفِلسْطِينيّة

ورقة العمل

شفيق الحوت

من خلال تطور الأوضاع السياسية في لبنان، وتحديداً منذ قيام اللجنة الثلاثية العربية ونجاحها في استصدار وثيقة الطائف، ثم ما تلا ذلك من انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق، وإقرار الإصلاحات الدستورية، واستعادة وحدة المؤسسة العسكرية، وبسط الدولة سيادتها على بيروت الكبرى، تمهيداً لحل الميليشيات واستكمال الدولة سلطتها على الأراضي اللبنانية كافة. . .

. . . من خلال ذلك كله، بات واضحاً ومؤكداً أن لبنان قد دخل المنعطف الجاد في مسيرته لطي صفحة الماضي والتصدي لحل مشاكله المحلية والاقليمية التي تراكمت وتفاقمت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

ولا شك في أن اتفاقية الطائف، بما تضمنته من نصوص سياسية، وبما اعتمدته من آلية للتنفيذ، وبما وفرته من دعم دولي، هي «كلمة السر» في هذا المنعطف وعنوان المرحلة الجديدة. وهذا ما أقرت به، في النهاية، كل القوى السياسية اللبنانية، على اختلاف توجهاتها، رغم ما أبداه بعض منها، في البداية، من تحفظات.

ومن الطبيعي أن مُضي الحكومة اللبنانية في هذا المنعطف، سيصل بها إلى محطة يتوجب عندها فتح ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، لاستكمال الشروط اللازم توفيرها لتمكين الدولة من بسط سيادتها على جميع أراضيها، ونشر الجيش اللبناني في منطقةِ الحدود اللبنانية، والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٢٥)، وفق التصور المطروح في اتفاقية الطائف بهدف تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي.

ومن المعروف أن هذا الملف، كان ولا يزال مغلقاً منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، تماماً كما هي حال مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، الذي تحوّل

إلى مأوى لعدد من العائلات المهجرة، في الوقت الذي تحول أمثاله من مكاتب المنظمة إلى سفارات فلسطينية بعد الإعلان عن قيام دولة فلسطين في صباح ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

لقد استحال فتح هذا الملف خلال هذه السنوات الثماني الماضية، قبل تصفية بعض آثار العدوان الاسرائيلي، وانتهاء بما شهدته الساحة من حروب الإحباط المتنوعة أسباباً وأطرافاً، ثم اتضاح الصورة لما كان يخطط، اقليمياً ودولياً، من حلول أو تسويات لقضية فلسطين وأزمة لبنان بما في ذلك مجالات الربط والفصل بين المسألتين.

ومن دون أي تقليل لأهمية ما شهدته الساحتان الفلسطينية واللبنانية، خلال هذه السنوات الثماني، من صراعات، وما أفرزته هذه الصراعات من مستجدات، أبرزها الانتفاضة الشعبية داخل الوطن المحتل، فإن العامل الدولي بانهيار النظام الثنائي الذي كان يتحكم بالاستراتيجية العالمية، يبقى الأهم والأكثر فعالية في توجيه المسارات السياسية في المنطقة، ومنها بالطبع المسار اللبناني والمسار الفلسطيني.

ففي الجانب الفلسطيني، تحول المسار النضالي من حركة تحرير وطنية تعتمد الكفاح المسلح عبر الحدود سبيلاً لتحرير كامل فلسطين أرضاً وحقوقاً، الى حركة استقلال وطني تعتمد الكفاح الجماهيري والعصيان المدني داخل الحدود، استناداً إلى الشرعية الدولية، وما تقرّ به هذه الشرعية من أرض محتلة ومن حقوق وطنية، وفق ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدوليين.

وفي الجانب اللبناني، كذلك، ثمة تغير جذري يتجسد بإجماع القوى السياسية المتصارعة على إسقاط البعد المسلح من هذا الصراع، واعتماد الحوار السياسي سبيلاً لبعث لبنان جديدٍ، واحد موحد، بعد إقرار وثيقة الطائف كمدخل وأساس لهذا الحوار.

سيتم فتح هذا الملف للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية إذاً، في إطار هذه المعطيات المستجدة، ومن خلال السيناريو الذي طرحته وثيقة الطائف.

ولكي يتمكن الطرفان، اللبناني والفلسطيني، من النجاح بالاتفاق على ترتيب علاقاتهما الثنائية بشكل جاد وايجابي، يضمن لكل منهما تحقيق أهدافه الوطنية التي يطمح إلى إنجازها، لا بد من تمهيد سياسي وإعلامي، يسبق لقاء الطرفين، ليجعل من هذا اللقاء ـ عندما يتم ـ تتويجاً لاتفاق يعلنان عن الوصول إليه.

فبادىء ذي بدء، لا بد من إقرار الطرفين بأنه لا يمكن حل ما بينهما من مشاكل بقرارات أحادية الجانب، ومن إقرار مبدأ التفاوض وصولاً إلى اتفاق بين طرفين، لكل

منهما مصالحه الوطنية المشروعة التي يجب احترامها. وإذا كان من بين الطرفين من لا يزال يجتر آثار الفشل الذي أصاب اتفاقية القاهرة، عليه أن يدرك أن سبب ذلك الفشل لا يكمن في منهجية التفاوض والاتفاق، وإنما في انعدام الثقة المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي انعكس في ممارسات كل منهما بعيداً عن روح الاتفاق ونصوصه. فعندما تنعدم الثقة فليس من مصير سوى الفشل، وُجد اتفاق أم لم يوجد.

ليس هذا فقط، إنما المطلوب، أيضاً، أن ينطلق الفريقان من مفهوم لا لبس فيه حول هويتهما المشتركة كشعبين عربيين شقيقين، بينهما من أواصر الأخوة والروابط القومية ووحدة المصير ما يحفز كل واحد منهما على نصرة الآخر وتقديم ما بوسعه من أسباب الدعم والتأييد لمجابهة العدو الواحد، وباعتبار قدسية النضال من أجل تحرير الجنوب والحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله، نابعة من مصدر قدسية النضال نفسه من أجل تحرير فلسطين واستعادة شعبها حقوقه الوطنية، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

فبهذه الروح القومية وحدها يمكن ترويض أية تطلعات أو اجتهادات وطنية لدى أي من الفريقين تبدو مناقضة لتطلعات واجتهادات الفريق الآخر، وذلك بتطويرها كي تتكامل وتتفاعل لخدمة الأهداف المشتركة.

وتبرز هنا الأهمية البالغة للدور السوري لإنجاز هذه العملية، نظراً إلى ما لسوريا من مصالح مشروعة تمسّ أمنها القومي المباشر في لبنان، إضافة إلى ما تملكه أصلاً من موقع جغرا ـ سياسي (جيوبوليتيكي) يجعلها، من بين أطراف الصراع العربي المجابهة لإسرائيل، قطباً أساسياً لا يمكن تجاوزه أو القفز فوقه في أي تحرك أمني أو سياسي يتصل بعملية الصراع، سلمياً كان أو عسكرياً.

بعد هذه المقدمة، نمضي من العموميات إلى التفاصيل، حول تصورنا لمستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، فنقسم ما في الملف إلى قسمين تسهيلاً للبحث، على الرغم من وعينا لما بينهما من ترابط وتفاعل.

ـ **القسم الأول**: ويتناول الشؤون المعيشية والمدنية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي اللبنانية.

ـ **القسم الثاني**: ويتناول مسألة الوجود السياسي والوجود العسكري الفلسطيني في لبنان.

فبالنسبة إلى القسم الأول المتعلق بالشؤون المعيشية والمدنية للاجئين الفلسطينيين

المقيمين في لبنان، يندهش الباحث عند فتح الملف واكتشاف أنه لم يصدر عن الحكومات اللبنانية المتعاقبة، منذ سنة ١٩٤٨، أية وثيقة رسمية أو لائحة داخلية يمكن اعتمادها رسمياً لفهم علاقة هذا اللاجىء بدولته المضيفة، وما له من حقوق وما يترتب عليه من واجبات. كل ما في الملف اللبناني الرسمي، حول هذا الموضوع مرسومان، أحدهما اشتراعي يحمل الرقم (٤٢) بتاريخ ٣٠ آذار/ مارس ١٩٥٩، يقضي بإحداث «ادارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية»، والثاني جمهوري يحمل الرقم (٩٢٧)، في التاريخ نفسه، ويحدد صلاحيات هذه الادارة.

وتتضاعف دهشة الباحث وهو يطالع بإمعان نصوص هذين المرسومين، ليرى مدى قصور الحكومة اللبنانية في استيعاب الأبعاد الخطيرة للحدث الاستراتيجي الخطير الذي وقع سنة ١٩٤٨، بقيام دولة اسرائيل واغتصابها فلسطين، وكأن هذا الكيان الصهيوني، بكل ما يمثله من عقيدة عنصرية وممارسات استعمارية واستيطانية ومطامع لا تعرف لها حدوداً، لم يقم على امتداد الحدود الجنوبية للبنان، وكأن الفلسطينيين المئة والخمسين ألفاً الذين لجأوا إلى لبنان وفدوا من أقاصي الأرض وليس من على بعد أمتار، من قراهم ومدنهم المحتلة.

فبدلاً من استيعاب هذا الحدث الاستراتيجي ووضع الخطط الكفيلة بمجابهته والتصدي له، اقتصرت سياسة الحكم في لبنان على محاولات ضبط الوضع الفلسطيني فوق أراضيها، تاركة هذه المهمة لأجهزة الأمن العسكرية، بمعزل عن أي تخطيط سياسي أو معيشي يأخذ بعين الاعتبار واقع علاقات الدولة بهذه الألوف من الناس أو مستقبلها.

ولكيلا ننكأ جراحاً نريد لها أن تندمل، نختصر فنقول إن قصور الحكم اللبناني في معالجة الشؤون المعيشية والمدنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان، وما ترتب عليه من ممارسات مؤسفة ومؤلمة مسّت حقوق الانسان في صميمها، كان من أهم الأسباب التي دفعت الفلسطيني إلى الخروج بمخيماته عن طوع السلطة، الأمر الذي أفسح المجال بدوره، إلى وقوع الفلسطيني بممارسات هي الأخرى مؤسفة ومؤلمة. وكانت النتيجة اختلاط الشأنين السياسي والعسكري، بالشأنين المعيشي والمدني، والشأن الفلسطيني باللبناني، وانفجرت الساحة اللبنانية بكل ما فيها من متناقضات ومشاكل، الموروث والمستحدث على حد سواء. وبعد أن كنا، ومعنا كل العرب، نحمل همّاً واحداً اسمه قضية فلسطين، أضيف على هذا الهمّ همّ جديد هو أزمة لبنان.

ولكن من المفارقات المثيرة التي لا بد من الإشارة إليها أنه بقدر ما كانت العلاقات الفلسطينية تتفاقم مع لبنان الرسمي، كانت، وربما بشكل أكبر، تتنامى علاقات الأخوة على المستوى الشعبي حتى وصلت حدود الوحدة القومية الى ما لم

يصل إليه التلاحم بين شعبين عربيين منذ الانفصال بين مصر وسوريا؛ وقد تجلت على أروع الصور في وحدة النضال الشجاع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وصمود جماهير بيروت التاريخي أمام حصار الأشهر الثلاثة. وإن تناسى الأحياء هذه الحقيقة فمقابر الشهداء بشواهد أضرحتها تشهد على ذلك، وكذلك سجون العدو ومعتقلاته.

إن استلهام ما في عبر الماضي من غير عقد، واستشراف المستقبل بعقلية تقدِّر التحديات المقبلة، كفيلان، عند فتح الملف، بإيجاد كل الحلول لمشاكل الشؤون المعيشية والمدنية للفلسطينيين. وقد يكون في النقاط التالية ما يصلح كعناوين لأي مشروع اتفاق، وهي مستلهمة من موقع التجربة.

أولاً، ضرورة إحداث مرجعية لبنانية رسمية ومستقلة، من بنية إدارية كفوءة ومزودة بصلاحيات تكفل إدارة شؤون الفلسطينيين المعيشية والمدنية ورعايتها، وفق أعدادهم المسجلة في القيود الرسمية اللبنانية والمقدرة، بحسب آخر الدراسات الاحصائية سنة ١٩٨٣، بحوالى ٣٧٥ ألف نسمة.

ثانياً، الاتفاق على بروتوكول بين لبنان وفلسطين، وعلى مبدأ المعاملة بالمثل، يتناول مختلف المجالات، مثل العمل والضمان الاجتماعي، وحرية الإقامة والتنقل والسفر، وقيود الاحوال الشخصية وكل ما يتصل بها. ومن الممكن الاستفادة من بعض ما هو قائم من نماذج التعامل بين الفلسطينيين والبلدان العربية الأخرى المضيفة لهم (مثل سوريا)، إضافة إلى ما صدر عن «جامعة الدول العربية» من توصيات بهذا الصدد.

ثالثاً، حصر القضايا الأمنية داخل المخيمات بمخافر الشرطة أو قوى الأمن الداخلي في إطار السلطات المدنية والقضائية، تماماً كما هي الحال بالنسبة الى أي تجمع سكاني في البلاد.

رابعاً، الاتفاق على ضرورة التنسيق بين فلسطين ولبنان في كل ما يتعلق بأعمال وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، لتمكينها من الوفاء بما تلتزم تقديمه من خدمات ومعونات مختلفة، بخاصة في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية. ومن المؤكد أن من شأن السماح بانتخاب مجالس محلية أو بلدية داخل المخيمات، أن يساعد على تنمية هذه المخيمات، ويعزز سبل التعاون للارتقاء بمستوى المعيشة فيها.

خامساً، وهذا تحصيل حاصل، أن تتم متابعة هذا الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والقيادة الفلسطينية عبر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الذي يجب إعادة فتحه وعلى مستوى سفارة، أسوة بالحال في أكثر من ثمانين عاصمة من العالم.

هذه، في قناعتي، أهم النقاط التي تغطي القسم الأول من ملف العلاقات،

ويبدو لي أن مجرد تناولها من منطلق حضاري راق، كفيل بحلها، وفق ما تعمل به معظم دول العالم التي تجابه مشاكل اللجوء والهجرة والاغتراب. ولا شك في أن النجاح في إقرار اتفاق لبناني ـ فلسطيني حولها هو أنسب مدخل للشروع في تناول المشاكل المتبقية في القسم الثاني للملف، ومحاولة إيجاد حلول لها. فبقدر ما سيعكس هذا النجاح من توافر النيات الحسنة والرغبة في تدعيم جسور الثقة المتبادلة، يكون قد حقق انجازاً مادياً مهماً سيحرص الفريقان على عدم التفريط به، في سياق محاولاتهما للاتفاق الشامل.

ونمضي ـ يحدونا مثل هذا الأمل ـ إلى القسم الثاني من مشاكل الملف، أي المتعلقة بالوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان، متخذين من الاعتراف المسبق بصعوبة هذه المشاكل حافزاً لتذليلها، غير مبالين بتهويلات المتضررين من الاتفاق اللبناني ـ الفلسطيني من المعاقين من تجارب الماضي أو أسرى الاعلام الصهيوني.

ونستهل بحثنا حول هذه المشاكل، بتسجيل عدد من الثوابت السياسية والحقائق الموضوعية، التي يستحيل الخلاف عليها، ذلك أنها تشكل في الوقت نفسه، مؤشرات للحلول المرجوة.

أولاً، إن قضية فلسطين، بأبعادها المختلفة، هي جوهر ما يسمى أزمة الشرق الأوسط، وهي القضية المركزية للأمة العربية، وأقدم وأخطر القضايا المعلقة في الأمم المتحدة.

ثانياً، من حق شعب فلسطين اللجوء إلى كل الوسائل لتحرير وطنه واسترداد حقوقه، بما في ذلك الكفاح المسلح، وهذا ما أقرت له به الأمم المتحدة. ومن حق البلدان العربية وواجبها دعم وتأييد هذا الشعب الشقيق في هذا النضال المشروع. ومما يعزز هذا الحق وهذا الواجب أن من بين هذه البلدان من احتلت اسرائيل أرضه بل ضمتها قانوناً إلى أراضيها (من هذه البلدان، بالطبع، سوريا ولبنان اللذان سالت دماء أبنائهما جنباً إلى جنب مع الدم الفلسطيني أثناء الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢، ولا يزال هذا الدم متدفقاً حتى لحظتنا هذه سواء في جنوب لبنان أم في داخل فلسطين).

ثالثاً، إن لبنان، بحكم موقعه الجغرافي، قبل أي اعتبار آخر، وبحكم احتلال اسرائيل جزءاً من أراضيه وطمعها في مياهه، معني وعلى مستوى مصيري بعملية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومن ثم يستحيل عليه بحكم التجربة أن يستمر ـ كما كان في الماضي ـ في انتهاج «سياسة اللاسياسة»، أو اعتماد المقولة الشائعة بأن «قوته في ضعفه»، وأن في انعزاله عن محيطه العربي ما يضمن سلامته ووحدة أراضيه وحماية

استقلاله وسيادته؛ إنما، على العكس تماماً، إذ لم يبق للبنان سوى العروبة والعرب لانتشاله من عثرته، وللدفاع عن بقائه واستمراره بعدما تخلى عنه كل من كانت أسماؤهم مدرجة خارج الإطار العربي.

رابعاً، يستضيف لبنان فوق أراضيه حوالى ٨ بالمائة من مجموع شعب فلسطين، أو ما يعادل ١٤ بالمائة من مجموع الفلسطينيين المقيمين في الشتات خارج فلسطين المحتلة. ويستحيل عزل هؤلاء عن المشاركة والمساهمة في النضال من أجل بلادهم وحقوقهم، وتحميلهم مسؤولية وجودهم في لبنان وتبرئة اسرائيل من جريمتها في ذلك. ويتوجب هنا التأكيد على أن هذا الواقع لا يقلل أبداً من حقيقة موضوعية لا ينكرها أحد، وهي أن لبنان دولة مستقلة حرة كاملة السيادة. وفي سوريا اليوم حوالى ٢٤٥ ألف فلسطيني، بينما في الأردن أكثر من مليون فلسطيني، ولم يجد أي من القطرين العربيين ما يمس استقلاله وسيادته.

خامساً، إن طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي جعلت الأمن القومي للبلدان العربية، بخاصة تلك المحيطة بفلسطين المحتلة، ملزماً بترابط وثيق يستحيل انفكاكه دون إلحاق الأذى بهذا البلد أو ذاك. ومن هنا، وعلى مستوى هذا الجزء من دائرة الطوق المحيطة بالعدو لابد من تنسيق سوري ـ لبناني ـ فلسطيني بما يضمن أمن الجميع

سادساً، وهذا هو لبّ كل ما أشرنا إليه، وهو حتمية الاتفاق على تصور استراتيجي من شأنه ضبط وتنسيق أي تحرك سياسي أو عسكري في مسار عملية الصراع الدائرة، مع رعاية خصوصية كل طرف في توزيع المهمات والأدوار. والمقصود هنا سوريا ولبنان وفلسطين، على أمل السعي المتواصل لتشمل وحدة هذا التصور عواصم عربية أخرى.

وحتى لا يُتهم هذا الطرح بأنه تنظير طموح، فيه من التمنيات أكثر مما يحتمله الواقع، لا بد من التذكير بأن هموم التسعينيات ليست كهموم الستينيات أو السبعينيات، وأن الوطن العربي، بما فيه هذا الجزء، مقبل على استحقاقات في منتهى الخطورة، وأن مجابهتها قد تتطلب طروحات أكثر طموحاً وجذرية.

لقد سقط النظام الدولي الثنائي، ورحلت حروب المعسكرين الباردة والساخنة، واستبدلت سياسة العداء بين موسكو وواشنطن بسياسة الوفاق والتعاون، فاهتزت الموازين، وانهارت أحلاف، وانفرطت تكتلات ومنظومات، وانقلبت أنظمة وتحولت إلى نقائض ما كانت عليه، وانهدمت جدران فتوحدت دول كانت مفككة، وتفككت دول كانت موحدة أو هي في طريقها إلى التفكك.

ولن تقتصر آثار هذا الزلزال على منطقة دون أخرى، والمنطقة العربية تقع في رأس قائمة المناطق المرشحة للتغيير والتبديل. وكيف لنا أن نتوقع غير ذلك لمنطقة تحمل في باطنها سلعة العصر الاستراتيجية لمئة سنة مقبلة، في الوقت الذي تجثم على صدرها أزمة العصر لسبعين سنة خلت؟ ثم، أليس في ما نعانيه اليوم من مخاطر ما يسمى «أزمة الخليج» سوى الغيث مما هو آت وما قد يحمله من عواصف وإعصارات؟

فإذا كان لا بد من التغيير، ومن إعادة رسم الخرائط، فليكن ذلك بإرادتنا وبوحي من مصالحنا الوطنية والقومية وأهدافنا المشروعة في تحرير بلادنا وتنميتها والحفاظ على تراثها ومواردها.

وعليه فإن استشراف الآفاق المستقبلية للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، ومعها العلاقات السورية، يحتم على الأطراف المعنية قراءة نصوص اتفاقية الطائف، في ضوء هذه الثوابت والوقائع، لتجاوز عثرات الماضي والتكفل بتحديات المستقبل.

ويمكن حصر هذه النصوص في موقعين محددين:

الأول في بند «بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية» حيث يرد نص في الفقرة الأولى يقول: «الإعلان عن حلّ جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية...» إلى آخر ما ورد في النص.

الثاني في بند «تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي»، ويقول النص: «استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي: (أ) ـ العمل على تنفيذ القرار (٤٢٥)، وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة. (ب) ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩. (ج) ـ اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود».

وهي نصوص واضحة في غموضها إذا قورنت بغيرها من النصوص ذات الصلة بالشؤون المحلية المحضة، الأمر الذي يؤكد أن هذا الغموض لم يكن نتيجة عجز في قدرة من صاغوها أو من صنع الصدفة، وإنما نتيجة مهارة سياسية تعمدت اللجوء إلى هذا الغموض كهامش للأخذ والرد بين الطرفين المعنيين، وكصمام أمان أمام ما يحتمل التعرض له من ضغوطات إقليمية ودولية.

وكانت هذه النصوص، عند نشرها منذ عام، قد أثارت تحفظات معظم التنظيمات والقوى اللبنانية من جهة، بينما وقفت منظمة التحرير الفلسطينية منها موقفاً

سلبياً واضحاً. غير أنه، مع مرور هذا العام، بما حفل به من مستجدات عززت مصداقية وثيقة الطائف وقدرة آليتها على التنفيذ بدعم خارجي ملحوظ، تحولت هذه التحفظات الى تساؤلات لتفسير هذه النصوص بما يتفق وتطلعاتها.

ومن المتوقع أن تتكاثر هذه التساؤلات وأن تتسع دائرة المناورات السياسية حولها، كلما تقدمت الحكومة اللبنانية في إجراءاتها التنفيذية، واقتربت من المحطة التي تحتم عليها فتح ملف علاقاتها مع الجانب الفلسطيني.

غير أن المفصلي بين هذه التساؤلات كان ما أثير حول البند المتعلق بـ «حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية»، وما إذا كان الوجود العسكري الفلسطيني مشمولاً في إطار الميليشيات غير اللبنانية، أو أن لهذا الوجود أوضاعه الخاصة التي تخرج به على هذا الإطار!

ومن هذه التساؤلات ما اتصل بالبند المتعلق بـ «تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي» بكل حيثياته والأولويات الواردة فيه، وحول مجمل التصور المطروح فيه من مسألة المقاومة المسلحة لهذا الاحتلال، بطرفيها اللبناني والفلسطيني على حد سواء. فعلى الرغم من الإجماع اللبناني والفلسطيني على ضرورة تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ووجوبه، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على جميع أراضيها، فإن التساؤل المثار، هنا، يتناول الاستراتيجية المرشحة لتحقيق هذا الهدف الوطني والقومي الكبير.

فالنص يقول بـ «العمل» على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٤٢٥)، ولكن من دون أن يحدد الوسائل التي سيعتمدها هذا «العمل» وإن كانت تشمل فيما تشمل المقاومة المسلحة، أم لا. وقد لا يكون من حق الفلسطيني المشاركة في وضع الاستراتيجية اللبنانية لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، ولكن من حقه معرفة خطوطها الرئيسية كي يقوم بدوره في تنفيذ المطلوب منه في إطارها، وهو مطمئن إلى مصيره. ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن هذه النقطة بالذات تشكل قلقاً لبنانياً أكبر من القلق الفلسطيني، بخاصة لدى القوى الوطنية اللبنانية الاسلامية والقومية والعلمانية جميعاً، التي لحظت، من جملة ما لحظته، غياب الإشارة في النصوص حول وضع ما يسمى جيش لبنان الجنوبي، وإذا كان معتبراً في عداد الميليشيات اللبنانية وينطبق عليه ما ينطبق عليها، أو يعتبر خاضعاً لإسرائيل وخارجاً على سلطة الدولة اللبنانية وإرادتها!

ولو كان تنفيذ هذا النص بمجمله ممكناً بالقدرة الذاتية للحكومة اللبنانية لهانت امكانات إيجاد الحلول لمشاكله المثارة لبنانياً وفلسطينياً، غير أن ذلك مستحيل في مواجهة عدو عرفناه وخبرناه، وتقف من ورائه حليفته الكبرى، الولايات المتحدة

الأمريكية ذات اليد الطولى في صياغة اتفاقية ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣، التي احتاجت إلى أربع سنوات من المقاومة الاستشهادية الباسلة ليتم الغاؤها.

وهكذا فإن القلق الذي تثيره هذه التساؤلات، فلسطينياً ولبنانياً، قلق مشروع، ولا بد من صياغة ردود عليها كفيلة بطمأنة الجميع، تراعى من خلالها، بكل دقة، المصالح الوطنية المشروعة للبنان وفلسطين من منظور قومي موحد الرؤية في السيناريو المطروح لتحرير لبنان.

وفي رأينا أن هذا ممكن والاتفاق وارد، إذا استلهمت الأطراف المعنية لائحة الثوابت السياسية والوقائع الموضوعية التي أشرنا إليها، وجدّت في الإفادة من مجمل التجارب العربية في هذا المجال، بما في ذلك بالطبع التجربة الماضية في لبنان بالذات، وذلك من دون أن تغفل هذه الأطراف احتمالات المستقبل وما قد تتعرض له المنطقة من تحديات، لا سيما تلك الوافدة من شبه الجزيرة العربية.

وهنا، لا بد من تكرار الإشارة إلى ما يمكن أن تؤديه سوريا من دور تمهيدي فعال ومؤثر سياسياً وتنظيمياً. فإضافة إلى المساهمة الضرورية والمطلوبة منها في وضع التصور الاستراتيجي المشترك لتنفيذ اتفاقية الطائف، في ما يتعلق بتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، ومن ثم مساعدة كل من الطرفين الفلسطيني واللبناني على بلورة موقف كل منهما من هذا التصور، فباستطاعة سوريا، ومطلوب منها أيضاً، أن تساهم في الجانب التنظيمي، حتى يتم الاتفاق بين طرفين مستكملين كل الشروط المطلوبة لصدقية تمثيلهما لارادة الشعبين: شعبيهما اللبناني والفلسطيني.

وهذا يفترض، بوضوح أكثر، أن يمثل الجانب اللبناني حكومة وفاق وطني تحظى بتأييد الجميع؛ وأن يمثل الجانب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بدعم من جميع المنظمات الفلسطينية التي تتحرك من داخل إطارها وخارجه، ولها وجودها في الساحة اللبنانية.

ومن المؤكد أن باستطاعة اللجنة الثلاثية العربية، ومن واجبها الملحّ، أن تتحرك بسرعة وكثافة لإزالة ما تبقى من عوائق تطبيع العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، خصوصاً أن الأجواء باتت تسمح بذلك.

ننتقل بعد هذه التوجهات العامة والمهمة، بشيء من التفاصيل، إلى ما في القسم الثاني من ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، ونبدأ بالشق السياسي باعتباره الأساس الذي يتحكم في الشق الثاني، أي العسكري، ويحدد تفاصيل ظروفه وشروط وجوده ونوعية مهماته.

ونستذكر، بإيجاز، ما فصلناه من ثوابت ووقائع حول مركزية القضية الفلسطينية، وحق شعب فلسطين في النضال لتحرير أرضه، وواجب العرب في دعم هذا النضال وتحرير من سلبت أراضيهم، وقدر لبنان في أن يكون بلد مجابهة بعد احتلال جزء من أراضيه، ثم ما يربط بين البلدان العربية المجاورة لفلسطين المحتلة من ضرورات التنسيق السياسي والأمني، الأمر الذي يفرض رسم تصور استراتيجي مشترك لإدارة عملية الصراع ضد العدو المشترك.

ثم نذكر أن الالتزام السياسي، في مثل هذه القضايا، يستتبع تجاوز الألفاظ الى ممارسات ميدانية، في طليعتها حرية التحرك السياسي للجماهير العربية لتأدية المطلوب منها لترجمة هذا الالتزام. ومن الطبيعي أن تكون الجماهير الفلسطينية بالذات في طليعة هذه الجماهير، بحكم هويتها الوطنية، ومعاناتها المباشرة واليومية في خندق الصراع المتقدم والأساسي، أي في فلسطين المنتفضة بكل شجاعة وبطولة وصبر منذ ثلاث سنوات، بانتظار انتفاضة عربية أشمل هي وحدها الكفيلة بحسم الصراع.

فهل بات من المعقول، وفي لبنان بالذات، أن هناك من يريد مساومة الفلسطيني على هذا الحق الانساني، قبل أن يكون حقاً وطنياً وقومياً، أو أن نجد فلسطينياً واحداً يرضى بأن يكون أقل وفاء وعطاء لقضيته من ذلك اللبناني الذي قدم، ولا يزال، الروح والدم من أجل فلسطين؟ ومن العجب العجاب أن الجهات اللبنانية التي تريد حجب حق الفلسطيني في النضال لتحرير وطنه، هي نفسها التي لا تنفك عن اتهامه زوراً بالسعي إلى التوطين!

إنها مناسبة للتذكير بأنه ليس في كل تاريخ النضال الفلسطيني،منذ النكبة وحتى لحظتنا هذه، أية وقفة أو إشارة، لفرد أو لجماعة، لتنظيم أو حزب، يمكن أن يشتم منها مجرد استعداد للتأمل أو للبحث في حل يكفل حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم المحتل في فلسطين. والعكس هو الصحيح، بما يشهد عليه هذا التاريخ من مواقف الرفض للأوطان البديلة التي ذهب ضحيتها المئات من طلائع هذا الشعب، فدخلوا السجون والمعتقلات العربية، بل منهم من قضى شهيداً لهذا السبب.

فمن غير المعقول، فعلاً، ومما لم يعد مقبولاً، استمرار هذا التجني بحق شعب فلسطين ولفت الأنظار عن اسرائيل وهي وحدها، بمعونة أمريكية، تسعى إلى خلق مثل هذه الأوطان البديلة، على حساب لبنان أو الأردن أو أي مكان في هذه الدنيا طالما هو خارج فلسطين!

وإذا كان من بين اللبنانيين من سعد بما نص عليه الدستور اللبناني، بعد

الاصلاحات التي تم اقرارها، بأن لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، فقد تتضاعف سعادتهم عندما يتكرر على مسامعهم ما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني بأن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا.

لا بد، إذاً، من اتفاق يكفل حرية العمل السياسي للفلسطيني المقيم في لبنان، مع المراعاة الكاملة للقوانين اللبنانية ذات الصلة بهذا الموضوع، وملاحظة شرط عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية لأي من الفريقين.

ونأتي، الآن، إلى الشق العسكري من ملف العلاقات، فنورد ملاحظتين أساسيتين، نعتقد أنهما تغطيان أبرز مشاكل هذا الشق وتمهدان لحلها:

ـ **الملاحظة الأولى**: إن الوجود العسكري الفلسطيني لا يقتصر على لبنان وحده من دون سائر الأقطار العربية، فهو قائم في سوريا والأردن والعراق واليمن والسودان والجزائر وليبيا. حتى مصر، وبعد توقيعها اتفاقية كامب ديفيد، لا تزال تستضيف قوات عين جالوت التابعة لجيش التحرير الفلسطيني. ولقد سبق هذا الوجود العسكري قيام منظمة التحرير الفلسطينية نفسها. ففي سوريا والأردن وقطاع غزة والعراق طبقت هذه البلدان قانون الخدمة الاجبارية على الفلسطيني منذ الخمسينيات وألحقته في وحدات خاصة تتبع قيادة هذه البلدان.

وبعد قيام المنظمة، وتأسيسها جيش التحرير الفلسطيني، تم الاتفاق بين هذه البلدان على إلحاق الفلسطينيين المجندين بكتائب جيش التحرير وتنظيم العلاقات العسكرية بينهما. وأصبحت قوات جيش التحرير الجديدة تعرف بقوات حطين في سوريا، وقوات بدر في الأردن، وقوات القادسية في العراق، إضافة إلى قوات عين جالوت في مصر، وما تم انشاؤه من قوات جديدة، الآن، في الأقطار التي أشرنا إليها.

لذلك، فاعتبار الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان مماثلاً لوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، يشكل مغالطة متعددة الجوانب: فهي، **أولاً**، مغالطة تاريخية لأن الوجود العسكري الفلسطيني يسبق وجود جميع هذه الميليشيات بما لا يقل عن عشر سنوات، كما تشهد على ذلك المعارك التي خاضها في حربي عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣. وهي، ثانياً، مغالطة قانونية، لأن شرعية هذا الوجود فوق أراضٍ عربية تنبع بداية من القمة العربية التي أقرت بتأسيسه، كما تنبع من الاتفاقات الثنائية بين المنظمة والبلدان المعنية، بما في ذلك لبنان الذي أبرم اتفاقية القاهرة سنة ١٩٦٩، وإن تم الغاؤها من جانب لبنان.

ويحضرني، هنا، ما قاله لي الرئيس الراحل فؤاد شهاب، المعروف بأبوته

للجيش اللبناني، وبسياسة القبضة الحديدية على مخيمات الفلسطينيين. كان ذلك قبيل الاشتباكات التي وقعت بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين سنة ١٩٦٩، قال لي يومها ـ وكنت في موقعي كمدير لمكتب المنظمة في لبنان ـ «لم يعد أمام لبنان من طريقة معكم (أي الفلسطينيون) سوى اعتبار قواتكم فوق أراضينا كقوات حليفة». ثم أخذ يشرح لي، مستعيناً بثقافته العسكرية، ما كان يحكم جيوش الحلفاء من علاقات أثناء وجود بعضهم فوق أراضي البعض الآخر. وليس لدي من شك بأنه كان العرّاب الحقيقي لما تم الاتفاق عليه فيما بعد في القاهرة.

إن فؤاد شهاب، وهو من بين الرموز التي حكمت لبنان، ومن دون زيادة أو نقصان، أدرك ببعد بصره وعمق بصيرته أنه لم يعد ممكناً معالجة تحديات المرحلة الجديدة، آنئذ، بالعقاقير القديمة، وأنه لا بد من التطور باستخلاص معالجات أكثر قابلية للنجاح والاستمرار. ولو تابع لبنان تطوير سياسته الدفاعية وتعزيز قدرات الجيش اللبناني لحماية ما ألزم به نفسه في اتفاقية القاهرة، ولم يترك لاسرائيل فرصة تمزيق هذه الاتفاقية من خلال ضرباتها المتوالية في لبنان ضد الفلسطينيين واللبنانيين معاً دون أية مبالاة بانتهاك اتفاقية الهدنة أو سيادة لبنان، لربما سارت الأمور في غير المنحى الكارثي الذي سارت عليه.

إذاً، هناك فعلاً خصوصية تميز الوجود العسكري الفلسطيني عن الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية الموجودة في لبنان، ومن ثم لا بد من ناظم جديد لترتيب علاقات هذا الوجود مع الجيش اللبناني، ومن منطلق التحالف لا من منطلق التناقض. ولا شك في أنه من حق الجانب اللبناني مطالبة الجانب الفلسطيني، قبل إجراء أي اتفاق، بشرط التوحيد المسبق لهذا الوجود في إطار جيش التحرير، وبأمر قيادته الشرعية في منظمة التحرير الفلسطينية الملتزمة بالتنسيق مع لبنان وسوريا وفق التصور الاستراتيجي المشترك.

وفي قناعتي أن تحقيق مثل هذا الشرط لا يخدم المصلحة الوطنية اللبنانية وحدها، وإنما يخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية كذلك، ومجمل المصلحة القومية. إن معطيات هذه المرحلة لم تعد تسمح ـ ولا يجوز لها أن تسمح ـ بأن تكون قرارات مصيرية، مثل الحرب والسلام، مرتهنة لدى تنظيمات أو قوى، مهما كانت خلفياتها وتطلعاتها.

ـ **الملاحظة الثانية**: تتعلق بحماية أمن المخيمات الفلسطينية، وهي مسألة غاية في الأهمية، رغم تصوير البعض في الجانب اللبناني وكأنها نوع من الترف يريد الفلسطينيون أن يتميزوا به.

فما بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٨٢، وعلى سبيل المثال لا الحصر الشامل، تم تدمير مخيم النبطية كلياً سنة ١٩٧٥؛ كما تم تدمير مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا سنة ١٩٧٦؛ تلا ذلك تهجير أهالي مخيم الضبية ما بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٨؛ ثم تدمير جزئي لمخيمات منطقة صور وصيدا؛ وفي العام ١٩٨٢ تدمير مخيم عين الحلوة كلياً، وبلغت ذروة المأساة في التدمير والقتل ما أصاب مخيمي صبرا وشاتيلا، الأمر الذي ذاع صيته في العالم كله.

وطالما أن اسرائيل ماضية في سياسة إرهاب الدولة وملاحقة الشعب الفلسطيني أينما كان، داخل فلسطين المحتلة وخارجها، وبكل أنواع الأسلحة براً وبحراً وجواً، إضافة إلى عمليات الكوماندوس الخاصة، فماذا يضمن للفلسطيني أمنه وسلامته داخل مخيماته في لبنان؟

تنصلت الحكومة اللبنانية في الماضي من مسؤوليتها، والكل يذكر الأزمة في نيسان/ ابريل ١٩٧٣، واستقالة الرئيس صائب سلام لخلافه مع رئيس الجمهورية حول موقف قائد الجيش حينئذٍ. والكل يذكر أن هذا التنصل الرسمي كان بمثابة الضوء الأخضر لتبادر منظمة التحرير الفلسطينية في نشر قواتها لتشمل مختلف المخيمات اللبنانية. فكانت النتيجة مزيداً من التردي في العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية، وانشغال الطرفين بما استحدث من مشاكل، بينما مضت اسرائيل في متابعة سياستها في اعتداءاتها، وفي اتباع شتى الطرق لتسعير الخلافات في الساحة، إلى أن تم لها اجتياح لبنان، والسيطرة على قصر الرئاسة رمز السيادة، وعلى مقر وزارة الدفاع عن هذه السيادة. . . وبقية المأساة معروفة.

ويستحيل أن يكون بين اللبنانيين أو الفلسطينيين، ممَّن يريد لهذا التاريخ أن يعيد نفسه، بتكرار تجارب ما قبل سنة ١٩٨٢، وما قبل سنة ١٩٦٩ على حد سواء. ولذلك فإن ايجاد المخرج الكفيل بتأمين صيغة تضمن أمن المخيمات الفلسطينية وحمايتها، من دون المساس بسيادة الدولة، هو مهمة وطنية وقومية على الطرفين الاطلاع بها وتأدية المطلوب منها.

وإذا تم الاتفاق على تحديد مصدر الخطر الذي يهدد هذا الأمن، وعلى أن سيادة الوطن وحدة لا تتجزأ، وكذلك حمايته، وتحددت من ثم مسؤولية ما يترتب على ذلك من إجراءات، يصبح من الممكن عندئذ، وفي إطار علاقات تحالفية، توزيع الأدوار التي يمكن لكل طرف أن يؤديها من دون تجاوزات أو مخالفات، كما يمكن تحديد مناطق تجمعها وانتشارها. . . الخ.

وبعد وصولنا إلى نهاية ما في هذا الملف، يهمني التأكيد على أن كل ما ورد فيه

من قراءة للماضي واستشراف للمستقبل، ومن محاولات لشق الطريق أمام اتفاق لبناني ـ فلسطيني، هو اجتهاد شخصي مستوحى من موقع التجربة، ولكنه لا يعكس بالضرورة أية وجهة نظر رسمية.

وقد حاولت جهدي الترفع ما استطعت عن أي تعصب شوفيني وعصبية قطرية، مستلهماً رحابة الفكر القومي، ومستنداً إلى إرث من شاءت اقداره أن يكون فلسطيني المولد والنشأة، لبناني الأرومة، عربي الهوى.

وأخيراً، أعترف بأن هذا البحث سيجد الكثير مما قد يضاف إليه أو يصحح فيه، من خلال الأصدقاء المعقبين والمشاركين، وكلهم من نخبة رجال الفكر وأصحاب التجربة والرغبة الصادقة في دعم مسيرة السلام في لبنان، ومسيرة النضال في فلسطين.

تعقيب ١

محمد حسن الأمين

إن بحث مسألة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية يبدو مسألة مبررة في هذه الظروف بالذات، ولكنها صعبة وتواجهها تعقيدات كثيرة خصوصاً في القسم الثاني من ملف العلاقة الذي يخص الجانبين السياسي والعسكري للوجود الفلسطيني في لبنان، بخلاف القسم الأول المختص بالشؤون المعيشية والمدنية لهذا الوجود، دون أن نستبعد ما بين هذين القسمين من علاقات ترابط وتفاعل.

لذلك سأقصر هذا التعليق على القسم الثاني، أي الذي يخص الجانب السياسي ـ العسكري دون الدخول في اقتراحات محددة، بل سأكتفي بالوقوف على التعقيدات والاشكالات التي تطرحها مهمة تنظيم العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية من هذا الجانب. ذلك أن وعي هذه التعقيدات جيداً يشكل مدخلاً ضرورياً للوصول إلى صيغة أكثر رسوخاً وجدية في بناء هذه العلاقة.

وقبل المضي في بحث هذا الجانب من العلاقة أريد التأكيد على أنني أتبنى النقاط الخمس التي أوردها المحاضر كصيغة للوجود الفلسطيني في لبنان بما يخص الشؤون المدنية لهذا الوجود. وأرى في الأخذ بهذه النقاط ما ينسجم مع الاعتبارات الانسانية والاسلامية والقومية دون أن يتعارض الأخذ بها مع اعتبارات السيادة الوطنية.

نعود، إذاً، إلى القسم الثاني السياسي ـ العسكري الذي قررنا بداية أن بحثه يبدو مبرراً ولكنه صعب ومعقد، محاولاً اضاءة المبررات من جهة والتعقيدات من جهة أخرى.

إن بحث العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية بهدف الوصول إلى إرساء قواعد واضحة لهذه العلاقة ليس مبرراً فحسب بل هو ضروري وذلك للاعتبارات التالية:

١ ـ إن غياب نظام للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية يوقع هذه العلاقة فريسة للفوضى، وأضرار ذلك بالغة إن على القضية والشعب الفلسطيني أو على صعيد لبنان وقضية خروجه من الحرب الداخلية وإنهاء أزمته بأسبابها وذيولها.

إن التجربة التي سادت فيها الفوضى في العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية انتهت إلى نتائج سلبية.. وكانت إحدى السلبيات الخطيرة الناجمة عنها أن الكثير من الفلسطينيين واللبنانيين بدا لهم أن هذه العلاقة لا تقوم ولا تستمر إلا في غياب سلطة لبنانية قادرة وذات سيادة.. وكأن هذه العلاقة نقيض للسلطة أو كأن هذه السلطة إذا كانت قوية وقادرة فسوف تكون بالضرورة خطراً على قيام علاقة كفاحية بين الشعبين... وكان لهذه المخاوف ـ وما زال ـ ما يبررها نظراً إلى التوجهات السياسية التي كانت تحكم نظرة القيمين على سياسة لبنان الداخلية والخارجية إن لجهة عدم حسم موضوع هوية لبنان العربية أو لجهة التمسك بمبدأ (قوة لبنان في ضعفه)، وهي توجهات لا تقود إلى اعتبار لبنان جزءاً من الصراع المفروض على المنطقة في وجه المشروع الصهيوني وكيانه المتمثل باسرائيل .

وعلى الرغم من هذه المخاوف المبررة لدى الوطنيين اللبنانيين والوطنيين الفلسطينيين على حد سواء فإننا نرى أن الأخطار الناجمة عن استمرار غياب الدولة القادرة في لبنان هي أكبر بكثير من الأخطار الناجمة عن نقص التوجه الايجابي تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني لدى دولة لبنانية قوية وقادرة وذات سيادة . وثمة أسباب كثيرة وتجارب مريرة تقودنا إلى اعتماد هذا الرأي، ليس أقلها أن تجربة غياب الدولة كادت أن تنتهي بلبنان إلى التقسيم، أي إلى حلقة خطيرة من حلقات المشروع الصهيوني المعد للمنطقة.

٢ ـ إن العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية ـ بعد إلغاء اتفاقية القاهرة، على الرغم من أن الإلغاء جاء من طرف واحد بل ربما بسبب ذلك ـ تدخل مرحلة خطيرة تعرّضها للاهتزاز وتبقيها في فراغ مخيف لا يمكن المراهنة على عوامل ايجابية لملئه، فيما يجري العمل من جهة الأعداء والخصوم لملء هذا الفراغ بألغام التفجير والاهتزاز والتوتر، الأمر الذي يدفع بعامل الزمن لأن يعمل ضد فرص ارساء علاقات ايجابية تستجيب للتطلعات القومية والاسلامية والوطنية لدى الطرفين.

٣ ـ بعد اتفاق الطائف، الذي يبدو اتفاقاً شاملاً وبغض النظر عن المنجزات التي حققها هذا الاتفاق، تبرز ضرورة تنظيم العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية بصورة أساسية، إذ لا يمكن تجاهل هذا المفصل الأساسي (عنيت الوجود الفلسطيني في لبنان) كأحد أهم المفاصل التي يقوم عليها تصور شامل لحل الأزمة اللبنانية. وكل

حل لا يشتمل على تنظيم للوجود الفلسطيني سيكون ناقصاً وقابلاً للاهتزاز موفراً للقوى المعادية للسلام في لبنان ثغرة كبيرة يمكن النفاذ منها لتعطيل الحل.

٤ ـ على المستوى الفلسطيني تبدو مسألة تنظيم العلاقات مع لبنان ضرورية وعاجلة بعد حدثي قيام الانتفاضة واعلان الدولة حتى لا يظل الالتباس في هذه العلاقة مجالاً لإحداث أزمات من شأنها نقل الاهتمام الدولي والعربي الذي اتجه ـ ولأول مرة ـ بصورة جدية نسبياً إلى جوهر القضية . ومثل هذا الهدف، أي تحويل الاهتمام الدولي عما تحدثه الانتفاضة داخل الأرض المحتلة، من الطبيعي أن يكون موضوع تخطيط يشترك فيه أعداء القضية الفلسطينية وفي مقدمتهم العدو نفسه . ومن الطبيعي أن يأتي الفراغ في العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية كأحد أهم مواقع إنجاح هذا المخطط، لأن هذا الفراغ يشكّل ـ بالتأكيد ـ حقلاً خصباً للتآمر وزرع الألغام وتفجيرها، ومن ثم لإرباك الانتفاضة داخل فلسطين وإضعاف حركة القيادة السياسية المكملة لها في الخارج.

لهذه الاعتبارات الأساسية التي تمس جوهر كل من حقوق الشعبين اللبناني والفلسطيني، وغيرها من الاعتبارات التي لم نذكرها اختصاراً للوقت، يظهر أن بحث العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية للاتفاق على صيغة ملزمة ليس أمراً مبرراً فحسب، بل هو أمر ضروري تشكّل المماطلة بشأنه عاملاً بالغ الخطورة يلقي بمزيد من السلبيات والتعقيدات أمام مشروع حل الأزمة اللبنانية وأمام النضال الوطني الفلسطيني بشقيه السياسي والعسكري. وهذا ما لا يرغب فيه أي من الطرفين المعنيين.

أما بشأن التعقيدات والصعوبات التي تواجه مهمة بحث هذه العلاقة والوصول إلى صيغة تنظيمية بشأنها فإننا نلاحظ أن هذه التعقيدات تأتي من مصادر متعددة أحاول أن أحصرها بثلاثة مصادر، أحدها لبناني، والثاني فلسطيني، والثالث عربي. وسيظهر أن الوصول إلى علاقة نموذجية فلسطينية ـ لبنانية أمر لا يمكن إنجازه دون التغلب على العقبات والصعوبات التي سنذكرها، غير أن هذا لا يعني أن مستوى ما ضرورياً من العلاقات لا يمكن إبرامه والاتفاق عليه في ظل نجاح نسبي في تذليل هذه العقبات، خصوصاً منها ذات المصدرين: اللبناني والفلسطيني . واستثناء المصدر العربي هنا لا يأتي من اعتباره ثانوياً أو قليل الأهمية، بل لأنه شديد التركيب والتعقيد والشمولية ولأن التصدي لمشكلاته يندرج في إطار المهمة القومية الشاملة. وطبيعي أن مهمة تنظيم العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية ـ وهي مهمة عاجلة وملحة ـ لا تنتظر، ولا يجوز أن نجعلها تنتظر، الفراغ من هذه المهمة القومية طويلة المدى.

١ ـ التعقيدات ذات المصدر اللبناني: وهي تعقيدات تنطلق من اعتبارات متعددة تلخصها الأسئلة التالية التي لا تتضمن وثيقة الطائف إجابات محددة لها:

هل يمكن قيام لبنان موحّد ومستقل وذي سيادة حقيقية دون إنجاز التحرير؟ وإذا كان الجواب بالسلب فإن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف نحرر الأراضي اللبنانية المحتلة من قبل العدو الصهيوني؟ هل يتم اعتماد خيار المقاومة؟ هل يتم اعتماد القوة العسكرية المنظمة المتمثلة بالجيش اللبناني؟ هل يتم اعتماد التحرك الدبلوماسي والسياسي ووسيلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن لفرض تطبيق القرار (٤٢٥)؟ هل نأخذ بهذه الخيارات مجتمعة أم نأخذ بها على نحو البدلية؟

هذه الأسئلة المهمة لا تجد لها جواباً محدداً في وثيقة الطائف ولا في الأداء السياسي الميداني للحكومة اللبنانية الراهنة المضطلعة بمهمات تنفيذ هذه الاتفاقية.

في ظل مثل هذا الغموض في موقف الحكم في لبنان تجاه هذه المستحقات الملحة، هل يمكن توفير المعطيات الضرورية لبحث موضوع العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية؟ إن إقامة علاقات فلسطينية ـ لبنانية ثابتة ومستقرة نسبياً (وكلامنا هنا دائماً عن الجانب السياسي والعسكري للوجود الفلسطيني) لا تكون إلا ثمرة اجابات واضحة ومحددة عن الأسئلة المطروحة آنفاً . إن إجابة هذه الأسئلة لا تحدد مصير العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية فحسب، ولكنها تحدد هوية لبنان نفسه وموقعه من المنطقة العربية، ودوره انطلاقاً من هذا الموقع، وهي جميعها تحديدات لا بد من اكتمالها ليتمكن لبنان من حسم الكثير من الأمور المعلقة.. بما فيها العلاقة موضوع البحث، أي العلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية.

إن قدراً كبيراً من الخوف والقلق يواكب اللبنانيين، وأصحاب القرار السياسي منهم خاصة، في مسيرتهم باتجاه استعادة الدولة، الأمر الذي يساهم في تعقيد البحث حول مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية بوصفه استحقاقاً قد تترتب على تسديده نتائج ليس بوسع مسيرة الحل أن تتحملها.

ولكن يبقى السؤال الأكثر مدعاة للقلق قائماً وهو: هل يتحمل لبنان النتائج المترتبة على استمرار الفراغ في هذه العلاقة!!؟

٢ ـ التعقيدات ذات المصدر الفلسطيني: وهي تعقيدات متعددة ومتنوعة أيضاً، ولكن يمكن أن تؤول إلى مصدرين أساسيين:

أحدهما عقدة الخوف الفلسطيني ـ وهي عقدة مبررة إلى حد ما ـ من أن يواجه الوجود الفلسطيني في لبنان ـ مستقبلاً ـ حملات الإبادة نفسها التي تعرض لها سابقاً ومثالها الصارخ مجزرة صبرا وشاتيلا تمهيداً لتصفية قضيته المحقة والعادلة. ونتيجة هذه المخاوف فإن القيادة الفلسطينية قد تتطلب من صيغة العلاقات مع لبنان أن تتوافر فيها حدود عالية من الضمانات التي لا يتمكن لبنان بحكم ظروفه الحساسة أن

يستجيب لها (وفي هذا السياق تندرج قضية السلاح الفلسطيني، ما هي كميته، وما هي نوعيته، وما هي وظيفته؟).

وثانيها تعدد وجهات النظر الفلسطينية واختلاف الفصائل أو التفاوت في وجهات نظر هذه الفصائل حول مسألة الكفاح المسلح من خارج فلسطين . إن هذا الاختلاف، أو حتى التفاوت، بين الفصائل الفلسطينية في مدى اعتماد الكفاح المسلح وسيلة للتحرير يشكل عقدة أساسية في سبيل بحث هذه العلاقات . وأمام هذه العقدة خصوصاً، فإنني أعيد تأكيد وجهة النظر التي وردت في ورقة العمل والتي أكدت الدور المميز لسوريا، وهو دور فاعل ومساعد في تخطي الكثير من العقبات التي تعترض مهمة تنظيم هذه العلاقة، وخصوصاً أنه عامل ضروري لاستكمال عناصر القرار الفلسطيني الموحد تجاه هذه العلاقة. وطبيعي أن تطبيع العلاقات بين منظمة التحرير وسوريا سيكون له آثار ايجابية كبيرة تنعكس على أكثر من مجال حيوي وفي شتى الميادين القومية، ومنها ميدان العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.

٣ ـ المصدر العربي للتعقيدات: وبهذا الشأن فإنني أرى أن المشكلة الأساسية في مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية إنما تكمن في غياب خطة عربية موحدة، على الأقل بشأن الصراع في وجه العدو الصهيوني والمسائل المتصلة به. وفي ظل غياب هذه الخطة ستبدو إقامة العلاقات الثنائية مفتقرة إلى مرجعية ضرورية.

وأخيراً، لا بد من التأكيد على أن مستقبل العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية إنما تحدده التوازنات التي سيرسو عليها الوضع السياسي في لبنان. ونحن على أمل أن لبنان الذي سيتخطى واقعه الراهن سيتخطاه باتجاه تأكيد انتماء لبنان العربي على نحو يحسم كل أشكال الجدل حول هويته.

إن مثل هذا المرتجى هو في الوقت نفسه مسؤولية قومية وإسلامية ووطنية وهو أيضاً مسؤولية فلسطينية خصوصاً أن أحد ميادين هذه المسؤولية هو العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية التي تتطلب من الجانب الفلسطيني وعياً استثنائياً ومميزاً للمرحلة الدقيقة التي يتقرر فيها مصير لبنان ووحدته وهويته.

تعقيب ٢

أحمد صدقي الدجاني

كلما ترددت كلمة المستقبل يتداعى إلى الخاطر عزم الإنسان على الفعل لتحقيق ما يريد، تحثه أحلامه التي صاغها وهو يعيش أيامه من خلال تجاربه مستمداً العون من خالقه الحليم الخبير الفعّال لما يريد. ويخطر على البال ونحن في ندوة عن «لبنان وآفاق المستقبل» أنه قد آن الأوان لأن تزدهر شقائق النعمان بين أشجار أرز لبنان، لتبشر بمولد جديد لتموز الذي هو «الابن الحق»، ليكون كما خلقه بارئه «أدونا» سيداً، يجسّد الخير والحق والجمال والعدل ويقوم بدوره تجاه أهله.

الحديث عن لبنان وآفاق المستقبل يتضمن موضوعنا الحيوي مستقبل **العلاقات اللبنانية - الفلسطينية**، ونحن في هذا الموضوع أمام ورقة عمل محكمة هي من نوع «الأوراق العصارات» الحافلة «بالفكر الجوامح» القوية السبك والصياغة. وهذا ما هو متوقع أن تكونه، وكاتبها هو الأخ شفيق الحوت الذي عاش هذا الموضوع بكيانه في زهرة شبابه وفي كهولته، على الصعيدين الخاص والعام، فكراً وفعلاً.

لقد وجدت وأنا أتأمل في هذه الورقة أنني متفق معها في منطلقها وبنيانها ومنهجها وما توصلت إليه من أفكار. وهذا أيضاً ما هو متوقع، وقد جمعتني بكاتبها بيئة واحدة ورفقة تجاوزت ربع قرن. وتعقيبي إذن هو على الموضوع من موقع الاتفاق مع الورقة وأجمله في نقاط ثلاث في معرض التأكيد أو التفصيل.

أولاً: إن المعالجة الصحيحة لموضوع العلاقات بين أي قطرين عربيين يجب أن تنطلق من كونهما يحملان الهوية العربية، وينتميان إلى وطن عربي كبير وحضارة واحدة هي الحضارة الاسلامية التي شارك في بنائها أبناء الأمة نصارى ومسلمين، ويواجهان مصيراً واحداً. وحين يكون القطران العربيان هما لبنان وفلسطين فلا بد من أن تضع

المعالجة في اعتبارها أنهما جزءان غاليان من أرض الشام التي لم تعرف الحدود السياسية الفاصلة بين أقطارها إلا في هذا القرن العشرين. كما لا بد من أن تضع المعالجة في اعتبارها أيضاً أنهما وسوريا والأردن مستهدفون مباشرة بالغزوة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية.

لقد اعتمدت الورقة هذه المعالجة الصحيحة، وطالبت «أن ينطلق الطرفان من مفهوم لا لبس فيه حول هويتهما المشتركة كشعبين عربيين شقيقين، بينهما من أواصر الأخوة والروابط القومية ووحدة المصير ما يحفز كل واحد منهما على نصرة الآخر وتقديم ما بوسعه من أسباب الدعم والتأييد لمجابهة العدو الواحد، واعتبار قدسية النضال من أجل تحرير الجنوب والحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله، نابعة من مصدر قدسية النضال نفسه من أجل تحرير فلسطين واستعادة شعبها حقوقه، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني». ونبّهت الورقة إلى أن اقامة هذه العلاقات يجب أن تحكمها الروح القومية، وإلى أن الدور السوري يبرز هنا بالغ الأهمية لإنجاز هذه العملية.

واضح أن القانون الدستوري رقم ١٨ الذي صدر يوم ١٩٩٠/٩/٢١ مستلهماً وثيقة الوفاق الوطني التي تم التوصل إليها في الطائف، أكد هوية لبنان العربية والتزام لبنان بمواثيق الجامعة العربية، تماماً كما أكدت الوثيقة أن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الأقطار العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة.. وواضح أيضاً أن الميثاق الوطني الفلسطيني أكد هوية فلسطين العربية والتزامها العربي تماماً كما أكدت قرارات المجلس الوطني في دوراته المتتالية على الروابط الأخوية بين فلسطين وكل شقيقاتها العربيات، وعلى العلاقات المميزة بينها وبين شقيقاتها في بلاد الشام.

كان الانطلاق من الهوية العربية حين بدأ البحث في العلاقات بين الأقطار العربية أواخر الحرب العالمية الثانية. ويتجلّى هذا المنطلق في محاضر «مشاورات الوحدة العربية» التي جرت في الفترة بين آب/ اغسطس ١٩٤٣ وشباط/ فبراير ١٩٤٤ بين مصر والعراق وشرق الأردن والعربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين، في وقت بدأت فيه موجة التحرير بالتدفق لتحمل معها استقلالاً منقوصاً لكل هذه الأقطار عدا فلسطين. ويومها سجل لبنان في بيان مكتوب أن قضية فلسطين «تشغل خواطر اللبنانيين كغيرهم من أبناء الأقطار العربية إن لم يكن أكثر، وذلك لمتاخمتها حدود لبنان» وإن لبنان لا يألو جهداً للعمل في سبيل التعاون والتكاتف بين البلدان العربية لما في ذلك من الخير العميم للجميع... وهو مقتنع بفوائد التعاون المشترك وخاصة مع سوريا. وخاطب رئيس وزراء لبنان اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام قائلاً «إن لبنان لا يهمه غير ما يهمكم وهو يعتبر نفسه من البلاد العربية، بل ومن صميمها». وكم هو مفيد لو أضيفت النصوص الخاصة بمناقشة موضوع لبنان والعلاقات العربية

في هـذه المحاضر إلى «الـوثائق الخلفيـة». وقد شهـدت الأعوام التي تتـالت منذ ذلـك الحين اختبارات لهذا المنطلق حدث فيها التمسك به أحياناً والتخلي عنه أحياناً أخرى، وتأكد من خلالها في الحالين أن المعالجة الصحيحـة لموضـوع العلاقـات العربيـة لا تتم دونـه. ولا شـك في أن الانـطلاق من الهـوية العـربيـة سيحكم الـطرفـين اللبنـاني والفلسطيني من اقرار المبادىء التي يعتمدها تفاوضهما والاتفاق عـلى الثوابت السيـاسية الستة التي حددتها الورقة في الصفحة الرابعة ووصفتها بأنه يستحيل الخلاف عليها.

ثانياً: السؤال الذي يبرز ونحن ننظر في موضوع العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية في هـذه الأيام هـو: هل نحن في لحظة تاريخيـة مناسبـة للوصـول إلى نتيجـة في هـذا الموضوع؟

اللحظة التاريخية لتحقيق هدف ما هي تلك التي تشهد نضـج الحمل بـه، وإذا كان الهدف خاصاً بـالعلاقـات فإن الحمـل ينضج حـين يكون طـرفا العـلاقة قـد تهيأ وتكون الأطراف الأخرى المحيطة بهما المساعدة لهما متهيئة وتكون الأطراف المعاديـة غير قادرة على المنع.

لقد أوضحت الورقة أن الطرف اللبناني يقترب من التهيؤ. فلبنـان دخل مـرحلة جديدة ومضى في منعطف ما بعد الطائف وسيصل هذا المضي بـالحكومـة اللبنانيـة «إلى محطة يتوجب عندها فتح ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينيـة». أما الـطرف الفلسطيني فهنـاك عدة أسباب تجعله تواقاً لمباشرة البحث في هذا الملف منها: ترتيب الأمور الحياتية لأبناء فلسطين المقيمين بين اخوتهم في لبنان، وتنظيم الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان، والتعاون اللبناني الفلسطيني لمـواجهة العـدوان الاسرائيلي المستمـر. وواضح أيضاً أن الجو العربي المحيط بالطرفين يشهد تفاعلات على طريق التهيؤ. فسوريا مقبلة على متابعـة جهودهـا لإنهاء الأزمة اللبنـانية، وهي راغبـة في ايجاد حلول نـاجعة لكـل مسببات الأزمة. وقد حلّت ظروف عربية ودولية خلال هـذا العام ومنـذ نشوب أزمـة الخليج بخاصة جعلتها أكثر قدرة على التحرك، والأردن متهيىء للمساهمة بـدور ايجابي في هذا الموضوع من موقع اهتمامـه بموضـوع أبناء فلسـطين الموجـودين خارج وطنهم، وكونه من بلاد الشام.

الجديد المؤثّر الذي شهده الجو العربي المحيط هذا العام هو عودة العلاقـات بين سوريا ومصر. ولا شك في أن التفاعل الناجم عن ذلك يمكن أن يساهم في الاقـتراب من اللحـظة التاريخيـة المناسبـة. وقد نجم عن حـدوث أزمة الخليـج وضع يمكن فيـه العمل للوصول إلى مساندة العـراق لعملية تـنظيم العلاقـات اللبنانيـة ـ الفلسطينيـة، فضلاً عن مساندة الأقطار العربية الأخرى لهذه العملية.

سيبقى الكيان الصهيوني هو الطرف المعادي للترابط اللبناني ـ الفلسطيني. ولن يكف عن محاولة الايقاع بين الأشقاء، ولكن محاولاته هذه لن تكون هذه المرة ناجحة بعد أن أوضحت المحنة حقيقة العدو الصهيوني لكل هؤلاء الأشقاء. وسيحاول العدو الصهيوني أيضاً التأثير بأساليبه على بعض الأطراف الدولية لتتخذ مواقف معادية للتفاهم اللبناني ـ الفلسطيني. ولكن هذه المحاولات يمكن افشالها بتحرك عربي مناسب.

ستبقى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ولبنان وفلسطين عاملاً سلبياً يواجه الجهود المخلصة لتحقيق الترابط اللبناني ـ الفلسطيني. وهي سياسة حافلة بالتناقضات والتخبط وقابلة للاختراق الصهيوني، وسيكون على التحرك العربي أن يواجهها ويضع نصب عينيه هدف الوصول بالولايات المتحدة إلى تغيير استراتيجيتها في المنطقة. ولا شك في أن الظرف الراهن ـ وأزمة الخليج في بعدها الدولي كأزمة عالمية تفعل فعلها ـ هو ظرف مناسب لتحقيق هذا الهدف.

يمكننا أن نقول في الإجابة عن السؤال الذي برز «إننا نقترب من اللحظة التاريخية المناسبة للوصول إلى ما نريده في هذا الموضوع، وان علينا أن نعمل لاستكمال دراسة كل ما يتعلق بموضوعات الملف، ونسعى مع جميع الأطراف العربية المعنية لمباشرة الأمر ومواجهة المعوقات».

لقد تحدثت الورقة عن العامل الدولي الذي يبقى الأهم والأكثر فعالية في توجيه المسارات السياسية في المنطقة، ومنها بالطبع المسار اللبناني والمسار الفلسطيني وهذا ما هو حادث في ظل التجزئة والفرقة والتبعية. ولكن أهمية العامل الدولي تنقص وفعاليته تقل في ظل الوحدة الوطنية والتضامن القومي. فتأثيره يتناسب عكساً مع العامل الوطني والعامل القومي على ماجريات الأحداث. ولعل من أهم ما نستخلصه من دراسات الأزمات العالمية أن بإمكان الأطراف الاقليمية أن تؤثر على الأطراف الدولية، وان كل طرف من هذه الأطراف الدولية، وان كان قوة عظمى، يعاني من ضغوطات داخلية وخارجية، وان العلاقات بين هذه الأطراف الدولية فيها دَخَن، وقابلة للاهتزاز.

ثالثاً: أ ـ يحتل الجانب الخاص بالأمور الحياتية لأبناء فلسطين المقيمين في لبنان مكاناً متميزاً في العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية ويتأثر مستقبل هذه العلاقات بمجملها بمدى النجاح في معالجته، وحين نتحدث عن أبناء فلسطين هؤلاء فهم بالنسبة لإخوانهم اللبنانيين أبناء العمومة منذ آلاف السنين والجيران والأصهار ورفاق النضال منذ أن استهدفت فلسطين واستهدف لبنان والوطن العربي بعامة بالغزوة الصهيونية الاستعمارية.

لقد وفت الورقة المحكمة هذا الجانب حقه من المعالجة وخصصت له القسم الأول من الملف. ووقفت أمام ما يكتشفه الباحث باندهاش من أن كل ما صدر على الصعيد الرسمي اللبناني في هذا الموضوع مرسومان. والحق أن الباحث يكتشف أيضاً باندهاش حين يراجع المباحثات الفلسطينية ـ اللبنانية ان هذا الموضوع لم ينل حظه من العناية، ولم يتم الوصول فيه إلى أية اتفاقات مكتوبة إذا استثنينا اتفاقية القاهرة لعام ١٩٦٩، التي تناولت في القسم الأول منها هذا الوجود الفلسطيني بإيجاز وعمومية. والأمر نفسه يصدق على المباحثات الفلسطينية مع جميع الدول المضيفة، وواضح أن له أسبابه التي آن الأوان أن نعالجها.

إن البحث في هذا الجانب لا بد أن ينطلق من المنطلق العربي بداية، ولا بد أن يعمد إلى اعادة النظر مستخلصاً عبر التجربة الماضية، ولا بد أن يتوصل إلى ابرام اتفاق مكتوب، ولا بد أن يتجسد المنطلق العربي فيه بإقرار مبدأ المواطنة العربية إلى جانب المواطنة القطرية، وتقنين هذا المبدأ.

والحق أن الحاجة ملحة على صعيد جميع أقطارنا العربية لإقرار هذا المبدأ وتقنينه بالنسبة لكل المواطنين العرب، إذا أردنا للأمن العربي أن يستتب، وللتضامن العربي أن يتحقق، فلم يعد المواطن العربي يحتمل القيود التي تقيده في وطنه الكبير بذريعة الجنسية القطرية التي لم يقع في أسرها إلا في هذا القرن، ولم يعد مقبولاً أن تتحكم مصالح فئات محدودة مستفيدة من التشرذم في مصالح العامة بالتفنن في وضع القيود والسدود. وقد خبر المواطن العربي من أيّ قطر كان في العقدين الأخيرين مدى حيوية أمور التنقل والإقامة في وطنه الكبير بالنسبة إليه وإلى ازدهار أمته، فقامت مواطنة دول الشمال الأوروبي الخمس، وأوشكت المواطنة الأوروبية أن تكتمل.

إذا كانت المواطنة العربية ضرورية لكل عربي فإن تطبيقها أشد الحاحاً بالنسبة للعربي الفلسطيني، والأسباب معروفة. وقد آن الأوان أن ينظر إليه في أماكن التجمع العربية المختلفة بمنظارها. وهذا يقتضي، عند الحاجة، اعادة النظر والتفكير في عنوان الاتفاق. وقد استخدمت الورقة الاسم الذي تم وضعه عام ١٩٤٨ لأبناء فلسطين انطلاقاً من الواقع. وحدث في فترة أن استخدم البعض اسم «العائدين» بدل «اللاجئين». ولعلنا نتحدث عنهم باعتبارهم من أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقيمين في هذا القطر العربي أو ذاك. وقد أبدعت الورقة في صياغة النقاط التي يجب أن يتضمنها أي مشروع اتفاق.

ب ـ عالجت الورقة القسم الثاني من العلاقات الخاص بالوجودين السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان، وسجلت ستة ثوابت كمؤشرات للحلول المرجوة،

ويهمنا أن نقف أمام السادس منها وهو لب الخمسة الأخرى. وهذا الثابت هو «حتمية الاتفاق على تصور استراتيجي من شأنه ضبط وتنسيق أي تحرك سياسي أو عسكري في مسار عملية الصراع الدائرة، مع رعاية خصوصية كل طرف في توزيع المهمات والأدوار. والمقصود هنا سوريا ولبنان وفلسطين، على أمل السعي المتواصل لتشمل وحدة هذا التصور عواصم عربية أخرى».

نقف أمام هذا الثابت لنؤكد على ضرورته. فهذا الاتفاق كفيل بقطع الطريق على اثارة التناقض بين من يجب أن يكونوا معاً في مواجهة العدو. وهو أيضاً لازم لحشد طاقاتهم معاً بانسجام وتناغم.

إن هذا الاتفاق الاستراتيجي يمكّن من التحرك نحو العواصم العربية الأخرى، ولعله يستكمل بمشاركة الأردن فيه، ويتعزز بدعم الأقطار العربية الأخرى له. وقد أثبتت تجاربنا وتجارب آخرين في عالمنا امكانية التوصل إليه. وعلى هذا «فهو تنظير طموح ولكن واقعي» ومنطقتنا تعيش مخاضاً في عالم تعاد صياغة توازناته.

لقد طرحت الورقة مجموعة أفكار تتعلق بالوجودين هي عصارة تجربة أربعة عقود. وهي كفيلة عند تمثلها بأن تأخذ بأيدي طرفي العلاقة لاقامتها على أساس مكين وفي أروع صورة.

إن ازدهار شقائق النعمان بين أشجار أرز لبنان ارهاص باقتراب مرحلة تالية سنبقى نعمل حتى ندخلها، وهي مرحلة تحرير جميع أراضينا العربية المحتلة والانتصار على الغزوة الصهيونية الاستعمارية، واستقلال فلسطين لتعود الوحدة إلى أرض الشام في الجناح الشرقي من وطننا العربي الكبير.

نقول هذا ونحن نعيش في زمن الانتفاض وروح الانتفاض تفعل فعلها في أمتنا. وستكون اقامة علاقات لبنانية ـ فلسطينية على أساس مكين علامة بارزة على طريق بلوغنا هذه المرحلة.

المنـاقشـات

١ ـ رشيد جمالي

يسعـدنا أن يكـون الباحث في مستقبـل العلاقـات اللبنانيـة ـ الفلسطينيـة وجهاً بكفـاءة الأستاذ شفيق الحـوت وخبرتـه وهو الـذي عاش تفـاصيل هـذه العلاقـات في جوانبها المضيئة والمظلمة على مدى العقود الماضية.

إلا أن ما يستوقفنا في هذا الملف وجود ثغرتين أساسيتين تتمثلان في ما يلي:

١ ـ تـركيز البحث عـلى العلاقـات اللبنانيـة ـ الفلسطينيـة في مستويـاتها الـرسميـة كعلاقات بين سلطة وثورة أو بين سلطتين، وتجاهل المستوى الأهم لهذه العلاقات وهو المستـوى الشعبي حيث يتراكم إرث من القضـايا والمشكـلات التي لا بـد من التـوقف عندها وبحثها بجرأة وصراحة وموضوعية.

٢ ـ يتجـاوز البحث تطوراً مهـماً طرأ عـلى مسار النضـال الوطني الفلسـطيني خلال السنوات الثلاث الماضية متمثلاً باندلاع الانتفاضة وحاجتها إلى العديـد من التحولات على المستويين الفلسطيني والعربي ليمسي تحولاً جذرياً مؤثراً ومثمراً مع ما يستتبعه ذلك من رؤية جديدة لمتطلبات هذا التطور على الساحة اللبنانية وانطلاقاً منها.

وبـالعودة إلى مضمـون ورقة أ. الحـوت أؤكد مشـاركتنا إيـاه وجهة نـظره حول وجود قصور رسمي لبناني فاضح في التعاطي مع الشأن المدني والمعيشي الفلسطيني منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليـوم، ووجوب ردم هـذه الهوة بـأسرع ما يمكن انـطلاقاً من عـلاقات الاخـوة التي تربط شعبينـا وكمدخـل لا بد منـه لإعادة صيـاغـة العـلاقـات اللبنانية ـ الفلسطينية في كل المجالات انطلاقاً من رؤية جديدة.

وإذا كان النضال الوطني الفلسطيني بمتـطلباتـه وتجلياتـه السياسيـة والاعلاميـة،

سيبقى دائماً موضع الدعم والتأييد ولا بد من أن تؤمن له الساحة اللبنانية المدى الحيوي لحركته، فإن قضية الوجود العسكري الفلسطيني المسلح قد أثارت ولا تزال شؤوناً وشجوناً على المستوى اللبناني الداخلي، لا ترتبط بضرورة هذا الوجود وشرعيته ومردوده فحسب بل تتعدى ذلك إلى ممارسات هذا الوجود العسكري التي تعارضت في الكثير من الحالات مع كونه طليعة ثورية نضالية تحريرية من أجل فلسطين، وشابتها في الكثير من الأحيان ملامح الممارسة السلطوية، متوقفين هنا عند الاقتراح المهم الذي أورده أ. الحوت والقاضي بدمج الوجود العسكري للمنظمات الفلسطينية في اطار مؤسسة جيش التحرير الفلسطيني وهو اقتراح جدير بالاهتمام.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما تكبده لبنان من تضحيات في سبيل قضيتنا القومية المركزية، قضية تحرير فلسطين، وانطلاقاً من حاجة لبنان الماسة إلى وقف مسيرة العنف والدخول في رحاب السلم، وصوناً للبنان من الانهيار الكامل إذا ما ضاعت فرصة السلام المتاحة اليوم نرى أن الطليعة الفلسطينية مدعوة لتقديم كل التسهيلات التي تضع الشعب اللبناني مجدداً على دروب التلاحم الوطني، وأن أي تلكؤ في تقديم أقصى الدعم في هذا المضمار هو طعن لمصداقية التوجه النضالي الفلسطيني، لافتاً هنا إلى أن لبنان المعافى هو حاجة فلسطينية ـ ايديولوجية ونضالية، بقدر ما هو حاجة لبنانية.

٢ ـ محمود سويد

لا أظن أن مطلب منح الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطن اللبناني يثير خلافاً عميقاً كذلك الذي تثيره قضايا السلاح واستخدامه انطلاقاً من الأرض اللبنانية. بل ربما كان من النتائج المتواضعة لهذه الحرب الطويلة التي كانت العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية أحد أبرز وجوهها، التوافق على حق الفلسطينيين في ممارسة مختلف أشكال النضال على الساحة اللبنانية وانطلاقاً منها باستثناء الجانب المسلح من هذه النضال. والمحاضر على أي حال، وعلى الرغم من إشارته إلى حق اللجوء إن الكفاح المسلح إلّا أنه لا يلبث أن يماثل بين ما يدعو إليه من هذا الحق وبين ما هو قائم من أوضاع الفلسطينيين في سوريا والأردن، بل يذهب إلى أبعد من ذلك. عندما يؤكد على انتظام فصائل المقاومة في جيش التحرير بامرة قيادته في منظمة التحرير الفلسطينية كما هو الحال في البلدان العربية الأخرى. والجيش النظامي الفلسطيني في البلدان العربية لا يمارس الكفاح المسلح، وينتظر، مثله مثل باقي الجيوش العربية، الحرب النظامية المقبلة إذا أقبلت.

غير أن ما ليس واضحاً بعد، هو استراتيجية السلطة اللبنانية بعد الطائف في موضوع الجنوب. فباستثناء اطلاق شعارات: العدو الاسرائيلي وتحرير الجنوب المحتل، التي تندرج في إطار أدبيات الأنظمة العربية في هذا الباب، فإننا لا نعرف ما إذا كانت السلطة اللبنانية ستكتفي بالنضال الدبلوماسي عبر الأمم المتحدة والدول الكبرى، لتنفيذ القرارات الدولية، أم أنها ستسمح للمقاومة الوطنية والمقاومة الاسلامية بممارسة الكفاح المسلح في الجنوب، وهل ستسمح باستمرار الدور الذي تقوم به كل من ايران وسوريا في دعم هذه المقاومة؟

والجيش اللبناني إذا ما أتيح له أن يتمركز في الجنوب، هل سيشارك المقاومة نضالها المسلح، أم سيمنعها من ذلك كما في تقاليد الجيوش النظامية العربية، أم سيقف جانباً لا يتدخل؟

لا بد ونحن نغادر خمسة عشر عاماً من الحرب أن نعكف على دراسة أحد أبرز عناصرها: العمل الفلسطيني المسلح انطلاقاً من لبنان. ماذا حقق ضد اسرائيل؟ هل يساوي ما حققه الثمن المدفوع فلسطينياً ولبنانياً؟ ما هي الظروف التي يجب توافرها على جميع الحدود العربية ليصبح ذا جدوى؟ بل ما هي جدواه بعد ترسيخ دور الانتفاضة كحركة تحرير وطني ذات أهداف محددة وواضحة، ثم، وانطلاقاً من المبدأ المقدس: «ما دامت أرضك محتلة فمن واجبك أن تقاتل لتحريرها». ما هي ظروف عمل المقاومة الوطنية والمقاومة الاسلامية وما هي الأساليب والأدوات والتحالفات... الخ؟

لا بد من محاولة تحويل المقاومة الوطنية في الجنوب إلى حالة وطنية شاملة، فما هي شروط ذلك، ومن يتولى المحاولة وينظم أبحاثها ومناقشاتها؟

يحتاج هذا إلى جهد جاد ومسؤول، يشارك فيه المثقفون اللبنانيون والفلسطينيون معاً إذا سلمنا بأن المثقفين يشكلون إلى حد بعيد الرأي العام الذي يفترض أن تهتدي به السلطات الحاكمة عند اتخاذ القرار على أن يتم كل ذلك تحت سقف نعم للخلاف الايديولوجي والسياسي والاعلامي؛ أي نعم للممارسة الديمقراطية، لا للعودة إلى استخدام السلاح في صراع داخلي لبناني - لبناني أو لبناني - فلسطيني بأي ثمن.

هل يمكن أن يكون هذا أول درس من دروس الحرب يستخلصه اللبنانيون والفلسطينيون الذين طحنتهم أهوالها كما لم تطحن أحداً غيرهم؟

٣ ـ محمد المجذوب

نطمئن الباحث إلى أن مركز دراسات الوحدة العربية قد أحسن الاختيار عندما كلفه معالجة هذا الموضوع الدقيق، ونعرب لـه، وللمعقبين الكريمين، عن اعجابنا بالأسلوب الرصين الذي اعتمدوه، والأفكار والمقترحات التي قدّموها والتي يمكن أن تشكل برنامجاً عملياً لتطوير العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية وترسيخها.

ودون الدخول في صلب القضية الفلسطينية والمعضلات التي واجهها النازحون في لبنان، أو اثاروها، نودّ أن نبدي ثلاث ملاحظات ونطرح ثلاثة أسئلة.

أما الملاحظات فهي:

١ ـ يطالب الباحث بضرورة احداث مرجعية لبنانية رسمية لإدارة شؤون الفلسطينيين، وبتوقيع بروتوكول بين لبنان وفلسطين، وبالاستفادة من نماذج التعامل بين الفلسطينيين والأقطار العربية. ونعتقد أن لا حاجة إلى ذلك إذا كان في لبنان سلطة قادرة على الامساك بزمام الأمور، وتسيير أمور الدولة بعدالة ومساواة وتمثيل الروح القومية المتأججة في قلوب غالبية المواطنين.

٢ ـ يطالب الباحث بتحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت إلى سفارة، أسوة بالعديد من دول العالم. ولكن تطبيق القوانين والمعاهدات في الدول المتنامية مرهون بإرادة الحكام. ولهذا فإن وضع الفلسطينيين في لبنان لن يتغير بتبديل تسمية المكتب، فالأمر يتوقف على ارادة القيادة السياسية في لبنان، إذا استطاعت هذه القيادة أن تتحرك وتتصرف باسم ارادة الغالبية.

٣ ـ يرى الكثيرون أن الموقف من الفلسطينيين، سواء أكان ذلك في لبنان أم في بقية البلدان العربية، مرهون بموقف الأنظمة الحاكمة في هذه البلدان من القضية الفلسطينية كما فهمناها واستوعبناها منذ طفولتنا، أي القضية التي تؤكد عروبة فلسطين وتعتبر فلسطين، كل فلسطين بكل شبر فيها، قطراً عربياً لا يستعاد إلا بالكفاح القومي المسلح والمنظم.

أما الأسئلة الثلاثة التي نطرحها على الباحث فهي:

١ ـ ألا يعتقد الباحث أن الاستراتيجية السياسية والعسكرية التي اعتمدتها القيادة الفلسطينية مؤخراً، والتي وُصفت بأنها تنازلات مجانية لأعداء القضية الفلسطينية، والتي أدت إلى لجم الكفاح الذي بلغ درجة لا بأس بها من التطور والتنظيم... ألا يعتقد أن هذه الاستراتيجية الجديدة إذا كانت تستحق هذه التسمية قد ساعدت على

إضعاف التأييد للقضية المركزية العربية والايحاء بأن القيادة الفلسطينية أصبحت على استعداد لتقديم تنازلات أخرى، قد تكون أبعد وأعمق؟

٢ ـ ألا يعتقد أن الإكثار من التصريحات والتصرفات الهادفة إلى تحقيق استقلالية العمل الفلسطيني، أي إلى نزع الصفة القومية أو العمق القومي عن هذا العمل، أي إلى تحويل القضية إلى مشكلة قطرية، قد أساء إلى مسيرة الثورة الفلسطينية، وشجع بعض الأنظمة العربية على اعلان ارتياحها لهذا الانقلاب في الموقف الفلسطيني؟

٣ ـ ألا يعتقد أن الثورة الفلسطينية التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية هي من أغرب الثورات التي شهدها العالم؟ وهل باستطاعة ثورة أن تكافح من أجل استرداد حقوقها وهي موجودة، بشكل دائم ومنذ ربع قرن، خارج أرضها؟ وهل بإمكان ثورة أن تأمل في النجاح إذا لم تعتمد أسلوب العنف ضد أعدائها داخل الأرض الشرعية التي تطمح إلى استردادها؟

٤ ـ سناء أبو شقرا

بعد الطائف، وبعد اتضاح أهداف العدو الصهيوني في الإبقاء طويلاً على احتلاله يلاحظ، وربما للمرة الأولى في تاريخ الدولة اللبنانية الحديث، تقارب نسبي بين الموقفين الرسمي والشعبي ازاء العدو الصهيوني. والمطلوب تثمير هذه اللحظة إلى أقصى حد ودفع السلطة إلى وضوح أكثر في موقفها، وإلى التزامات محددة، تطرحها المهمات التالية:

١ ـ حسم مسألة الانتماء العربي للبنان هو، بجزء أساسي منه، خيار قاطع بالتحالف مع شعب فلسطين وقضيته وحقوقه.

٢ ـ أن يتحمل لبنان فعلياً كل ما يستطيع تحمله من أعباء هذا الموقف القومي السليم، اسوة بالبلدان العربية التي تتصدى لاسرائيل، والإقلاع نهائياً عن تلك المقولات الحيادية شكلاً والمنحازة مضموناً إلى الطرف النقيض، أي اسرائيل.

٣ ـ أن يلعب الجيش اللبناني دوره الطبيعي، دور حماية الوطن، ودوره التحريري من الاحتلال الاسرائيلي عبر احتضانه للمقاومة اللبنانية ضد الاحتلال ودعمها وحمايتها. وهذا الدور لا بد من أن يتكامل مع المساعي السياسية والدبلوماسية، المنسجمة مع طبيعة العلاقات الدولية السائدة الآن، من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي أي فرض الانسحاب الاسرائيلي. وهذا قسط كبير يؤديه لبنان، إذا أداه للقضية العربية ولشعب فلسطين.

٤ ـ أن تنظم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بما يؤمن مسألتين حيويتين:

ـ الأولى، سيادة الدولة اللبنانية فعلياً على كل الأرض اللبنانية.

ـ والثانية، أقصى ما يمكن من الفعالية للنضال الفلسطيني بما يتجاوز المصالح «الفصائلية» المتناقضة أحياناً والتكتيكات اليومية والقصيرة المدى.

٥ ـ انطوان ضو

تتم معالجة موضوع العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، ومن ثم العلاقات العربية ـ الفلسطينية، في نظري، على قاعدة العقل والتوبة والغفران والمصالحة.

على قاعدة العقل بفهم الموضوع الفلسطيني بجوهره، والبحث المعمق في كل جوانبه، وشرحه بأسلوب علمي لتوعية الرأي العام اللبناني والعربي والعالمي على مأساة الشعب الفلسطيني وقضيته ووجوده وأرضه وحقوقه ونضاله.

وعلى قاعدة التوبة والغفران والمصالحة لأننا، أمام القضية الفلسطينية، نشعر أننا كلنا أخطأنا وقصّرنا. ونحن الآن، أمام دعوة إلى وليمة محبة وتضامن ووحدة من أجل متابعة مسيرة النضال بالثورة والانتفاضة والفكر والصلاة، بغية الوصول إلى فلسطين السلام ولبنان السلام.

العلاقات بين لبنان وفلسطين هي كالعلاقات بين لبنان وسوريا تماماً. ويشكل لبنان وسوريا وفلسطين وحدة حقيقية وإن لم تكن معلنة قانوناً.

إن حل مشكلة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية مسألة أساسية ودقيقة لا يجوز إهمالها أو تأجيلها. ومن أجل علاقات لبنانية ـ فلسطينية أفضل:

أولاً، تجاوز أخطاء الماضي من الفريقين، والمصالحة بين اللبنانيين والفلسطينيين من أجل مستقبل يسوده السلام والتعاون والمحبة.

ثانياً، أن يكون لبنان قدوة ومثالاً في حل القضايا الانسانية والاجتماعية والمدنية في المخيمات فتقوم الحكومة بهدم المخيمات الواحد بعد الآخر، لتقيم على أنقاضها أو في أمكنة مناسبة مدناً صغيرة عصرية توفر السكن اللائق وكل مستلزمات المدنية الحديثة. علّ هذا الوطن العربي يقوم بأبسط واجباته ويضع القسم القليل من ثرواته في خدمة فقراء العرب على غرار شقيقهم الفقير والمعذب.

ثالثاً، أن يعود لبنان إلى أداء دوره العالمي في الدفاع عن القضية الفلسطينية لدى المراجع الروحية العالمية والمؤسسات الدولية والانسانية والفكرية، فلبنان هو الأكثر أهلية للقيام بهذا الدور وهذه الرسالة.

رابعاً، أن يكون لبنان طليعة البلدان العربية الداعمة للشعب الفلسطيني

لاسترجاع حقوقه، وجامع العرب قولاً وفعلاً حول فلسطين حرة وعاصمتها القدس بإذن الله.

٦ ـ زاهية قدورة

إن الممارسات نحو الفلسطينيين في سوريا كانت منذ البدء على أساس المعاملة بالمثل. واعتبر الفلسطيني ضحية قومية مشتركة، من الواجب الأخذ بيده، فعومل كالسوري ونال كل الامتيازات، في المهن الحرة، والمؤسسات العامة والخاصة، مثلاً: إن عدداً لا يستهان به من الفلسطينيين شغلوا أو لا يزالون يشغلون مناصب حساسة في الدولة السورية ومن الذين أعرفهم شخصياً. . ضابط في مؤسسة الجيش أرسل ببعثة ثم عاد إلى المؤسسة العسكرية، ويمثل سوريا في اتحاد البرلمانيين العرب، ورئيس دائرة الطب البيطري في حماة، ورئيس جامعة حلب، ورئيس القسم الانكليزي في كلية الآداب ـ جامعة دمشق (والمستشار الثقافي للرئيس الأسد، (هذا لا أعرفه))؛ بينما حرم الفلسطيني بموجب القانون من تلك الحقوق. لكن من المفارقات الغريبة مثلاً أن بعض الفلسطينيين من فئة معينة مُنحوا الهوية اللبنانية وكل امتيازاتها بسهولة وترحاب، بينما حرم بعض اللبنانيين، اللبنانيين ـ الفلسطينيين ـ بالزواج، أو الإقامة، من فئة أخرى ـ حرموا من استرداد هويتهم. ألا يعدّ هذا معاناة كبيرة وغير ذلك من مفارقات. ما هو تفسير ذلك؟

١ ـ طائفي محلي؟ ٢ ـ سياسي ـ قومي؟ ٣ ـ اقليمي؟ ٤ ـ دولي؟

وهل ستتغير هذه التناقضات أو تصحح من خلال وثيقة الطائف؟

٧ ـ سعود المولى

اعتقد أن موضوع ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية هو اليوم غير ما كان عليه قبل عام ١٩٨٢، وغير ما كان عليه قبل عام ١٩٨٧ (تاريخ اندلاع الانتفاضة المجيدة).

لقد مر الوجود الفلسطيني في لبنان بمراحل مختلفة، وكان لكل مرحلة سماتها.

١ ـ المرحلة الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٦٧) مرحلة التشتت والتشرذم، وانتماء المواطن الفلسطيني إلى الحركات والتيارات القومية في لبنان ومشاركته النشطة في هذه الحركات وفي قيادتها وصولاً إلى الاشتراك في الأعمال الجماهيرية والثورية إلى حد تحميله مسؤولية نشر «الوباء الثوري». وقد دفع الفلسطينيون في لبنان ثمن هذه المشاركة اضطهاداً وحرماناً وتنكيلاً حتى أصبحوا المحرومين من أرضهم والمضطهدين خارجها، وشكلوا

بذلك خميرة التحالف مع المحرومين في أرضهم على حد تعبير الامام السيد موسى المصدر.

٢ ـ المرحلة الثانية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) هي مرحلة صعود الدور الفلسطيني المستقل في لبنان، مع تصاعد حركة المقاومة والكفاح المسلح والاعتراف الدولي والعربي بالشخصية الفلسطينية الوطنية المستقلة وبمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً لها (قمتا الجزائر والرباط ١٩٧٣ و١٩٧٤ وخطاب عرفات في الأمم المتحدة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤).

٣ ـ المرحلة الثالثة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) مرحلة تفاقم التدخل الفلسطيني في الوضع اللبناني وخاصة بعد نشوب الحرب في نيسان/ ابريل ١٩٧٥ وانقسام المجتمع وانهيار الدولة ومؤسساتها.

٤ ـ المرحلة الرابعة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) مرحلة الغياب الفلسطيني عن الوضع اللبناني وما رافقه من حروب منذ الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢ وحتى حرب المخيمات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧) مروراً بالحروب الداخلية في الشمال والبقاع (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤).

٥ ـ المرحلة الخامسة (١٩٨٧ ـ . . .) مرحلة الانتفاضة، وصولاً إلى أزمة الخليج اليوم، وتعليق الوضع العربي والفلسطيني بانتظار صياغة جديدة للعلاقات والجغرافيا وللقوى والتحالفات. . .

خلال هذه المراحل الخمس، نلحظ انتقال الوضع الفلسطيني من حالة القمع والاضطهاد والتشرذم ومنع أي تحرك وحرمان جماهير المخيمات من أبسط الحقوق ومن أدنى شروط الحياة الانسانية، إلى حالة «التمرد الثوري» ولمعان صورة «الفدائي» ونقاء الأحلام الثورية حول هذه الصورة، إلى حالة الدولة داخل الدولة (ولم يكن الفلسطينيون وحدهم من حمل مسؤولية انهيار الدولة اللبنانية)، إلى حالة التفكك والحروب الداخلية والنزف، إلى الحالة الراهنة التي ابتدأت مع الانتفاضة الفلسطينية المجيدة ولا تزال مفتوحة على شتّى الاحتمالات. كما نلحظ اندماج ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بملف العلاقات اللبنانية ـ السورية، والسورية ـ الفلسطينية، لا بل السورية ـ الأردنية والأردنية ـ الفلسطينية، وهذه ملاحظة جديرة بالانتباه ولا مجال هنا للخوض فيها. وإنما هي تفيدنا للإشارة إلى أن فتح ملف العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية يعني بالضرورة فتح ملف العلاقات اللبنانية ـ السورية أو اللبنانية ـ العربية (فلبنان خضع أيضاً لتأثيرات مصرية أو عراقية كانت هي الغالبة قبل عام ١٩٧٥). وهذا يعني في ما يعنيه:

ان المطالبة بصياغة علاقات جديدة لبنانية ـ فلسطينية على أرضية الوضع الجديد المتمثل في عودة مركز الثقل الفلسطيني سياسياً وعسكرياً إلى داخل الأرض المحتلة (مع الانتفاضة)، لا يجوز أن تهمل ما سبق وأشرنا إليه عند الحديث عن العلاقات اللبنانية ـ السورية أي ميزان القوى وموقع كل طرف في المعادلة الاقليمية ـ الدولية. فمن يدرينا متى تتغير الأوضاع وتعود منظمة التحرير مرة أخرى بحاجة إلى استعمال ورقة الجنوب اللبناني لتحسين وضعها وشروطها في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي؟ ومن يدرينا متى تتغير الأوضاع ويعود المكتب الثاني أو غيره إلى ممارسة شتى أشكال القمع والتنكيل بحق أهالي المخيمات؟ وما هو الضابط والضامن لقيام علاقات صحيحة تضمن حقوق الانسان وتحترم الخصوصيات وتصون القضايا الكبرى؟ إنه السؤال نفسه الذي واجهنا ويواجهنا بخصوص العلاقات اللبنانية ـ السورية. هل الاتفاقات الثنائية الخاضعة لتغيّرات ميزان القوى هي الضمانة؟ ألم نر كيف أن المجلس النيابي اللبناني نفسه هو الذي أبرم اتفاقية القاهرة مع الكفاح الفلسطيني المسلح (١٩٦٩) واتفاقية ١٧ أيار مع العدو الصهيوني (١٩٨٣) وأخيراً اتفاقية الطائف للوفاق والتفاهم مع ما تحمله من تنظيم العلاقات اللبنانية ـ السورية (١٩٨٩)؟

ان الضمانة والحصانة تكمن في اندراج رؤيتنا للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية واللبنانية ـ السورية والفلسطينية ـ السورية (أو غيرها) ضمن إطار الأمن القومي العربي، ومتطلبات وشروط المواجهة العربية الصحيحة للسياسات الخارجية المعادية أي ضمن إطار التكامل والتضامن العربي وخصوصاً في المرحلة المقبلة التي تنذر بأشد الأخطار.

ان هذا لا يمنع ولا يعني بالضرورة عدم طرحنا لتصورات ولأشكال من التنسيق وتشكيل هيئات ولجان ترعى تطبيق ما يتفق عليه خصوصاً في مجالات الحقوق المدنية وحقوق المواطن الفلسطيني المقيم فوق أرض لبنان، تماماً كما ندعو ونوافق د. الدجاني على ضرورة إقرار مبدأ المواطنة العربية والدفاع عن حقوق أي مواطن عربي في أي قطر عربي . ولكن يقيناً أن حل هذه المشكلة، وغيرها من المشاكل والتفاصيل، لن يطمس مشكلة ملف العلاقات الثنائية بين أي قطرين عربيين، وإن نامت هذه المشاكل إلى حين، فإنها ستنفجر كلما تغير ميزان القوى بين الداخل العربي والخارج الامبريالي . وذلك إن لم نبادر إلى تصحيح شامل للعلاقات «داخل» الجسم العربي الواحد في مواجهة تحديات الهجمة الخارجية والتخلف الداخلي . إن هذا هو ما تطرحه علينا الانتفاضة لنصل إلى مستوى شعار «لست وحدك»، وهذا هو ما تفرضه علينا أزمة الخليج، وما تنبهنا إليه أخطار الهجرة اليهودية المقبلة إلى أرض فلسطين. فمتى نبادر إلى معالجة هذه المسألة؟ وكيف؟ أعتقد أن الطريق التي سار عليها مركز

دراسات الوحدة العربية تدعو إلى التفاؤل، ولكن علينا تعميم ذلك وتطويره ليصل إلى مستوى المبادرات الشعبية القاعدية ولا يبقى محصوراً في أوساط النخب .

٨ ـ حليم أبو عز الدين

بحثنا هذا الصباح موضوع العلاقات اللبنانية ـ السورية، ونبحث الآن موضوع العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية، وكلا الموضوعين عزيز وغالٍ علينا. فسوريا ولبنان وفلسطين ومعها الأردن كانت حتى العشرينيات من هذا القرن بلداً واحداً فيه شعب واحد يزهو بقومية واحدة وماضٍ واحد وتطلعات واحدة.

وجاءت اتفاقية سايكس ـ بيكو في العام ١٩١٦ وقد بقيت سرية حتى نشرها السوفيات في نهاية الحرب العالمية الأولى ـ فقسمت الشعب والبلدان، وقام الانتدابان البريطاني والفرنسي فيما بعد، على أساس هذه الاتفاقية، فتكرس التقسيم والتغريب.

وعمل الانتداب البريطاني على تركيز الهجرة وبالتالي على تكريس الوجود اليهودي في فلسطين. وقد قاوم اخواننا الفلسطينيون هذه السياسة البريطانية ـ اليهودية طيلة سنوات الانتداب.

وفي العام ١٩٤٧ صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، مما أدى إلى قيام القتال بين الفلسطينيين والعرب من جهة واليهود من جهة أخرى. وكانت النتيجة نكسة ونكبة كبيرتين للعرب، ونزح بالنتيجة حوالى المائة والخمسين ألفاً من اخواننا الفلسطينيين إلى لبنان. فأحسن لبنان استقبالهم وقدّم لهم ما أمكنه من مساعدات.

ومع الزمن، وبسبب استمرار الغربة الفلسطينية، وبسبب بعض الممارسات الفلسطينية المسلحة، خاصة في الجنوب اللبناني، وبسبب ضعف السلطة اللبنانية وعدم سيطرتها على الوضع، وقعت خلافات واشتباكات بين القوى المسلحة الفلسطينية والجيش اللبناني في الجنوب.

هذه الأوضاع الخلافية أدت إلى إجراء اتصالات بين الفريقين اللبناني والفلسطيني وبواسطة كريمة من مصر عبد الناصر، عقدت اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ التي جاءت تعالج أوضاعاً مؤلمة ومتهورة تجاه حكومة ضعيفة في لبنان. فلبنان فاوض في القاهرة لإنقاذ ما يمكن انقاذه. فلم تكن اتفاقية القاهرة هي الاتفاقية المثلى، ولكنها كانت ما يمكن الحصول عليه في حينه. وما قدمته اتفاقية القاهرة أنها أخّرت انفجار الحرب الأهلية في لبنان ٦ سنوات، من العام ١٩٦٩ إلى العام ١٩٧٥. والضرر حصل، فيما بعد، بسبب عدم تطبيق اتفاقية القاهرة من قبل الفريقين، لا من جراء تطبيقها.

وإنني أقترح اليوم، ونحن في لبنان نعيش في ظل «اتفاق الطائف» الذي أشرك سوريا الشقيقة في بعض الشؤون الأمنية في لبنان ـ اقترح السعي إلى عقد اتفاق ثلاثي لبناني ـ سوري ـ فلسطيني للتعامل مع الوجود الفلسطيني في لبنان.

وفي النهاية، إني أنحني باحترام وأشيد بالانتفاضة الفلسطينية المباركة التي أخرجت القضية الفلسطينية من الظلمات إلى النور.

٩ ـ جهاد الزين

لي رسالة شخصية من سطرين أوجهها، بداية إلى أ. شفيق الحوت .

لن نقسو على بعضنا. فحوارنا حوار بؤساء. أنتم «دروشكم» الزمن البعيد ونحن «دروشتنا» الحرب الأهلية والحروب التي خيضت معها وبها. لقد أصبح الماضي القريب، ماضياً سحيقاً. انتهت الرسالة.

أما حول ورقة العمل وكاتبها هو من عقلاء الفلسطينيين لا سيما في تجربته اللبنانية ولديه كتاب هام شخصي سياسي في هذا المجال، حول هذه الورقة لي الملاحظة التالية:

الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، بداهة أصبحت فوق النقاش وهناك تسليم شعبي وسياسي بذلك.

أما النقطة التي يجب إثارتها فهي التساؤل عما إذا كان لدى الفلسطينيين ما يخسرونه فعلاً في الصراع مع اسرائيل بتسليم السلاح إلى الدولة اللبنانية.

السلاح الفلسطيني الحالي هو سلاح في الحرب الأهلية العربية أكثر مما هو في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

أثار د. دجاني مسألة اللحظة المناسبة. هناك خيبتان ما قبل عام ١٩٦٩ وما قبل عام ١٩٨٢. الأمر ينتظر مبادرة . استصعب كمراقب أن تأتي مبادرة دعم انتشار السلطة اللبنانية.

من حسن حظ الفلسطينيين واللبنانيين أن الانتفاضة حررت الفلسطينيين مبدئياً من عقدة الساحة اللبنانية. حرب المخيمات السيئة الذكر والمخجلة انتهت مع الانتفاضة موضوعياً.

١٠ ـ بشارة مرهج

إذا كانت القضية الفلسطينية شأناً قومياً بالنسبة إلى معظم الأقطار العربية تطل عليه من بعيد أو تحيله إلى وزارات الخارجية والاعلام فإنها بالنسبة إلى الدولة اللبنانية

شأن قومي ووطني في آن معاً. فهي موجودة في قلب سياسته الخارجية، وهي مزروعة في صلب سياسته الداخلية. ذلك أن التداخل بين القضيتين: الفلسطينية واللبنانية، وبين الشعبين: اللبناني والفلسطيني، مهما كان رأينا فيه، هو أمر موضوعي قائم قرره الواقع الجغرافي ورسمه التلازم التاريخي. فالقضية الفلسطينية بالنسبة إلى لبنان ليست إرثاً من الماضي فحسب، وإنما هي أيضاً من العناصر المؤثرة في مستقبله، وهي بحكم ارتباطها بالوجود الصهيوني على ارضنا وحدودنا الجنوبية، وبحكم وجود نصف مليون من أبناء الشعب الفلسطيني على أرضنا، مسألة داخلية بالضرورة. ولا يمكن استبعادها أو تجاهلها بأية صورة من الصور إلا من باب السذاجة المطلقة أو النيّة السيئة، وهما أمران لا يمتّان بصلة إلى السياسة الواقعية الحكيمة المطلوب ترسيخها في ذهنية الحكم اللبناني من أجل تجاوز الحالة الراهنة، والتوصل إلى تحقيق أهدافنا الوطنية في التحرير والوحدة والسيادة. وأي قفز فوق هذه الحقيقة لا يمكن أن يؤدي إلى تفادي تفاعلاتها المختلفة على الأرض اللبنانية، وإنما على العكس قد يؤدي إلى تأسيس حالة مرضية جديدة تفضي بدورها إلى نتائج سلبية، شبيهة بالنتائج التي حفلت بها المرحلة الماضية. ولقد أخطأت الدولة اللبنانية عندما قفزت في مرحلة ما قبل عام ١٩٦٩ فوق الواقع الفلسطيني على الأرض اللبنانية واعتبرت نفسها غير معنية بالتعامل مع الفلسطينيين كشعب شقيق اضطرته ظروف المعركة القومية إلى خسارة وطنه واللجوء إلى أشقائه. فبدلاً من أن تقوم الدولة برعاية أبناء الشعب الفلسطيني وتأمين حقوقهم المدنية والانسانية، اسوة بالكثير من الفئات التي لجأت إلى لبنان واستوطنت وتجنّست وحكمت، حرمتهم من هذه الحقوق وحشرتهم داخل قبضتها العسكرية وتعاملت معهم كحالة أمنية خطرة.

لقد تراءى للدولة آنذاك أن هذه هي السياسة الوحيدة التي ينبغي اتباعها تجاه الفلسطينيين حرصاً على الأمن الوطني. ولكن إلى ماذا أدت هذه السياسة؟ لقد أدت سياسة القمع والكبت والحرمان التي مارستها السلطة اللبنانية ضد المخيمات الفلسطينية وأهلها إلى تأسيس المرحلة اللاحقة بكل خسائرها ومشاكلها ومآسيها. فهي في الوقت الذي كانت فيه تعامل الفلسطيني كلاجىء من دون حقوق كانت تشحنه بكل مشاعر الكبت والتمرد والثورة، وتحوّله إلى قنبلة موقوتة تسعى إلى الانفجار والانتقام واسترداد الكرامة.

وبعد هزيمة ١٩٦٧، وسقوط الأنظمة العربية في الامتحان القومي، ونهوض المقاومة الفلسطينية وتبوّئها مكان الصدارة في الحياة العربية كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على نفسية الفلسطيني المقهور في مخيم الصفيح والذل والمياه الآسنة. وكان من الطبيعي أيضاً، بعد أن استرد هذا الفلسطيني أنفاسه ملتقياً مع النضال

الوطني اللبناني أن يكسر الأغلال التي كان يرسف فيها وأن يتجاوز الأسلاك الشائكة التي كانت تحاصره.

لكن هذه الانتفاضة التي حدثت في المخيم الفلسطيني لم تتوقف حيث كان يجب أن تتوقف، أي عند حدود السيادة اللبنانية، بل اندفعت إلى ميادين حساسة تتصل بالحياة اللبنانية لتخترق النسيج الطائفي الدقيق الذي يقوم عليه النظام اللبناني. وكانت النتيجة أن تحولت الحالة الأمنية الفلسطينية المحاصرة إلى حالة عسكرية تتجاوز إمكانات الواقع اللبناني، وتضغط عليه وتصطدم به رغماً عنها ورغماً عنه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف النظام اللبناني وانكشافه وتمركز الثورة الفلسطينية المطاردة عربياً في لبنان، واستمراء قطاعات فاعلة فيها الواقع الجديد وتجاوزه باستمرار فضلاً عن تداخلات الأنظمة العربية مع فصائل هذه الثورة وتذرّعها بالواقع الجديد الذي ساهمت بنشوئه للتملص من مسؤولياتها القومية.

لقد كانت تجربة الوجود الفلسطيني في لبنان تجربة غنية مضيئة من الناحية القومية النضالية، حيث أبرزت أهمية التلاحم بين شعبين شقيقين في مواجهة العدو الصهيوني. وقد بلغت هذه التجربة ذروتها في حرب العام ١٩٨٢ وحصار بيروت عندما استطاعت أن تستقطب مشاعر الأمة العربية والعالم بأسره من خلال صمودها الأسطوري ضد العدوان الصهيوني الشامل. غير أنه في المقابل تركت هذه التجربة جروحاً وندوباً في الجسم اللبناني ما زال يعاني منها حتى اليوم، خصوصاً بعد الدمار والخراب اللذين اجتاحا الديار اللبنانية، وأديا إلى سقوط عشرات الألوف من الشهداء والجرحى والمعاقين. وهذه التجربة بجوانبها المضيئة، كما بجوانبها المريرة، يجب أن نسترشد بها اليوم من أجل رسم أسس العلاقة الجديدة بين الدولة اللبنانية وهي في طور النهوض من حالة التفكك والانهيار وبين الواقع الفلسطيني في لبنان الذي تحمّل معنا المعاناة وتعرّض لحملات التنكيل والإبادة.

وإذا كانت ذاكرة الشعب الفلسطيني في لبنان مثقلة بكوابيس المجازر ورائحة الموت، فإنها زاخرة أيضاً بصور البطولة والمجد. وإذا كانت ذاكرة اللبنانيين مليئة بصور الرعب والتهجير والزوال فإنها حافلة أيضاً بمآثر الصمود الوطني والعزّة القومية.

لقد نزف الشعبان معاً وصمدا معاً وخاضا، في ظل أصعب الظروف، أعظم المعارك في حياتنا العربية المعاصرة، ويكفيهما فخراً أنه بتلاقيهما وتلاحمهما فجّرا المقاومة الوطنية والاسلامية في جنوب لبنان والانتفاضة الشعبية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة.

إن هذا التراث النضالي المجيد لم يعد ملكاً لشعبينا فحسب، وإنما هو ملك

للأمة العربية وأجيالها الصاعدة تستنير به كي تواصل النضال وتحقق رسالة العروبة الخالدة. ولذلك من حق هذا التراث علينا أن نذود عنه وأن نوفّر له ظروف التطوّر الايجابي فننظر إلى المستقبل ونخطط له من ضمن روح منفتحة ومن ضمن رؤية شاملة، إذ لا يجوز التصدي لموضوع العلاقة بين الوجود الفلسطيني والدولة اللبنانية من زوايا ضيقة لا يرى فيها كل طرف إلا قضيته ومعاناته ومصلحته. فإذا كان على الطرف اللبناني أن يتجاوز النظرة القديمة، وينطلق إلى التعامل مع شقيقه الفلسطيني من باب الأخوة والمصلحة القومية المشتركة متفهّماً حساسية الوضع الفلسطيني، محتضناً آلامه، متجاوباً مع مطالبه المشروعة والمزمنة، فعلى الطرف الفلسطيني، حاملاً جراحه، كما تعوّد، أن يتجاوز آلام مرحلة ما قبل عام ١٩٦٩، ويتخلّص من عقدة ما بعدها، ويُقبل على التعامل مع الدولة اللبنانية الوليدة بروح التفهم العميق لواقع الشعب اللبناني الذي يحاول استعادة دولته وأرضه وكرامته في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية متردّية، ووسط ظروف اقليمية بالغة الحساسية.

فإذاً، كان من حق الشعب الفلسطيني على لبنان تأمين كل الحقوق التي تنصّ عليها شرعة الأمم المتحدة والدستور اللبناني، فضلاً عن الحقوق الأخوية والنضالية المشروعة، ومن حق لبنان على الوجود الفلسطيني تفهم وضعه الصعب وحاجته إلى التقاط أنفاسه واستعادة كيانه. فانهيار الدولة اللبنانية في المرحلة الماضية، لم يخدم القضية الفلسطينية، بل على العكس، كشف الوجود الفلسطيني في لبنان وعرّضه لمحن قلما تعرّض لها شعب في العالم.

وابتعاد الدولة في السابق عن التعامل القومي الإيجابي مع القضية الفلسطينية لم يدرأ الأخطار عن لبنان بل كلّفه غالياً إلى الدرجة التي كاد يفقد فيها دولته وذاته وكيانه.

واليوم، إذ نبحث في هذه الندوة المهمة التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية في مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بروح علمية مسؤولة منطلقين من الحرص على تأسيس هذه العلاقة من جديد على قاعدة المصلحة القومية المشتركة المقترنة بالاحترام الكامل للسيادة اللبنانية، فينبغي القول إن الموضوع المطروح بالغ الأهمية وشديد الحساسية، ومليء بالاشكالات، خصوصاً أنه على أكثر من مستوى يبرز نوع من التناقض بين مصلحة لبنان في السلام والاستقرار وبين مصلحة القضية الفلسطينية باستمرار النضال الفلسطيني لتحقيق أهدافه الوطنية المشروعة.

ونحن، إذ نتحدث في هذه الندوة عن لبنان وآفاق المستقبل وعن موضوع العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بالذات، اسمحوا لي أن أسجل النقاط الآتية آخذاً

بعين الاعتبار الأوضاع العربية المعروفة التي لا مجال لتفصيلها الآن، مع إدراكنا العميق لانعكاسها على الوضعين الفلسطيني واللبناني معاً، اضافة إلى الأوضاع الدولية التي تشهد تحولات حاسمة قد يكون لها تأثيرات سلبية في أوضاعنا القومية عموماً وفي القضية الفلسطينية خصوصاً.

١ ـ أولى هذه الحقائق أنه مهما أعطى لبنان للقضية الفلسطينية فإنه لا ينسجم مع حقيقته القومية فحسب، وإنما هو يعطي نفسه في آخر المطاف، لأن العدو الصهيوني الذي تواجهه المقاومة الفلسطينية هو العدو الحقيقي الذي يسعى إلى فصم عرى الوحدة الوطنية اللبنانية وإلغاء الوجود اللبناني وتأسيس الدويلات الطائفية على حسابه.

٢ ـ وثانية هذه الحقائق، أنه مهما كان حجم العطاء الذي يقدمه لبنان للقضية الفلسطينية كبيراً فإنه يظلّ أقل مما تحتاجه هذه القضية في طريقها النضالي الشاق.

٣ ـ وثالثة هذه الحقائق أنه مهما كان حجم العطاء كبيراً أو حتى متجاوزاً قدرة لبنان الفعلية في هذه المرحلة، فإنه لن يترك أثراً حاسماً في نوعية، وفعالية، النضال الفلسطيني المعاصر الذي يرتكز بصورة أساسية على الانتفاضة الشعبية الباسلة في الأرض المحتلة، ويحتاج إلى طاقة الأمة العربية لشق طريقه نحو الانتصار.

٤ ـ إن غرق النضال الفلسطيني في لبنان في شؤون أو صراعات لبنان الداخلية، مهما كانت المبررات، ليس في مصلحة القضية على الإطلاق، وينبغي تفادي منزلقاته تحت كل الظروف.

٥ ـ إن عودة النضال الفلسطيني إلى تجاوز الكثير من الأنظمة والاعتبارات الوطنية اللبنانية لا تمتّ بصلة إلى المصلحة القومية المشتركة، ولن تؤدي إلا إلى تكرار الويلات التي تحمّلها الشعبان اللبناني والفلسطيني في المرحلة السابقة.

٦ ـ إن وحدة النضال الفلسطيني، وخصوصاً على الصعيدين السياسي والعسكري، ضمن الأطر والمقررات التي رسمتها المجالس الوطنية المتتالية، وكما رسمتها التطورات الواقعية على الأرض، هي أمر لا بدّ منه في لبنان كي يمكن الانطلاق إلى بناء علاقات أخوية متوازنة بين الدولة اللبنانية والوجود الفلسطيني في لبنان.

٧ ـ إذا كان من مصلحة الفلسطينيين المباشرة تنظيم العلاقة بينهم وبين الدولة اللبنانية لتكريس حقوقهم في النضال الوطني والاقامة والعمل والتعليم والانتقال والعيش باطمئنان وكرامة، فمن مصلحة اللبنانيين أيضاً تنظيم العلاقة مع الفلسطينيين ليس من منطلق الواجب الأخوي فحسب، وإنما من منطلق المصلحة الوطنية التي

تحتم التعامل مع هذه الكتلة البشرية الدينامية، ضمن اعتبارات المصلحة المشتركة أمنياً واقتصادياً وسياسياً، وهي اعتبارات بتنا جميعاً ندرك أهميتها القصوى وضرورة التعامل معها بمنطق العقل، وليس بمنطق العاطفة الجارفة، لضمان حقوق الطرفين التي تبدو في بعض الأحيان متناقضة.

٨ ـ إن إهمال المسألة الفلسطينية بجوانبها اللبنانية بحجة أن لبنان اليوم منهمك كلياً في إعادة البناء واستعادة الذات أمر غير منطقي من وجهة نظر سياسية واقعية، فضلاً عن أنه قد يؤدي إلى تراكم مشكلاتها، وتزايد اشكالاتها لتتطور في المستقبل من الاتجاه السلبي وتتحول من حيث لا يريد أحد إلى عقبة حقيقية في وجه مسيرة الوحدة والسلام في الوقت الذي نعتقد فيه أن تنظيم العلاقة في الوقت الحاضر مع الوجود الفلسطيني في لبنان على أسس ثابتة ومنطقية وقومية هو في صميم المصلحة الوطنية اللبنانية، خصوصاً أن التجربة النضالية المشتركة قد سلحتنا بدروس وعبر تجعلنا نؤكد أنه إذا كان من السذاجة التضحية بلبنان في سياق الرومنطيقية القومية، فإنه من السذاجة أيضاً إدارة الظهر للوجود الفلسطيني في لبنان بحجة انشغالاتنا الداخلية.

وإذا كان من واجب الدولة اللبنانية التصدي للمسألة الفلسطينية في لبنان، انطلاقاً من الروح القومية الواقعية وعلى قاعدة المصلحة المشتركة، فمن صميم مصلحة الشعب الفلسطيني أن يستعيد لبنان وحدته ودولته وسيادته، لأن لبنان المعافى هو الأقدر على مساعدة النضال الفلسطيني في المرحلة الراهنة.

٩ ـ وإذا كانت الجمهورية اللبنانية الجديدة القائمة على الوفاق والعروبة بجيشها الوطني هي القادرة على تأمين الحماية للشعب الفلسطيني في مخيماته وتأمين الحقوق الانسانية والمدنية له فمن الضرورة بمكان ألا يطالب الوجود الفلسطيني الدولة اللبنانية بما يفوق طاقتها.

وفي ضوء هذه الملاحظات المستمدة من واقع التجربة المشتركة بكل ما أفرزته من مرارة وشقاء، وبكل ما قدمته على دروب العزّة والكرامة الوطنية، فإننا نعتقد أنه لا مناص من الحوار اللبناني ـ الفلسطيني، على أن يسبق هذا الحوار قرار من الجمهورية الفتية بمنح الفلسطينيين كامل حقوقهم المدنية كأشقاء عرب، وعلى أساس مماثل للحقوق التي يتمتعون بها في البلدان العربية الأخرى، ولا سيما سوريا. فالدولة اللبنانية بعد إقرار وثيقة الوفاق الوطني وتكريس عروبة لبنان دستورياً يجب أن تنتقل إلى ترجمة هذا الانتماء القومي في مجال العلاقات اللبنانية ـ العربية عموماً والعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية خصوصاً، مستندة في ذلك أيضاً إلى قرارات جامعة الدول العربية وشرعة حقوق الانسان التي أقرتها الأمم المتحدة وشارك لبنان في وضعها.

إن القيام بهذه المبادرة الأخوية المطلوبة لا يزيل الكثير من المظالم والعقبات القائمة فحسب، وإنما يبني أيضاً حالة من الثقة المشتركة، تتجاوز حالة الشك المتبادل، ويشعر المواطن الفلسطيني من خلالها بأنه قد دخل فعلاً مرحلة جديدة، حقوقه فيها مصونة، وكرامته فيها محفوظة، بحيث تتهيأ الأجواء الحقيقية لولوج المرحلة الثانية المرتبطة بالجوانب الشائكة المتعلقة بتنظيم الوجود الفلسطيني أمنياً وعسكرياً على الأراضي اللبنانية وفق المبادىء الآتية:

أولاً: إن سيادة الشرعية اللبنانية على كل الأراضي اللبنانية هي سيادة كاملة وتأبى الانتقاص أو الاقتسام.

ثانياً: إن الوجود الفلسطيني في لبنان هو وجود قومي من جانبه السياسي والنضالي، الأمر الذي يفرض على الجميع الانسجام مع الاعتبارات التي تمليها المصلحة القومية العليا ومستلزمات الاستراتيجية العربية الموحدة لمواجهة العدو الصهيوني.

ثالثاً: إن الارتباط القومي بين سوريا ولبنان هو ارتباط استراتيجي، خصوصاً أن سوريا تتحمل عبء المواجهة في الجبهة الشرقية.

رابعاً: إن مشاركة سوريا في عملية تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية أمر حتمي لارتباط هذه المسألة باعتبارات الأمن القومي والجبهة الشرقية التي ينبغي قيامها من جديد.

خامساً: إن سياسة اسرائيل العدوانية القائمة على التوسّع والتهجير مرشّحة للتصاعد في المرحلة المقبلة، خصوصاً أن تدفّق اليهود السوفيات إلى الأرض المحتلة سيدفع اسرائيل حكماً إلى تهجير أهلها العرب واحتلال المزيد من الأراضي والسيطرة على منابع المياه اللبنانية ومجاريها.

سادساً: إن احتلال العدو الصهيوني لأرضنا واجتياحه لحدودنا الجنوبية، فضلاً عن اختراقاته الخطيرة داخل المجتمع اللبناني، يطرح بيننا وبينه تماساً مباشراً وصراعاً مصيرياً ينبغي أخذه بعين الاعتبار على المستويات كافة، خصوصاً في ما يتعلق بالسياسة الدفاعية وبنضال المقاومة في الجنوب، وما يتطلبه هذا النضال من تعبئة كل الطاقات اللبنانية والفلسطينية والسورية لإرغام المحتلّ الاسرائيلي على تنفيذ القرارات الدولية القاضية بإخراجه من الأراضي اللبنانية.

إن ورقة العمل التي قدمها الأستاذ شفيق الحوت هي عصارة تجربة غنية، تمتد في الزمن عقوداً، عاشها المؤلف بسلبياتها وإيجابياتها، بمرارتها وتألقها.

فالورقة تعتمد على معايشة لصيقة بالواقع ولذلك استطاعت أن تطلق السهم باتجاه الهدف من حيث التوجه لمعالجة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية بروح علمية موضوعية وعلى قاعدة المصلحة القومية المشتركة التي ترعى وتتسع للسيادة الوطنية اللبنانية والحق الفلسطيني المقدس.

وقد أصابت الورقة حين سلطت الأضواء على الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني من ناحية الحقوق المدنية المتعلقة بالإقامة والعمل والسفر. . . مما يجعلنا ننضم جميعاً، ومعنا الرأي العام الوطني، إلى التيار المطالب بتلبية هذه الحقوق غير القابلة للتصرف خصوصاً أن تأمين هذه الحقوق لا يؤدّي إلى انفراجات واسعة على صعيد العلاقات الثنائية فحسب، وإنما يكون قد فتح الباب لتكريس سياسة عربية رشيدة من المفترض أن يتّبعها العهد الجديد الذي نشأ على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني التي جعلت من عروبة لبنان أمراً بديهياً ثابتاً يجب ترجمته فعلياً على كافة المستويات.

إن هذه الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية قد تناولت من خلال الورقة التي قدمها الأستاذ شفيق الحوت ومن خلال الحوار الذي رافقها موضوعاً حساساً ومهماً يحرص الكثيرون على تجنبه في حين أنه موضوع وطني وقومي لا ريب في أهميته وحيويته، ويجب معالجته بروح ايجابية لما فيه مصلحة لبنان ومصلحة الشعب الفلسطيني على السواء. إن الحوار الصادق حول هذا الموضوع مهما رافقه من أخطاء وعثرات هو واجب وطني لبناني رسمياً وشعبياً قبل أن يكون واجباً فلسطينياً أو عربياً.

١١ ـ منح الصلح

اعتقد أن الموقف اللبناني العام من الفلسطينيين يتميز حالياً بمفارقة: هناك من جهة انفتاح وترحيب إلى حد ما بالحقوق المدنية للشعب الفلسطيني، واستعداد لتطبيع العلاقة معه كحقيقة قائمة في لبنان. وفي المقابل هناك حساسية مفرطة من كل ما هو سلاح غير سلاح الدولة اللبنانية، يستوي في ذلك السلاح اللبناني غير الرسمي والسلاح الفلسطيني.

ولعل هذا يعني أنه ينبغي التركيز على نيل الحقوق المدنية، وعدم جعل اثارة قضية السلاح عامل تأخير للفلسطيني عن نيل حقوقه.

فالموجة الايجابية تجاه الفلسطينيين أسبابها عديدة منها اقتناع الجميع بعد حرب المخيمات أن مثل هذه النزاعات ضارة ولا تؤدي إلى شيء، والاشعاع الطيب الذي تركته الانتفاضة التي أزالت من ذهن اللبناني أن الفلسطيني مناضل خارج بلده، ولكنه مهادن داخل البلد، فأعادت بعث مشاعر الاخوة نحو هذا الشعب، ومنها أيضاً،

ولنقلها بصراحة، ان اللبناني شعر أن الأزمة مع الفلسطيني ليست كل أزماته، فقد خرج الفلسطيني المسلح في وقت من الأوقات وبقيت الحالة اللبنانية غير طبيعية.

وهذه الحالة الايجابية نحو الفلسطيني يجب ألّا ندعها تمر دون ثمرة بأن نثير قضية السلاح والتسلح المتعذرة ونترك الممكن المتاح وهو المكاسب المدنية.

ويجب ألا ننسى أن جيش الدولة اللبنانية نفسه لم يأخذ حقوقه، وفلسفة الموقف الفلسطيني التقليدية في التعامل مع لبنان هي المطالبة للقوة الفلسطينية بحقوق الجيش الحليف، فهل هذا طبيعي وفي محله؟

وأذكر أنني ذهبت بصحبة وفد من قادة الفلسطينيين وأصدقائهم اللبنانيين إلى الرئيس فؤاد شهاب، وذلك في أوائل الستينيات (أحمد اليماني وعبد الكريم حمد ووديع حداد ومحسن ابراهيم وأنا، اضافة إلى شخص آخر على ما أظن نسيت من هو)، وقلنا لفؤاد شهاب ان الفلسطينيين اصدقاء لعهده فهو صديق عبد الناصر وكذلك هم. فلماذا نترك الاستنساب هو السياسة الوحيدة بين الطرفين ولماذا تصرفات رجال الأمن اللبناني القاسية مع المخيمات، في حين أن الممكن والمفيد هو تنظيم هذه العلاقة. ولتكن هناك لجنة من الفلسطينيين واللبنانيين الرسميين، وهذه اللجنة هي التي تأتي للدولة اللبنانية بمن تريد من المطلوبين داخل المخيمات، فلا يكون في المستقبل في المخيمات ذعر وسلبية وتشجيع للتقارير المغرضة.

وقد أجاب الرئيس شهاب، وكان يقرأ تقريراً على ورقة أمامه لأن عادته كانت التحضير للجلسات فقال:

إن في لبنان ٣٥٠٠٠٠ فلسطيني، ونحن نقيس التجمعات اللبنانية على أساس طائفي، فنقول الموارنة عددهم كذا، والكاثوليك كذا، والشيعة والدورز. . . وليس عندنا مقياس نقيس به الناس إلا هذا المقياس. لذلك نحن مضطرون لاعتبار الفلسطينيين كما لو أنهم طائفة لنعرف وزنهم وتأثيرهم وطريقة التعامل معهم. وبهذا المقياس يكونون هم الطائفة الثالثة أو الرابعة في لبنان. ثم انهم كلهم مسيَّسون، ولهم قضية، وفيهم أحزاب. . . وهم موجودون جغرافياً قرب بعضهم البعض. . . كل هذا يجعلهم قادرين على أكل البلاد إذا شاؤوا لأن التوازن لمصلحتهم. ولو أن الدولة اللبنانية قادرة وفيها أجهزة وادارة قوية، وامكانية رسم سياسة بعيدة لاستيعاب الفلسطينيين عن طريق الاهتمام الاجتماعي بهم والتعليم والتوجيه، ربما كان هناك أسلوب آخر لمعالجة المشاكل العديدة الموجودة في المخيمات، ومنها قضايا الغذاء والتعليم والتجاوزات. ولكن بغياب الوسائل تقف الدولة عاجزة، ولا بد من أن يطغى الجانب الأمني في المعالجة على الجوانب الأخرى.

باختصار، الحالة صعبة: لو تركنا الفلسطينيين على طبيعتهم لكان لبنان مظلوماً، ولو تدخلنا في شؤونهم لربما كانوا، هم، مظلومون، كأنها قضية لا حل لها، فلبنان إما ظالم أو مظلوم أنا لا أريد لبنان ظالماً أو مظلوماً. ولكن غيري من الشباب من جماعتنا (وربما قصد المكتب الثاني) تغلي فيه دماء حارة ويفضل أن يكون عنيفاً أو ظالماً على أن يكون مظلوماً!

وخرجنا من هذه الجلسة وقد سمعنا للمرة الأولى وجهة نظر الدولة اللبنانية الكاملة تجاه موضوع الفلسطينيين، وذلك قبل عام ١٩٧٥ بخمسة عشر عاماً تقريباً.

المهم هو الاستنتاج. فالعبرة في القضية هي أن شدة لبنان الرسمي مع الفلسطينيين سببها حجم القضية والخوف. والآن زادت المخاوف مقارنة بأوائل الستينيات لأن لبنان عانى كثيراً من السلاح والمسلحين لبنانيين وفلسطينيين. ولذلك فإن الظرف الحالي ليس في نظري هو الظرف الصالح لطرح موضوع السلاح الفلسطيني، وعندما يستعمل الفلسطيني الحجر في الداخل الفلسطيني وينجح داخلياً وخارجياً ويحبه العالم كله على هذا الأساس، فمعنى ذلك أننا في لبنان يجب أن نتأقلم مع الظروف وروح المرحلة، فلا نصدم موجة التقبل اللبناني للفلسطيني كجماعة تريد حقوقاً مدنية بإثارة موضوع السلاح.

شفيق الحوت يرد

أولاً أريد أن أشكر الجميع على مداخلاتهم، وأخص بالذكر الذين جملوني ببعض كلمات قد لا أستحقها، وهم من الأصدقاء الأعزاء الذين عشنا وإياهم سنين طويلة في الكفاح المشترك. وأعتذر من بعض الاخوة، وأخص بالذكر منهم الدكتور رشيد الجمالي، لأنني كنت أسير الوقت، وقد حال هذا دون ذكري لبعض الأمور التي تفضل بالاشارة إليها فيما يتعلق بالعلاقات على المستوى الشعبي إلى حد ما، فلم آت على ذكرها. وكذلك بالنسبة إلى بعض الممارسات الفلسطينية العسكرية التي كانت تثير الشجون.

وربما في هذا المجال بالذات، تعمّدت التلميح لا التفصيل، لأن هذا الحديث يفترض موضوعياً، وعدلاً، أن أذكر المعاناة هنا والمعاناة هناك. وأنا، في خاطري كلبناني، كما في خاطري كفلسطيني، كثير من الذكريات المؤلمة والمؤسفة التي لو أتيت عليها بشيء من التفصيل، فقد أنكأ الجراح. وهنا أشارك الأخ جهاد الزين في الرغبة الدفينة، في أن يصبح الماضي ماضياً سحيقاً. ولكن هذا لا يعني أنه إن لم آت على ذكر ما طلبتم مني ذكره، أن كان هذا تجاهلاً أو اعتذاراً أو هروباً، ومن قرأ لي بعض المقالات أو بعض الكتب، يعرف آرائي وانتقاداتي.

ودعوني هنا ألتقي مع السفير الصديق حليم أبو عز الدين، وأكرر ما قلته يوماً، بأن الفلسطينيين جاؤوا إلى لبنان لأن لبنان كان حديقة بلا سياج. قلت هذا في المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٢. نحن لم نأت إلى هنا بدعوة رسمية ـ ودون مبالغة ـ ولا بدعوة شعبية. ولكن كانت أقدار العمل العربي وفي طليعته القضية الفلسطينية، تجر المناضل حيث يستطيع أن يمارس العمل. وفي مجال الممارسات الفلسطينية لي كتاب كامل حول نقد الممارسات الفلسطينية. وأضيف هنا، وأرد على زميل آخر، بأنني لم أكن في يوم من الأيام من المؤمنين بأن منظمة التحرير الفلسطينية أو الثورة الفلسطينية، قادرة وحدها على إنجاز الحقوق الوطنية المنصوص عليها في الأمم المتحدة.

أنا طوال عمري من المؤمنين بالنضال العربي المشترك، وحتمية النصر النهائي، وما زلت. وقد أشرت في كلمتي إشارة واضحة إلى الانتفاضة، قائلاً: إن الانتفاضة في الداخل تنتظر انتفاضة عربية، هي وحدها الكفيلة بحسم الصراع.

لم أخدع نفسي يوماً بأن الثورة الفلسطينية تستطيع أن تكون بأكثر من صاعق ينتظر كتلة الديناميت العربية القادرة وحدها على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. وهنا أرد على أحد أسئلة الصديق الدكتور مجذوب، وأشكره على كلمته اللطيفة، وأطمئن الجميع إلى أنني كنت باستمرار ضد التصريحات والمقولات والمداخيل القطرية الشوفينية في النضال الفلسطيني. ولكنني هنا، وفي هذه النقطة بالذات، أريد أن أذكّر بأننا نعاني من هذه التهمة في أكثر من مكان، ولا سيما في لبنان.

أنا أعتقد، وربما تشاركونني الرأي، في أن عملية الصراع في هذه المرحلة، ولا سيما في جزئها السياسي، وكذلك الدبلوماسي، قد تطلبت منا إعادة الروح إلى الشخصية الوطنية الفلسطينية، في سبيل اقناع الرأي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، لكي نردّ على أقوالهم وتهجماتهم. هم يقولون: إن الخريطة العربية من المحيط إلى الخليج، ويقولون إن هناك ١٥٠ مليون عربي، وأنتم كلكم مليون لاجىء فلسطيني، ألا يستوعب الوطن العربي الكبير هؤلاء اللاجئين؟

إذاً، لا بد من التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية، وهذا بالنسبة لي مطلب قومي. هو في قناعتي لرفض صهينتي فقط. الفلسطيني ـ وربما وحده في هذه المرحلة النضالية بين العرب ـ مطالب بالتمسك بفلسطينيته، وقد يبدو هذا شوفينياً في بعض الأحيان، ولكن الفلسطيني بذلك يردّ على الخارج. ومن هنا أشارك الدكتور مجذوب اني ضد كل المقولات القطرية، والذي لا يرى البعد القومي والدرب القومي لا يرى طريق التحرير. وأشارك أيضاً الأخ سناء أبو شقرا في كل ما قاله بشأن أهمية الانتماء

العربي، والأخت الدكتورة زاهية قدورة في أهمية الإيضاح الذي قدمته، والأمثلة التي ذكرتها بشأن المعاملة العربية الأخوية التي لم تميز في سوريا منذ النكبة بين سوري وفلسطيني، في الشؤون المعيشية، وهذا يجعلنا ننتقل إلى الحقوق المدنية.

أنا أقول من موقع التجربة، وأراهن على أنه أصعب علي كمفاوض فلسطيني أن أنال ما يسمى بالحقوق المدنية للشعب الفلسطيني في لبنان، من الاتفاق العسكري والسياسي. ومن موقع التجربة أقول أيضاً إن في درجي الآن أكثر من مشروع مع أكثر من وزير داخلية حكم في لبنان، ووزير الداخلية بحكم موقعه مسؤول عما كان يسمى إدارة شؤون اللاجئين، وأنا لم آت على شؤونها بالتفصيل في كلمتي، لأنها بالفعل كانت مهزلة. لا يوجد في هذه الادارة غير مدير موظف، وباقي الموظفين ملحق بالوزارات.

لقد وضعتُ مع كمال جنبلاط ـ رحمه الله ـ مشروعاً لتنظيم ما يسمى إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، ومن موقعه الوطني والمعروف، والمشهود له، قال لي، رحمه الله، يا أخ شفيق، أنا لا أعتقد أن الوقت مناسب، لأن هذا المشروع قد يرفضه مجلس النواب، ولا نريد أن نسجِّل موقفاً رافضاً في مثل هذا الوقت.

لقد سمعت كلاماً كثيراً هذا الأسبوع في مجال المناورات السياسية المفتوحة حول الملف الفلسطيني ـ اللبناني. سمعت أن للفلسطينيين حقوقاً في لبنان كاللبنانيين باستثناء الجنسية. أنا سمعت هذا على لسان المسؤولين. ولكن مع احترامي وتقديري فهذا كلام يقال في الصحف، ومن أجل الاستهلاك المحلي. أنا أريد دون ما يصرح به بعض المسؤولين من كلام. إن تجربة أربعين سنة تقول إن كلاماً كهذا، ووعوداً كهذه، تحتاج إلى ما يثبت مصداقيتها. إن للبناني حقاً في وطنه قبلي. ولكن أنا لا أقبل أن أصنف على الاطلاق ـ نظرياً ـ تحت عنوان «للفلسطيني حقوق باستثناء التجنس»، ثم أُلْحَقُ ـ عملياً ـ بما عرف خلال أربعين سنة بسياسة الاستنساب.

نذهب إلى وزارة الداخلية... ناقصنا كونسيرجية.. نعطي الفلسطينيين، ينقصنا عمال بناء.. نعطي الفلسطينيين، ثم، أصبح هناك «مافيا» حول ما يسمى السياسة الاستنسابية، أي: كل رخصة عمل لها ثمن.

أنا أريد حقوقاً مدنية دون حقوق اللبناني، ولكنني لا أقبل إلا أن أعامل كما يعامل العربي. أنا لا أعامل كعربي في هذا البلد. وأنت تعرف يا دكتور مجذوب أي قانون يطبق في هذه الحالات، وأنت رجل قانون. أنا أريد المعاملة بالمثل. ليس المقصود القضية الانمائية والقانونية والورقية، إنها قضية تحديد واضح، أنا مستعد أن أعد عندما أتوصل إلى دولة فلسطين، أن أعامل اللبناني في فلسطين الغد، كما عومل

جدّي اللبناني في فلسطين الأمس. فاللبنـانيون حتى سنـة ١٩٤٨، عاشـوا في فلسطين مواطنين لا غرباء.

إن الكلام الفضفاض دون التزام كلام عانينا منه طويـلاً، وأعتقد أنـه لا يجوز بعد اليوم أن تستمر الدولة اللبنانية تجاهنـا بلا سيـاسة في هـذا الموضـوع. إن القضية الفلسطينية ليست قضيـة عدل فحسب، بـل قضية مـوقف من شعب شقيق يعيش في ظـروف معينة خـاصة. أنت بقـدر ما تستـطيع أن تلتزم، فـأنت حر، ولكن المهم أن يكون ذلك الالتزام واضحاً ومحدداً.

أشـار الأخ محمود سـويد بشـأن الشؤون العسكريـة، وأشـار أيضـاً الأخ جهـاد الزين، والأخ جهاد يذكرني بشبابي. أولاً يا جهاد أنا أشرت إلى أنه يوجد هناك تحـول في المسار الفلسطيني، وهو مسار مهم ومقر به لبنانياً وسورياً وعربياً ودولياً.

اتخذت القيادة الفلسطينية سنة ١٩٨٨ قراراً حاسماً، وهو القرار بإنشاء الـدولة. وبغض النظر عمن كان مع القرار، وعمن كان ضده، فهـذه القيادة التي يمكن للمـرء أن يقول فيها ما يشاء، إلا أنها كـانت شجاعـة في عالم التنـازلات، كما يسمّيهـا دكتور مجـذوب، عندمـا قالت أنـا أرتضي بالشرعيـة الـدوليـة، أي بقـرار التقسيم رقم ١٨١ الصـادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نـوفمبر ١٩٤٧. وهـذا يعني أنها راضية بـالتعايش مـع اسرائيل. لماذا نخفي الأمور؟ هذه حقيقة، إذا لم تروها، فأنتم أحرار. وهذا في واقـع الأمر تحوّل في المسار. وقد قلت: نحن تحـولنا من حـركة تحـرير وطني تعتمـد الكفاح المسلح من عبر الحدود إلى حركة استقـلال وطني تعتمد الكفـاح الجماهـيري والعصيان المدني من الداخل.

أظن أن هذا عنوان هام وكبير وتندرج تحته تغـيرات كثيرة في العمـل العسكري والكفـاح المسلح. صحيح، أنـا مع من قـال إن الجيش الفلسطيني مـوجود في البلدان العربية وخاضع لأنظمتها، وأنا ليس عندي مشكلة في هذا الموضـوع، لأنني مؤمن بأن الحرب مع اسرائيل، أي الصراع المسلح مع اسرائيل، إن لم يكن في إطار اسـتراتيجية عربية، فأنا لا أستطيع أن أراهن عليـه، ولا يمكن لأحد أن يـراهن عليه. ومن هنـا، ليس عندي مشكلة إذا كان لبنان، لبنان الجـديد، سيـدخل في اسـتراتيجية جـديدة، آخذاً بعين الاعتبـار أولاً المسار الـذي تحول عنـده، وثانيـاً الضرورة القصوى لتصـور استراتيجي واحد موحّد ترعاه سوريا، وتشارك فيه سوريا، لأنه يوجـد لسوريـا موقـع جغرا - سياسي، كما أنها في عالم الصراع ضد اسرائيل الـدولة العـربية القـومية تـاريخياً ومستقبلاً.

إذاً، إن يكن هناك تصور اسـتراتيجي سوري لبنـاني فلسطيني واحـد، لن يعود

هنـاك من مشكلة على الاطـلاق. وعندمـا تتحقق هـذه الاسـتراتيجيـة، أنضم وألقي السلاح وأسلّمه إلى الجيش اللبناني. وأنا في هذا كله أتفق حتى نهاية الـدرب مع الأخ الدكتور حليم أبو عز الدين، وأقول إنه مع وجود تصور استراتيجي لا يعود هنـاك من مشكلة حتى في اليـونيفورم، يـا أخ جهاد، ولكن هـذا التصور المشـترك بين الأطـراف الثلاثة، يجب أن يحوز على رضى الشعب اللبناني، جميع فئات الشعب اللبناني.

كم كنت سعيداً، وكم كنت معتزاً بتعقيب سماحة الشيـخ محمد حسن الأمـين، هذا الرجل الذي أشرت إليه من دون أن أسميه، بأنه يعطي فلسطين أكثر مما أعـطيها أنا. هو في خلال ثماني سنوات أعطى فلسطين في لبنان أكثر مما أعطيتها أنا. وكم كنت أود أن يأتي الأستاذ جوزيف أبو خليل كي نستمع إلى تعقيبه، ولكنه للأسف لم يظهر، ولا شك في أنه لو كان معنا، لأتاح لنا أن نعرف وجهة نظر الجانب الذي يمثله.

وأؤكد ثانية، أنا كشفيق الحوت، أعطي سلاحي راضياً مـرضياً إلى جيش، إلى حليف، إلى أخ، أشترك أنا وإياه في موقع استراتيجي واحد، وعندها لن تكون هنـاك من مشكلة على الاطلاق.

وأعـود ثانيـة إلى الأخ جهاد لأقـول: إن هذا السـلاح في المدة الأخـيرة كـان في حرب أهلية. صحيح. ونحن نقول: يا عالم صالحونا. . دعونا نتصالـح. . هذا قتـال ليس فيه مصلحة لأحد. هناك جـراح، هناك دم، هنـاك ضحايـا، هناك اعتقـالات، هناك فترة كـانت أسود من السـواد، وكانت عـلى الفلسطيني أكـثر سواداً منهـا على أي انسـان عربي. وآن الأوان لمصـالحـة عـربيـة شـاملة، ومن أجـل المصلحـة العـربيـة، ومصلحة فلسطين ولبنان وسوريا، يجب أن تنتهي حروب الصراع العربي في الساحـة اللبنـانية، وأنـا كفلسطيني أقـول هذا قبـل سواي، وهـذا حق للبنـان عـلي، في ظـل استراتيجية واحدة.

وفي هـذا المجال أقـول للأخ سعـود المولى، أنـا معـك، والحق معـك، ولكنني سأختصر ضناً بالوقت. نحن ترافقنا معاً يا أخي في صيف العـام ١٩٨٢، وعشنا معـاً الحرب والحصار، والتجربة المرّة، وشهدنا معاً انتقال الثورة ورجالها إلى المنـافي البعيدة والجديدة. وماذا بعد؟ جاءت سنوات الإحباط الثماني الماضية. اختلفنا مع حركة أمـل وتقاتلنا، أمل وحزب الله، الموازنة مع الموازنة و. . و. . وكلها حـروب إحباط. فهـل كان يخطر على بالنا، ونحن في خضم تلك الحروب الـطاحنة أن يقـوم شعب فلسطين المحتل في هذه الانتفاضة؟ تلك عظمة الشعب. . وذاك هو الايمان بـالشعب. والله يا سعود كنت في الأمم المتحدة من اليوم الأول للانتفاضة، أنا وزملائي تـردّدنا في إقـامة

شكوى إلى مجلس الأمن. خفنا ألّا تدوم الانتفاضة لغاية نهاية الأسبوع. اليوم نحن وصلنا إلى العام الرابع من عمر هذه الانتفاضة.

ما الذي نقدمه للانتفاضة؟

دكتور مجذوب معه حق في التحريض على العرب، معه حق. العرب؟ ماذا قدموا للانتفاضة؟ قدموا رسمياً ثلاثمائة مليون دولار، لم تدفع كلها، وهي ما يعادل اثنين بالمائة من فوائد الاستثمارات الكويتية في أوروبا. ويسألون، ويسأل بعض اخوتنا في الخليج. إلى متى أسوار القدس ستبقى أسيرة وغير محررة؟

لكن أعود إلى القول إن الشعب الفلسطيني هو شعب عربي، فيه من عاهات هذه الأمة، وفيه من حسناتها، وقد استفاد من الخبرة اللبنانية، واستفاد من معاناة الحرب والحصار لثلاثة أشهر، عندما لم يتحرك لنصرته لا الموقف الرسمي، ولا الشعب العربي. لم نسمع بتظاهرة واحدة حاشدة في أية عاصمة عربية. واليوم نحن نرى الشعب الفلسطيني في الداخل يسعى جاهداً كي يتكفل إلى حد كبير، من المشوار الطويل، بقدراته الداخلية الذاتية.

إن هذه الانتفاضة المجيدة تستحق جلسة خاصة، في ندوة عامة، لأن فيها من المميزات ما يشرح صدر كل عربي. إن أعظم ما في هذه الانتفاضة أنها ثورة على أرضها، أي في الداخل. وإني لواثق أن الثورة عندما قامت في الستينيات، من خارج أراضيها، كان شعبنا يتحرق في الداخل للمشاركة، ولكن كانت تحول دونه الحدود والسدود. وأما اليوم، فإذا كان العرب يريدون المشاركة، فأين الموانع؟ والوسائل المتاحة متعددة، ومعروفة من قبل الجميع.

أنا لا أريد أن أتغنى بالانتفاضة، كما كان البعض يفعل بنا، يتغنى بنا ونحن نعاني في لبنان. نحن كنا نحترق، وهم يدفئون أياديهم. أنا لا أدفىء يديّ في الانتفاضة.

ولنتوقف، أخيراً عند كلمات المحبة، فأبونا انطوان ضو أكرمنا بالعقل والغفران والتوبة الصالحة. وأما أخي أحمد صدقي الدجاني، فكان تعقيبه تكملة للبحث، وقد أضاف إليه من نفحته الأدبية الطيبة وقلبه الكبير، الكثير.

وأخيراً، أشكر سيادة المطران على صبره عليّ، وأختم برجاء ألا تستهينوا يا اخوان بالقضية المدنية والشؤون المعيشية، لا تستهينوا بها، لا ترتضوا بالكلام المعسول، نريد قولاً مشرعاً ومتواضعاً. وإني مع تقديري ـ باسم الشعب الفلسطيني ـ للقول إن لبنان بلد محدود الامكانات، وإن لبنان قد ضحّى كثيراً من أجل القضية

الفلسطينية، فإني أرى في هذا كلّه أولـوية الجـانب الاقتصادي عـلى أي جانب آخـر، ولن أدخل في هذا المجال في التفاصيل، ولكن أحيل الجميع على قـراءة بحث الرجـل الاقتصـادي والمفكـر اللبنـاني جـورج قـرم، أو إعـادة قـراءتـه، ففيـه عن العـلاقـات الاقتصادية، وأثر الوجود الفلسطيني في لبنان، ما يضع النقاط على الحروف.

ختام النَّدوَة

مُناقشة عامّة

١ ـ سهيل ادريس

في الحقيقة كنت سأتنازل عن كلمتي بعد هذا الجو الذي أثاره فينا حديث الانتفاضة الذي يبهت أمامه كل حديث، ولكنكم فتحتم لي المجال بالنسبة إلى الأعمال المستقبلية التي سيتصدى لها مركز دراسات الوحدة العربية، وملاحظتي داخلة تماماً في هذا الجو.

أهملت وثيقة الاتفاق الوطني، اتفاقية الطائف، الشأن الثقافي بما هو إبداع وخلق وإثراء للإرث الحضاري للبنان. صحيح أن هناك فقرة عن التربية والتعليم وتأكيداً على حرية التعليم، وحماية التعليم الخاص، وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي، ولكن ليس ثمة إلا إشارة أو اشارتان يتيمتان هما عبارة الانفتاح الروحي والثقافي والأخرى تنظيم جميع وسائل الاعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة.

ومن المؤسف أن لا يتنبه المسؤولون عن إبرام هذه الوثيقة من السياسيين اللبنانيين، وفيهم عدد من المثقفين، بل من الكتاب، إلى هذه الفجوة التي تسقط دور الثقافة بما هي ابداع، كما خصصنا في تاريخ لبنان منذ الاستقلال وتسقط هذا الدور في تكوين لبنان الجديد.

هل يحق لنا أن نتساءل هنا بسذاجة، أكان هذا الاهمال للدور الثقافي للبنان أمراً مقصوداً، ودعوة خفية لدفع لبنان إلى التنازل عن هذا الدور أو اضعافه حتى يتساوى بمعظم الأنظمة العربية التي تستبيح تحت شعار الحرية المسؤولة التي سبق ذكرها قمع معظم الحريات الفكرية بشتى الأساليب وأقلّها فرض الرقابة المسبّقة أو

اللاحقة على كل إنتاج إبداعي؟ وكنا نتمنى على هذه الندوة الهامة أن تتدارك هذا الإهمال أو هذا النقص الفاضح فتخصص محوراً من المحاور المطروحة للشأن الثقافي الذي يتميز لبنان به على أنه منفصل عن الدولة لا يخضع لتوجيهها فيحافظ بذلك على حرية التعبير والتفكير التي كانت دائماً موضع إعجاب، وربما موضع حسد، من جميع الأدباء والمثقفين العرب. ومن هنا كان ازدهار الصحافة، وانتشار الكتاب اللبناني، وسوى ذلك من مظاهر الحرية التي هي عنوان لبنان الأول وغيابها تقزيم للبنان، بل قضاء عليه. ولعل مركز دراسات الوحدة العربية بمبادراته الكبيرة يخصص لاحقاً ندوة برمتها للشأن الثقافي ودوره بالنهوض بلبنان الجديد.

٢ ـ نجاح واكيم

باختصار ما دفعني إلى الكلام هو ما سمعت من الدكتور سهيل ادريس، وبخاصة أن للموضوع أهميته القصوى متى تنبهنا إلى قيد جديد سوف يفرض على الحريات وعلى حرية المعتقد في لبنان. وقد كُرس هذا القيد في المادة ١٩ من الدستور المعدل. تنص المادة على إنشاء محكمة دستورية عليا لمراقبة دستورية القوانين.

يحق مراجعة هذه المحكمة ـ أو لكل من رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء وعشرة نواب على الأقل، مراجعة هذه المحكمة بشأن دستورية القوانين. ويحق أيضاً، مع احترامي لرجال الدين، لرؤساء الطوائف الروحية المعترف بها قانونياً مراجعة هذه المحكمة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية وحرية المعتقد والدعوة من خلال هذا النص. ونحن نعرف أن في لبنان طبعاً رجال دين ورؤساء طوائف أجلاء ومحترمين، ولكن نحن نعرف أن القرارات غالباً تصدر عن رؤساء الميليشيات أو القوى السياسية الطائفية، وتعرض على رؤساء الطوائف. أي أنه بموجب هذا النص سوف تكون حرية المعتقد عمليا في يد المستفيدين من كبت الحريات ومن اخضاع الثقافة للاعتبارات الطائفية.

كنا نسمع دائماً في لبنان مساجلة، حفلة زجل، بين المسيحيين والمسلمين؛ أقصد سياسياً يطالب المسلمون بإلغاء الطائفية فيرد المسيحيون بطلب العلمنة. لا الذين يطالبون بالعلمنة كانوا يريدونها؛ ولا الذين كانوا يطالبون بإلغاء الطائفية كانوا يريدونها؛ لأنه في الواقع لا يمكن الغاء طائفية الدولة من دون إلغاء طائفية المجتمع؛ ولا يمكن إلغاء طائفية المجتمع من دون إلغاء طائفية الدولة. ذكرت هذا النموذج لقيد مفروض داخل الدستور الجديد على الحريات، وأخطرها حرية الثقافة وحرية المعتقد، لأؤكد على أهمية الموضوع الذي طرحه الدكتور سهيل ادريس راجياً أن يلقى هذا الموضوع اهتمام مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة مقبلة.

٣ ـ سعود المولى

باعتقادي هناك قضيتان يمكن العمل عليهما في الحقبة المقبلة. من خلال هذا اللقاء اكتشفت بعض النقاط. الأولى تتعلق بموضوع الانتفاضة، وقد سبق أن قام في لبنان جهد شعبي ومنظّم تحت عنوان «لست وحدك»، ثم ماتت هذه المحاولة ولم نعد نسمع عنها. فبإمكان الأشخاص والقوى الموجودين في هذه القاعة، ومن خلال هذا العمل أو أعمال مقبلة، إعادة إحياء هذه الدعوة وهذا النوع من التضامن مع الانتفاضة.

ثم النقطة الثانية تتعلق بالمستقبل الأمني القومي في مواجهة التحديات ومن خلال أزمة الخليج. أعتقد أن مستقبل أمن المنطقة ومستقبل شعوبها وإمكانية التنمية والنهوض لهذه الأمة تستحق ندوة جادة في الحقبة المقبلة.

٤ ـ زاهية قدورة

أشرت في الجلسة الأولى تحديداً إلى تغييب دور التربية والتعليم والثقافة والاعلام. كل هذه المواضيع مرتبط بعضها بالبعض الآخر ولا سيما التربية. طبعاً لا يوجد عنصر أقوى من عنصر آخر. كلها عناصر قوية يجب أن تعالج في موضوع واحد: التربية والتعليم والثقافة والاعلام. اظن هذا هو النقص في هذه الندوة وقد أشير إلى ذلك اشارة خفيفة في بعض الأوراق.

كلمة المشاركين

معن بشور

منذ أن حملنا فتياناً راية الوحدة العربية مع بداية وعينا القومي والتزامنا السياسي، ونحن نطمح أن تكون هذه الوحدة جامعة ليس فقط للأقطار التي تضمها الأمة، بل أيضاً لكل التيارات والعناصر والفئات والبيئات التي تتكون منها أمتنا العربية.

وحين كان يفرض علينا، بذريعة الدفاع عن العروبة والوحدة العربية، معركة مع هذا التيار الفكري والسياسي، أو تلك الجماعة الدينية أو القومية أو الاثنية، كان يساورنا قلق عميق، وكنا نتساءل: هل صحيح أن وحدة الأمة لا تقوم إلا على نفي أو إلغاء بعض أبنائها أو فئاتها أو مجموعاتها؟ وهل يمكن للوحدة الكبرى أن تقوم من خلال تدمير الوحدات الصغرى؟

وكبر هذا التساؤل مع الوقت وازداد هاجسه بالإلحاح على عقولنا وضمائرنا ووجداننا، وبدأنا نكتشف أن الوحدة العربية ليست مجرد حلم لجمع أطراف الأمة المتناثرة، بل هي أيضاً علم في فهم مشكلة كل قطر، بل كل جماعة أو فئة. . .

وجاءت تجربة الحرب القاسية التي شهدناها في لبنان، والتي احتلت القسم الأكبر من حياتي السياسية والقومية، والتي مررت فيها بمختلف أنواع التجارب، وشهدت معها كل أنواع المجازر والجرائم، ورأيت خلالها بأم عيني كيف ينفجر وطن عزيز، ويهجر شعب غال، وتدمر واحة من أجمل واحات الأمة، لتعلمني، كما تعلم كل من عاشها، بعمق وتفان وصدق كمركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام الصديق الكبير والمناضل الأصيل، الدكتور خير الدين حسيب، إلى حاجة الفكر القومي عموماً، وحركة الوحدة العربية خصوصاً، إلى الانكباب العميق على دراسة

الأزمة اللبنانية بكل تعقيداتها، ودلالاتها، لتتحول بالفعل إلى مختبر ليس لتصدير جراثيم التفتيت والتمزق والحروب الأهلية إلى عموم الجسم العربي، كما يريد أعداء لبنان والعرب، بل لاكتشاف أسباب المناعة والحصانة التي يجب أن يتسلح بها الجسم العربي انطلاقاً من وحدة لبنان وعافيته بشكل خاص .

ولهذا لم تكن الصدفة وحدها هي التي دفعت مركز دراسات الوحدة العربية إلى أن يحتضن هذه الندوة الفكرية الثمينة والمهمة، وأن يشترك فيها ممثلون لكل التيارات الفكرية والسياسية العاملة في الساحة اللبنانية، بصفتهم الشخصية طبعاً، وبمن فيهم بعض من لا ينتمي إلى فكرة الوحدة العربية، بل لا يؤمن بها أساساً، بل هي القناعة الراسخة ان حركة الوحدة العربية إما أن تكون ديمقراطية المحتوى، واسعة الصدر والقلب أو لا تكون.

وإن الزمن الذي كان فيه القومي العربي ينظر إلى من لا يؤمن مثله بالقومية العربية والوحدة العربية كعدو أشر يجب تصفيته، زمن ولى وانقضى، وان المفهوم الحديث للقومية العربية هو الذي ينطلق من ترسيخ الوحدات الوطنية للأقطار العربية، بل هو الذي يعتبر معارضة أبناء الأمة، أو اعتراضهم على الوحدة العربية فرصة للتصحيح والتوضيح والتدقيق في مفهوم الوحدة نفسها .

فالوحدة العربية قبل أن تجمع الأقطار العربية، يجب أن تجمع الانسان العربي إلى أخيه الانسان العربي وتضمن له حقوقه وكرامته . وهل من تجربة أفضل من تجربة لبنان وأغزر لتكون ميداناً للبحث العلمي والجاد في قضايا الوحدة الوطنية والديمقراطية وحقوق الانسان؟

ولأن الوحدة العربية تتحول اليوم لتصبح علم المستقبل في عصر لا مكان فيه لغير الكتل الكبيرة، فقد كان الحرص على أن تكون هذه الندوة عن «لبنان وآفاق المستقبل» لأن المستقبل بات هو أيضاً علم الوحدة والاندماج الحر بما يخرجنا جميعاً من قيود الماضي وسلبيات الحاضر.

ولقد لمستم جميعاً في هذه الندوة دون شك كم هي الحاجة إلى حوار لبناني مسؤول حول قضايا المستقبل، حوار فكري وثقافي وسياسي لا يدخله أطرافه بعقلية انتزاع مكسب شخصي أو فئوي، بل بعقلية التفاعل والتكامل والتواصل لرسم صورة جديدة جميلة لمستقبل لبنان العربي الموحد .

فشكراً لمركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام الذي أكمل وفاءه للبنان حين صمد بشجاعة وكفاءة زمن الحرب والأيام الصعبة، بخدمته اليوم للبنان وهو

يـطل على المستقبـل بأن يشهـر سلاح الفكـر والحوار بعـد أن فقدت أسلحـة التقاتـل والتناحر مبررات وجودها.

وأملنا أن يكمل هذا المركز رسالته، وأن يحيطه كل الشرفاء العرب على اختلاف مواقعهم، بما يستحقه من عناية ودعم واهتمام .

كلمة
مركز دراسات الوحدة العربية

خيرالدين حسيب

لا أريد أن أطيل الكلام عليكم في هذه الساعة المتأخرة، وبعد الجهد والعطاء الكبيرين اللذين قدمتموهما طيلة هذين اليومين. أحب أن أنتهز هذه الفرصة، أولاً، لأعبر لكم جميعاً عن سعادة المركز واعتزازه بمشاركتكم في هذه الندوة وبمساهمتكم الغنية والثمينة.

وكما قلت في كلمة الافتتاح، سيكون المركز حريصاً على عطائكم فينشر ـ بكل أمانة ـ كل الأوراق والتعقيبات والمناقشات، في الكتاب الذي آمل أن يصدر خلال شهرين من الآن. وفيما يتعلق بالندوة، فسعادة المركز كبيرة بها؛ إذ يشعر المركز بأنه نجح في تقديم منبر للبنان يجتمع فوقه لبنانيون واخوة عرب آخرون، من اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة، ناقشوا، بلغة وأسلوب حضاريين، القضايا والمشاكل التي تهم لبنان ومستقبله، ومستقبل العرب جميعاً.

ويعتبر المركز أنه يقدم بداية، من خلال هذه الندوة، فيرجو ألا تحمّلوه ما لا طاقة له عليه. نأمل أن تكون هذه الندوة شرارة تنطلق لتشجع الاخوة الآخرين في انطلياس وطرابلس وغيرهما، على أخذ مبادرات أخرى لندوات أخرى، تكون أكثر عمقاً وأكثر تحديداً لقضايا متعددة... الخ. وسيستمر المركز في هذه المساهمة، لكن بأمل ألّا يطلب منه أن يتحمل وحده هذا العبء، لأن ذلك فوق طاقته وإمكانيته.

وسيولي المركز لبنان ومستقبله وشؤونه قسطاً أكبر من نشاطه؛ وقد بدأ، فعلاً، سلسلة محاضرات شهرية ـ وربما أكثر من شهرية ـ لاخوة عرب من مفكرين ومثقفين، من خارج لبنان، يطلون من خلالها على بيروت، للزيارة وإلقاء المحاضرات، إرادة

التفاعل مع مختلف الأوساط، والاطلاع على لبنان وآفاقه الجديدة. وسيحاول المركز، كذلك، تخصيص ندوة أشمل وأوسع متضمنة الجوانب الثقافية والاجتماعية، والمشاكل المختلفة المتعلقة بحاضر لبنان ومستقبله. لقد حرص المركز على الإسراع في عقد هذه الندوة ليعطي جرعة من التفاؤل بمستقبل لبنان، وليشجع الآخرين على الانطلاق.

وتتجلى سعادة المركز في أنه استطاع عقد هذه الندوة لمعالجة قضايا حسّاسة، أمكن الحديث عنها بقدر كبير من الصراحة والحرية، ومن دون الحاجة إلى حراسة من قبل ميليشيات أو دبابات أو رشاشات أو أوساط غير رسمية... والحمد لله أننا انتهينا من هذه الندوة بلا ضحايا.

أكرر شكري لكم جميعاً على مساهمتكم، وأكرر سعادة المركز واعداً إياكم بأن نضع كل امكانيات المركز وطاقاته في خدمة لبنان ومستقبله، وكل ما يمكن أن يساهم في توحيد لبنان وتحقيق السلام الأهلي في ربوعه.

المـــلاحق

ملحق رقم (١)
برنامج الندوة

الجمعة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠

٨/٠٠ ـ ٩/٠٠	التسجيل
الجلسة الصباحية الأولى	رئيس الجلسة: أ. الأخضر الابراهيمي
٩/٠٠ ـ ٩/١٥	**افتتاح الندوة:** كلمة الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
٩/١٥ ـ ١١/٠٠	**مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني** (مركز/ ح د ٢٣/١) **مقدم الورقة:** أ. جهاد الزين **المعقبون:** أ. جوزف مغيزل أ. ابراهيم النجار أ. نجاح واكيم **مناقشة عامة**
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
١١/٣٠ ـ ١٣/٠٠	**مناقشة عامة**
١٣/٠٠ ـ ١٥/٠٠	فترة الغداء (دعوة غداء يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية في فندق «بريستول» تكريماً للمشاركين في الندوة).
جلسة بعد الظهر	رئيس الجلسة: أ. منح الصلح
١٥/٠٠ ـ ١٧/٠٠	**مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان** (مركز/ ح د ٢٣/٢)

	مقدم الورقة : أ. الياس سابا
	المعقبان : د. سمير مقدسي
	د. كمال حمدان
	مناقشة عامة
١٧/٠٠ ـ ١٧/٣٠	استراحة
١٧/٣٠ ـ ١٩/٠٠	**مناقشة عامة**
	السبت في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠
الجلسة الصباحية	**رئيس الجلسة:** د. حليم أبو عز الدين
٩/٠٠ ـ ١١/٠٠	**مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية**
	(مركز/ ح د ٢٣/٣)
	مقدم الورقة : أ. معن بشور
	المعقبون : أ. رياض الريس
	د. محمد المجذوب
	د. عصام خليفة
	مناقشة عامة
١١/٠٠ ـ ١١/٣٠	استراحة
١١/٣٠ ـ ١٣/٠٠	**مناقشة عامة**
١٣/٠٠ ـ ١٥/٠٠	فترة الغداء (دعوة غداء يقيمها مركز دراسات الوحدة العربية في فندق «بريستول» تكريماً للمشاركين في الندوة).
جلسة بعد الظهر	**رئيس الجلسة:** المطران جورج خضر
١٥/٠٠ ـ ١٧/٠٠	**مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية**
	(مركز/ ح د ٢٣/٤)
	مقدم الورقة: أ. شفيق الحوت
	المعقبان : السيد محمد حسن الأمين
	د. أحمد صدقي الدجاني
	مناقشة عامة
١٧/٠٠ ـ ١٧/٣٠	استراحة
١٧/٣٠ ـ ١٩/٠٠	**مناقشة عامة**
١٩/٠٠ ـ ١٩/٣٠	اختتام الندوة

مُلحق رَقم (٢)
وَثائق خَلفيّة

المحتويات(*)

٢ ـ ١ : القرار رقم (٣١٨) القاضي بتحديد حدود دولة لبنان الكبير، ٣١ آب/ اغسطس ١٩٢٠ .... ٢٩٢
٢ ـ ٢ : الدستور اللبناني قبل التعديلات الأخيرة ٢٩٤
٢ ـ ٣ : اتفاقية القاهرة، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ .... ٣١٤
٢ ـ ٤ : مسودة اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ : اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل ٣١٧
٢ ـ ٥ : الاتفاق الثلاثي: نص «مشروع اتفاق الحل الوطني» الذي وقع في دمشق لإنهاء الأزمة اللبنانية ٣٢٢
٢ ـ ٦ : وثيقة الطائف: وثيقة الوفاق الوطني ٣٤٠
٢ ـ ٧ : التعديلات الدستورية الأخيرة: القانون الدستوري رقم (١٨) .. ٣٥١

(*) أبقينا على حرفية النصوص كما وردت في مصادرها الأولى. (المحرّر)

ملحق رقم (٢ ـ ١)

القرار رقم (٣١٨)

القاضي بتحديد حدود دولة لبنان الكبير(*)

٣١ آب ١٩٢٠

(العاصمة (جريدة الحكومة الرسمية) ـ دمشق ـ العدد ١٥٥، تاريخ ١٦/٩/١٩٢٠. ص ١).

إن الجنرال غورو المندوب السامي للجمهورية الفرنساوية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش الشرق العام.

بعد الاطلاع على القرار الرئيسي المؤرخ في ٨ تشرين أول سنة ١٩١٨.

ولما كانت فرنسا بمجيئها إلى سوريا لا تبغي سوى أن تتيح لأهالي سوريا ولبنان أن يحققوا أمانيهم المشروعة في الحرية والحكم الذاتي.

ولما كان يجب لتنفيذ ذلك أن تعاد إلى لبنان وظائفه الطبيعية كما وضحها ممثلوه وطالب بها أهلوه وأن يكون بوسع لبنان الذي أنشىء هكذا ضمن حدوده الطبيعية أن يواصل بصفته دولة مستقلة وبمساعدة فرنسا الخطة التي وضعها بصورة تضمن مصالحه السياسية والاقتصادية فمن أجل تلك الأسباب.

قد قرر

المادة الأولى ـ ينشأ تحت اسم لبنان الكبير قطر يحتوي على:

١ ـ مقاطعة لبنان الادارية الحالية.

(*) المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية، إعداد يوسف خوري، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

٢ ـ أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا كما جاء في القرار رقم ٢٩٩ تاريخ ٢ آب/ اغسطس.

٣ ـ أقسام ولاية بيروت الموضحة أدناه.

أ ـ سنجق صيدا ما عدا الجزء الذي منح لفلسطين بموجب الاتفاقات الدولية.

ب ـ سنجق بيروت.

ت ـ قسم سنجق طرابلس الذي يشمل قضاء عكار جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي دنيا ومنيا) وجزء قضاء حوش الأكراد الواقع جنوبي تخوم لبنان الكبير الشمالية كما هي موضحة في المادة الثانية من هذا القرار.

المادة الثانية ـ عينت حدود لبنان الكبير كما يأتي مع التحفظ بشأن تعديلات الحدود الجزئية التي تجري فيما بعد:

شمالاً ـ خط من مصب النهر الكبير يتبع النهر إلى ملتقاه بوادي خالد على ارتفاع جسر القمر.

شرقاً ـ خط يفصل وادي خالد ونهر العاصي (الأورونت) ويمر بقرى مزرعة [معيصرة] ارسانة [حربعانة] وحابت [هيت] وعبيج [إبش] وفيصل [فيصان] على ارتفاع قرى برينا ومطربا. ويتبع هذا الخط حد قضاء بعلبك الشمالي متجهاً من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ثم حدود اقضية بعلبك وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً ـ الحدود الفلسطينية كما قرر في الاتفاقات الدولية.

غرباً ـ البحر المتوسط.

يوضع هذا القرار موضع العمل اعتباراً من أول أيلول سنة ١٩٢٠.

على الأمين العام ورئيس التفتيش الاداري أن يقوما كل بما يخصه بتنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٣١ آب سنة ١٩٢٠

الامضاء

غورو

ملحق رقم (٢ ـ ٢)

الدستور اللبناني(*)

قبل التعديلات الأخيرة

الباب الأول
أحكام أساسية

الفصل الأول: في الدولة وأراضيها

المادة ١:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

لبنان دولة مستقلة (ذات وحدة لا تتجزأ)[1] وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحده حالياً:

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه «بوادي خالد» الصاب فيه على علو «جسر القمر».

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقرى معيصرة، حربعانة، هيث، ابش، فيصان على علو قريتي برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

(*) دستور لبنان، حقّقه وعلّق عليه أنور الخطيب، قدّم له شارل حلو، سلسلة الدولة والنظم السياسية ([د.م.: د.ن.]، ١٩٧٠)، ص ١١ ـ ٣٢.

(١) ترجمة خاطئة لعبارة (État unitaire) والصواب دولة موحّدة.

جنوباً: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

وغرباً: البحر المتوسط.

المادة ٢:

لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

المادة ٣:

لا يجوز تعديل حدود المناطق الادارية إلا بموجب قانون.

المادة ٤:

لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٧ ك ١ سنة ١٩٤٣)

العلم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر، أقساماً أفقية تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر. أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الأرزة فهي في الوسط، يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي، وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي، ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦:

إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

المادة ٧:

كل اللبنانيين سواء لدى القانون. وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

المادة ٨:

الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون. ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون: ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة ٩:

حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة، بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام. وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

المادة ١٠:

التعليم حرّ ما لم يُخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب. ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة بشأن المعارف العمومية.

المادة ١١:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الافرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

المادة ١٢:

لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة، لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة، حسب الشروط التي ينص عليها القانون.

وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المادة ١٣:

حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة: وحرية الطباعة، وحرية الاجتماع، وحرية تأليف الجمعيات، كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المادة ١٤:

للمنزل حرمة، ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

المادة ١٥:

الملكية في حمى القانون، فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة

العامة، وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون، وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني
السلطات

الفصل الأول: أحكام عامة[٢]

المادة ١٦:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب.

المادة ١٧:

تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لرئيس الجمهورية ولمجلس النواب حق اقتراح القوانين.

المادة ١٩:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا ينشر قانون ما لم يقره المجلس.

المادة ٢٠:

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها، ضمن نظام ينص عليه القانون، ويحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في اجراء وظيفتهم. وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

---

(٢) يلاحظ أن الدستور يعوزه التقسيم العلمي. فالفصل الأول ـ أحكام عامة. والفصل الثاني السلطة المشترعة والفصل الثالث ترجع إلى أحكام عامة.

المادة ٢١:

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً، على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني: السلطة المشترعة

المادة ٢٢:

(ألغيت بمقتضى المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

المادة ٢٣:

(ألغيت بمقتضى المادة ٥٠ من القانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

المادة ٢٤:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين، يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفاقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء.

المادة ٢٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

إذا حل مجلس النواب، وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة، وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة ٢٤ وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

الفصل الثالث: أحكام عامة[٣]

المادة ٢٦:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

(٣) انظر التعليق على الفصل الأول.

المادة ٢٧ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء. ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

المادة ٢٨ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٨ أيار ١٩٢٩)

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقاؤهم من أعضاء المجلس النيابي، أو من أشخاص خارجين عنه، أو من أعضاء المجلس، أو من الخارجين عنه جميعاً.

المادة ٢٩ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إن الأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة يعينها القانون.

المادة ٣٠ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نيابتهم. ولا يجوز ابطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء.

المادة ٣١ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

المادة ٣٢ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين. فالعقد الأول يبتدىء يوم الثلثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار. والعقد الثاني يبتدىء يوم الثلثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر ت ١ وتخصص جلساته

بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر، وتدوم مدة العقد إلى آخر السنة.

المادة ٣٣:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية أن يدعو المجلس إلى عقود استثنائية. أما مواعيد افتتاح العقود الاستثنائية وختامها، فتحدد بموجب مرسوم، ويعين برنامج العقد الاستثنائي في مرسوم الدعوة. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى دورة استثنائية، إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع الأعضاء.

المادة ٣٤:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه. وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

المادة ٣٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

جلسات المجلس علنية، على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه. وله أن يقرر اعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

المادة ٣٦:

تعطى الآراء بالتصويت الشفوي، أو بطريقة القيام والجلوس، إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب، فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً(٤) أو بالاقتراع على مسألة الثقة، فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

---

(٤) ترجمة خاطئة للعبارة الفرنسية (Vote sur l'ensemble).

المادة ٣٧:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٨ أيار سنة ١٩٢٩)

حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية، ولا تجرى المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل منذ ايداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزراء المقصودين بذلك.

المادة ٣٨:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

كل اقتراح قانوني(٥) لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

المادة ٣٩:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا تجوز اقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

المادة ٤٠:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا يجوز في أثناء دور الانعقاد، اتخاذ اجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس، أو القاء القبض عليه، إذا اقترف جرماً جزائياً، إلا بإذن المجلس، ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

المادة ٤١:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله.

---

(٥) خطأ مطبعي غيَّر معنى المادة. ففي الأصل المنشور في الجريدة الرسمية في حزيران/ يونيو ١٩٢٦: «كل اقتراح قانون» ترجمة لعبارة (Toute proposition de loi) وان عبارة «كل اقتراح قانوني» يعني بالفرنسية (Toute proposition légale) وليس هذا المقصود من المادة.

أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر، فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

المادة ٤٢ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس، في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة ٤٣ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

للمجلس(٦) أن يضع نظامه الداخلي.

المادة ٤٤ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول، يجتمع المجلس برئاسة أكبر أعضائه سناً، ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة أمين، ويعمد إلى تعيين الرئيس ونائب الرئيس والأمينين، كل منهم على حدة، بالاقتراع السري، وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية. وإذا تساوت الأصوات فأكبر المرشحين سناً يعد منتخباً.

المادة ٤٥ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧).

ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة. ولا يجوز التصويت وكالة.

المادة ٤٦ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

---

(٦) خطأ في الترجمة، والصواب: المجلس يضع نظامه الداخلي (كل مجلس يضع نظامه الداخلي).

المادة ٤٧ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطاً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

المادة ٤٨ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع : السلطة الاجرائية

المادة ٤٩ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٨ أيار سنة ١٩٢٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري، بغالبية الثلثين؛ من مجلس النواب، في الدورة الأولى. ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات(٧)، ولا تجوز اعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء مدة ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

المادة ٥٠ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمّة الحكم، عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الاخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«احلف بالله العظيم، اني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها، واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

---

(٧) الفقرة الموقتة الملغاة بقانون ١٩٤٧/١/٢١ تنص على «أن رئيس الجمهورية الحالي لا يستفيد من هذه المادة المتعلقة برفع الولاية من ٣ سنوات إلى ست سنوات. ولذلك فإن ولاية الرئيس الحالي تنتهي في ٢٦ أيار ١٩٣٢». وكانت هذه الفقرة قد أضيفت بموجب قانون ٨ أيار/ مايو ١٩٢٩ وتتعلق بالرئيس شارل دباس.

المادة ٥١:

رئيس الجمهورية ينشر القوانين بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويؤمن تنفيذها بما له من السلطة التنظيمية، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها، أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها. وله حق العفو الخاص. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

المادة ٥٢:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها، ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز نسخها سنة فسنة، فلا تعد مبرمة إلا بعد موافقة المجلس عليها(٨).

المادة ٥٣:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً، ويقيلهم، ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يحدد القانون شكل التعيين لها على وجه آخر، ويرأس الحفلات الرسمية.

المادة ٥٤:

مقررات رئيس الجمهورية، يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون: ما خلال تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً.

المادة ٥٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٨ أيار سنة ١٩٢٩)

يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً معللاً، بموافقة مجلس الوزراء، بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة.

وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفاقاً لأحكام المادة ٢٥، ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب.

---

(٨) رئيس الجمهورية يتولى عقد المعاهدات بواسطة الوزير المختص ولا ينفرد وحده بذلك.

المادة ٥٦ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها، فيجب عليه أن ينشرها في خلال خمسة أيام.

المادة ٥٧ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لرئيس الجمهورية الحق أن يطلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره، ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا، يصبح في حل من نشر القانون، إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

المادة ٥٨ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

كل مشروع، تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء، مشيرة إلى ذلك بمرسوم الاحالة، يمكن لرئيس الجمهورية، بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥٩ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً، وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المادة ٦٠ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)(٩).

---

(٩) كانت الأغلبية للاتهام ٤/٣ فأصبحت ٣/٢. وكانت النيابة العامة توكل إلى قاضيين فأصبحت توكل إلى قاضٍ واحد. وكان النص يَكِلُ أمر تعيين النائب العام إلى محكمة التمييز. وبما أنه بتاريخ التعديل لم يكن في لبنان محكمة تمييز فقد استبدلت عبارة محكمة التمييز بعبارة المحكمة العليا، أي أعلى محكمة موجودة بحسب التنظيم القضائي.

لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته، إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية، فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى، إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه. ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين، ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاضي تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

المادة ٦١:

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم، وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة ٦٢:

في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت، تناط السلطة الاجرائية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة ٦٣:

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون، ولا تجوز زيادتها ولا انقاصها طيلة مدة ولايته.

المادة ٦٤:

يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة، ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى ادارته وبما خص به.

المادة ٦٥:

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون.

المادة ٦٦:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

يتحمل الوزراء اجمالياً[١٠] تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة، ويتحملون

---

(١٠) Solidairement.

افـراديـاً تبعـة افعالهم الشخصيـة. ويعد بيـان خطة الحكـومة، ويعـرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه.

المادة ٦٧:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

للوزراء أن يحضروا إلى المجلس أنى شاؤوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكـلام، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إداراتهم.

المادة ٦٨:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

عندما يقرر المجلس عدم الثقـة بأحـد الوزراء وفـاقاً للمادة السـابعة والثـلاثين، وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

المادة ٦٩:

ألغيت أحكامها بموجب المادة ٥ من القانون الدستوري الصـادر في ٨ أيار سنـة ١٩٢٩[١١].

المادة ٧٠:

لمجلس النـواب أن يتهم الـوزراء بـارتكـابهم الخيـانـة العـظمى أو بـإخـلالهم بـالواجبـات المترتبـة عليهم، ولا يجوز أن يصـدر قرار الاتهـام إلا بغالبيـة الثلثـين من مجموع أعضاء المجلس. وسيصدر قانون خاص تحدد بموجبـه شروط مسؤولية الـوزراء الحقوقية.

المادة ٧١:

يحاكم الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢:

يكف الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه. وإذا استقال فلا تكـون استقالته سبباً لعدم اقامة الدعوى عليه، أو لإيقاف المعاملات القضائية.

---

(١١) المادة (٦٩) الملغاة: لا يصدر قرار عدم الثقة بأحد الوزراء ما لم يكن ثلاثة أرباع المجلس حضوراً. أما إذا طرح الوزير نفسه، مسألة الثقة، فيكتفى بوجود الأكثرية العددية.

الباب الثالث

أ) انتخاب رئيس الجمهورية

المادة ٧٣ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل، أو شهرين على الأكثر، يلتئم المجلس، بناء على دعوة من رئيسه، لانتخاب الرئيس الجديد. وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض، فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر، فلأجل انتخاب الخلف، يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون. وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً، تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء، ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة ٧٥ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية، لا هيئة اشتراعية، ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة، دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ب) في تعديل الدستور

المادة ٧٦ :

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

يمكن اعادة النظر في الدستور، بناء على اقتراح رئيس الجمهورية، فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

المادة ٧٧:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

يمكن أيضاً اعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب، فيجري الأمر حينئذ على الوجه التالي:

يحق لمجلس النواب، في خلال عقد عادي، وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل، أن يبدي اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء التي يتألف منها المجلس قانوناً، بإعادة النظر في الدستور. على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح، يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة، طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه. فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه، وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس في خلال أربعة أشهر. وإذا لم توافق، فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية. فإذا أصرّ المجلس عليه، بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ، اما اجابة المجلس إلى رغبته، أو إصدار مرسوم بحله، وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر. فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل، وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر.

ت) في أعمال مجلس النواب

المادة ٧٨:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور، يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة، أو أن يصوت، إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

المادة ٧٩:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور، لا يمكنه أن يبحث فيه، أو أن يصوت عليه، ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً، ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن ينشر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تنشر بموجبها القوانين العادية. ويحق له في خلال المدة المعينة للنشر أن يطلب إلى المجلس اعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى، ويصوّت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

الباب الرابع
تدابير مختلفة

أ) المجلس الأعلى

المادة ٨٠:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

يتألف المجلس الأعلى من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب، وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم. ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة، وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات. وسيصدر قانون خاص تعين بموجبه أصول المحاكمات التي يجري عليها هذا المجلس[١٢].

ب) في المالية

المادة ٨١:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ ك ٢ سنة ١٩٤٧)

تفرض الضرائب[١٣] العمومية. ولا يجوز احداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

المادة ٨٢:

لا يجوز تعديل ضريبة أو الغاؤها إلا بقانون.

---

(١٢) وضع مشروع القانون وأحيل على المجلس. ووضعنا بشأنه كتاباً هو كتاب: المجلس الأعلى.
(١٣) (Pour l'utilité commune) سقطت سهواً الكلمتان «لأجل المنفعة».

المادة ٨٣:

كل سنة، في بدء عقد تشرين الأول، تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة، ويقترع على الموازنة بنداً بنداً.

المادة ٨٤:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

لا يجوز للمجلس، في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الاعتمادات الاضافية أو الاستثنائية، أن يزيد الاعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة، سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها، أو بطريقة الاقتراح. غير أنه يمكنه، بعد الانتهاء من تلك المناقشة، أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها احداث نفقات جديدة.

المادة ٨٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص. أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة، فيمكن رئيس الجمهورية أن يتخذ مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء قاضياً بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية، وأن ينقل اعتمادات في الموازنة، على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات الـ ١٥٠٠٠ ليرة بالبند الواحد. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

المادة ٨٦:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية، تستمر لغاية كانون الثاني، لمتابعة درس الموازنة. وإذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه، ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة، فلرئيس الجمهورية أن يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء، يجعل بموجبه المشروع المذكور، بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يستعمل هذا الحق، إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل. على أنه في مدة الدورة الاستثنائية المذكورة، تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى، كما في السابق، وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً، ويضاف إليها ما فتح

بها من الاعتمادات الاضافية الدائمة، ويحذف منها ما أسقط منها من الاعتمادات الدائمة، وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة «الاثني عشرية».

المادة ٨٧:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٧ ت ١ سنة ١٩٢٧)

إن حسابات الادارة المالية النهائية لكل سنة، يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة. وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة ٨٨:

لا يجوز عقد قرض عمومي، ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة ٨٩:

لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية، أو مصلحة ذات منفعة عامة، أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

الباب الخامس
أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم

المواد ٩٠ ـ ٩٢:

(الغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

المادة ٩٣:

(الغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٤٧)

المادة ٩٤:

(الغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

الباب السادس
أحكام نهائية ومؤقتة

المادة ٩٥:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الاضرار بمصلحة الدولة.

المواد ٩٦ - ١٠٠:

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في ٢١ ك ٢ سنة ١٩٤٧)

المادة ١٠١:

ابتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير (الجمهورية اللبنانية) دون أي تبديل أو تعديل آخر.

المادة ١٠٢:

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ٩ ت ٢ سنة ١٩٤٣)

الغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

قانون دستوري مؤقت

المادة الأولى:

خلافاً لأحكام المادة ٤٩ من الدستور وبصورة استثنائية يجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية الحالي مرة ثانية. ولا يجوز إعادة انتخابه مرة ثالثة إلا بعد ست سنوات لانتهاء مدة ولايته الثانية.

المادة الثانية:

خلافاً لأحكام المادة ٧٣ من الدستور وبصورة استثنائية يلتئم المجلس النيابي بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب رئيس الجمهورية خلال شهر من تاريخ نشر هذا القانون الدستوري. وتبتدىء مدة ولاية الرئيس المنتخب من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس الحالي.

في ٢٢ أيار سنة ١٩٤٧

ملحق رقم (٢ - ٣)

اتفاقية القاهرة(*)

٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩

في يوم الاثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ اجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظمة وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية.

انطلاقاً من روابط الأخوة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينية لا بد وأن تتم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الايجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينية وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتفق الوفدان على المبادىء والاجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني

تم الاتفاق على اعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١ - حق العمل والإقامة والتنقل للفلسطينيين المقيمين حالياً في لبنان.

٢ - انشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح الفلسطينيين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن نطاق السيادة اللبنانية.

(*) المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية: وقائع، ببليوغرافيا، وثائق، خرائط، اعداد مركز التوثيق والبحوث اللبناني (انطلياس: المركز، ١٩٨٤)، ص ٣٩٣ - ٣٩٤.

٣ ـ وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلح داخل المخيمات تتعاون مع اللجان المحلية لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينية.

٤ ـ السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن مبادىء سيادة لبنان وسلامته.

العمل الفدائي

تم الاتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

١ ـ تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.

٢ ـ تأمين الطريق إلى منطقة العرقوب.

٣ ـ تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.

٤ ـ ايجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.

٥ ـ ايقاف الحملات الاعلامية من الجانبين.

٦ ـ القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجودة في لبنان بواسطة قيادتها.

٧ ـ تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.

٨ ـ دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الاتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.

٩ ـ تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.

١٠ ـ الغاء قاعدة جبرون.

١١ ـ يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.

١٢ ـ الافراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.

١٣ ـ ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.

١٤ - يؤكد الوفدان أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنـان كما هـو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.

١٥ - يبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطـلاع عليه إلا من قبـل القيادات فقط.

رئيس الوفد اللبناني	**رئيس الوفد الفلسطيني**
اميل بستاني	**ياسر عرفات**

ملحق رقم (٢ ـ ٤)

مسودة اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣(*)

اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية
وحكومة دولة اسرائيل

ان حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الأساسية:

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها.

بناء على اتفاقهما على اعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في اقامة أمن دائم ما بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في اقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق،

وبعد أن زودتا مندوبيهما المفوضين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقتا على الأحكام الآتية:

(*) المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية: وقائع، بيليوغرافيا، وثائق، خرائط، اعداد مركز التوثيق والبحوث اللبناني (انطلياس: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٣.

المادة ١

١ ـ يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ـ يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان واسرائيل انهيت ولم تعد قائمة.

٣ ـ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد اسرائيل بأن تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان ولاسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١ ـ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو ارهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ ـ يحول كل فريق دون وجود أو انشاء قوات غير نظامية أو عصابات مسلحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الاغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين، بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ـ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ ـ عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب ـ عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج ـ عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ـ يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجاماً منهما مع انهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في اطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوة المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

فيما عدا حق العبور البري، وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الاقليمي.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١ ـ أ ـ عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت انشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع.

ب ـ تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات، الخ.

ج ـ في اطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د ـ يمكن انشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ ـ تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل دورياً.

و ـ لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشيء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في اطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز ـ يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح ـ تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩، بما فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق. وبعد الاعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في اطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص، وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الاجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر

متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

١ ـ يتم ابرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان واسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات به (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢

يبلغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرر في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية
انطوان فتال

عن حكومة دولة اسرائيل
ديفيد كيمحي

عن حكومة
الولايات المتحدة الأميركية
موريس درايبر

ملحق رقم (٢ - ٥)
الاتفاق الثلاثي(*)

نص «مشروع اتفاق الحل الوطني» الذي وقِّع في دمشق لإنهاء الأزمة اللبنانية

مقـدمـة

في ظـل الظروف الاستثنـائية المأساويـة التي تعصف بلبنـان وضـع المجتمعـون مشروع حل وطني يرتكز إلى تطلعـات شعبنا في تحـرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي وفي عودة الأمن والسلام إلى الـوطن وقيام النـظام الديمقـراطي الصحيح فيـه بتكريس العدل والمساواة سياسياً واجتماعياً وتحقيق طموحات اللبنانيين في كل المجالات. ويحتاج هذا الحل إلى التزام وطني شامل وإلى تحصين قومي يتمثل بترجمة العلاقات المميـزة مع الشقيقة سوريا التي لم ولا توفر جهداً بقيادة الرئيس حافظ الأسد، لانقاذ لبنان وحمـاية استقلاله ووحدته وانتمائه العربي ودفعه نحو الحل الديمقراطي لصراعاته المختلفة.

الفصل الأول
مبـادىء عـامـة

هوية لبنان

لبنان بلد سيد حر مستقل وواحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حـدوده المنصوص

(*) مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، يوميـات ووثائق الـوحدة العـربية، ١٩٨٥ (بـيروت: المـركـز، ١٩٨٦)، ص ٨٠٠ - ٨٠٨.

عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً وهو عربي الانتماء والهوية وعضو عامل ومؤسس في جامعة الدول العربية وملتزم بكافة مواثيقها. . وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء وهو عضو في الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. . .

وحدة لبنان

التمسك المطلق بوحدة لبنان ورفض مشاريع التقسيم وكل أشكال التمايز وطروحات اللامركزية السياسية، كالفيدرالية والكانتونات واللامركزية الانمائية والأمنية. وهذا الموقف يحتم رفض الأمن الذاتي وكذلك التوطين في أية بقعة من أرض لبنان ومهما كان شكله أو مدته.

النظام السياسي

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل في نظام اقتصادي حر يستند إلى التخطيط العلمي والانمائي الشامل لمختلف الطاقات والاحتياجات والنشاطات في جميع المضامير، بلد الكرامة الانسانية والطموح الحضاري.

تحرير لبنان

١) الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وتصفية وجوده المباشر وغير المباشر، ورفض كل أشكال الترتيبات الأمنية وأدواتها المشبوهة ومقاومة أية أداة محلية مرتبطة أو متعاملة معه. . .

٢) توفير كل الامكانيات وحشد كافة الطاقات رسمياً لدعم المقاومة الوطنية في الجنوب بشرياً ومادياً باعتبارها القاعدة الأساسية لعملية التحرير وأساساً صحيحاً لتوحيد لبنان.

٣) دعم صمود وثبات الجنوبي في أرضه عبر توفير أدوات الانماء البشرية والمادية والاقتصادية.

٤) العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي ازالة شاملة ورفض أية قيود أو شروط اسرائيلية. . .

٥) التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩.

الفصل الثاني
مبادىء النظام السياسي

إن تعزيز روح الانتماء الوطني والممارسة الديمقراطية يتطلب استبدال الصيغة الطائفية الحالية بصيغة وطنية تؤمن مشاركة وتمثيل الشعب في سلطة سياسية قادرة على التعبير عن تطلعات وطموحات هذا الشعب على المستوى الوطني وعلى صعيد الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والانماء والأمن. . .

من هنا تم الاتفاق على أن بناء لبنان الغد واقامة الدولة الحديثة المتطورة والمتحررة من رواسب الماضي يحتم الغاء النظام الطائفي. وتبعاً لذلك وضع دستور جديد مبني على أسس ترسخ وحدة الوطن واستقلاله وانتماءه العربي وتعزز نظامه الديمقراطي وتكرس المساواة التامة بين المواطنين.

وستعتمد في وضع هذا الدستور خلال مهلة سنة على الأكثر، المبادىء الأساسية والأحكام الآتية:

١) النظام اللبناني جمهوري ديمقراطي برلماني.

٢) الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة الوطنية يمارسها عبر المؤسسات الدستورية، وعلى الوجه المبين في الدستور العتيد. .

٣) اللبنانيون متساوون أمام القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون تمييز بينهم.

٤) لا ميزة للبناني على آخر في تولي المناصب والوظائف العامة إلا من حيث الكفاءة والأهلية ضمن الشروط التي ينص عليها القانون.

٥) اعتبار الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون وحماية حرية الاعتقاد (وفي هذا المجال التأكيد على نص المادة التاسعة من الدستور الحالي) وتكريس الحريات العامة في مجالات الرأي والتعبير والاقامة والعمل والانتخاب والاجتماع والملكية والعمل النقابي. . . كل ذلك ضمن الأصول التي يحددها القانون أسوة بالدول الديمقراطية. . .

٦) اعتبار النظام الاقتصادي حراً ومنظماً[1]. ويكفل المبادرة الفردية في كل ما لا

---

(١) لا يعني ذلك «موجهاً».

يتعارض مع النظام العام والمصلحة العامة. ويستند هذا النظام إلى التخطيط العلمي الانمائي الشامل لمختلف الطاقات والحاجات في كل الميادين ويرتكز إلى الخطط الانمائية الطويلة المدى والمتكاملة باعتبار وحدة لبنان وحدة انمائية لا تتجزأ.

٧) تعميم العدالة الاجتماعية واعتبار التكافل الاجتماعي التزاماً وطنياً واعتبار التربية الوطنية والتعليم حقاً للمواطنين وواجباً عليهم والتعليم إلزامي لجميع المواطنين حتى نهاية المرحلة المتوسطة...

٨) وضع قانون انتخاب جديد يؤمن أوسع وأفضل تمثيل على أساس وطني ومع اعتماد المحافظة دائرة انتخابية صوناً للانصهار الوطني وللتعبير الصحيح عن ارادة العيش المشترك ولجميع المواطنين رجالاً ونساء حق الانتخاب عند اكمالهم سن الثامنة عشرة ووفق الشروط التي يحددها الدستور.

٩) استحداث مجلس للشيوخ يتولى مع مجلس النواب السلطة التشريعية في القضايا المصيرية وهي على وجه الحصر: تعديل الدستور، الحرب والسلام، المعاهدات والاتفاقات الدولية، أنظمة الأحوال الشخصية المذهبية، قانون الجنسية ونظام انتخابات مجلس الشيوخ.

١٠) تشكل الحكومة الجديدة فوراً لجنة تحضيرية لصياغة الدستور الجديد للبلاد تمهيداً لإقراره.

مرحلة الانتقال والتدرج نحو اللاطائفية التامة

إن الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمر في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة، تعتمد خلالها الاصلاحات والاجراءات ذات الطابع الدستوري والنظامي والقانوني الواردة في هذه الوثيقة وفقاً لما يلي:

١) يتم تشكيل حكومة جديدة فوراً ويكون بدء المرحلة الانتقالية تاريخ تشكيل هذه الحكومة.

٢) تحدد مرحلة انهاء حالة الحرب في لبنان بسنة واحدة بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة وفق ما هو وارد في الفصل الخامس من هذا الاتفاق...

٣) يتم توسيع المجلس النيابي الحالي، بعد تشكيل الحكومة الجديدة وذلك بتعيين نواب جدد وفقاً لمبدأ المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الكبرى وعلى أساس العدد المحدد في هذا الاتفاق. كما تطبق في مهلة

أقصاها سنة جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الاصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة.

٤) تنتهي المرحلة الانتقالية عند اتخاذ مجلس النواب قراراً بتحديد تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية كلياً وفقاً لما يلي:

أ ـ بعد عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد، تدعو الحكومة إلى انتخاب مجلس نيابي جديد وفقاً للمبادىء الواردة في هذا الاتفاق...

ب ـ تطرح الحكومة، خلال النصف الثاني من ولاية أول مجلس نيابي منتخب مشروعاً تحدد فيه تاريخ بدء العمل بإلغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات الثلاث والوزارات ووظائف الفئة الأولى وما يعادلها، وتكون الأكثرية اللازمة لإقرار المشروع ثلثي أعضاء المجلس النيابي...

ج ـ إذا لم يقر المشروع تصبح الأكثرية اللازمة لإقراره ٥٥ بالمائة ابتداء من النصف الثاني من ولاية المجلس النيابي المنتخب الثاني...

د ـ إذا لم يقر المشروع عندئذ يتقرر حكماً الغاء الطائفية في التمثيل النيابي والرئاسات والوزارات ووظائف الفئة الأولى أو ما يعادلها وذلك خلال النصف الأول من ولاية المجلس المنتخب الثالث...

الفصل الثالث
قواعد المرحلة الانتقالية

خلال المرحلة الانتقالية ومن أجل اقامة التوازن الصحيح في الصلاحيات بين السلطتين التشريعية والاجرائية مع ضمان استقلالية القضاء في ظل النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي، تعتمد القواعد الآتية وتصدر أو تعلق أو تعدل المواد والقوانين الدستورية أو التنظيمية التي تؤمن تطبيقها:

في السلطة الاجرائية

أولاً ـ رئاسة الجمهورية

١) انتخاب الرئيس:

بعد اصلاح أوضاع السلطة التشريعية وفقاً للمبادىء الواردة لاحقاً، يعتمد في انتخاب رئيس الجمهورية أكثرية الـ ٥٥ في المائة من العدد القانوني لمجلس النواب في

الدورات التي تلي الدورة الأولى، ويكون النصاب القانوني لإجراء الانتخاب في كل دوراته سبعة أعشار عدد أعضاء مجلس النواب.

٢) صلاحيات رئيس الجمهورية:

أ ـ يعتبر رئيس الجمهورية رأساً للدولة وبمثابة الرمز لوحدة الوطن ويتولى السهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وعلى الوحدة الوطنية ويؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية.

ب ـ يعتبر رئيس الجمهورية القائد الأعلى للجيش...

ج ـ يوقع رئيس الجمهورية على كل المراسيم ويصدر القوانين ضمن المهل المحددة وبعد المصادقة من قبل الجهات المعنية كما يحيل مشاريع القوانين على السلطة التشريعية ويحتفظ بحق الاعتراض والرد وفق الأصول المدرجة في هذه الوثيقة وضمن المهل المحددة فيها...

وكذلك ينشر رئيس الجمهورية خلال مهلة الأربعين يوماً القوانين التي يحيلها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب بصفة المعجل المكرر...

د ـ يسمي رئيس الحكومة ويصدر مراسيم تشكيل الحكومة وفق الأصول المنصوص عنها في المادة الخامسة من هذا الفصل، كما يصدر مرسوم اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات المدرجة في هذه الوثيقة، وإلى أن يتم اصلاح السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفق هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج.

هـ ـ يترأس رئيس الجمهورية ويشارك في المناقشة، دون حق التصويت، الجلسات الآتية:

هـ ـ ١ ـ مجلس الدفاع الأعلى...

هـ ـ ٢ ـ اجتماع مجلس الوزراء في حالات محددة هي حصراً تلك المخصصة لإقرار البيان الوزاري الذي يحدد سياسة الحكومة ولإعلان الحرب والسلم أو التعبئة العامة أو حالة الطوارىء، وكذلك حل مجلس النواب واقرار مشروع قانون دستوري وقانون الانتخاب وقانون الموازنة والعفو العام.

هـ ـ ٣ ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء إلى الانعقاد في جلسة استثنائية في بعض الحالات التي يعتبر فيها وضع البلاد مهدداً بمخاطر أساسية...

هـ ـ ٤ ـ لرئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس الوزراء للانعقاد مرة في الشهر

على الأكثر لمناقشة وبت مشاريع مراسيم وقوانين قد يكون ردها على أن لا يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة أية مواضيع أخرى. . .

و ـ يقبل أوراق الاعتماد ويستقبل الممثلين الدبلوماسيين ويرأس الحفلات الرسمية. . .

ز ـ يمنح أوسمة الدولة. . .

ح ـ لا يتحمل تبعة ممارسة سلطاته إلا في الحالات المنصوصة عنها في الدستور (خيانة عظمى). . .

ط ـ يمنح العفو الخاص ويقترح ويصدر قانون العفو العام. . .

ي ـ يصدر مرسوم قبول استقالة أي من الوزراء بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء. أما الاقالة فتتم بعد موافقة المجلس الوزاري. . .

ك ـ يستطيع عندما تقتضي الحالة، توجيه رسائل إلى مجلس النواب والوزراء عندما يرى ذلك ضرورياً. . .

ل ـ يختار موظفي رئاسة الجمهورية من بين موظفي الملاك الاداري للدولة. .

ثانياً ـ مجلس الوزراء

١) يتكون مجلس الوزراء من رئيسه ومن عدد من وزراء الدولة ومن الوزراء الذين يتولون الحقائب. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. . .

٢) تكون السلطة الاجرائية مناطة بمجلس الوزراء الذي يمارس كامل الصلاحيات التنفيذية والادارية ويضع السياسة العامة للدولة كونه المسؤول وحده أمام السلطة التشريعية والشعب، ومن هذه الصلاحيات:

أ ـ وضع السياسة العامة للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية والمالية والانمائية والتربوية والاجتماعية وفي غير ذلك من المجالات. . .

ب ـ وضع مشاريع القوانين والمراسيم واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ سياسة الدولة واضفاء صفة المعجل المكرر على مشاريع القوانين عندما يرى ذلك ضرورياً. . .

ج ـ تأمين تنفيذ القوانين والأنظمة ومراقبة عمل كل أجهزة الدولة ومؤسساتها بما فيها العسكرية. . .

د ـ اقرار حالة الطوارىء والغاؤها كذلك بالنسبة إلى الحرب والتعبئة العامة وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية مع مراعاة صلاحيات السلطة التشريعية. . .

هـ ـ توجيه وتنسيق أعمال الوزارات وجميع أعمال الادارات والمؤسسات العامة التابعة للدولة.

و ـ وضع مشروع الموازنة التابعة للدولة ووضع الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى.

ز ـ حل مجلس النواب بقرار معلل ودعوة المجلس إلى العقود الاستثنائية. . .

ح ـ تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها أو اقالتهم أو قبول استقالتهم وفقاً للأصول القانونية. . .

ثالثاً ـ المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من رئيس مجلس الوزراء ومن وزراء الدولة وتتخذ قراراته بالإجماع، وفي حال الخلاف يعرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب. ويتولى هذا المجلس:

١) متابعة تحقيق أهداف الإصلاح المقرر في كل المجالات. . .

٢) متابعة تنفيذ خطة انهاء الحرب ضمن المهل المحددة لها. . .

٣) متابعة تأمين شروط الانتقال لتطبيق الدستور الجديد. . .

٤) اقتراح الخطوط الكبرى لسياسة الدولة وتحديد خياراتها الأساسية وعرضها على مجلس الوزراء. . .

٥) التحضير لمجلس الوزراء وطرح الخطط والتوجيهات والتصورات عليه. . .

٦) الموافقة على جميع المراسيم التي لا تحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء بما في ذلك اقالة وزير أو أكثر. . .

٧) أعضاء المجلس الوزاري هم حكماً أعضاء في مجلس الدفاع الأعلى. . .

٨) تضم الأمانة العامة لمجلس الوزراء عدداً من الأمناء المساعدين والمستشارين والاخصائيين يشكلون جهازاً خاصاً للمجلس الوزاري يرتبط برئيس الحكومة ويقدم للمجلس الوزاري ما يطلبه منه من أعمال. . .

رابعاً ـ رئيس مجلس الوزراء

١) يترأس مجلس الوزراء في جميع الحالات إلا تلك المحددة حصراً في مكان آخر، من هذه الوثيقة، ويدير الجلسات ويطرح جدول الأعمال ويشارك في المناقشة حيث له حق التصويت. . .

٢) يترأس في جميع الحالات اجتماعات المجلس الوزاري.

٣) يقبل استقالة وزير أو أكثر ويرفع المرسوم لرئيس الجمهورية. . .

٤) يكون نائباً لرئيس مجلس الدفاع الأعلى. . .

٥) يشرف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الوزاري وقرارات مجلس الوزراء ويتابع أعمال الوزارات والادارات.

خامساً ـ تشكيل الحكومة واستقالتها ومهل اصدار القوانين والمراسيم

١) أ ـ يجري رئيس الجمهورية استشارات نيابية وسياسية ملزمة ويصدر على ضوئها مرسوماً بتسمية رئيس مجلس الوزراء المكلف.

ب ـ بعد اجراء الاستشارات النيابية والسياسية يشكل رئيس مجلس الوزراء المكلف الحكومة ويعرض لائحة بأسماء أعضائها على رئيس الجمهورية فإذا وافق يصدر المراسيم. . .

ج ـ إذا امتنع رئيس الجمهورية عن توقيع المرسوم خلال مهلة أسبوعين من عرض اللائحة عليه يحتكم رئيس الوزراء المكلف إلى المجلس النيابي. فإذا نالت وجهة نظره أغلبية ٥٥ في المائة من أعضاء المجلس على رئيس الجمهورية اصدار المرسوم حكماً. أما إذا رفض المجلس التشكيلة الحكومية يعتبر رئيس مجلس الوزراء معتذراً ويعاد فتح باب الاستشارات.

د ـ إذا امتنع رئيس مجلس الوزراء عن عرضه لائحة أعضاء الحكومة على رئيس الجمهورية خلال مهلة شهر من تكليفه يعتبر ذلك بمثابة اعتذار عن التشكيل ويفتح باب الاستشارات مجدداً. . .

٢) بعد هذا الاتفاق يتم تشكيل الحكومة واختيار رئيس مجلس الوزراء والوزراء وفق مقتضيات الوفاق وبما يؤدي إلى تنفيذ هذا البرنامج. ويستمر ذلك حتى اصلاح أوضاع السلطة التشريعية بزيادة عدد النواب وفقاً لهذا الاتفاق. . .

٣) على الحكومة أن تنال ثقة مجلس النواب. . .

٤) جميع المراسيم ومشاريع القوانين تحمل توقيع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزير المختص مع مراعاة صلاحيات المجلس الوزاري. ما عدا مراسيم تسمية رئيس الوزراء وقبول استقالة الوزارة أو اعتبار الوزارة مستقيلة في الحالات التالية:

أ ـ إذا استقال رئيسها. . .
ب ـ إذا حجب المجلس عنها الثقة. . .
ج ـ إذا استقال نصف أعضاء الوزارة. . .

٥) تحدد مهلة ٣٠ يوماً لتوقيع مشاريع المراسيم ومراسيم احالة القوانين المقررة في مجلس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية أو ردها خلال هذه المدة لأسباب معللة، ويبدأ سريان المهلة منذ تاريخ ايداع المشاريع لدى المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، وعند انقضاء المهلة دون توقيع أو رد معلل يصبح المرسوم نافذاً حكماً، أما إذا رده فيصار إلى عرضه على مجلس الوزراء مجدداً، وإن أصر مجلس الوزراء على قراره مرة ثانية فعلى رئيس الجمهورية توقيع المرسوم. . وتسري هذه المهل أيضاً بالنسبة للمراسيم العادية، ففي حالة الخلاف وإذا أصر رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص على المشروع يحال إلى مجلس الوزراء للبت به، وتحدد نفس المهلة لرئيس مجلس الوزراء والمجلس الوزاري من تاريخ ايداع المشاريع لدى امانتهم العامة. . أما بالنسبة للقوانين التي يقرها مجلس النواب فتطبق على مهل نشرها المادة/ ٥٦/ من الدستور الحالي. . .

في السلطة التشريعية

١) خلال المرحلة الانتقالية يوسع التمثيل الشعبي من خلال زيادة عدد النواب إلى (   ) وبالشكل الذي يحقق صحة هذا التمثيل وعدالته في إطار المناصفة بين المسيحيين والمسلمين والمساواة بين الطوائف الثلاث الأكثر عدداً ووفق الالتزام بمبادىء هذه الوثيقة إلى أن يتم الغاء طائفية التمثيل بعد انتهاء المرحلة الانتقالية. . .

٢) بصورة مؤقتة حتى يصبح ممكناً إجراء انتخابات، يتم تعيين النواب لملء المراكز الشاغرة، أو التي يمكن أن تشغر والمستحدثة من قبل مجلس الوزراء.

٣) ينتخب رئيس مجلس النواب ونائبه وأعضاء مكتب المجلس لمدة سنتين قابلتين للتجديد. . .

٤) يعتمد خلال الفترة الانتقالية على منح الحكومة صلاحيات استثنائية للتشريع

في كافة المجالات باستثناء الموازنة العامة للدولة وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد. . .

في الوظائف العامة

١) تلغى قاعدة التمثيل الطائفي في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية وصوناً لعدالة تطبيق هذا المبدأ تسوى خلال مهلة ستة أشهر حقوق الطوائف المغبونة. . .

٢) تستثنى من هذا الالغاء وظائف الفئة الأولى وما يعادلها في الادارات والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة والقضاء وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون أن يعني ذلك تخصيص أية وظيفة حكراً على أية طائفة.

٣) تشرف الحكومة خلال المرحلة الانتقالية على تطهير واصلاح مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وفق المبادىء الواردة في هذه الوثيقة.

في المحكمة العليا والمحكمة الدستورية

يصار إلى تأليف المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء المنصوص عنه في الدستور وإلى إنشاء محكمة دستورية لمراقبة دستورية القوانين، والبت في كل النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. . .

يعين رئيس المحكمة الدستورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء وموافقة مجلس النواب. . .

في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تتمثل فيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية والعلمية على أن يحدد القانون مجالات اختصاصه. . .

في اللامركزية الادارية

اعادة النظر في التنظيم الاداري المنصوص عنه في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٩٥٦/٦/١٢ في اتجاه تعزيز اللامركزية الادارية:

١) بزيادة واعادة توزيع المحافظات بشكل يؤمن مصالح المواطن والانصهار الوطني. . .

٢) بتعزيز المجالس البلدية والاتحادات البلدية والمحافظات وتوسيع صلاحياتها.

٣) باعتماد التمثيل الشعبي في مجالس المحافظات. . .

٤) بتحويل أكبر عدد من المهام والمسؤوليات الادارية من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية. بما يؤمن سهولة وسرعة الخدمات للمواطنين.

٥) اصلاح القضاء بما يؤمن الخدمات المباشرة للمتقاضين. . .

ملاحظة: تعتمد صلاحيات المؤسسات الواردة في هذا الاتفاق في الدستور الجديد.

في الاصلاح الاقتصادي والتنمية

١) ضرورة وضع سياسة اعمار واعادة بناء اقتصادي وتنمية شاملة تتحدد في برنامج متناسق واضح تشرف على تنفيذه الدولة أساساً، مما يستتبع اصلاحاً سريعاً في ادارتها ورفع مستوى أدائها وايجاد الادارات المختصة أو توسيع أعمال ما هو قائم منها. ويتناول هذا البرنامج في بنوده استنهاض الاقتصاد الوطني في كل قطاعاته على أساس الانسجام في ما بينها وتكاملها، مع أخذ ضرورة حماية الثروات الطبيعية والبيئة بعين الاعتبار. . . على أن يكون كل ذلك مبنياً على أن النظام الاقتصادي حر. . .

٢) ايلاء اهتمام خاص للمناطق التي طالتها أحداث الحرب وتلك التي تشكو الحرمان منذ عشرات السنين ووضع خطة انمائية لهذه المناطق بحيث يتأمن توزيع أفضل للدخل والثروة بين المواطنين والمناطق وتحقيق التوازن الانمائي العادل والمتكامل للوطن.

٣) العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الاصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي واعتماد الخطة الخمسية في مجال التخطيط الاقتصادي والمالي في الميزانية واستكمال مراحل تعميم الضمان الاجتماعي بما فيه ضمان الشيخوخة وتأمين مجانية في التطبيب والاستشفاء لكل المواطنين.

٤) المحافظة على الملكية الخاصة والمبادرة الفردية التي يجب ألا تسيء إلى المصلحة العامة، مما يفترض تعديل الأنظمة الضريبية ومراقبة تطبيقها وحفظ حقوق الخزينة وتدعيم هيكلية القطاع العام.

٥) وضع برنامج اسكاني شامل مع اعطاء الأولوية للمهجرين ومتضرري الحرب وتشجيع قيام التعاونيات الاسكانية.

٦) وضع برنامج شامل للاستفادة من الثروة المائية وتنفيذ المشاريع التي تحقق هذه الغاية وخصوصاً مشروع الليطاني.

في التربية والتعليم

١) وضع التربية والتعليم في خدمة أهداف بناء لبنان الغد على قواعد وطنية لا طائفية وتثمير ثروته البشرية...

٢) تعزيز التعليم بما يؤدي إلى تعميمه ومجانيته والزاميته وشموليته وتطوير البرامج التربوية وتوحيد البرنامج التعليمي وبشكل خاص توحيد كتابي التاريخ والتنشئة المدنية...

٣) دعم التعليم الرسمي في كل المراحل والتأكيد على دور الجامعة اللبنانية الوطني واعطائها الدعم اللازم والكافي خاصة في كلياتها التطبيقية لتقوم بدورها في عملية توحيد المجتمع اللبناني وإفساح المجال لجميع اللبنانيين لتحصيل المستوى العلمي اللائق والضروري لتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤) التشديد على دور التعليم المهني والتقني لجهة إعطائه الأولوية وربطه بالخطة الاعمارية الشاملة للبنان.

٥) المحافظة على نظام التعليم الخاص...

٦) تعزيز البحث العلمي عبر توفير الدعم اللازم للمؤسسات العاملة في هذا الحقل.

في الجنسية

١) وضع قانون جديد للجنسية وتسوية الأوضاع العالقة والتي هي قيد الدرس، وتؤلف محاكم خاصة للنظر خلال سنة في قضايا الجنسية العالقة والبت بها...

٢) الغاء ذكر المذهب على الهوية...

في المجال العسكري والأمني

١) الجيش:

إن المهمة الأساسية للجيش هي حماية الوطن من أي اعتداء خارجي وخاصة مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان.

ويكون الدور الأهم للجيش في هذه المرحلة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي للأراضي اللبنانية.

أما إعادة بناء الجيش فتتم وفقاً لعقيدة قتالية ـ وطنية يلتزم بها جميع أفراده، وترتكز إلى المبادىء التي تحدد هوية لبنان وانتماءه إلى محيطه العربي ويكون هذا البناء منسجماً مع سعي لبنان للتنسيق والتكامل الاستراتيجي مع سوريا.

انطلاقاً من هذا المفهوم تعتمد الأسس التالية:

أ ـ مهمات الجيش تحدد داخل مجلس الدفاع الأعلى ووفق قانون الدفاع...

ب ـ بغية اعادة التأهيل يتم سحب الجيش إلى ثكناته وفقاً لخطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني التي تطلب مساعدة سورية أثناء اعادة التأهيل في المجالات التالية: الدورات التدريبية، تبادل الخبرات والمعلومات، الانصهار الوطني.

ج ـ تقوم حكومة الاتحاد الوطني باتخاذ القرارات والاجراءات لبرمجة اعادة بناء الجيش وتأهيله وفق المبادىء المقررة في هذه الوثيقة بما في ذلك وضع قانون جديد للدفاع.

د ـ ابقاء الجيش خارج الصراعات الداخلية والسياسية...

هـ ـ التطبيق الفوري لقانون خدمة العلم...

و ـ يقتصر عمل مخابرات الجيش على الأمن العسكري والتكتي فقط.

٢) قوى الأمن الداخلي:

تعهد مهمات حفظ الأمن على الأراضي اللبنانية لقوى الأمن الداخلي وتبعاً لذلك يجري تعزيز هذه القوى عدة وعدداً مع اعادة تنظيم أجهزتها المركزية وسراياها الاقليمية بالسرعة المرجوة ويحتم ذلك فتح باب التطوع مما يفسح المجال أمام استعمالها بفعالية لحماية أمن المواطن وفي كل المناطق اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تعزيز لأجهزة جمع المعلومات أو الاستقصاء.

٣) الأمن العام:

تعزيز الأمن العام بحيث يستطيع القيام بمهمة أساسية هي ضبط الحدود الدولية اضافة إلى مهماته الأخرى المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات التي ترعى عمله مثل اصدار جوازات السفر والاهتمام بالرعايا الأجانب. هذا الأمر يقتضي مفارز تابعة له تسهر على أمن الحدود البرية والبحرية والمرافىء والمطارات باستثناء الحدود مع اسرائيل التي يتسلمها الجيش.

٤) تعدل قوانين الدفاع وقوى الأمن الداخلي والأمن العام تأميناً لتنفيذ المبادىء الواردة في هذه الوثيقة...

الفصل الرابع
العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا

إن التعبير الأبرز لعروبة لبنان هو في علاقته المميزة بسوريا وحتمية الارتباط المصيري بها. . .

من هذا المنطلق يجب أن تستند العلاقات على نظرة تكامل(٢) استراتيجي بين لبنان وسوريا، ذلك أن قضاياهما المصيرية واحدة، بحكم الانتماء والتاريخ والجغرافيا مما يقتضي درجة عالية من التنسيق في مختلف المجالات. . .

ونرى أن يكون التمييز في علاقات لبنان مع سوريا تمييزاً حقيقياً بحيث يتكرس كل ما يجري التفاهم حوله بين البلدين في اتفاقات ثنائية واضحة تترجمها في كل من البلدين أطر قانونية تمنع مزاجية أي فريق سياسي من العبث بها واللعب بهذه الثوابت، فلا تبقى العلاقات تحت رحمة الأهواء والمصالح، فضلاً عن التأثيرات الاقليمية والدولية.

إن مجالات العلاقات المتميزة بين الدولتين واسعة ومتعددة:

أولاً ـ في مجال السياسة الخارجية

إن التنسيق الكامل والثابت يجب أن يشمل كل القضايا من عربية واقليمية ودولية، على أن يتم الاتفاق على مقتضيات هذا التنسيق تباعاً وحسب القضايا والمواضيع المطروحة لاتخاذ المواقف منها أو معالجتها، ولا بد في هذا المجال أن تكون وسائل الاتصال المباشر والمضمونة السرية مؤمنة بين كبار المسؤولين عن السياسة الخارجية في كل من البلدين.

ثانياً ـ في مجال العلاقات العسكرية

إن الصراع الذي تخوضه سوريا مع اسرائيل في سعيها لاقامة التوازن الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل نتيجة ظروف عربية معروفة منها خروج مصر من ساحة الصراع وقيام محاور عربية فلسطينية لإرباك سوريا سياسياً وأمنياً وعسكرياً،

---

(٢) إن عبارة «التكامل» حيثما وردت في هذا الاتفاق تعني ما يلي: أن تكون إمكانات وقدرات كل من البلدين متممة لامكانات وقدرات الآخر بما يعزز وضع كل منهما ويحقق مصالحهما المشتركة على أن يجدد ويترجم ذلك في إطار الاتفاقات الثنائية المنوّه عنها في هذا الاتفاق. . .

يحتم على لبنان ألا يكون الباب الذي تتمكن من خلاله اسرائيل من تسديد أية ضربة لسوريا أو تهديدها. . .

لذلك يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة في لبنان تحددها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي: السوري واللبناني وذلك ريثما يتم اعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقاً لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال دوره على أرضه اللبنانية.

ثالثاً - في مجالات العلاقة الأمنية

إن اعتبار أمن لبنان من أمن سوريا وأمن سوريا من أمن لبنان مقولة صحيحة ولا بد من ترجمتها عملياً من خلال تكامل أمني لبناني - سوري يعبر عنه بـ:

أ - تحديد مشترك للأخطار الرئيسية التي تهدد أمن البلدين واستقلالهما ونظامهما.

ب - توحيد النظرة إلى هذه الأخطار الرئيسية، وبالتالي الاتفاق على معالجات جذرية لها تتوافق مع سيادة كل من البلدين وتحقق في الوقت نفسه الغاية المرجوة وتتولاها الأجهزة المحلية المختصة في كل من البلدين. . .

ج - اقرار الاتفاقات التي تؤمن التنسيق بين الأجهزة الأمنية كل في اختصاصها في البلدين ولمصلحة كل منها. . .

رابعاً - في مجال العلاقات الاقتصادية

يكون التنسيق والتكامل على أوسع مدى في هذا المجال على رغم تباين الأنظمة، أما مجالات تنظيم هذا التنسيق فتحددها لجنة خبراء من البلدين تشرف على اقتراح الاتفاقات الثنائية والقوانين التنفيذية لها.

خامساً - في مجال العلاقات التربوية

إن التنسيق في المجال التربوي هو ركيزة ترسيخ القربى بين الأجيال الطالعة في كل من البلدين من خلال تنشئة وطنية قائمة على الانتماء العربي وصحة ممارسته، ويتم هذا التنسيق من خلال لجان مشتركة تضع قواعد تربوية وطنية متكاملة. . .

وفي هذا الاطار ووفقاً لمبادىء الاصلاح التربوي في لبنان يحافظ على حرية

التعليم مع الحرص الشديد على منع هذه الحرية من التحول إلى بذرة انقسام جديد بين اللبنانيين وإلى خلق حالات من العداء للعرب وسوريا.

سادساً ـ في المجال الاعلامي

إن ضمان استمرار العلاقات المميزة بعيداً عن التخريب يتمثل بدرجة كبيرة في منع أي تشويش اعلامي ضد هذه العلاقات انطلاقاً من لبنان، ويقتضي ذلك ارتقاء الاعلام اللبناني إلى درجة عالية من المسؤولية الوطنية والقومية والتزامه المبادىء والأهداف المقررة في اطار التوجه الوطني المتفق عليه والمكرس دستورياً وقانونياً مع احترام مبدأ حرية التعبير والرأي. . .

سابعاً ـ في التنفيذ العملي

فور البدء بتنفيذ المرحلة الانتقالية من مشروع الحل الوطني تشكل الحكومة الجديدة لجنة وزارية تشرف على تحقيق ما ورد في هذا الفصل وتنفيذه عملياً. . .

الفصل الخامس
آلية انهاء الحرب

تحدد مرحلة انهاء الحرب في لبنان بسنة واحدة، بدءاً من تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، يتم خلال هذه السنة اقرار وتطبيق جميع النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنفيذ الاصلاحات الانتقالية الواردة في هذه الوثيقة وترتكز آلية انهاء الحرب على القواعد والمبادىء التالية:

١) وقف اطلاق نار شامل وفوري بمساعدة سورية وفتح المعابر والطرقات ووقف الامداد بالأسلحة والذخائر براً وبحراً وجواً. . .

٢) تعزيز دور اللجنة الأمنية وتوسيع بقعة صلاحياتها إلى كامل الأراضي اللبنانية وضم ممثلين من قوى الأمن الداخلي وضباط سوريين إليها، وتبعاً لذلك تتمركز قوات سورية في نقاط يتفق عليها مما يسمح بدعمها المعنوي ومساندتها العسكرية لقوى الأمن الداخلي خلال مرحلة انهاء الحرب، وذلك وفق خطة أمنية شاملة تقرها حكومة الاتحاد الوطني. . .

٣) تقوية قوى الأمن الداخلي والأمن العام وفتح باب التطوع وتسليم قوى الأمن الداخلي مهمة حفظ الأمن في جميع المناطق اللبنانية لبسط سلطة الدولة عليها دون استثناء.

٤) حل الميليشيات والتنظيمات العسكرية وشبه العسكرية على مختلف أنواعها والعمل على انصهار عناصرها وطنياً في مؤسسات الوطن.

٥) جمع الأسلحة تمهيداً لشرائها من قبل الدولة وذلك من كافة الفرقاء اللبنانيين وغير اللبنانيين دون استثناء. . .

٦) تأمين حرية انتقال اللبنانيين وعملهم واقامتهم في جميع المناطق اللبنانية.

٧) ايجاد الحل الجذري لمشكلة المهجرين اللبنانيين واقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى أرضه وبيته وعمله ووضع التشريعات اللازمة التي تكفل ضمان هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير على أن تبدأ عودة المهجرين خلال ثلاثة أشهر من تأليف الحكومة الجديدة وتستمر تدريجياً على ضوء توفر الظروف الأمنية وتنتهي كلياً خلال ثلاث سنوات. . .

ملحق رقم (٢ - ٦)

وثيقة الطائف

وثيقة الوفاق الوطني

أولاً: المبادىء العامة والإصلاحات

١ - المبادىء العامة

أ - لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في الدستور اللبناني والمعترف بها دولياً.

ب - لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم بمواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها. وهو عضو في حركة عدم الانحياز. وتجسد الدولة اللبنانية هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج - لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د - الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح ـ العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ط ـ أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان. ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي ـ لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

٢ ـ الاصلاحات السياسية

أ ـ مجلس النواب

مجلس النواب هو السلطة التشريعية يمارس الرقابة الشاملة على سياسة الحكومة وأعمالها:

(١) ينتخب رئيس المجلس ونائبه لمدة ولاية المجلس.

(٢) للمجلس ولمرة واحدة بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن يسحب الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس في هذه الحالة أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

(٣) كل مشروع قانون يحيله مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، بصفة المعجل، لا يجوز اصداره إلا بعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها، ومضي المهلة المنصوص عنها في الدستور دون أن يبت به، وبعد موافقة مجلس الوزراء.

(٤) الدائرة الانتخابية هي المحافظة.

(٥) إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ ـ بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.
ب ـ نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.
ج ـ نسبياً بين المناطق.

(٦) يزاد عدد أعضاء مجلس النواب إلى (١٠٨) مناصفة بين المسيحيين

والمسلمين. أما المراكز المستحدثة، على أساس هذه الوثيقة، والمراكز التي شغرت قبل إعلانها، فتملأ بصورة استثنائية ولمرة واحدة بالتعيين من قبل حكومة الوفاق الوطني المزمع تشكيلها.

(٧) مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

ب ـ رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ويمارس الصلاحيات الآتية:

(١) يترأس مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يصوت.

(٢) يرئس المجلس الأعلى للدفاع.

(٣) يصدر المراسيم ويطلب نشرها. وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. فإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو اعادته يعتبر المرسوم أو القرار نافذاً حكماً ووجب نشره.

(٤) يصدر القوانين وفق المهل المحددة في الدستور ويطلب نشرها بعد إقرارها في مجلس النواب، كما يحق له بعد إطلاع مجلس الوزراء طلب إعادة النظر في القوانين ضمن المهل المحددة في الدستور ووفقاً لأحكامه، وفي حال انقضاء المهل دون إصدارها أو إعادتها تعتبر القوانين نافذة حكماً ووجب نشرها.

(٥) يحيل مشاريع القوانين، التي ترفع إليه من مجلس الوزراء، إلى مجلس النواب.

(٦) يسمي رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

(٧) يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

(٨) يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة.

(٩) يصدر المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو استقالة الوزراء أو إقالتهم.

(١٠) يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم. ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

(١١) يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح نافذة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

(١٢) يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

(١٣) يدعو مجلس النواب بالاتفاق مع رئيس الحكومة إلى عقد دورات استثنائية بمرسوم.

(١٤) لرئيس الجمهورية حق عرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

(١٥) يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

(١٦) يمنح العفو الخاص بمرسوم.

(١٧) لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

ج - رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها، ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. يمارس الصلاحيات الآتية:

(١) يرئس مجلس الوزراء.

(٢) يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها ولا اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

(٣) يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

(٤) يوقع جميع المراسيم، ما عدا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

(٥) يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين، وطلب اعادة النظر فيها.

(٦) يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله، ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها، وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث، ويوقع المحضر الأصولي للجلسات.

(٧) يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

(٨) يعقد جلسات عمل مع الجهات المختصة في الدولة بحضور الوزير المختص.

(٩) يكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

د ـ مجلس الوزراء

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. ومن الصلاحيات التي يمارسها:

(١) وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم، واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

(٢) السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

(٣) إن مجلس الوزراء هو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة.

(٤) تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

(٥) الحق بحل مجلس النواب بناء على طلب رئيس الجمهورية، إذا امتنع مجلس النواب عن الاجتماع طوال عقد عادي أو استثنائي لا تقل مدته عن الشهر بالرغم من دعوته مرتين متواليتين أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا يجوز ممارسة هذا الحق للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

(٦) عندما يحضر رئيس الجمهورية يترأس جلسات مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء يجتمع دورياً في مقر خاص. ويكون النصاب القانوني لانعقاده هو أكثرية ثلثي أعضائه. ويتخذ قراراته توافقياً، فإذا تعذر ذلك فبالتصويت. تتخذ القرارات بأكثرية الحضور، أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي أعضاء مجلس الوزراء. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

حالة الطوارىء والغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها، اعادة النظر بالتقسيم الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، اقالة الوزراء.

هـ ـ الوزير

تعزز صلاحيات الوزير بما يتفق مع السياسة العامة للحكومة ومع مبدأ المسؤولية الجماعية ولا يقال من منصبه إلا بقرار من مجلس الوزراء، أو بنزع الثقة منه إفرادياً في مجلس النواب.

و ـ استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة واقالة الوزراء

(١) تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية:

(أ) إذا استقال رئيسها.
(ب) إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.
(ج) بوفاة رئيسها.
(د) عند بدء ولاية رئيس الجمهورية.
(هـ) عند بدء ولاية مجلس النواب.
(و) عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو بناء على طرحها الثقة.

(٢) تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد موافقة مجلس الوزراء.

(٣) عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يعتبر مجلس النواب حكماً في دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

ز ـ الغاء الطائفية السياسية

إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة

بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

(أ) إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

(ب) إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

٣ ـ الاصلاحات الأخرى

أ ـ اللامركزية الادارية

(١) الدولة اللبنانية دولة واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية.

(٢) توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع ادارات الدولة في المناطق الادارية على أعلى مستوى ممكن تسهيلاً لخدمة المواطنين وتلبية لحاجاتهم محلياً.

(٣) اعادة النظر في التقسيم الاداري بما يؤمن الانصهار الوطني وضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

(٤) اعتماد اللامركزية الادارية الموسعة على مستوى الوحدات الادارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرئسه القائمقام، تأميناً للمشاركة المحلية.

(٥) اعتماد خطة انمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات والبلديات الموحدة والاتحادات البلدية بالامكانات المالية اللازمة.

ب ـ المحاكم

أ ـ ضماناً لخضوع المسؤولين والمواطنين جميعاً لسيادة القانون وتأميناً لتوافق عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مع مسلمات العيش المشترك وحقوق اللبنانيين الأساسية المنصوص عنها في الدستور:

(١) يشكل المجلس الأعلى المنصوص عنه في الدستور ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء. ويسن قانون خاص بأصول المحاكمات لديه.

(٢) ينشأ مجلس دستوري لتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

(٣) للجهات الآتي ذكرها حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بتفسير الدستور ومراقبة دستورية القوانين:

(أ) رئيس الجمهورية.
(ب) رئيس مجلس النواب.
(ج) رئيس مجلس الوزراء.
(د) نسبة معينة من أعضاء مجلس النواب.

ب ـ تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـ:

(١) الأحوال الشخصية.
(٢) حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.
(٣) حرية التعليم الديني.

ج ـ تدعيماً لاستقلال القضاء: ينتخب عدد معين من أعضاء مجلس القضاء الأعلى من قبل الجسم القضائي.

ج ـ قانون الانتخابات النيابية

تجري الانتخابات النيابية وفقاً لقانون انتخاب جديد على أساس المحافظة، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب وأجياله وفعالية ذلك التمثيل، بعد اعادة النظر في التقسيم الإداري في إطار وحدة الأرض والشعب والمؤسسات.

د ـ إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية

ينشأ مجلس اقتصادي اجتماعي تأميناً لمشاركة ممثلي مختلف القطاعات في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وذلك عن طريق تقديم المشورة والاقتراحات.

هـ ـ التربية والتعليم

(١) توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل.

(٢) التأكيد على حرية التعليم وفقاً للقانون والأنظمة العامة.

(٣) حماية التعليم الخاص وتعزيز رقابة الدولة على المدارس الخاصة وعلى الكتاب المدرسي.

(٤) اصلاح التعليم الرسمي والمهني والتقني وتعزيزه وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية. واصلاح أوضاع الجامعة اللبنانية وتقديم الدعم لها وبخاصة في كلياتها التطبيقية.

(٥) اعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية.

و ـ الإعلام

إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون وفي إطار الحرية المسؤولة بما يخدم التوجهات الوفاقية وانهاء حالة الحرب.

ثانياً: بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية

بما أنه تم الاتفاق بين الأطراف اللبنانية على قيام الدولة القوية القادرة المبنية على أساس الوفاق الوطني. تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجياً على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١ ـ الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني. واقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢ ـ تعزيز قوى الأمن الداخلي من خلال:

أ ـ فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين، دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع اتباعهم لدورات تدريبية ومنظمة.

ب ـ تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً.

٣ ـ تعزيز القوات المسلحة:

أ ـ إن المهمة الأساسية للقوات المسلحة هي الدفاع عن الوطن وعند الضرورة حماية النظام العام عندما يتعدى الخطر قدرة قوى الأمن الداخلي وحدها على معالجته.

ب ـ تستخدم القوات المسلحة في مساندة قوى الأمن الداخلي للمحافظة على الأمن في الظروف التي يقررها مجلس الوزراء.

ج ـ يجري توحيد وإعداد القوات المسلحة وتدريبها لتكون قادرة على تحمل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الاسرائيلي.

د ـ عندما تصبح قوى الأمن الداخلي جاهزة لتسلم مهامها الأمنية تعود القوات المسلحة إلى ثكناتها.

هـ ـ يعاد تنظيم مخابرات القوات المسلحة لخدمة الأغراض العسكرية دون سواها.

٤ ـ حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥م بالعودة إلى المكان الذي هجر منه ووضع التشريعات التي تكفل هذا الحق وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير.

وحيث إن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي. ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها ستتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الاصلاحات السياسية بصورة دستورية، وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية اعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا المديرج عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية سورية مشتركة. كما يتم الاتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك.

ثالثاً: تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي

استعادة سلطة الدولة حتى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً تتطلب الآتي:

أ ـ العمل على تنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي القاضية بإزالة الاحتلال الاسرائيلي إزالة شاملة.

ب ـ التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٤٩م.

ج ـ اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانية من الاحتلال الاسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارىء الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود.

رابعاً: العلاقات اللبنانية ـ السورية

إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في اطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وأن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته.

ملحق رقم (٢ - ٧)

التعديلات الدستورية الأخيرة(*)

قــوانـيــن

قانون دستوري رقم ١٨
القانون الدستوري الرامي إلى إجراء تعديلات على الدستور تنفيذاً لوثيقة الوفاق الوطني

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون الدستوري التالي نصه:

المادة الأولى ـ تعدل أحكام الدستور وفقاً لما يأتي:

مقدمة الدستور

أ ـ لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات، في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.

ب ـ لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتجسد الدولة هذه المبادىء في جميع الحقول والمجالات دون استثناء.

ج ـ لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

د ـ الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

(*) الجريدة الرسمية (لبنان)، ملحق خاص للعدد ٣٩ (٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠).

هـ - النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

و - النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة.

ز - الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

ح - إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

ط - أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين: فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

ي - لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

المادة ١٧ - تعدل كما يأتي:

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨ - تعدل كما يأتي:

لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.

المادة ١٩ - تصبح كما يأتي:

ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية. يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، وإلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

تحدد قواعد تنظيم المجلس وأصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة ٢٢ - يحل النص الآتي محل المادة ٢٢ الملغاة.

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

المادة ٢٤ - تضاف إلى المادة ٢٤ من الدستور الفقرة الآتية:

وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

أ - بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب - نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج ـ نسبياً بين المناطق.

وبصورة استثنائية، ولمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

المادة ٣٠ ـ تضاف إلى المادة ٣٠ الفقرة الآتية:

تلغى هذه المادة حكماً فور انشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

المادة ٣٣ ـ تعدل كما يأتي:

إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية، بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجها. وعلى رئيس الجمهورية، دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

المادة ٤٤ ـ تعدل كما يأتي:

في كل مرة يجدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سنا بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سناً يعد منتخباً.

وفي كل مرة يجدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشرين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس، ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه، وفي أول جلسة يعقدها، أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناء على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

الفصل الرابع
السلطة الاجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية

المادة ٤٩ ـ تعدل كما يأتي:

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرئس المجلس الأعلى للدفاع، وهو القائد الأعلى للقوات

المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز اعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الادارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السنتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ احالتهم على التقاعد.

المادة ٥١ ـ تعدل كما يأتي:

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

المادة ٥٢ ـ تعدل كما يأتي:

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وابرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن ابرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

المادة ٥٣ ـ تعدل كما يأتي:

١ ـ يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.

٢ ـ يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.

٣ ـ يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.

٤ ـ يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو اقالتهم.

٥ ـ يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٦ ـ يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.

٧ ـ يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.

٨ ـ يرئس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.

٩ ـ يمنح العفو الخاص بمرسوم. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

١٠ ـ يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.

١١ ـ يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.

١٢ ـ يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

المادة ٥٤ ـ تعدل كما يأتي:

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم اصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المادة ٥٥ ـ تعدل كما يأتي:

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و٧٧ من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناء على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية، وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي اعلان الانتخاب.

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم اجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ٥٦ ـ تعدل كما يأتي:

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد احالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال اصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء اعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ ايداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصرّ مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار

المرسوم أو اعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

المادة ٥٧ ـ تعدل كما يأتي:

لرئيس الجمهورية، بعد اطلاع مجلس الوزراء، حق طلب اعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من اصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، واقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو اعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

المادة ٥٨ ـ تعدل كما يأتي:

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الاحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد ادراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت به، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة ٦٢ ـ تعدل كما يأتي:

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

المادة ٦٤ ـ تصبح كما يأتي:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات الآتية:

١ ـ يرئس مجلس الوزراء، ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.

٢ ـ يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصريف الأعمال.

٣ ـ يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.

٤ ـ يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥ ـ يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم اصدار القوانين وطلب اعادة النظر فيها.

٦ ـ يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله. ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.

٧ ـ يتابع أعمال الادارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.

٨ ـ يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة ٦٥ ـ تصبح كما يأتي:

تناط السلطة الاجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

١ ـ وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.

٢ ـ السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والاشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من ادارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.

٣ ـ تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون.

٤ ـ حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قاهرة، عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رده الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.

٥ ـ يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالتصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور. أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي:

تعديل الدستور، اعلان حالة الطوارىء والغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، الموازنة العامة للدولة، الخطط الانمائية الشاملة والطويلة المدى، تعيين موظفي الفئة الأولى أو ما يعادلها، اعادة النظر في التقسيم الاداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية، اقالة الوزراء.

المادة ٦٦ ـ تعدل كما يأتي:

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز

تـولي الوزارة إلا لمن يكـون حائـزاً عـلى الشروط التي تؤهله للنيابة.

يتـولى الوزراء ادارة مصـالح الـدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كـل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى ادارته وبما خصّ به.

يتحمـل الوزراء اجمـالياً تجاه مجلس النـواب تبعة سيـاسة الحكومة العـامـة ويتحملون افـراديـاً تـبعـة أفـعـالهم الشخصية.

المـادة ٦٩ - يحـل النص الآتي محـل نص المادة ٦٩ الملغاة:

١ - تعتـبر الحكـومـة مستقيلة في الحالات الآتية:

أ - إذا استقال رئيسها.

ب - إذا فقـدت أكثر من ثلث عـدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها.

ج - بوفاة رئيسها.

د - عـنـد بـدء ولايـة رئـيس الجمهورية.

هـ - عند بدء ولاية مجلس النواب.

و - عنـد نـزع الثقـة منهـا من قبـل المجلس النيـابي بمبادرة منـه أو بناء عـلى طرحها الثقة.

٢ - تكون اقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكـومة بعـد موافقة ثلثي أعضاء الحكومة.

٣ - عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبـح مجلس النواب حكـماً في دورة انعقـاد استثنـائيـة حتى تـأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة.

المادة ٧٠ - تعدل كما يأتي:

لمجلس النـواب أن يتـهـم رئـيس مجلس الـوزراء والـوزراء بـارتكـابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالـواجبات المترتبة عليهم ولا يجـوز أن يصدر قـرار الاتهـام إلا بغالبيـة الثلثـين من مجمـوع أعضـاء المجلس. ويحدد قـانون خـاص شروط مسؤوليـة رئيس مجلس الـوزراء والوزراء الحقوقية.

المادة ٧١ - تعدل كما يأتي:

يحاكم رئيس مجلس الوزراء والـوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢ - تعدل كما يأتي:

يـكف رئـيس مجلس الـوزراء أو الـوزيـر عن العمـل فـور صـدور قـرار الاتهـام بحقـه، وإذا استقـال لا تكـون استقالته سبباً لعدم اقامة الدعوى عليـه أو لوقف المعاملات القضائية.

المادة ٧٧ - تعدل كما يأتي:

يمكن أيضاً اعادة النـظر في الدستـور بنـاء على طلب مجلس النـواب فيجـري الأمر حينئذ على الوجه الآتي:

يحق لمجلس النـواب في خلال عقـد عـادي وبنـاء عـلى اقـتراح عشرة من أعضـائه عـلى الأقل أن يبـدي اقتراحـه بـأكـثريـة الثلثـين من مجمـوع الأعضـاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بإعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ إما اجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله واجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر.

المادة ٧٩ ـ تعدل كما يأتي:

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد اطلاع مجلس الوزراء اعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى. ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

المادة ٨٠ ـ تعدل كما يأتي:

يتألف المجلس الأعلى، ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

المادة ٨٥ ـ تعدل كما يأتي:

لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص.

أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو اضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

المادة ٨٦ ـ تعدل كما يأتي:

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من

العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني/ يناير لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على أنه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الاضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية.

المادة ٩٥ ـ تلغى ويستعاض عنها بالنص الآتي:

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالاضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ ـ تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب ـ تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

المادة الثانية ـ ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا القانون الدستوري.

المادة الثالثة ـ ينشر هذا القانون الدستوري في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ١٩٩٠/٩/٢١

صدر عن رئيس الجمهورية

الإمضاء: الياس الهراوي

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: سليم الحص

فهرس

(أ)

ابراهيم، محسن: ٢٦٩
الابراهيمي، الأخضر: ٧، ٧٥، ٨٠، ٢٨٩
أبو جودة، جورج: ٧، ٢١٤
أبو خليل، جوزيف: ٢٧٤
أبو شقرا، سناء: ٨، ٦٤، ١٩٢، ٢٥٥، ٢٧١
أبـو عز الـدين، حليم: ٧، ٢١٦، ٢٦٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٠
الأتاسي، هاشم: ١٥٣
اتحاد البرلمانيين العرب: ٢٥٧
الاتحاد السوفياتي: ٣٨، ٧١، ١٥٧
الاتفـاق الاقتصادي اللبنـاني ـ السـوري (١٩٥٤): ١٤٦، ١٤٧
اتفاق ١٩٤٣ بين لبنان وسوريا: ١٨٨
اتفاق ١٩٥٣ بين لبنان وسوريا: ١٨٨، ١٨٩
اتفاق ١٩٧٠ بين لبنان وسوريا: ١٨٨
الاتفـاق الثلاثي (١٩٨٥ : دمشق): ١٤٢، ٣٢٢ ـ ٣٣٩
اتفـاق ١٧ أيـار/ مـايـو ١٩٨٣: ٢٠، ٢١، ٤٥، ٩٩، ١٥٣، ١٥٧، ١٩٤، ٢٣٤، ٢٥٩، ٣١٧ ـ ٣٢١
اتفـاق الـطائف (١٩٨٩): ١٧ ـ ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٨ ـ ٤٠، ٤٣ ـ ٤٩، ٥١ ـ ٥٣، ٥٦ ـ ٥٨، ٦٠ ـ ٦٤، ٦٦، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٩، ١٠٧، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٣١، ١٤٢، ١٥٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٣ ـ ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٩، ٣٤٠ ـ ٣٥٠
اتفاق فيليب حبيب ـ شارون: ١٥٣
اتفاقية سايكس ـ بيكو انـظر معاهـدة سايكس بيكو
اتفاقية سيناء: ٢١٠، ٢١١
اتفـاقية القـاهـرة (١٩٦٩): ١٥٦، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠، ٣١٤، ٣١٦
اتفـاقيـة كـامب ديفيـد (١٩٧٨): ١٩٤، ٢١٠، ٢٣٦
اتفاقية الهدنة بين العرب واسرائيل (١٩٤٩): ٢٣٦
ادريس، سهيل: ٢٧٩
الأردن: ٢٥، ٣٧، ٤٢، ١٠٨، ١٢٣، ١٤٧، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٠
أرسطو: ٨٦
أرسلان، شكيب: ١٤٩
أرسلان، عادل: ١٤٩
الأرمن: ١٤٨
أزمـة الخليج (١٩٩٠ ـ): ٣٧، ٤٩، ٥٠، ٦٣، ٧٦، ٧٩، ١٠٢، ١٦٧، ١٩٢، ٢٠٦،

٢٠٨، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٢،
٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨١
أزمة الشرق الأوسط: ٢٣٠
الأسد، حافظ: ١٨٧، ٢١٢
إسرائيل: ٢٠، ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٧، ٣٨،
٤٩، ١٥٥ ـ ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٩،
١٧٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٩١، ٢٠٢، ٢٠٩،
٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨،
٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٣،
٢٥٥، ٢٦٧، ٢٧٣، ٣١٧، ٣٢١
الاعتماد المتبادل: ٢٠٧
الاعلان العالمي لحقوق الانسان: ٢٧، ٦٩
افريقيا: ٣٦
اقتصاد الدولة/ المدينة: ٩٦
اقتصاد السوق: ٩٦
الاقتصاد العالمي: ١٩٢
الاقتصاد الموازي: ١٠٥، ١٠٦، ١١٤، ١٢٠،
١٢٥، ١٣٣
الأقطار العربية: ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٣٢، ٣٧،
٤٢، ٤٨، ٤٩، ٥٦، ٦٨، ٧٦، ٩٩،
١٢٨، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٢،
١٩٣، ١٩٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٩ ـ ٢٣١،
٢٣٥، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤ ـ
٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨٣
الأقطار العربية غير المنتجة للنفط: ٢٠٦
الأقطار العربية النفطية: ١٠٢
إلغاء الطائفية السياسية: ١٨، ٢٦، ٢٨، ٣١،
٣٩، ٤٨، ٨٠، ٨٣، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٨٠
ألمانيا: ٣٨، ١٥٨، ١٨١، ١٨٣
ألمانيا الشرقية: ١٨٣
إمارة موناكو: ١٨٤
الأمة العربية: ٦٣، ١٥٠، ١٥٩، ١٩٤، ٢١٢،
٢٢١، ٢٣٠، ٢٦٤، ٢٦٥
الامتيازات المارونية: ٢١٧
امريكا انظر الولايات المتحدة الامريكية
أمريكا اللاتينية: ١٨١
الأمم المتحدة: ٢٧، ٨٧، ١٥٦، ١٨٠، ١٨١،
٢٣٠، ٢٤٣، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧١،
٢٧٤
ـ برنامج الأمم المتحدة الانمائي: ١١٩
ـ الجمعية العامة: ٢٢٦
ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٣،
٢٤٣
ـ الميثاق: ٢٢٦
الأمن القومي العربي: ٢٢، ٤٩، ٥٢ ـ ٥٤،
٧٨، ١٦١، ٢٤٩
الأمين، محمد حسن (السيد): ٨، ١٧١، ٢٤٠،
٢٧٤، ٢٩٠
الانتفاضة الفلسطينية: ٢٥، ٧١، ٢٢٦، ٢٤٢،
٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٣ ـ ٢٦٦، ٢٦٨،
٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨١
انطاكية: ١٧٢
الأنظمة العربية: ٤١، ٧٢، ١٨٢، ٢٥٣، ٢٥٥،
٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٩
انكلترا انظر بريطانيا
اوروبا: ٥٥، ٥٨، ٨٤، ١٢٨، ١٥٨
اوروبا الشرقية: ٣٨، ٧١، ١٩٣
الأونيسكو انظر منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة
ايران: ٣٤
ايرلندا: ١٧٢
ايستن، ديفيد: ٨٧

(ب)

البارودي، فخري: ١٥٣
باريس: ١٥٤
باكستان: ١٨١
البحر الأبيض المتوسط: ١٧١
البرجوازية السورية: ٢٠٥
البرجوازية اللبنانية: ١١٨، ١٣٢، ٢٠٥
بروتوكول الاسكندرية (١٩٤٤): ١٩٨
بريجنسكي، سبغنيو: ١٩٨
بريطانيا: ١٥٨
البزري، عفيف: ١٤٩
البستاني، اميل: ١٤٧، ٣١٦
بشور، معن: ٩، ٥٧، ١٣٣، ١٤١، ١٦٦،
١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٦،
١٩٩ ـ ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٤ ـ ٢١٦، ٢١٩،
٢٨٢، ٢٩٠
بعلبك: ٨٥، ١٧٣

بكداش، خالد: ١٤٦
بكركي: ١٧٤، ١٧٥
بلجيكا: ٤٢، ١٨١
بنتسن (شيخ ولاية تكساس): ٣٥، ٣٦
بيروت: ١١، ٤٧، ٧٢، ٩٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٦٦، ٢٠٢، ٢١٥، ٢٥٤، ٢٨٥
بيروت الكبرى: ٢٢، ٤٩، ١٣٢، ٢٢٥
البيروقراطية المصرية: ١٦٠

(ت)

تأميم قناة السويس: ١٩٤
التنمية الاقتصادية: ٣٢، ٦٩، ١١٥
تونس: ٤٢

(ث)

الثورة التقانية: ١٥٨، ١٧٨
الثورة الجزائرية: ١٩٤
الثورة الصناعية: ١٧٨

(ج)

جاكسون، جيسي: ٣٥، ٣٦، ٧٢، ٩٠
جامعة الدول العربية: ١٨١، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٦٦
الجبهة اللبنانية: ٤٥
الجزائر: ١٧، ٤١، ٤٢، ٢٣٦
جزيرة أرواد: ١٥٤
جزيرة كورسيكا: ١٥٤
الجمالي، رشيد: ٨، ٥٨، ١٢٧، ٢٥١، ٢٧٠
الجمهورية العربية المتحدة: ١٤٧، ١٥٤، ١٦١، ٢٠٠
الجميل، أمين: ٢٠
جنبلاط، كمال: ١٤٧، ٢٧٢
جنبلاط، محمود: ١٥٤
الجولان: ٣٨
جيش التحرير الفلسطيني: ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٧٣
الجيش السوري: ١٤٧، ١٤٨، ١٨٧، ١٩٩
جيش لبنان الجنوبي: ٢٣٣
الجيش اللبناني: ٩٩، ١٣٤، ١٤٨، ١٦٩، ١٨٧، ٢٢٥، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٠، ٢٦٩

(ح)

الحاج حسن، محمد: ١٥٤
حداد، وديع: ٢٦٩
الحرب العالمية الأولى: ٥٢، ٢٦٠
الحرب العالمية الثانية: ٩٦، ١٢٨، ١٩٢، ٢٤٦
الحرب العراقية ـ الايرانية: ٧١، ١٠٢، ١٣٦
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٦٧): ٧٨، ١٥٣، ٢١١، ٢٣٦، ٢٦٢
الحرب العربية ـ الاسرائيلية (١٩٧٣): ٩٧، ١٥٦، ٢٣٦
حركة أمل: ٢٧٤
الحروب الصليبية: ١٦٩، ٢١٠
الحريات السياسية: ٢٠، ٤٠
الحريات العامة: ٥٦، ٦١، ٢١٧
حزب الأحرار: ١٦٨
حزب الله: ٢٧٤
حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٩٩
حزب حراس الأرز: ١٦٨
الحزب الشيوعي السوري: ١٤٦
حزب الكتائب: ٤٥، ١٤٧، ١٥٦، ١٦٨
حسيب، خير الدين: ٨، ١١، ٨٠، ١٨٥، ٢٠٢، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٩
حقوق الانسان: ٢٨، ٥٦، ٦٣، ٧٦، ٧٧، ١٩١، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩، ٢٢٨، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٨٣
الحلف الثلاثي (الكتائب اللبنانية والكتلة الوطنية والوطنيين الأحرار): ٧٨، ١٥٥
حلف شمال الأطلسي: ٣٤
حمد، عبد الكريم: ٢٦٩
حمدان، كمال: ٨، ١١٧، ١٢٦، ١٣٥، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢٩٠
الحوت، شفيق: ٨، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٤٥، ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٩٠
حوش الأكراد: ١٤٤
الحويك، سعد الله: ١٥٤
حيدر، حيّان: ٧، ٨٠، ١٢٥
حيدر، سعيد: ١٤٩

(خ)

خشان، هلال: ٩، ٧٧، ٢٠١
خضر، جورج (المطران): ٧، ٥٧، ١٧٠، ٢٩٠
الخلافة الاسلامية العثمانية: ٥٢، ٢٠٤
خلوة سيدة البير: ٤٥
خليفة، عصام: ٨، ٥٦، ٧٣، ١٣٠، ١٨٥، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢١٤ - ٢١٦، ٢١٩، ٢٩٠
الخوري، بشارة: ٦٠
الخوري، فارس: ١٤٨
الخوري، فايز: ١٤٨

(د)

الداعوق، عمر: ١٧٣
دبّاس، شارل: ١٤٤
الدجاني، أحمد صدقي: ٧، ١٢٧، ١٩٧، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٩٠
درايبر، موريس: ٣٢١
دمشق: ١٤٢، ١٤٤، ١٤٩، ١٦٦، ٢٠٣، ٢١٥
دندشلي، مصطفى: ٨
الدّواليبي، معروف: ١٤٤

دوريات

- القبس: ١٧٣
- لاديبيش نوفيل: ١٧٤
- المستقبل العربي: ٢١٢
- المقطم: ١٧٢

دوكاكيس، مايكل: ٣٥، ٣٦، ٧٢
الدول الرأسمالية: ٤٣
الدول العربية انظر الأقطار العربية
الدول الغربية: ٣٤، ٤٣، ١١٧، ١٥٨، ١٥٩
الدولة الطائفية: ٥١، ٥٢
دولة لبنان الكبير: ٢٣، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٥
-القرار ٣١٨ القاضي بتحديد حدود دولة لبنان الكبير: ٢٩٢، ٢٩٣
ديغول، شارل: ١٤٧
الديمقراطية: ٣١، ٣٢، ٣٤، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٤ - ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٦، ١٢٦، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٧، ١٩١، ١٩٦، ١٩٨، ٢٠٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢١٨، ٢٥٣، ٢٨٣
الديمقراطية البرلمانية: ٢٠
الديمقراطية اللبنانية: ١٩٥، ٢١٨

(ر)

رابين، اسحاق: ١٥٦
الرأسمالية: ٦٨
رباط، ادمون: ١٨٦
الرفاهية الاقتصادية: ٢٠، ٤٤
روسيا انظر الاتحاد السوفياتي
الريس، رياض: ٨، ٧٢، ٨١، ١٦٦، ٢٠٥، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٩٠
الريس، نجيب: ١٧٣، ١٧٤

(ز)

زائير: ٤٢
زهر الدين، عبد الكريم: ١٤٩
زيادة، خالد: ٧، ٦٣
زيادة (المطران): ١٤٤
زيلاند، فان: ٩٥
الزين، جهاد: ٧، ١٧، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٢ - ٧٧، ٨٠، ٨٩، ٩٠، ١٢٥، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٦١، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٩

(س)

سابا، الياس: ٧، ٩٥، ١١٠، ١١٤، ١١٥، ١١٧ - ١١٩، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٩ - ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ٢٠٩، ٢٩٠
السادات، محمد أنور: ١٥٦
سعادة، صفية: ٨، ١٩٥، ٢١٨
السعودية: ٢٥، ٣٧، ٤٢، ٢٤٦
سلام، صائب: ١٤٧، ٢٣٨
سلمان، طلال: ٨
السودان: ٤٢، ١٧٠، ٢٣٦

سوريا: ١٧، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٨، ٧١، ٧٩، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٣ ـ ١٢٥، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٢ ـ ١٤٨، ١٥١ ـ ١٦٢، ١٦٤ ـ ١٦٦، ١٦٨ ـ ١٧٥، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦ ـ ١٩٨، ٢٠٠ ـ ٢٠٦، ٢٠٩ ـ ٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٢ ـ ٢٧٤
ـ الاعتداءات الاسرائيلية: ١٤٧
ـ الانتداب الفرنسي: ١٤٨، ١٦٢
ـ الحركة التصحيحية: ٢٢٠
ـ الحركة الوطنية: ١٤٨
ـ الوجود الفلسطيني: ١٦٥
السوق الأوروبية المشتركة: ٨٤، ١٨٤
سويد، محمود: ٨، ٧١، ٢٠٠، ٢٥٢، ٢٧٣
سويسرا: ٤٢، ١٨١
السيد، جلال: ١٤٥
سيف، انطوان: ٧٠، ٧٣
سيل، باتريك: ٢١٠

(ش)

شبه الجزيرة العربية: ٢١٠، ٢٣٤
شرف الدين، فهمية: ٨، ٥٤، ٢٠٦
الشرق الأوسط: ٣١، ٣٦، ٣٧، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٢١٠
شرق صيدا: ١٥٢
الشركات متعددة الجنسية: ١٥٨، ١٧٧
الشعب السوري: ١٤٤، ١٩١
الشعب الفلسطيني: ١٨٢، ٢٢٨ ـ ٢٣١، ٢٣٤ ـ ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٢ ـ ٢٦٦، ٢٦٨ ـ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥
ـ الحقوق المدنية والانسانية: ٣٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٦٨
الشعب اللبناني: ١١، ١٩، ٢٤، ٢٩ ـ ٣١، ٣٩، ٤٧، ٥٠، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٤، ٧٣ ـ ٧٥، ٨٠، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٧، ٩٩، ١٠٩، ١١٦، ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٨، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٩١، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٤
شقير، شوكت: ١٤٩
شمس الدين، محمد مهدي (الشيخ): ٢١٢
شمعون، كميل: ١٤٧
شهاب، فؤاد: ٢١١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٩
شويري، الياس: ١٥٤
شويري، طوني: ٨، ٧٦، ١٣١، ٢٠٧، ٢٠٩

(ص)

صباغ، سمير: ٨، ٢١٢
الصحناوي، انطوان: ١٤٨
الصحناوي، حنين: ١٤٨
الصدر، موسى (الإمام): ٢٥٨
الصراع العربي ـ الاسرائيلي: ٣٧، ٥٩، ٧١، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦١
الصراعات العربية ـ العربية: ١٥١، ١٦٢، ٢١١
الصلح، تقي الدين: ٦٠، ١٤٩، ١٦١
الصلح، رياض: ٦٠، ١٤٩، ١٧٣
الصلح، سامي: ١٤٧، ١٦١
الصلح، عفيف: ١٤٩
الصلح، منح: ٩، ١٩٣، ٢٦٨، ٢٨٩
الصهيونية: ٦٢، ١٥١، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٩، ١٩١، ٢٠٣، ٢١٩
صور: ٨٥، ١٧٣
صيدا: ٨٥، ١٧٣
الصين: ١٨١

(ض)

ضاهر، مسعود: ٨، ٥٨، ١٣٢، ١٩٦، ٢٢٠
الضفة الغربية: ٣٨
ضو، انطوان (الأب): ٧، ٧٦، ١٩٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥٦

(ط)

الطائفية: ٢١، ٣١، ٤٣، ٤٦، ٥٣، ٦٠، ٦٥، ٨٣، ٨٤، ١٩٥، ٢١٤

الطائفية السياسية: ٤٣، ٤٥، ٢٠٤
طرابلس: ١٤٤، ١٤٥، ١٧٣، ٢٨٥
طراد، بترو: ٣٠

(ع)

العالم الثالث: ٦٤، ٩٦، ١٣٧
عبد الملك، فؤاد: ١٥٤
عبد الناصر، جمال: ٢٣، ٤٦، ٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ٢٦٠، ٢٦٩
العدالة الاجتماعية: ٢٧، ٥٥، ٦٩
العراق: ١٧، ٢٥، ٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٢، ١٠٨، ١٢٣، ١٢٨، ١٧٠، ١٨٧، ٢٣٦، ٢٤٦
العرب: ١٢، ٢٥، ٩٦، ١٣٣، ١٤٩، ١٥١، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤
عرفات، ياسر: ٣١٦
العروبة انظر القومية العربية
عريضة، انطوان (البطريرك): ١٧٢، ١٧٤، ٢١٥
العظم، خالد: ١٤٥
عقل، خليل: ١٥٤
عكا: ١٧٢
العلاقات الدولية: ١٧٦ ـ ١٨٠، ٢٠٧، ٢٥٥
العلاقات السورية ـ الفلسطينية: ٢٥٨، ٢٥٩
العلاقات العربية ـ العربية: ٢١٢، ٢٤٧
العلاقات اللبنانية ـ الأمريكية: ١٤٢
العلاقات اللبنانية ـ الايرانية: ١٤٢
العلاقات اللبنانية ـ السورية: ٢٩، ٣٠، ٧١، ١٣٩، ١٤١ ـ ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٨، ١٦١، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٦٦، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩ ـ ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٦ ـ ٢١٦، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٥٦، ٢٥٨ ـ ٢٦٠
العلاقات اللبنانية ـ العربية: ٢٩، ١٤٢، ٢٦٦
العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية: ١٤٢، ١٦٥، ٢٠٩ ـ ٢١١، ٢١٤، ٢٢٣، ٢٢٥ ـ ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠ ـ ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠ ـ ٢٥٢، ٢٥٤ ـ ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٦ ـ ٢٦٨
العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية: ١٤٢
العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا: ٥٣، ٥٤، ١٢٤، ٢٠١، ٢١٤
العلاقة التكاملية بين لبنان وسوريا: ١٦٠ ـ ١٦٢، ١٦٤، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧
العلمنة: ٥٢، ٨٣، ٢١٧، ٢٨٠
علي، محمد (والي مصر): ٤٤
عون، ميشال: ٩٩، ١٥٣، ٢١٢
العويني، حسين: ١٤٧

(غ)

غورو (الجنرال): ١٤٤، ١٥٤

(ف)

الفاتيكان: ٤٤
فاخوري، هاني: ٩، ٥٥، ١٢٩، ١٩٩، ٢٠٨، ٢٢٠
فارس، مروان: ٨، ٢٠٢
فتال، انطوان: ٣٢١
الفدرالية الطائفية: ٤٠
فرنجية، حميد: ١٦١
فرنسا: ٣٤، ٣٧، ٤٢، ١٥٨، ١٧٣، ١٨١، ١٨٤، ٢١٥، ٢١٩
فضل الله، محمد حسين (السيد): ١٧١
فلسطين: ٥٢، ١٠٨، ١٥١، ١٥٥ ـ ١٥٧، ١٦٢، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٧ ـ ٢٣١، ٢٣٤ ـ ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤ ـ ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٧٤
ـ الاحتلال الصهيوني: ١٦٢
ـ الاعلان عن قيام دولة فلسطين (١٩٨٨): ٢٢٦
ـ النكبة (١٩٤٨): ٧٨، ٢٥١
ـ الهوية العربية: ٢٥٤

(ق)

قاسم، هاشم: ٩، ٦٦
القاضي، رشيد: ٨، ٦٩، ٢٠١، ٢٠٩
القانون الدولي: ٢٢، ٨٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٦، ٢١٨
القاوقجي، فوزي: ١٤٩
قباني، محمد: ٨، ٦٠
القدسي، ناظم: ١٤٥
قدورة، زاهية: ٨، ٦١، ١٢٧، ٢٥٦، ٢٧٢، ٢٨١
قرم، جورج: ٢٧٦
القضية الفلسطينية: ٣٧، ٧٤، ١٨٢، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٦
قطاع غزة: ٢٣٦
قوات الردع العربية: ١٥٣
القوات اللبنانية: ٤٥، ٩١، ١٠٠، ١٦٨
القوات متعددة الجنسيات: ١٥٣
القوتلي، حسين: ٧، ٥١، ١٢٤، ٢٠٣، ٢١٦، ٢١٧
القومية العربية: ٢٧، ٥٥، ٧٦، ٧٩، ٨٠، ١٢٦، ١٢٧، ١٥٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٦ ـ ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٨١، ١٨٢، ١٩٥، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٥، ٢٣١، ٢٦٤، ٢٨٢، ٢٨٣

(ك)

كتب
ـ بين عصرين: ١٩٨
ـ الرجل السياسي: ٨٩
ـ المسيحيون والعروبة: ٢١٥
ـ من يحكم لبنان: ٧٤
الكتلة الوطنية (لبنان): ١٤٧
كرامي، رشيد: ١٣٥، ١٤٧
كرامي، عبد الحميد: ١٧٣
كرم، سيمون: ٨
الكفاح المسلح الفلسطيني انظر المقاومة الفلسطينية
كندا: ١٧٢، ١٨١
كنعان، حسين: ٧، ٨١
كنعان، سليمان: ١٥٤
الكويت
ـ الغزو العراقي (٢ آب/ اغسطس ١٩٩٠): ٢٥، ٣٧، ١١٩، ١٨١، ٢٠٣
الكيان الصهيوني انظر اسرائيل
كيسنجر، هنري: ١٨٦
كيمحي، ديفيد: ٣٢١
كينغ، مارتن لوثر: ٩٠

(ل)

اللاجئون الفلسطينيون: ٢٢٧ ـ ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٧٢
لبنان: ١١، ١٢، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٨ ـ ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٤٠ ـ ٤٤، ٤٧ ـ ٥٠، ٥٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٧٥، ٧٧ ـ ٨٢، ٨٤ ـ ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٦، ٩٩، ١٠٣، ١٠٦ ـ ١٠٩، ١١٣ ـ ١١٦، ١١٨، ١٢٥ ـ ١٢٨، ١٣٠ ـ ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٤ ـ ١٦٣، ١٦٥ ـ ١٧٥، ١٨١ ـ ١٨٣، ١٨٦ ـ ١٩١، ١٩٣ ـ ١٩٥، ١٩٧ ـ ٢٠٠، ٢٠٢ ـ ٢٠٦، ٢٠٩ ـ ٢١٣، ٢١٦ ـ ٢٢٠، ٢٢٥ ـ ٢٣٩، ٢٤١ ـ ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٤ ـ ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٤ ـ ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٦، ٣٢١
ـ الاجتياح الاسرائيلي (١٩٨٢): ١١، ٤٥، ٩٨، ٩٩، ١١٩، ١٩٤، ٢٣٠، ٢٥٨
ـ الأزمة الاقتصادية: ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٧، ١١٩، ١٢٧، ١٣١
ـ الإصلاحات السياسية: ١٧، ١٨، ١٨٤
ـ إعادة الإعمار: ١٣٧
ـ الاقتصاد: ٩٥، ٩٧ ـ ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤ ـ ١٣٦، ١٩٢
ـ اقليم الخروب: ١٥٢

ـ الأوضاع الاقتصادية: ٩٥، ١٠٤، ١٠٧، ١١٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٣
ـ البقاع: ١٧٣
ـ التحرير من الاحتلال الاسرائيلي: ٥٦، ٧٩، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٢ ـ ٢٣٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٥
ـ التعديلات الدستورية: ١٨، ٢٨، ٢٩، ٧٣، ٢٢٥، ٣٥١ ـ ٣٦٠
ـ جبل عامل: ١٧٣
ـ جبل لبنان: ٤٧، ١٠٨، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣
ـ الجنوب: ١٩٥، ٢٣٠، ٢٥٩، ٢٦٠
ـ الحرب الأهلية (١٩٧٥ ـ): ١٢، ١٨ ـ ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٤، ٤٢، ٤٦، ٤٨، ٤٩، ٥٢، ٥٥ ـ ٦٠، ٦٢، ٦٤، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٧ ـ ٩٩، ١٠٦، ١١٥، ١٢١، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٤، ١٤٥، ١٥١، ١٥٦، ١٥٧، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٤١، ٢٦٠، ٢٨٢
ـ حرب التحرير (ميشال عون): ٩٩، ٢١٢
ـ حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦): ٧٣، ٩٨
ـ حرب المخيمات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٧): ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٨
ـ حل المليشيات: ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٣٣
ـ الدستور: ١٨، ٣٨، ٤٠، ٤٦، ٤٨، ٦٠، ٧٤، ٩١، ١٨١، ١٩٦، ٢٣٥، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٤ ـ ٣١٣
ـ صيغة ١٩٤٣: ١٨، ٣٣، ٤٦، ٤٩، ٥٢، ٥٨، ٧٠، ٧٦، ٨٨، ١٥٣، ٢٠٣
ـ العجز المالي: ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١١٠ ـ ١١٢، ١١٤، ١٣٢، ١٣٤
ـ العلاقات الاقتصادية مع سوريا: ١٢٤، ١٣٨، ٢٠٦
ـ عملية ازالة التمرد (١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠): ١٠٠، ١٣٧، ١٤٣
ـ القطيعة الاقتصادية مع سوريا (١٩٥٠): ١٢٧، ١٤٥، ١٩٠
ـ قوات الطوارىء الدولية في الجنوب: ٢٣٢
ـ مجزرة صبرا وشاتيلا: ٢٤٣
ـ المخيمات الفلسطينية: ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٦٢
ـ المطامع الصهيونية: ١٤٢، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧، ١٨٢
ـ مقاومة الاحتلال الصهيوني: ١٥٣
ـ النظام الاقتصادي: ١١٧ ـ ١٢٣
ـ النظام السياسي: ٢٠، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٣ ـ ٣٥، ٣٨ ـ ٤٠، ٦٢، ٦٦ ـ ٦٩، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٧ ـ ٨٩
ـ الهوية العربية: ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٥٣، ١٢٤، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٤١، ٢٤٦، ٢٥٥، ٢٦٨
ـ الوجود العسكري السوري: ١٤٢، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٩، ١٨٧، ٢٠٤
ـ الوجود العسكري الفلسطيني: ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٦
ـ الوحدة الاقتصادية مع سوريا: ١٢٥، ١٣٣، ١٤٦، ١٤٧، ٢١٩
اللبننة: ١٧، ٣٤، ٤١، ٤٢
اللتننة: ٥٢
اللجنة الثلاثية العربية: ٤٠، ٥٦، ٢٢٥، ٢٣٤
الليبرالية: ١٨٧
ليبيا: ٣٤، ٢٣٦

(م)

المارونية السياسية: ١٦٨ ـ ١٧٠، ٢٠٤، ٢١٥ ـ ٢١٧
مبارك، حسني: ٢١٢
المجتمع الطائفي: ٥١، ٥٢
المجتمع العربي: ١٩
المجذوب، محمد: ٨، ١٧٦، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٨٨
مجلس الانماء والاعمار (لبنان): ١٢٢
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٢٥
المجلس الوطني الفلسطيني: ٢٧١
المحيط الهندي: ١٩١
مراد، عبد الرحيم: ٨
مراسلات شاريت ـ بن غوريون: ١٥٦
مركز دراسات الوحدة العربية: ١١، ٨٠، ١٨٢،

١٩١، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٠
مرهج، بشارة: ٧، ٧٧، ٢٦١
مروة، كريم: ٨
المسلمون: ١٩، ٢٨، ٦٠، ٦٦، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٧١، ١٧٤، ٢٨٠
المسيحيون: ٢٨، ٦٠، ٦٦، ١٤٤، ١٦٨ - ١٧١، ١٩٥، ٢٨٠
المشرق العربي: ٤٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٠، ٢١٨
المشنوق، عبد الله: ١٤٩
مصر: ٤١، ٤٢، ٧١، ١٢٣، ١٥٣، ١٦٠، ١٨٢، ٢٣٦، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٠
مصرف لبنان: ٦٠
معاهدة برشلونة (١٩٢١): ١٨٨
معاهدة سايكس - بيكو (١٩١٦): ١٦٢، ٢١٥، ٢٦٠
معاهدة هافانا (١٩٤٨): ١٨٨
المغرب: ٤٢
مغيزل، جوزف: ٧، ٢٦، ٥١، ٨١، ٩٠، ٢٨٩
المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية: ٢٠، ٢١
المقاومة الاسلامية: ٢٥٣، ٢٦٣
المقاومة الفلسطينية: ١٥٥، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٢ - ٢٦٦، ٢٧٣
المقاومة الوطنية اللبنانية: ٢٥٣، ٢٦٣
مقدسي، سمير: ٨، ١١٠، ١٢٦، ١٣٤، ٢٩٠
منظمة التحرير الفلسطينية: ٢١٠، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦ - ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٧١
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: ٨٦
المنلا، نجيب: ١٤٥
المواطنة الأوروبية: ٢٤٩
المواطنة العربية: ٢٤٩
مؤتمر جنيف (١٩٨٣): ٣٨، ٤٥
مؤتمر القمة العربي (٦: ١٩٧٣: الجزائر): ٢٥٨
مؤتمر القمة العربي (٧: ١٩٧٤: الرباط): ٢٥٨
مؤتمر القمة العربي (٨: ١٩٧٦: القاهرة): ١٥٣
مؤتمر القمة العربي السداسي (١٩٧٦: الرياض): ١٥٣
مؤتمر لوزان (١٩٨٤): ٣٨، ٤٥
موسكو: ٢٣١
المولى، سعود: ٨، ٦٢، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٥٧، ٢٧٤، ٢٨١
الميثاق الوطني الفلسطيني: ٢٤٦

(ن)

الناقورة: ٢١٨
النجار، ابراهيم: ٧، ٣٣، ٥١، ٥٢، ٧٢، ٧٣، ٨٠، ٨١، ٩٠، ٩١، ٢٨٩
النزاع العربي - الاسرائيلي انظر الصراع العربي - الاسرائيلي
نصر، سمير: ٨، ١٣١
النكدي، عارف: ١٤٩
نهر العاصي: ١٨٩
النهر الكبير الجنوبي: ١٨٩، ٢١٨

(هـ)

هجرة اليهود السوفيات: ١، ٥٠، ٦٣، ٧٩، ٢١١، ٢٦٧
الهند: ٤٢
هندي، توفيق: ٧، ٦٥، ٩٠
هولندا: ٤٢
الهيئة الدائمة اللبنانية - السورية: ١٨٨، ١٩٠

(و)

واكيم، نجاح: ٩، ٤١، ٥١، ٥٢، ٦٢، ٧٥، ٨٠، ٩٠، ٢٨٠، ٢٨٩
وادي النصارى: ١٤٤
وادي النيل: ٤٤
وثيقة الوفاق الوطني اللبناني انظر اتفاق الطائف (١٩٨٩)
الوحدة العربية: ٥٢، ٧٧، ١٢٧، ١٥٢، ١٥٨، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٢٨، ٢٨٢، ٢٨٣
الوحدة المصرية - السورية: ١٦٠، ١٩٧
الوحدة الوطنية: ١٢، ٢٠ - ٢٢، ٢٥، ٢٨ -

٣٠، ٣٣ ـ ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٨، ٤٩،
٥١ ـ ٥٣، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦،
٦٨، ٧٦ ـ ٧٩، ٨٤ ـ ٨٨، ٩٠، ٩٥،
١٠٧، ١٢٨، ١٣٤، ١٥٠، ٢١٢، ٢٨٣
الوحدة اللبنانية: ٢٦، ٣٣، ٥٢، ٥٣، ١٥٢
وحدة اليمن: ٢٠٠
واشنطن: ٢٣١
الـوطـن العـربي: ٤٣، ٥٣، ٦٨، ٧٦، ١٢٧،
١٨٢، ١٩٢ ـ ١٩٤، ٢٤٨، ٢٧١
الـولايـات المتحـدة الأمـريكيـة: ٣٤ ـ ٣٧، ٧٢،
٧٨، ١٧٢، ٢٣٣، ٢٤٨، ٣١٤، ٣٢١

(ي)

اليافي، عبد الله: ١٤٧
اليماني، أحمد: ٢٦٩
اليمن: ٤٢، ١٥٣، ٢٣٦
اليهود: ١٥١

■ تاريخ الرياضيات العربية: بين الجبر والحساب
(سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (١)) (٤٠٤ص ـ ١٠$) .... د. رشدي راشد
■ الاقتصاد الفلسطيني: تحديات التنمية في ظل احتلال مديد (٤٠٤ص ـ ٨$) .... ندوة فكرية
■ المغرب العربي الكبير: نداء المستقبل (١٨٤ص ـ ٤$) .... د. مصطفى الفيلالي
■ الاقتصاد الاسرائيلي (٤٠٤ص ـ ٨$)........................ د. حسين أبو النمل
■ مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات (٥٧٦ص ـ ١٠$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي)................. د. خير الدين حسيب وآخرون
■ المجتمع والدولة في الوطن العربي (٤٥٢ص ـ ٩$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
■ العرب والعالم (٤١٢ص ـ ٥٠و٨$)
(سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي .... د. علي الدين هلال وآخرون
■ المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد (٢١٦ص ـ ٤,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن
■ السلطة والمجتمع والعمل السياسي: من تاريخ الولايات
العثمانية في بلاد الشام (سلسلة أطروحة الدكتوراه (١٣)) (٢٤٨ص ـ ٥$) .... د. وجيه كوثراني
■ الفلسفة العربية المعاصرة: مواقف ودراسات (٥٠٠ص ـ ١٠$)............... ندوة فكرية
■ المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسةتوثيقية (٧٩٥ص ـ ٢٠$) .... د. يوسف خوري
■ البحر المتوسط في العالم المتوسط: دراسة التطور المقارن للوطن
العربي وتركيا وجنوب أوروبا (١٢٠ص ـ ٢,٥٠$) .... د. أمين ود. فيصل ياشير
■ سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية
(٣٥٤ص ـ ٧$) .... د. نادر فرجاني
■ التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي:
دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥
(٢٥٢ص ـ ٥$) .... د. محمود عبد الفضيل

سلسلة الثقافة القومية

■ حقوق الإنسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ص ـ ٢$) .... حسين جميل
■ عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ص ـ ٥$) .... د. عصمت سيف الدولة
■ الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ص ـ ٢$) .... ناجي علوش
■ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤)
(١٢٨ص ـ ١,٥٠$) .... أحمد فارس عبد المنعم
■ الجامعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ص ـ ٣$) .... د. عبد المنعم سعيد
■ التعريب والقوميةالعربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ص ـ ٢$) .... د. نازلي معوض أحمد
■ الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ص ـ ١,٥٠$) .... د. عبد المنعم السيد علي
■ أوروبا والوطن العربي (٨)
(٣٦٨ص ـ ٣,٥٠$) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
■ المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ص ـ ٢,٥٠$) .... د. أسامة عبد الرحمن
■ نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠)
(١٠٨ص ـ دولار واحد) .... د. غسان سلامة
■ السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ (١١)
(١٤٤ص ـ ١,٥٠$) .... د. محمد الأطرش
■ معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ص ـ ٢$) .... د. وليد عبد الحي

من منشورات

مركز دراسات الوحدة العربية

- التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب (٣٤٥ص ـ ٦$) .... لجنة الجنوب
- القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي (٩٤٠ ـ ٢٤$) تجليد فني .... ندوة فكرية
- الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ـ مقاربات نظرية (٤١٣ص ـ ١٠,٥٠$) .. ندوة فكرية
- النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٦)) (٢٨٦ص ـ ٧,٥٠$) .... د. علي كريمي
- حيازة القدرة التكنولوجية: حالة صناعة الانشاءات العربية
  (٢٩٧ص ـ ٧,٥٠$) .... انطوان زحلان
- تاريخ علم الفلك العربي ـ كتاب الهيئة
  (سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٢)) (٤٩٦ص ـ ١٥$) .... مؤيد الدين العرضي
- من أعلام العلماء العرب في القرن الثالث الهجري (٢٨٨ص ـ ٧,٥٠$) .... أحمد عبد الباقي
- الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي (٢٦٤ص ـ ٧,٥٠$) .... ترجمة: هشام متولي
- الدين في المجتمع العربي (٦٣٤ص ـ ١٦$)................................ ندوة فكرية
- التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ (٧٢٤ص ـ ١٨$) .... شارل عيساوي
- التعاون العسكري العربي (٣٩٠ص ـ ١٠$) .... طلعت أحمد مسلّم
- النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (١٠٤ص ـ ٣$) .... د. هشام شرابي
- البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥)) (٢٢٤ص ـ ٥$) .... د. يوسف الحسن
- العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته
  (نقد العقل العربي (٣)) (٣٩٢ص ـ ١٠$) .... د. محمد عابد الجابري
- المعونات الأمريكية لاسرائيل (٢٨٠ص ـ ٦,٥٠$) .... د. محمد عبد العزيز ربيع
- عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية (٢٦٠ص ـ ٦$) .... د. سعد أبو دية
- الحوار القومي ـ الديني (٣٨٤ص ـ ٩$) .... ندوة فكرية
- الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة إلى الدائنية والمديونية العربية (٣٦٠ص ـ ٨$) .... د. رمزي زكي
- قياس التبعية في الوطن العربي (٢٦٤ص ـ ٦$) .... د. ابراهيم العيسوي
- الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (١١٥٢ص ـ ٢٨$) .... ندوة فكرية
- الدولة المركزية في مصر (٢٢٦ص ـ ٥,٥٠$)................. د. نزيه نصيف الأيوبي
- القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل (٥٢٠ص ـ ١٢$) .... ندوة فكرية
- استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
  (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (٢)) (٦٤٤ص ـ ١٥$) ..... ندوة فكرية
- أمريكا والوحدة العربية (٢٧٢ص ـ ٦$) .... د. علي الدين هلال
- إشكاليات الفكر العربي المعاصر (٢٠٠ص ـ ٥$) .... د. محمد عابد الجابري
- التنمية العربية (٤٤٠ص ـ ١٠$)
  (سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨ (٧٩٢ص ـ ٢٠$)............ مركز دراسات الوحدة العربية
- الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان) (١٠٨٨ص ـ ٢٥$)............. ندوة فكرية

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب حصيلة وقائع ندوة «لبنان وآفاق المستقبل»، وهي الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وانعقدت في بيروت خلال الفترة من ٢٣ ـ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، وشارك فيها ٥١ شخصاً يمثلون نخبة من المختصين بالشأنين اللبناني والعربي، وممّن يمثلون مدارس فكرية وسياسية مختلفة.

وقد تضمن الكتاب أربعة فصول محورية، هي: (١) مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسي اللبناني. (٢) مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان. (٣) مستقبل العلاقات اللبنانية ـ السورية. (٤) مستقبل العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية. وأعقب ذلك مجموعة ملاحق وثائقية اشتملت فيما اشتملت عليه: (١) الدستور اللبناني قبل التعديلات الأخيرة. (٢) اتفاقية القاهرة ١٩٦٩. (٣) مسودة اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣. (٤) الاتفاق الثلاثي. (٥) وثيقة الوفاق الوطني (الطائف)، والتعديلات الدستورية الأخيرة.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

الثمن: ٩
أو